

البرهان على صحة

البرهان على صحة

في علوم القرآن

الإمام رب الدين عبد بن عبد الله الزركشي

تتبع
محرر أبو الفضل إبراهيم

المكتبة العلمية

صيدا - بيروت

في علوم القرآن



Biblioteca Alexandria
0003961

البرهان

في علوم القرآن

للإمام بدران الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية
طيدا - بيروت

حقوق الطبع محفوظة للناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النَّجَاحُ الشَّانِي والثَّلَاثُونَ مَعْرِفَةُ أَحْكَامِهِ

وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفردوه، وأولم الشافعي، ثم تلاه من أصحابنا ألكيا الهراسي^(١)، ومن الخفيا أبو بكر الرازي^(٢)، ومن المالكية القاضي إسماعيل^(٣)، وبكر بن العلاء القشيري^(٤)، وابن بكير، ومكي، وابن العربي^(٥)، وابن القرس^(٦)، ومن الحنابلة القاضي أبو يعلى الكبير^(٧).

ثم قيل، إن آيات الأحكام خمسمائة آية، وهذا ذكره الفزالي وغيره، وتبعهم الرازي؛ ولعل مرادهم المصرح به؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير

(١) الإمام أبو الحسن علي بن محمد الشافعي المعروف بالكنية الهراسي المتوفى سنة ٥٠٤. ومن تفسيره نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٤٤ تفسير. (وانظر كشف الظنون).

(٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالخصاس؛ توفى سنة ٣٧٠. وطبع كتابه أحكام القرآن في الآستانة سنة ١٣٣٨ هـ. وانظر معجم المطبوعات ص ٦٩٨.

(٣) هو القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي البصري؛ كان من نظراء البرد في النحو مع اشتغاله برأسه الفقه والقضاء؛ توفى سنة ٢٨٢. الديباج الذهب ٩٣.

(٤) هو بكر بن العلاء القشيري؛ من أهل البصرة؛ وانتقل إلى مصر؛ وكان من كبار الفقهاء المالكيين بها؛ توفى سنة ١٨٢. الديباج للذهب ١٠١.

(٥) هو أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي الماغري الأندلسي الإشبيلي، توفى سنة ٥٤٦ هـ. وطبع كتابه أحكام القرآن في مطبعة المائدة ١٣٢٢ هـ. معجم المطبوعات ١٧٥.

(٦) هو عبد النعم بن محمد بن فرس النرنامي، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ، ذكر كتابه صاحب كشف الظنون ٢٠.

(٧) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد الفراء أبو يعلى الحنبلي؛ إليه انتهت رئاسة الحنابلة في زمانه وتوفى

من الأحكام ، ومن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتاب الإمام الشيخ عز الدين بن عبد السلام .

ثم هو قسمان : أحدهما ما صُرح به في الأحكام ؛ وهو كثير ، وسورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك ، والثاني ما يؤخذ بطريق الاستنباط . ثم هو على قسمين ^(١) :

أحدهما ما يستنبط من غير ضمنية إلى آية أخرى ، كاستنباط الشافعي تحريم الاستمراء باليد من قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿فَمِنْ أَبْتَنَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ ^(٣) . واستنباط صحة أنسكة الكفار من قوله تعالى : ﴿أَمْرًا فِرْعَوْنَ﴾ ^(٤) ، ﴿وَأَمْرًا أَنَّهُ سَحَابٌ لِّطَبْرِ﴾ ^(٥) ونحوه . واستنباطه عنق الأصل والفرع بمجرد الملك من قوله تعالى : ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ۖ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ ^(٦) ، فجعل العبودية منافية للولادة حيث ذكرت في مقابلتها ؛ فدلّ على أنها لا يجتمعان . واستنباطه حجية الإجماع من قوله : ﴿وَيَنْتَبِيعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٧) . واستنباطه ^(٨) صحة صوم الجنب من قوله تعالى : ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ إلى قوله : ﴿حَتَّىٰ يَتَّبِعَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ ^(٩) ، فدلّ على جواز الوقاع في جميع الليل ، ويلزم منه تأخير الفسل إلى النهار ؛ وإلا لوجب أن يحرّم الوطء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يقع ^(١٠) الفسل فيه .

(٢) سورة المؤمنون ٦ ٧ .

(٤) سورة المدد ٤ .

(٦) سورة النساء ١١٥ .

(٨) سورة البقرة ١٧٨ .

(١) ت : « نوعين » .

(٣) سورة التحريم ١١ .

(٥) سورة مريم ٩٢ ، ٩٣ .

(٧) ت : « واستنباط » .

(٩) م : « يح » تصحيف .

والثاني ما يُستنبط مع ضخمة آية أخرى ، كاستنباط على وابن عباس رضي الله عنهما أن أقلّ الحمل ستة أشهر من قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ ^(٢) ؛ وعليه جرى الشافعي ، واحتج بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف (ثلاثون شهرا) وجهه أن الله تعالى قدر لشئيين مدة واحدة فانصرفت للدة بكاملها إلى كلّ واحد منهما ، فلما قام النصّ في أحدهما بقي الثاني ^(٣) على أصله ، ومثل ذلك بالأجل الواحد للدينين ؛ فإنه مضروب بكاله لكل واحد منهما ، وأيضا فإنه لا بدّ من اعتبار مدة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء ، فاعتبرت مدة يعتاد الصبي فيها غذاء طبيعيا غير اللبن ، ومدة الحمل قصيرة ، قدمت الزيادة على الحولين .

فإن قيل : العادة الغالبة في مدة الحمل تسعة أشهر ، وكان المناسب في مقام الامتنان ذكر الأكثر المتداد ، لا الأقل النادر ، كما في جانب الفصل .

قلنا : لأنّ هذه المدة أقلّ مدة الحمل ، ولما كان الولد لا يعيش غالبا إذا وضع لسته أشهر ، كانت مشقة الحمل في هذه المدة موجودة لا محالة في حق كل مخاطب ، فكان ذكره أدخل في باب المناسبة ، بخلاف الفصل ، لأنه لا حدّ لجانب القلة فيه ، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم ؛ ولهذا اعتبر فيه الأكثر ، لأنه الغالب ، ولأنه اختياري ؛ كأنه قيل : حملته ستة أشهر لا محالة إن لم تحمله أكثر .

ومثله استنباط الأصوليين أن تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى : ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ ^(٤) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَيْنَ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٥) ، وكذلك

(٢) سورة لقمان ١٤ .

(١) سورة الأحقاف ١٥ .

(٣) ت : « الباقي » .

(٥) سورة الجن ٢٣ .

(٤) سورة طه ٩٣ .

استنباط بعض للتكلمين أن الله خالق لأفعال العباد؛ من قوله تعالى : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(١) ، مع قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾^(٢) ؛ فإذا ثبت أنه يَخْلُقُ ما يشاء ، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أنتج أنه تعالى خالق لمشيئة العبد .

فائدة

[في ضرورة معرفة المفسر قواعد أصول الفقه]

ولابد من معرفة قواعد أصول الفقه ؛ فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات .

فيستفاد عموم النكرة في سياق النفي من قوله تعالى : ﴿وَلَا يَقْلُمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾^(٣) وقوله : ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾^(٤) .
وفي الاستفهام من قوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٥) .
وفي الشرط من قوله : ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٦) ، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٧) .
وفي النهي من قوله : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾^(٨) .
وفي سياق الإثبات بعموم القلة للمتضى من قوله : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أُخْفَرَتْ﴾^(٩)

(٢) سورة القصص ٦٨ .

(٤) سورة السجدة ١٧ .

(٦) سورة مريم ٢٦ .

(٨) سورة الحجر ٦٥ .

(١) سورة الدهر ٣٠ .

(٣) سورة الكهف ٤٩ .

(٥) سورة مريم ٦٥ .

(٧) سورة التوبة ٦ .

(٩) سورة التكموير ١٤ .

وقوله : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ ^(١) . وإذا أُضيف إليها « كُلٌّ » ، نحو : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ ^(٢) .

وبستفاد عموم المفرد الخلقى باللام من قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكَنَّارُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾ ^(٥) .

وعوم المفرد المضاف من قوله : ﴿ وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطَلِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٧) ؛ وللمراد جميع الكتب التي اقتضت فيها أعمالهم .

وعوم الجمع الخلقى باللام في قوله : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ ﴾ ^(٨) وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٩) ، وقوله : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ الْمَنَّاتِ... ﴾ ^(١٠) إلى آخرها .
والشرط من قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ ^(١١) ، وقوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ^(١٢) وقوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ ^(١٣) ، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ^(١٤) ، وقوله : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ^(١٥) ، وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ

- | | |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة الكهف ٧ | (٢) سورة ق ٢١ |
| (٣) سورة العصر ٣ | (٤) سورة الرعد ٢٢ |
| (٥) سورة عم ٤٠ | (٦) سورة التجم ١٢ |
| (٧) سورة المجانيه ٢٩ | (٨) سورة الرسلات ١١ |
| (٩) سورة الأحزاب ٧ | (١٠) سورة الأحزاب ٣٥ |
| (١١) سورة طه ١١٢ | (١٢) سورة الزلزله ٧ |
| (١٣) سورة البقرة ١٩٧ | (١٤) سورة النساء ٧٨ |
| (١٥) سورة البقرة ١٥٠ | |

يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ^(١) وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا قُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢).

هذا إذا كان الجواب طلباً مثل هاتين الآيتين ؛ فإن كان ماضياً لم يلزم العموم .
وكقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(٣) ، و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾^(٤) . وإن كان مستقبلاً فأكثر موارد العموم كقوله : ﴿وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لَهْواً فَاصْحَبْنَاهُمْ وَدُونَهُمْ لَا يَضُرُّهُمْ﴾^(٥) وقوله : ﴿وَإِذَا أَمَرُوا لِيُحْشَرُوا مِنْكُمْ فَاغْشَوْا عَلَيْهِمْ يَتَخَفَتُونَ﴾^(٦) ، وقوله : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(٧) .
وقد لا يعم كقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(٨) .

ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمه لمن خالفه وتسميته عاصياً ، وترتيبه العقاب الماجل أو الآجل على فعله .

ويستفاد كون النهي من ذمه لمن ارتكبه وتسميته عاصياً ، وترتيبه العقاب على فعله .
ويستفاد الوجوب بالأمر بالتصريح بالإيجاب ، والقرض ، والكتب ، ولقطة
« على » ولقطة « حق على العباد » ، و « على المؤمنين » ، وترتيب النعم والعقاب على الترك ، وإحباط العمل بالترك ، وغير ذلك .

ويستفاد التحريم من النهي ، والتصريح بالتحريم ، والحظر ، والوعيد على الفعل ، وذم الفاعل ، وإيجاب الكفارة ، وقوله « لا ينجي » فإنها في لغة القرآن والرسول للنعم شرعاً أو عقلاً ، ولقطة « ما كان لهم ، كذا وكذا » ، و « لم يكن لهم » ، وترتيب الحد على

(٢) سورة الأنعام ٥٤

(٤) سورة المنافقون ١

(٦) سورة المطففين ٣٠

(٨) سورة المنافقون ٤

(١) سورة الأنعام ٦٨

(٣) سورة الجمعة ١١

(٥) سورة المطففين ٣

(٧) سورة الصافات ٣٥

الفعل ، ولنظة « لا يحل » ، و « لا يصلح » ، ووصف القمل بأنه فساد ، أو من تزيين الشيطان وعمله ، وأن الله لا يحبّه ، وأنه لا يرضاه لمباده ، ولا يزكّي فاعله ، ولا يسكّنه ولا ينظر إليه ، ونحو ذلك .

ويُستفاد الإباحة من الإذن ، والتخيير ، والأمر بعد الحظر ، ونفى الجُناح والخرج والإثم والمؤاخذه ، والإخبار بأنه ينفو عنه ، وبالإقرار على فعله في زمن الوحي ، وبالإِنْكار على من حرّم الشيء ، والإخبار بأنه خلق لنا ، وجعله لنا ، وامتنانه علينا به ، وإخباره عن فعل من قبلنا له ، غير ذامٍ لهم عليه ؛ فإن اقترن بإخباره مدحٌ دلّ على رجحانه استحباباً أو وجوباً .

فصل

ويستفاد التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(١) ، ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾^(٢) ، فسكا يُفهم منه وجوب الجلد والقطع ، يفهم منه كون السرقة والزنا علةً ، وأن الوجوب كان لأجلهما ؛ مع أن اللفظ من حيث النطق لم يتعرض لتلك ؛ بل يتبادر إلى الفهم من غوى الكلام . وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ أى لبرهم ، ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾^(٣) ، أى لقجورهم .

وكذا كل كلام خرج مخرج الذم والمدح في حق العامي والمطيع ، وقد يسمى هذا في علم الأصول لحن الخطاب .

فَصْل

وكل فعل عظمه الله ورسوله ، أو مدحه أو مدح فاعله لأجله ، أو أحبه ، أو أحب فاعله ، أو رضى^(١) به ، أو رضى عن فاعله ، أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن . أو نصبه سببا لحبته ، أو لنواب عاجل أو آجل . أو نصبه سببا لذكره لعبده ، أو لشكره له ، أو لهدايته إياه ، أو لإرضائه فاعله ، أو لفقرته ذنبه وتكفير سيئاته ، أو لقبوله ، أو لنصرة فاعله ، أو بشارته فاعله . أو وصف فاعله بالطيب . أو وصف الفعل بكونه معروفاً ، أو نقي الحزن والخوف عن فاعله ، أو وعده بالأمن ، أو نصبه سببا لولايته ، أو أخبر عن دعاء الرسول بمحبوه ، أو وصفه بكونه قربة ، أو أقسم به وبفاعله ؛ كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها ؛ فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والتدب .

فَصْل

وكل فعل طلب الشرع تركه ، أو ذم فاعله ، عتب عليه . أو لعنه ، أو مقت فاعله ، أو نقي محبته إياه أو محبة فاعله ، أو نقي الرضا به ، أو الرضا عن فاعله ، أو شبه فاعله بالبهائم ، أو بالشیاطين ؛ أو جعله مانعاً من الهدى أو من القبول ، أو وصفه بسوء أو كراهة ، أو استعاذ الأنبياء منه ، أو أبغضوه ، أو جعل سبباً لنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أو آجل ، أو لذم أو لوم ، أو ضلالة أو معصية ، أو وصف بخبث أو رجس ، أو نجس ، أو بكونه فسقا أو إثمًا ، أو سبباً لإثم أو رجس أو غضب ، أو زوال نعمة ، أو حلول نقمة ، أو حد من

الحدود أو قسوة أو خزي أو امتهان نفس ، أو لعداوة الله ومحاربه والاستهزاء به ، أو سخرية . أو جعله الرب سببا لتسيانه لفاعله ، أو وصف نفسه بالصبر عليه ، أو بالحلم أو بالصفح عنه ، أو دَعَا إلى التوبة منه ، أو وَصَفَ فاعله بحُب أو احتقار ، أو نسبته إلى عمل الشيطان وتزيينه ، أو تَوَلَّى الشيطان لفاعله . أو وَصَفَ بصفة ذم ؛ مثل كونه ظالما أو بغييا أو عدوانا أو إثميا ، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله ، أو شَكَّوْا إلى الله من فاعله ، أو جاهروا فاعله بالعداوة ، أو نصب سببا لخيبة فاعله عاجلا أو آجلا ، أو ترتب عليه حرمان من الجنة ، أو وَصَفَ فاعله بأنه عدو لله ، أو أعلم فاعله بحرب [من] ^(١) الله ورسوله ، أو حَلَّ فاعله إثم غيره . أو قيل فيه : « لا يبنَى هذا » و « لا يصلح » ، أو أَمَرَ بالتقوى عند السؤال عنه ، أو أَمَرَ بفعل يُضَادُّهُ . أو هجر فاعله ، أو بَلَّغَ عن الآخرة ، أو تبرأ بعضهم من بعض ، أو وصف صاحبه بالضلالة ، أو أنه ليس من الله في شيء ، أو أنه ليس من الرسول وأصحابه ، أو قُرِنَ بمحرَّم ظاهر التحريم في الحكم ، أو أخبر ^(٢) عنهما بخبر واحد . أو جعل اجتنابه سببا للفلاح ، أو جعله سببا لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين ، أو قيل لفاعله : « هل أنت مُنْتَهَرٌ » ، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله ، أو رَتَّبَ عليه إبعاداً وطرداً ، أو لفظه « قُتِلَ مَنْ فعله » ، أو « قاتل الله من فعله » ، أو أخبر أن فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزكّيه ، أو أن الله لا يصلح عمله ، أو لا يَهْدِي كيده ، أو أن فاعله لا يُفْلِح ، أو لا يكون في القيامة من الشهداء ، ولا من الشفاء ، أو أن الله تعالى ينار من فعله ، أو نَبَّه على وجود للفسدة فيه ، أو أخبر أنه لا يقبل من فاعله صَرَفًا ولا عَدْلًا ، أو أخبر أن مَنْ فعله قَبِضَ له الشيطان فهو له قرين ، أو جعل الفعل سببا لإزاعة الله قلب فاعله ، أو صَرَفَهُ عن آيات الله وفهم الآية وسؤاله

(٢) ت : « والمجر » .

(١) تكملة من ت .

سبحانه عن علة الفعل؛ نحو: ﴿لَمْ تَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ﴾^(١)، ﴿لَمْ تَلْيَسُوا﴾^(٢)، ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٣)؛ ما لم يقرن به جواب عن السؤال؛ فإذا قرن به جواب كان بحسب جوابه.

فهذا ونحوه يدل على النفع من الفعل، ودلالته على التحريم أطرُد من دلالته على مجرد الكراهة.

وأما لفظ «يكرهه الله ورسوله»، وقوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾^(٤)؛ فأكثر ما يستعمل في المحرم؛ وقد يستعمل في كراهة التنزيه؛ وأما لفظ «أما أنا فلا أفعل» فالحقق فيه الكراهة، كقوله: «أما أنا فلا آكل متكنا»، وأما لفظ «ما يكون لك» و«ما يكون لنا» فأطرُد استعمالها في المحرم، نحو: ﴿مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾^(٥)، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾^(٦)، ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّهِ﴾^(٧).

فصل

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال، ورفع الجناح، والإذن، والعفو، و«إن شئت فافعل»، و«إن شئت فلا تفعل»؛ ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع وما يتعلق بها

(١) سورة آل عمران ٧١

(٢) سورة الصف ٢

(٣) سورة الأعراف ١٣

(٤) سورة الأعراف ١١٦

(٥) سورة آل عمران ٩٩

(٦) سورة ص ٧٥

(٧) سورة الإسراء ٣٨

(٨) سورة الأعراف ٨٩

الأفعال؛ نحو: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَنَاثًا﴾^(١)، ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾^(٢) ومن السكوت عن التحريم ، ومن الإقرار على الفعل في زمن الوحى ؛ وهو نوعان : إقرار الرب تعالى ، وإقرار رسوله إذا علم الفعل ، فمن إقرار الرب قول جابر : « كُنَّا نمرل والقرآن ينزل » ، ومن إقرار رسوله قول حسان : « كنت أُنشد وفيه من هو خير منك » .

فائدة

قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٣) جمعت أصول أحكام الشريعة كلها ، فجعلت الأمر والنهى والإباحة والتضيير .

تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يدل على تحريمه ، فقد عاتب الله سبحانه في خمسة مواضع من كتابه : في الأفعال^(٤) ، وبرائة^(٥) ، والأحزاب^(٦) ، والتحريم^(٧) ،

(١) سورة النحل ٨٠

(٢) سورة الأعراف ٣١

(٣) سورة النحل ١٦

(٤) آية ٦٧ : ﴿مَا كَانَ لِلنِّفَةِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَبْخُنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ .
(٥) آية ٤٣ : ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَسْلَمَ الْكَافِرِينَ﴾ .

(٦) آية ٣٧ : ﴿وَتُخَنِّي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ .

(٧) آية ١ : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ .

وعيسى^(١) خلافا للشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث جعل المتب من أدلة النهي .

فائدة

لا يصح الامتنان بمنوع عنه ؛ خلافا لمن زعم أنه يصح ، ويصرف الامتنان إلى خلقه للصبر عليهم .

فائدة

التمجيد كما يدل على محبة الله للفعل ، نحو «عجب ربك من شاة ليست له صبوة» ، و «تعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطائه إلى الصلاة» ، ونحو ذلك فقد يدل على بفض الفعل كقوله : ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٤) ، ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾^(٥) .

وقد يدل على امتناع الحكم وعدم حسنه ، كقوله : ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ﴾^(٦) .

ويدل على حسن المنع منه وأنه لا يليق به فعله ، كقوله : ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾^(٧) .

(١) آية ١ - ١٠ ﴿عِيسَىٰ وَتَوَلَّىٰ أَنْ جَاءَهُ الْأَحْمَقُ . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ بُرْهَانٌ...﴾ .

(٢) سورة الصافات ١٢

(٣) سورة الرعد ٥

(٤) سورة آل عمران ١٠١

(٥) سورة البقرة ٢٨

(٦) سورة آل عمران ٨٦

(٧) سورة التوبة ٧

تَعَاذُ

في الإطلاق والتقييد^(١)

إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه ؛ وإلا فلا ، وللمطلق على إطلاقه ، وللتقييد على تقييده ؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب . والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نُظِر ؛ فإن لم يكن له أصل يُرَدُّ إليه إلا ذلك الحكم للتقييد وجب تقييده به ، وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر .

فالأول مثل اشتراط الله المدالة في الشهود على الرجة والفراق والوصية ، وإطلاقه الشهادة في البيوع وغيرها ؛ والمدالة شرط في الجميع .

ومنه تقييد ميراث الزوجين بقوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يَوْصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنِ ﴾^(٢) وإطلاقه الميراث فيما أطلق فيه ، وكان ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية والذَيْن . وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة للمؤمنة ، وأطلقها في كفارة الظهار واليمين ، والمطلق كالتقييد في وصف الرقبة .

وكذلك تقييد الأيدي إلى للرافق في الوضوء ، وإطلاقه في التيمم . وكذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾^(٣) : فأطلق الإحباط عليه وعلقه بنفس الردة ؛ ولم يشترط الموافاة عليه . وقال في الآية الأخرى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ

(١) هذا الفصل ساقط من ت ؛ وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة النساء ١٢

(٣) سورة النساء ١٧

مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ^(١) وقيد الردة بالموت عليها والموافاة على الكفر ، فوجب رد الآية للطلقة إليها وألا يبقى بإحباط الأعمال إلا بشرط الموافاة عليها ؛ وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وإن كان قد تورع في هذا التقرير .

ومن هذا الإطلاق تحريم الدم وتقييده في موضع آخر بالسفوح . وقوله : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾^(٢) ، وقال في موضع آخر : ﴿ مِنْهُ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾^(٤) . فإنه لو قيل : نحن نرى من يطلب الدنيا طلبا حثيثا ولا يحصل له منها شيء . قلنا : قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾^(٥) ، فعلق ما يريد بالمشيئة والإرادة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ، وقوله : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾^(٦) ، فإنه معلق .

تَنْبِيْهِ

اختلف الأصوليون في أن حمل المطلق على التقييد : هل هو من وضع اللفظة أو بالقياس على مذهبين ، والأولون يقولون : العرب من مذهبها استحباب الإطلاق اكتفاء بالتقييد

(٢) سورة النساء ٤٣

(١) سورة البقرة ٢١٧

(٣) سورة المائدة ٦

(٥) سورة الإسراء ١٨

(٤) سورة الثوري ٢٠

(٧) سورة المؤمن ٦٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦

وطلبا للإيجاز والاختصار ؛ وقد قال تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾^(١) .
والمراد « عن اليمين قعيد » ؛ ولكن حُذِفَ لدلالة الثاني عليه .
وزعم بعضهم أن القرآن كآلآية الواحدة ، لأن كلام الله تعالى واحد ؛ فلا بُدَّ أن
يكون المطلق كالقيد .

قال إمام الحرمين : وهذا غلط ؛ لأن للوصوف بالاتحاد الصفة القديمة المختصة بالذات ؛
وأما هذه الألفاظ والعبارات فمفصوص تعددها ، وفيها الشيء وقبيضة ؛ كالإنبات والنبي ،
والأمر والنهي ؛ إلى غير ذلك من أنواع التناقض التي لا يوصف الكلام القديم بأنه
[اشتمل]^(٢) عليها .

والثاني كإطلاق صوم الأيتام في كفارة اليمين ، وقيدت بالتابع في كفارة الظهار
والقتل ، وبالتفريق في صوم التمتع ؛ فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه .
هذا كله إذا كان الحكمان بمعنى واحد ؛ وإنما اختلفا في الإطلاق والتقييد ؛ فأما
إذا حكم في شيء بأمور لم يحكم في شيء آخر ينقض تلك الأمور وسُكِتَ فيه عن بعضها .
فلا يقتضى الإلحاق ، كالأمر بفعل الأعضاء الأربعة في الوضوء ، وذكر في التيمم عضوين فلم
يكن في الأمر بمسح الرأس وغسل الرجلين في الوضوء دليل على مسحهما بالتراب في التيمم ..
ومن ذلك ذكر العتق والصوم والطعام في كفارة الظهار ، ولم يذكر الإطعام في كفارة
القتل ؛ فلم يجمع بينهما في إبدال الطعام عن الصيام .
وقريب من هذا قول السلف في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمْ ﴾^(٣)
أن اللام مبهمة ، وعَنُوا بذلك أن الشرط في الربائب خاصة .

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(١) سورة ذى ١٧

(٣) سورة النساء ٢٣

تَعَادَة

في الصوم والخصوم^(١)

لا يستدلُّ بالصفة العامة إذا لم يظهر تنقيد عدم التعميم ؛ ويستفاد ذلك من السياق، ولهذا قال الشافعيّ : اللفظُ بينَ في مقصوده ، ويحتمل في غير مقصوده .

فنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾^(٢) لا يصلح الاحتجاج بها في إيجاب الزكاة في قليل الذهب والفضة وكثيره ، وفي المتنوع منها من الحلى وغيره .
أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ مَلَكَ دُونَ النَّصَابِ مِنْهَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي جُمْلَةِ الْمُتَوَعَّدِينَ بِتَرْكِ الْإِنْفَاقِ مِنْهَا ! وهذا يدلُّ على أَنَّ القصد من الآية إثبات الحكم في ترك أداء الواجب من الزكاة منها ؛ وفيها دليلٌ على وجوب الزكاة فيها وليس فيها بيان مقدار ما يجب من الحق فيها .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْجَاهِهِمْ حَافِظُونَ . . . ﴾^(٣) الآية ، القصد منها مدح قوم صانوا فروعهم عما لا يحلُّ ، ولم يوافقوا بها إلا مَنْ كَانَ يَمْلِكُ النِّكَاحَ أَوْ الْيَمِينَ ؛ وليس في الآية بيان ما يحلُّ منها وما لا يحلُّ^(٤) . ثم إذا احتيج إلى تفصيل ما يحلُّ بالنكاح وملك اليمين صير إلى ما قصد ، وتفصيله بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . ﴾^(٥) الآية .

(١) هذا الفصل ساقط من ت وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة التوبة ٣٤ .

(٣) سورة المؤمنون .

(٤) لفظ : « وما لا يحل » ساقط من م

(٥) سورة النساء ٢٣

كذا قاله القفال الشافعي^(١)؛ وفيه نظر لما سبق.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾^(٢) إلى قوله: ﴿مِنَ الْخَلِيطِ الْأَسْوَدِ﴾^(٣)، فلو تعلق متعلق بقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(٤) في إباحة أكل أو شرب كل شيء قد اختلف فيه لكان لا معنى له؛ لأن المخاطب قد غفل عن أنها لم ترد مبينة لذلك، بل مبينة لحكم جواز الأكل والشرب واللباشرة إلى الفجر دفماً لما كان الناس عليه من حظر ذلك على من نام، فيبين في الآية إباحة ما كان محظوراً، ثم أطلق لفظ الأكل والشرب واللباشرة لا على معنى إبانة الحكم فيما يحل من ذلك وما يحرم. ألا ترى أنه لا يدخل فيه شرب الخمر والدم وأكل الميتة ولا اللباشة فيما لا يفتنى منه الولد؛ ومثله في القرآن كثير. وهذا يدل على أن النظر في العموم إلى المعاني لا لإطلاق اللفظ.

قال القفال: ومن ضبط هذا الباب أفاد علماً كثيراً.

فصل

[الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب]

ومما تستنبط منه الأحكام تنبيه الخطاب؛ وهو إما في الطلب كقوله تعالى: ﴿قَلَّا تَقُلْ لَهُمْ أَفَ﴾^(١) فتنبيه عن التقليل منبه على الكثير، وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٢) يدل على تحريم الإحراق والإتلاف.

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشافعي النخعي الشافعي؛ كان فقيهاً أصولياً لنوياً عديداً، مات بالناس سنة ٣٦٥. القباب ٢: ٢٧٥.

(٢) سورة الإسراء ٢٣

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٤) سورة النساء ٧

ولإما في الخبر :

فإما أن يكون بالتنبيه بالليل^(١) على الكثير ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَمْلِكُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾^(٢) ، فنبه على أن الرطل والقنطار لا يضيع لك عنده . وكقوله : ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾^(٣) ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ قَبْرًا ﴾^(٤) ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾^(٥) ، ﴿ وَمَا يَمْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾^(٦) فإنه يدل على أن من لم يملك قنطار أو قطميرا مع قلمها ، فهو عن ملك ما فوقها أولى . وعلم أن من لم يمزب عنه مثقال ذرة مع خفائه ودقته ، فهو بالألأ يذهب عنه الشيء الجليل الظاهر أولى .

ولإما بالكثير على القليل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ ﴾^(٧) فهذا من التنبيه على أنه^(٨) يؤدى إليك الدينار وما تحته . ثم قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾^(٩) فهذا من الأول ؛ وهو التنبيه بالقليل على الكثير ؛ فدل بالتنبيه على أنك لا تأمنه بقنطار ، بعكس الأول .

ومثل قوله في فرش أهل الجنة : ﴿ بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾^(١٠) ؛ وقد علمنا أن أعلى ما عندنا هو الإستبرق الذى هو الخشن من الديباج ، فإذا كان بطائن [فرش]^(١١) أهل الجنة ذلك ، فقل أن وجوهها فى الملو إلى غاية لا يقبل معناها .

وكذلك قوله فى شراب أهل الجنة : ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾^(١٢) وإنا نرى^(١٣) من الكأس الختام ، وأعلى ما عندنا رائحة المسك ، وهو أدنى شراب أهل الجنة ؛ فليتين

(١) ت : « باليلة »

(٢) سورة فاطر ١٣٦

(٣) سورة النساء ٤٩

(٤) سورة آل عمران ٧٥

(٥) سورة الرحمن ٥٤

(٦) سورة المطففين ٢٦

(٧) سورة الزلزلة ٧

(٨) سورة النساء ١٢٤

(٩) سورة يونس ٦١

(١٠) ت : « أن »

(١١) تكملة من ت

(١٢) ت : « يرى » تصحيف

اللييب إذا كان النفل الذي فيك للملك أيش يكون حشو الكأس فيظمر فضل حشو الكأس
بفضل الختام ، وهذا من التنبيه [الخفي]^(١) .
وقوله : ﴿ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾^(٢) فنه على حصول البركة فيه من باب أولى .

واعلم^(٣) أن هذا النوع البديع يُنظر إليه من ستر رقيق ، وطريق تحصيله فهم للمنى
وتقيده من سياق الكلام ؛ كما في آية التأفيف ؛ فإننا نعلم أن الآية إنما سقت لاحترام
الوالدين وتوقيرهما ، ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب ، ولو لم يفهم للمنى لا يزم ذلك ؛ لأن
الملك الكبير يتصور أن يقول لبعض عبيده : اقتل قرني ولا تفل له : أف ؛ ويكون قصده
الأمن عن مزاحته في الملك ؛ فتبت أن ذلك إنما جاء لفهم للمنى .

فإن قيل : فإذا ابتنى الفهم على تخيل المنى كان بطريق القياس كما صار
إليه الشافعي .

قيل : ما يتأخر من نظم الكلام وما يقدم فهمه على اللفظ ويقترن به لا يكون قياسا
حقيقيا ، لأن القياس ما يحتاج فيه إلى استنباط وتأمل ، فإن أطلق القائل بأنه قياس اسم
القياس عليه وأراد ما ذكرناه فلا مضايقة في التسمية .

فصل

[في الحكم على الشيء مقيدا بصفة]

وقد^(٤) يحكم على الشيء مقيدا بصفة ، ثم قد يكون ماسكت عنه بخلافه ، وقد يكون

(١) سورة الإسراء ١

(٢) تكملة من ط

(٣) من هنا إلى آخر الفصل ساقط من ت ، وهو في م ، وحاشية ط .

(٤) وهذا الفصل أيضا ساقط من ت ؛ وهو في م وحاشية ط .

مثله ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾^(٢) ؛ وقوله ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾^(٣) ؛ فاشترط أولاد الصلب تنبيها على إباحة حلائل أبناء الرضاع^(٤) ، وليس في ذكر الحلائل إباحة مَنْ وحده الأبناء من الإمام بملك الميّن . وهذه الآية مما اجتمع فيه النوعان - أعنى المخالفة والمائلة -

وكذلك قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي آبَائِهِمْ وَلَا أَبْنَائِهِمْ ... ﴾^(٥) الآية ، فيه وقوع الجناح في إبداء الزينة لمن عدا المذكورين من الأجانب ، ولم يكن فيه إبداءها قرابة الرضاع .

ومن الثاني قوله تعالى في الصيد : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُمْتَعِدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ ﴾^(٦) . فإن القتل إلتاف والإلتاف عمد وخطؤه ؛ فيستدل به على أن التعمد ليس بشرط .

فإن قيل : فما فائدة التقييد في هذا القسم إذا كان المسكوت عنه مثله ، وهلا حُذفت الصفة واقتصِر على قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ ﴾ ؟

قلنا : لتخصيص الشيء بالذكر فوائده : منها اختصاصه في جنسه بشيء لا بشركه فيه غيره من جملة الجنس ؛ كما في هذه الآية - أعنى قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُمْتَعِدًا ﴾ .

(٢) سورة المجرات ٦

(١) سورة الطلاق ٢

(٣) سورة النساء ٢٣

(٤) حاشية م : « الظاهر أبناء النبي ولا لحيلة ابن الرضاع تحرم » .

(٥) سورة الأحزاب ٥٥ . وبقيتها : ﴿ وَلَا إِخْوَانِهِمْ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِمْ وَلَا أَبْنَاءَ

أَخْوَانِهِمْ وَلَا نِسَائِهِمْ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ .

(٦) سورة المائدة ٩٥

إلى قوله : ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ ^(١) إن التعمد إنما خص بالذكر لما عطف عليه في آخر الآية من الانتقام الذي لا يقع إلا في الممدون الخطأ .

ومنها ما يخص بالذكر تعظيما له على سائر ما هو من جنسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ الَّذِينَ قَلَّا نَظْلِمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٢) يخص النهى عن الظلم فيهن ، وإن كان الظلم منها عنة في جميع الأوقات تفضيلا لهذه الأشهر وتعظيما للوزر فيها . وقوله : ﴿ قَلَّا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٣) .

ومنها أن يكون ذلك الوصف هو الغالب عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ ... ﴾ ^(٤) الآية ، فإن الغالب من حال الريبة أنها تكون في حجر أمها . ومحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ... ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ... ﴾ ^(٦) الآية خص هذه الأوقات الثلاثة بالاستئذان ، لأن الغالب تبذل البدن فيهن ، وإن كان في غير هذه الأوقات ما يوجب الاستئذان فيجب . وكذلك قوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ ^(٧) فالافتداء يجوز مع الأمر . وقوله : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ ^(٨) . وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ ^(٩) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ ^(١٠) جرى التقييد بالسفر ؛ لأن الكاتب إنما يُعلم غالبا فيه ، ولا يدل على منع الرهن إلا في السفر ، كما صار إليه مجاهد .

(٢) سورة التوبة ٣٦ .

(٤) سورة النساء ٢٣ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة البقرة ١٩٧ .

(٥) سورة النور ٥٨ .

(٧) سورة النساء ١٠١ .

النوع الثالث والثلاثون

في معرفة جده

وقد أفرد من المتأخرين بالتصنيف، العلامة نجم الدين الطوفي^(١) رضى الله عنه .
اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة ؛ وما من برهان
ودلالة وتقسيم وتحديد شئ من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى
قد نطق به ، لكن أوردّه تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام
للتكلمين ، لأمرين :

أحدهما بسبب ما قاله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ
لَهُمْ ... ﴾^(٢) الآية .

والثاني أن للماتل^(٣) إلى دقيق الحاجة^(٤) هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل
من الكلام ؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذى يفهمه الأكثرون لم يتخط
إلى الأغصان الذى لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن مُلفِزا ، فأخرج تعالى مخاطباته فى حاجة
خلقه فى أجل صورة تشتمل على أدق دقيق ، لتفهم العامة من جليها ما يقنمهم ويكرّمهم
الحجة ، وتفهم الخواص من أثنائها ما يوفى على ما أدركه فهم الخطباء .

(١) هو العلامة سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم المعروف بابن أبي العباس الحنبلى نجم الدين
الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ . الدرر الكامنة ٢ : ١٥٤ .
(٢) سورة إبراهيم ٤ .
(٣) ت : « المسائل » صوابه فى ط ، و م . الإقنان ٢ : ١٣٥ .
(٤) ت : « الحاجة » تصحيف .

وعلى هذا حيل الحديث للروى : « إن لكل آية ظهرا وبطنا ولكل حرف حداً ومطلماً » ، لا على مذهب إليه الباطنية ، ومن هذا الوجه كلُّ من كان حظه في العلوم أو في أفر كان نصيبه من علم القرآن أكثر . ولذلك إذا ذكر تعالى حجة على ربوبيته ووحديته أتبعها مرة بإضافته إلى أولي العقل ، ومرة إلى السامعين ، ومرة إلى للفكرين ، ومرة إلى للتذكرين ، تنبيهاً أن بكل قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقته منها ، وذلك نحو قوله : ﴿ إِنِّي فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(١) ، وغيرها من الآيات .

واعلم أنه قد يظهر منه بدقيق الفكر استنباط البراهين العقلية على طرق التسكمين ؛ فمن ذلك الاستدلال على حدوث العالم بتغير الصفات عليه وانتقاله من حال إلى حال ، وهو آية الحدوث ، وقد ذكر الله تعالى في احتجاج إبراهيم الخليل ^(٢) عليه السلام استدلاله بحدوث الأقل على وجود الحدث والحكم على السموات والأرض بحكم التغيرات الثلاث وهو الحدوث ، طرداً للدليل في كل ما هو مدلوله ، لتساويها في علة الحدوث وهي الجسمانية .

ومن ذلك الاستدلال على أن صانع العالم واحد ، بدلالة التماثل المشار إليه في قوله تعالى : ﴿ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّهُ لَمَّا شَاءَ لَفَ سَدَتَا ﴾ ^(٣) ؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجرى تدبيرهما على نظام ، ولا يتسق على إحكام ، ولكان المعجز يلحقهما أو أحدهما ؛ وذلك لو أراد أحدهما إحياء جسم ، وأراد الآخر إمامته ، فإما أن تنفذ إرادتهما فتناقض لاستعانة تجزؤ الفعل إن فرض الاتفاق أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف .

(١) سورة الرعد ٤ .

(٢) هو ما حكاه الله تعالى في سورة الأنعام في الآيات ٧٦ - ٧٨ .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢ .

— وإما لا تنفذ إرادتهما فيؤدى إلى عجزهما ، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدى إلى عجزه ، والإله لا يكون عاجزا .

ومن ذلك الاستدلال على المعاد الجسماني بضروب :

أحدها : قياس الإعادة على الابتداء ، قال تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾^(١) ، ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾^(٢) ، ﴿ أَفَمِيتَنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾^(٣) .

ثانيها : قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى نحو : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾^(٤) ، ﴿ تَخْلُقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾^(٥) .

ثالثها : قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات ، وهو في كل موضع ذكر فيه إزال المطر غالبا ، نحو : ﴿ وَيُخْصِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾^(٦) .

رابعها : قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر ؛ وقد ورد أن أبي بن خلف لما جاء بعظام بالية ففتها وذرحها في الهواء وقال : يا محمد ، من يحيى العظام وهي رميم ؟ فنزل الله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾^(٧) فلم سبحانه كيفية الاستدلال برد النشأة الأخرى إلى الأولى والجمع بينهما بعلة الخلق ، ثم زاد في الحجاج بقوله : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ﴾^(٨) ،

(١) سورة الأنبياء ١٠٤

(١) سورة الأعراف ٢٩

(٤) سورة يس ٨١

(٢) سورة ق ١٥

(٦) سورة الروم ١٩

(٥) سورة المؤمن ٥٧

(٧) سورة يس ٧٩ ، ٨٠ ، والخبر كما في أسباب النزول للواحدى س ٢٧٤ بسنده عن أبي مالك : « أن أبا بن خلف الجمحي جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعظم حائل ، ففتنه بين يديه وقال : يا محمد يبعث الله هذا بعد ما أرم ؟ ! فقال : نعم ، يبعث الله هذا ، ويعتلك ثم يحييك ثم يسلكك نار جهنم ؟ فنزلت هذه الآيات » .

وهذا في غاية البيان في رد الشيء إلى نظيره ، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراس عليها .

خامسها : في قوله تعالى : ﴿ وَأَنفُسُكُمُ بِاللَّهِ جَهِدُوا أَيَّامَهُمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ عَلَى وَعْدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴾ ^(١) . وتقريرها كما قاله ابن السيد ^(٢) : إن اختلاف المختلفين في الحق لا يوجب انقلاب الحق في نفسه ؛ وإنما يختلف الطرق للوصول إليه ، والحق في نفسه واحد ، فلما ثبت أن هاهنا حقيقة موجودة لا محالة ، وكان لا سبيلَ لنا في حياتنا هذه إلى الوقوف عليها وقوفا يوجب الاتفاق ، ويرفع عنا الاختلاف ، إذ كان الاختلاف مركزا في فطرنا ، وكان لا يمكن ارتفاعه وزواله إلا بارتفاع هذه الجبلية ، ونقلها إلى جبلية غيرها - صَحَّ ضرورةً أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة ، فيها يرتفع الخلاف والعناد ؛ وهذه هي الحال التي وعد الله بالمصير إليها فقال : ﴿ وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ﴾ ^(٣) ، ولا بد من كون ذلك باضطرار ؛ إذ كان جواز الخلاف يقتضي الاتفاق ، لأنه نوع من المضاف ، وكان لا بد من حقيقته ، فقد صار الخلاف للوجود كما ترى أوضح دليل على كون البعث الذي ينكره النكرون .

(١) سورة النحل ٣٨ ، ٣٩

(٢) هويد الله بن محمد بن السيد البطليوسي صاحب كتاب أدب الكتاب وغيره من كتب الفقه والأدب ،

توفي سنة ٥٢١ . إنباه الرواة ٢ : ١٤١

(٣) سورة الحجر ٤٧

السُّنُوحُ الرَّابِعُ وَالثَلَاثُونَ

مَعْرِفَةُ نَاسِخَاتِهِ مِنْ مَنَسُوحَاتِهِ

والعلم به عظيم الشأن، وقد صنف فيه جماعة كثيرون منهم قتادة بن دعامة^(١) السدوسي، وأبو عبيد القاسم بن سلام^(٢)، وأبو داود السجستاني^(٣)، وأبو جعفر^(٤) النعاس، وهبة الله بن سلام^(٥) الضرير، وابن العربي^(٦)، وابن الجوزي^(٧)، وابن الأثير^(٨)، ومكي^(٩)، وغيرهم.

(١) أحد التابعين بالبصرة؛ وعن روى عن أنس بن مالك وسعيد بن السيب وعبد الله بن سرجس وغيرهم. تولى سنة ١١٨. تذكرة الحفاظ ١: ١١٥.

(٢) تولى سنة ٢٢٣. وانظر ترجمته وأخباره في إنباه الرواة ٣: ١٧.

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني، صاحب السنن، تولى سنة ٢٧٥: ابن خلكان ١: ٢١٤.

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر النعاس، أحد أئمة العلم والفتنة بمصر؛ وكتابه الناسخ والمنسوخ، ذكره القفطي وأثنى عليه؛ طبع بمصر بطبعة السادة ١٣٢٣، تولى سنة ٣٣٨، وانظر إنباه الرواة ١: ١٠٩.

(٥) طبع كتابه بمصر بطبعة هندية سنة ١٣١٥ هـ (بمعاينه أسباب النزول للواحدى)، ومنه نسخ خطية بدار الكتب المصرية. وهو هبة الله بن سلامة بن أبي القاسم البغدادي؛ ذكره ابن الهادي الحنبلي في وفيات سنة ٤١٠ من كتاب شذرات الذهب.

(٦) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي: صاحب كتاب أحكام القرآن: تولى على مرحلة من طاس، سنة ٥٤٦ هـ.

(٧) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ واسم كتابه: أخبار الرسوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ؛ طبع مع كتاب مراتب المدلسين لابن حجر بمصر سنة ١٣٢٢، وانظر مجمل المطبوعات ٦٧: ٨١.

(٨) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن يشار بن الأثير، صاحب كتاب الرقف والابتداء؛ المتوفى سنة ٣٢٨ هـ.

(٩) هو مكي بن أبي طالب حوش بن محمد بن غنار القيسي القرشي، المتوفى سنة ٣١٣؛ وأورد القفطي في إنباه الرواة ٣: ٣١٥ شيئاً بصرفاته؛ ومنها كتاب الإيضاح للناسخ القرآن ومنسوخه، في ثلاثة أجزاء، وكتاب الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه، في جزء.

ومن ظريف ما حكى في كتاب هبة الله أنه قال في قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ ^(١) منسوخ من هذه الجملة ﴿ وَأَسِيرًا ﴾ ، والمراد بذلك أسير المشركين ، قرئ الكتاب عليه وابنته تسمع ، فلما انتهى إلى هذا الموضع قالت : أخطأت يا أبت في هذا الكتاب ! فقال لها : وكيف يا بنية ؟ قالت : أجمع للسلمون على أن الأسير يُطعم ولا يقتل جوعاً .

قال الأئمة : ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بمسند أن يعرف منه الناسخ وللنسخ ، وقد قال علي بن أبي طالب لقاص : أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ قال : الله أعلم ، قال : هلكت وأهلك .

والنسخ يأتي بمعنى الإزالة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُجْعِلُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾ ^(٢) .

ويأتي بمعنى التبديل كقوله : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ ^(٣) .

وبمعنى التحويل كتناسخ الموارث - يعني تحويل الميراث من واحد إلى واحد .
ويأتي بمعنى النقل من موضع إلى موضع ، ومنه : « نسخت الكتاب » إذا نقلت ما فيه حاكياً للفظه وخطه . قال مكّي : وهذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن ، وأنكر على النحاس إجازته ذلك ، محتجاً بأن التناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ ؛ وإنما يأتي بلفظ آخر . وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن بركات السعدي : يشهد ^(٤) لما قاله النحاس قوله تعالى

(١) سورة الإنسان ٨

(٢) سورة الحج ٥٢ .

(٣) سورة التجل ١٠١

(٤) ذكر السيوطي في البنية ٢٤ أن لمحمد بن بركات كتاباً في الناسخ والمنسوخ سماه الإيجاز في معرفة مال القرآن من منسوخ وناسخ ، وأنه للأفضل بن أمير الجيوش .

﴿ إِنَّا كُنَّا نَنْتَسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(١) وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَكَلِمٌ حَكِيمٌ ﴾^(٢) ، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً جميعه في أم الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ كما قال : ﴿ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٣) .

ثم اختلف العلماء ، فقيل : المنسوخ ما رُفِعَ تلاوةً تنزيهه ، كما رفع العمل به . وردّ بما نسخ الله من التوراة بالقرآن والإنجيل وهما متلوان .

وقيل : لا يقع النسخ في قرآن يتلى وينزل . والنسخ بما خصّ الله به هذه الأمة في حكم من التيسير^(٤) ، ويفر^(٥) هؤلاء من القول بأن الله ينسخ شيئاً بعد نزوله والعمل به ؛ وهذا مذهب اليهود في الأصل ، ظنا^(٦) منهم أنه بُدِء ، كالذي يرى الرأي ثم يبدله ؛ وهو باطل ، لأنه بيان مدة الحكم ، ألا ترى الإحياء بعد الإماتة وعكسه ، والمرض بعد الصحة وعكسه ، والفقر بعد الغنى وعكسه ؛ وذلك لا يكون بُدِء ، فكذا الأمر والنهي .

وقيل : إن الله تعالى نسخ القرآن من اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب ، فأنزله على نبيه ، والنسخ لا يكون إلا من أصل .

والصحيح جواز النسخ ووقوعه سمعا وعقلا .

ثم اختلفوا فقيل : لا يُنسخ قرآن إلا بقرآن لقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ

(١) سورة الباقية ٢٩ .

(٢) سورة الزخرف ٤

(٣) سورة الواقعة ٧٨ ، ٧٩ .

(٤) كذا في الأصول ؛ والذي في الإتهان ٢ : ٢١ « في حكم منها التيسير » .

(٥) في ت ، ط : « يقرب » ؛ وصوابه في م (٦) ت : « طعنا » ، تحريف .

أَوْ نَفْسِيَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) ^(١) ، قالوا : ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن .

وقيل : بل السنة لا تفسخ السنة .

وقيل : السنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحي نسخت ، وإن كانت باجتهاد فلا تنسخه . حكاه ابن حبيب النيسابوري في تفسيره .

وقيل : بل لإحداهما نسخ الأخرى ، ثم اختلفوا فقيل : الآيتان إذا أوجبتا حكمين مختلفين وكانت إحداها مقدمة الأخرى ، فالتأخرة ناسخة للأولى ، كقوله تعالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ ^(٢) ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَلَا يَوْبَةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدْمُ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ ^(٤) قالوا : فهذه ناسخة للأولى ، ولا يجوز أن يكون لها الوصية والميراث .

وقيل : بل ذلك جائز ، وليس فيها ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نسخ الوصية للوارث بقوله عليه السلام : « لا وصية لوارث » . وقيل : ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة .

ويجوز نسخ الناسخ فيصير الناسخ منسوخاً ، وذلك كقوله : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ ^(٥) ، نسخها بقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٦) ، ثم نسخ هذه أيضاً بقوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ فَأَعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ ^(٨) وناسخه قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٩) ثم نسخها : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة البقرة ١٨٠ .

(٤) سورة « الكافرون » ٦ .

(٦) سورة التوبة ٢٩ .

(١) سورة البقرة ١٠٦ .

(٣) سورة النساء ١١ .

(٥) سورة التوبة ٥ .

(٧) سورة البقرة ١٠٩ .

مسألة

[في جواز النسخ بالكتاب]

لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب ، قال الله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾^(١) وقال : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُرْسَلُ ﴾^(٢) ، ولذلك نسخ السنة بالكتاب كالقصة في صوم عاشوراء برمضان وغيره .

واختلف في نسخ الكتاب بالسنة ، قال ابن عطية : حُذِّقَ الأمة على الجواز ، وذلك موجود في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » ، وأبى الشافعي ذلك^(٣) ؛ والحجة عليه من قوله في إسقاط الجلد في حد الزنا عن الثيب الذي رجم ، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

قلنا : أما آية الوصية فقد ذكرنا أن ناسخها القرآن ، وأما ما نقله عن الشافعي فقد اشتهر ذلك لظاهر لفظ ذكره في الرسالة^(٤) ، وإنما مراد الشافعي أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له ، وهذا تعظيم لقدر الوجهين وإبانة تعاضدهما وتوافقهما ؛ وكل من تكلم على هذا المسألة لم يفهم مراده .

وأما النسخ بالآية فليس بنسخ بل تخصيص ، ثم إنه ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته ، وهو : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما »^(٥) .

(٢) سورة النحل ١٠١ .

(١) سورة البقرة ١٠٦ .

(٤) انظر فتح الباري ١٢ : ١٢٧ .

(٣) انظر الرسالة من ١٣٧ - ١٤٦ .

فصل

[فيما يقع فيه النسخ]

الجمهور على أنه لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي . وزاد بعضهم الأخبار . وأطلق ،
أوقيدها آخرون بالتي يراد بها الأمر والنهي .

تنبیہات التنبیه الأول

[في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله]

اعلم أن سور القرآن العظيم [تنقسم] بحسب ما دخله النسخ وما لم يدخل إلى أقسام^(١) :
أحدها ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، وهي ثلاث وأربعون سورة : وهي الفاتحة ،
ثم يوسف ، ثم يس ، ثم الحجرات ، ثم الرحمن ، ثم الحديد ، ثم الصف ، ثم الجمعة ،
ثم التحريم ، ثم المائدة ، ثم الحاقة ، ثم نوح ، ثم الجن ، ثم المائدة ، ثم النبا ، ثم
النازعات ، ثم الانفطار ، ثم المطففين ، ثم الانشقاق ، ثم البروج ، ثم الفجر ، ثم البلد ،
ثم الشمس ، ثم الليل ، ثم الضحى ، ثم الانشراح ، ثم القلم ، [ثم القدر]^(٢) ، ثم
الافلاك ، ثم الزلزلة ، ثم العاديات ، ثم القارعة ، ثم الماعون ، ثم القليل ،
ثم قريش ، ثم الدُّنْيَا ، ثم الكوثر ، ثم النصر ، ثم التبت ، ثم الإخلاص ، ثم
المؤذنين^(٣) .

(١) أورد هذه الأقسام هبة الله بن سلام في كتابه ص ١٥ وما بعدها .

(٢) تكملة من كتاب النسخ والمنسوخ لابن سلام .

(٣) في كتاب ابن سلام : « الناس » .

وهذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى وإلى ما فيه نهى لا أمر^(١).

والثاني : ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ، وهي ست سور : الفتح، والحشر، والمناقون، والتغابن، والطلاق، والأهلى .

الثالث : ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ، وهو أربعون : الأنعام، والأعراف، ويونس، وهود، والرعد، والحجر، والنحل، وبنو إسرائيل، والكهف، وطه، والمؤمنون، والنمل، والقصاص، والتهكوت، والروم، ولقان، والمصاح^(٢)، والملائكة، والصفات، وم، والزمر، والمصاح^(٣)، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف، وسورة محمد صلى الله عليه وسلم، والباسقات، والنجم، والقمر، والرحمن، والمعارج، والمقدر، والقيامة، والإنسان، وعيس، والطارق، والناشية، والتين، والكافرون .

الرابع : ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ، وهي إحدى وثلاثون سورة^(٤) : البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأعراف، والأنفال، والتوبة، وإبراهيم، والنحل، وبنو إسرائيل، ومريم، وطه، والأنبياء، والحج، والمؤمنون، والنور، والفرقان، والشعراء، والأحزاب، وسبا، والمؤمن، والشورى، والقتال، والذاريات، والطور، والواقعة، والمجادلة، والمتحنة، والمزمل، والمقدر، والتكوير، والمعر .

ومن غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ، قيل ولا نظير لها في القرآن، وهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا

(١) عبارة ابن سلام : « وهذه السور التي فيها ناسخ ولا منسوخ : وهي السور التي ليس فيها أمر ولا نهى ، ومنها سور فيها نهى وليس فيها أمر ، ومنها فيها أمر وليس فيها نهى » .

(٢) هي سورة الحج . (٣) هي سورة فصلت .

(٤) كذا في الأصول ويلاحظ أنه أورد اثنتين وثلاثين .

اِهْتَدَيْتُمْ^(١) ، يعنى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فهذا ناسخ لقوله : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْتُسْكُمُ ﴾ ذكره ابن العربي فى أحكامه^(٢) .

التنبية الثانية^(٣)

[فى ضروب النسخ فى القرآن]

النسخ فى القرآن على ثلاثة أضرب :

الأول : ما نسخ تلاوته وبقى حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول ، كما روى أنه كان يقال فى سورة النور : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألأبنة نكالا من الله » ، ولهذا قال عمر : لولا أن يقول الناس : زاد عمر فى كتاب الله ، لكتبها بيدي . رواه البخارى فى صحيحه معقداً^(٤) .

وأخرج ابن حبان فى صحيحه عن أبى بن كعب قال : كانت سورة الأحزاب تُوازى سورة النور ، فكان فيها : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » وفى هذا سؤالان : الأول : ما الفائدة فى ذكر الشيخ والشيخة ؟ وهلا قال : الحصن والحصنة ؟

وأجاب ابن الحاجب فى أماليه عن هذا بأنه من البدع فى المبالغة ؛ وهو أن يعبر عن الجفنس فى باب الدم بالأقنص فالأقنص ، وفى باب المدح بالأكثر والأعلى ، فيقال : لمن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده ، والمراد : يسرق ربع دينار فصاعداً إلى أعلى ما يسرق . وقد يبلغ فيذكر ما لا تقطع به ؛ كما جاء فى الحديث : « لمن الله السارق

(١) سورة المائدة ١٠٥ . (٢) أحكام القرآن ٢٠٥ .

(٣) ت ، ط : « القسم الثانى » ، وصوابه فى م وحاشية ط .

(٤) نقله الحافظ ابن كثير فى التفسير ٣ : ٢٦١ .

يسرق البيضة فتقطع يده ^(١) وقد علم أنه لا تقطع في البيضة ، وتأويل من أوَّله بيضة الحرب تأباه الفصاحة .

الثاني : أن ظاهر قوله : « لولأن يقول الناس ... » الخ أن كتابها جائزة ، وإتمامه قول الناس ، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما عنده ، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ناجية ، لأنَّ هذا شأن المكتوب . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر رضى الله عنه ولم يبرِّج على مقال الناس ؛ لأنَّ مقال الناس لا يصلح مانعاً .

وبالجملة فهذه اللازمة مشكلة ، ولله كان يعتقد أنه خير واحد ، والقرآن لا يثبت به ، وإن ثبت الحكم ، ومن هنا أنكر ابن ظفر في « اليبوع » ^(٢) عدّه هذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأنَّ خبر الواحد لا يُثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وهما ما يلتبس ^(٣) . والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ويثبت أيضاً وكذا قاله في غيره القراءات الشاذة ، كما يحجب التابع في صوم كفارة اليمين ونحوه أنها كانت قرآناً فسخت تلاوتها ؛ لكن في العمل بها الخلاف المشهور في القراءة الشاذة ^(٤) .

ومنها من أجاب عن ذلك بأن هذا كان مستفيضاً عندهم وأنه كان متلوّاً من القرآن فأثبتنا الحكم بالاستفاضة ، وتلاوته غير ناجية بالاستفاضة . ومن هذا الضرب ما رواه مسلم في صحيحه ^(٥) عن أبي موسى الأشعري : إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيئها ، غير أني أحفظ منها ؛ « لو كان لابن آدم واديان من ماله لآبتي واديهما

(١) رواه البخاري في كتاب الحدود ٤ : ١٧٢ .

(٢) كتاب اليبوع في التفسير لأبي عبد الله بن ظفر محمد بن محمد الصديقي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ ، ومنه أجزاء مفترقة من نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٣١٠ تجميع .

(٣) م : « يلبسان » .

(٤) انظر الكلام على حكم القراءة الشاذة في الجزء الأول ص ٣٢٢ .

(٥) كتاب الزكاة ٢ : ٧٢٦ .

ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب » . وكنتأقرأ سورة نشبها بإحدى السبجات^(١) فأنسيتها ؛ غير أنى حفظت منها : بَيَّأُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ . فتكتب شهادة فى أعناقكم قُتُلُونَ عَنْهَا يوم القيامة » .

وذكر الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر^(٢) المنادى فى كتابه « الناسخ والمنسوخ » : مما رُفِعَ رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتنا القنوت فى الوتر ، قال : ولا خلاف بين الماضين والناشرين أنهما مكتوبتان فى المصاحف المنسوبة إلى أبى بن كعب ، وأنه ذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه أقرأه إياها ، ونسب سورتي الخلع والخفد .

هناسؤال ؛ وهو أن قال : ما الحكمة فى رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؛ وهلا أقيمت التلاوة ليجمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؛ وأجاب صاحب « الفنون »^(٣) قال : إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة فى المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الغنى من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بئمان ، والنام أدنى طرق الوعى .

الضرب الثانى : ما نُسِخَ حكمه وبقي تلاوته ، وهو فى ثلاث وستين سورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مِنْكُمْ وَيَدَّوْنَ أَرْوَاجاً . . . ﴾^(٤) الآية ، فكانت المرأة إذا مات زوجها لُزمت الترتبى بعد انقضاء العدة حولاً كاملاً ، ونفقتها فى مال الزوج ، ولا ميراث لها ، وهذا معنى قوله : ﴿ مَتَاعاً إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ . . . ﴾^(٥) الآية ، فسسخ الله

(١) للسبجات من السور : ما انتفع ببجائ ، وسبح ، وسبح ، وسبح اسم ربك .

(٢) ذكره صاحب كشف الفنون ١٩٢١ ، وقال : إنه توفى سنة ٣٣٤ .

(٣) هو كتاب فنون الأفتان فى عجائب علوم القرآن لابن الجوزى ؛ ومنه نسخة غير كاملة فى المكتبة

التيمورية — ٢٢٢ تفسير .

(٥) سورة البقرة ٢٤٠ .

(٤) سورة البقرة ٢٣٤ .

ذلك بقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأُنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَشْهُرًا وَعَشْرًا﴾^(١)، وهذا النسخ مقدم في النظم على المنسوخ.

قال القاضي أبو المال: وليس في القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ، إلا في موضعين، هذا أحدهما، والثاني قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ...﴾^(٢) الآية؛ فإنها ناسخة لقوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾^(٣).

قلت: وذكر بعضهم موضعا آخر، وهو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاكُمُ عَنْ قِبَلِهِمُ الْحِكْمُ الْيَتَّى كَانُوا عَالَمِينَ﴾^(٤) هي متقدمة في التلاوة، ولكنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَوَلَّيَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾^(٥).

وقيل: في تقديم الناسخة فائدة، وهي أن تعتقد حكم المنسوخة قبل العلم بنسخها. ويحيى موضع رابع وهو آية الحشر في قوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...﴾^(٦) الآية؛ فإنه لم يذكر فيها شيء للناسخين، ورأى الشافعي أنها منسوخة بآية الأنفال، وهي قوله: ﴿وَأَعْلَوْا أَنْمَّا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٧).

واعلم أن هذا الضرب ينقسم إلى ما يحرم العمل به ولا يمتنع كقوله: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَا تَعْنِي﴾^(٨) ثم نسخ الوجوب. ومنه قوله: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٩) قيل: منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾^(١٠).

(١) سورة البقرة ٢٣٤.

(٢) سورة الأحزاب ٥٠.

(٣) سورة البقرة ١٤٢.

(٤) سورة الحشر ٧.

(٥) سورة الأنفال ٦٥.

(٦) سورة البقرة ١٩٤.

(٧) سورة الأحزاب ٥٢.

(٨) سورة البقرة ١٤٤.

(٩) سورة الأنفال ٤١.

(١٠) سورة البقرة ١٩٠.

وقوله : ﴿ وَمَا أَذْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ ^(١) نسختها آيات القيامة والكتاب والحساب .

وهنا سؤال ، وهو أن يُسأل : ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة ؟
والجواب من وجهين : أحدهما أن القرآن كما يتلى يُعرَف الحكم منه ، والعمل به ،
فيتلى لسكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة .

وثانيهما : أن التَّسْخَ غالبا يكون للتخفيف ، فأبقيت التلاوة تذكيرا بالنعمة ورفع
المشقة ، وأما حكمة التَّسْخ قبل العمل ، كالصدقة عند النجوى فيثاب على الإيمان به وعلى نية
طاعة الأمر .

الثالث : نسخها جميعا ، فلا تجوز قراءته ولا العمل به ، كآية التحريم بعشر رضعات
فستن بحمس ؛ قالت عائشة : كان مما أنزل عشر رضعات معلومات ، فُتُسَخِّنُ بحمس
معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مما يقرأ من القرآن .
رواه مسلم

وقد تكلموا في قولها : « وهي مما يقرأ » فإن ظاهره بقاء التلاوة ؛ وليس كذلك ،
فنهى عن أجلب بأن المراد قارب الوفاة ، والأظهر أن التلاوة نسخت أيضا ولم يبلغ ذلك
كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفى وبعض الناس يقرؤها .
وقال أبو موسى الأشعري : نزلت ثم رفعت .

وجعل الواحدى من هذا ما روى عن أبي بكر رضى الله عنه قال : كنا نقرأ :
« لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر » ، وفيه نظر .

وحكى القاضي أبو بكر في « الانتصار » عن قوم إنكار هذا القسم ، لأن

(١) سورة الأحقاف ٩ .

الأخبار ، فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها .

وقال أبو بكر الرازي : نسخ الرسم والتلاوة إنما يكون بأن ينسخهم الله إياه ويرفضه من أوهامهم ، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف ، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله : ﴿ إِن هَذَا لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى ۖ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾^(١) ، ولا يُعرف اليوم منها شيء . ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا توفى لا يكون متلوا في القرآن ؛ أو يموت وهو متلا موجود في الرسم ، ثم ينسيه الله ويرفضه من أذهانهم ، وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

فائدة

قال ابن العربي^(٢) : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾^(٣) ناسخة لثلاثة وأربع عشرة آية ، ثم صار آخرها ناسخاً لأولها ، وهي قوله : ﴿ قَانَ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾^(٤) .

قالوا : وليس في القرآن آية من المنسوخ ثبت حكمها ست عشرة سنة إلا قوله في الأحقاف : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَىٰ مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾^(٥) . وناسخها أول سورة الفتح .

(٢) كتاب أحكام القرآن ٢٠١ .

(٤) سورة التوبة ١٩ .

(١) سورة الأعراف ١٨ ، ١٩ .

(٣) سورة التوبة ٥ .

(٥) سورة الأحقاف ٩٠ .

قال ابن العربي^(١) : ومن أغرب آية في النسخ قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾^(٢) ، أولها وآخرها منسوخان ، ووسطها محكم .

وقسمه الواحدى أيضا إلى نسخ مائس بثابت التلاوة كمشر رضات ، وإلى نسخ ماهو ثابت التلاوة بما ليس بثابت التلاوة كنسخ الجلد في حق المحصنين بالرجم ، والرجم غير متلو الآن ، وإنه كان يتلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحكم ثبت والقراءة لا ثبت ، كما يجوز أن ثبت التلاوة في بعض ولا يثبت الحكم . وإذا جاز أن يكون قرآن ولا يعمل به جاز أن يكون قرآن يعمل به ولا يتلى ؛ وذلك أن الله عز وجل أعلم بمصلحتنا ، وقد يجوز أن يعلم من مصلحتنا تعلق العمل بهذا الوجه .

التبعية الثالث

[في تقسيم القرآن على ضربين من وجه آخر]

قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب :

الأول : نسخ للأمر به قبل امتثاله ، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة ، كأمر الخليل بذبح ولده . وكقوله تعالى : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾^(٣) ثم نسخه سبحانه بقوله : ﴿ أَشْفَقْتُكُمْ . . ﴾^(٤) الآية .

الثاني : ويسمى نسخا تيموزا ، وهو ما أوجبه الله على من قبلنا حكم القصاص^(٥) ،

(٢) سورة الأعراف ١٩٩ .

(١) انظر أحكام القرآن ١ : ٣٣٨ .

(٣) سورة المجادلة ١٢ ، ١٣ .

(٤) وهو قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٨ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ الآية .

ولذلك قال عقب تشريع الدية : ﴿ ذَلِكْ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ^(١) . وكذلك ما أمرنا الله به أمرا إجماليا ثم نسخ ، كنسخه التوجه إلى بيت الله القدس بالكعبة ، فإنَّ ذلك كان واجبا علينا من قضية أمره باتباع الأنبياء قبله ، وكنسخ صوم يوم عاشوراء برمضان .

الثالث : ما أمر به لسبب ثم يزول السبب ؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والمغفرة للذين يرجون ^(٢) لقاء الله ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحوها ، ثم نسخه إيجاب ذلك . وهذا ليس بنسخ في الحقيقة وإنما هو نسْ ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نُنسِئَهَا ﴾ ^(٣) فالنِّسَاء هو الأمر بالقتال ، إلى أن يقوى الملحون ، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى .

وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف ، وليست كذلك بل هي من النساء ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلّه توجب ذلك الحكم ، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر ، وليس بنسخ ، وإنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبدا . وإلى هذا أشار الشافعي في « الرسالة » إلى النهي عن ادّخار لحوم الأضاحي من أجل الرأفة ، ثم ورد الإذن فيه فلم يجعله منسوخا ، بل من باب زوال الحكم لزوال علته ؛ حتى لو لجأ أهل ناحية جماعة مضرّرون تعلق بأهلها النهي .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ۖ ۝ ١٠٠ ﴾ ^(٤) الآية ، كان ذلك في ابتداء الأمر ، فلما قوى الحال وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(١) إشارة إلى الآية ١٤ من سورة المجاثية .

(٤) سورة المائدة ١٠٥ .

(١) سورة البقرة ٧٨ .

(٣) سورة البقرة ١٠٦ .

وللقائلة عليه ثم لو فرض وقوع الضعف كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في قوله :
« بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ » عاد الحكم ، وقال صلى الله عليه وسلم :
« فإذا رأيت هوى متبعاً وشعاً مطاعاً وإعجاب كل ذي رأى برأيه فليكن بخاصة نفسك » .

وهو سبحانه وتعالى حكيم أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم حين ضعفه ما يليق
بتلك الحال رافةً بمن تبعه ورحمة ، إذ لو وجب لأورث خراجاً ومشقة ؛ فلما أعز الله
الإسلام وأظهره ونصره ، أنزل عليه من الخطاب ما يكافي تلك الحالة من مطالبة الكفار
بالإسلام أو بأداء الجزية - إن كانوا أهل كتاب - أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا
أهل كتاب .

ويعود هذان الحكمان - أعنى للسائلة عند الضعف والسابقة عند القوة - يعود سببهما
وليس حكم السابقة ناسخاً لحكم السائلة ، بل كل منهما يجب امتثاله في وقته .

فائدة

قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾^(١) ولم يقل « من القرآن » ؛ لأن
القرآن ناسخ مهيم على كل الكتب ، وليس يأتي بعده ناسخ له ، وما فيه من ناسخ
ومنسوخ معلوم وهو قليل ؛ بين الله ناسخه عند منسوخه ، كمنسوخ الصدقة عند منلجاة
الرسول والمدة والفرار في الجهاد ونحوه ؛ وأما غير ذلك فنحن نحقق علماً بالنسخ علم أن غالب
ذلك من النساء ، ومنه ما يرجع لبيان الحكم الجميل ، كالسبيل في حق الآتية بالفاحشة ،
فبيّنته السنة ، وكل ما في القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم

القرآن ، وقال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾^(١) ، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ ؛ وإنما هو نأ وتأخير ، أو مجل آخر بيانه لوقت الحاجة ، أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره ؛ أو مخصوص من عموم ، أو حكم عام لخاص أو للماخلة معنى في معنى . وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخا وليس به ، وأنه الكتاب المهيمن على غيره ، وهو في نفسه متعاضد ، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَافِعُونَ ﴾^(٢) .

السُّورَةُ الْخَامِسُ وَالْثَّلَاثُونَ مَعْرِفَةُ مَوْهَبِ الْمُخْتَلَفِ

وهو ما يوم التعارض بين آياته ، وكلامُ الله جلَّ جلاله مُنزَه عن الاختلاف ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾^(١) ، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوم اختلافا وليس به ، فاحتيج لإزالته ، كما صُنِفَ في مختلف الحديث وبيان الجمع بينهما ، وقد رأيت لقطرب^(٢) فيه تصنيفا حسنا ، جمعه على السور . وقد نكلم فيه الصدر الأول ، ابن عباس^(٣) وغيره .

وقال الإمام : وقد وفق الحسن البصري بين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ وَوَاَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأْتَمَمْنَا هَا بِبَشَرٍ ﴾^(٥) ، بأن قال : ليس المراد في آية الأعراف على ظاهره ؛ من أنَّ الوعد كان ثلاثين ليلة ، ثم بعد ذلك وعده بشراً ؛ لكنه وعده أربعين ليلة جميعا . انتهى .

وقيل : تجرى آية الأعراف على ظاهره من أنَّ الوعد كان ثلاثين ، ثم أتم بالبشر ، فاستقرت الأربعون ، ثم أخبر في آية البقرة بما استقر .

(١) سورة النساء ٨٢ .

(٢) هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب ؛ أحد العلماء بالبحر والفتنة من البصريين ؛ وعن أخذ عن سيبويه ؛ توفي سنة ٢٠٦ ؛ وكتابه هو للسمي بالرد على اللعين في تنابه القرآن ؛ ذكره القطبي . وانظر إنباء الرواة ٣ : ٢١٩ .

(٣) أورد السيوطي في الإتيان ٢ : ٢٧ ؛ عن المنهال بن عمرو عن سميد بن جبير خبر رجل جاء إلى ابن عباس فسأله عن آيات تختلف عليه من القرآن ورد ابن عباس عليها ؛ فانظر هناك .

(٤) سورة البقرة ٥١ . (٥) سورة الأعراف ١٤٢ .

وذكره الخطابي قال: وسمعتُ ابنَ أبي هريرةَ يحكي عن أبي العباس بن سُرَيْجٍ قال: سأل رجل بعضَ العلماء عن قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(١)، فأخبر أنه لا يقسم بهذا، ثم أقسم به في قوله: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾^(٢) فقال ابن سُرَيْجٍ: أيُّ الأمرين أحبُّ إليك؟ أجيبك ثم أقطعك، أو أقطعك ثم أجيبك؟ قال: بل أقطعني ثم أجيبني، فقال: اعلمْ أن هذا القرآن نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة رجال، وبين ظهراني قوم، وكانوا أحرصَ الخلق على أن يمدحوا فيه مفعلاً، وعليه مطلقاً، فلو كان هذا عندهم مناقضةً لتماقوا به وأسرعوا بالرد عليه؛ ولكنَّ القوم علّوا وجهتَهم، فلم ينكروا منه ما أنكرت، ثم قال له: إنَّ العرب قد تدخل «لا» في أثناء كلامها وتلغى معناها، وأنشد فيه أبيتاً. والقاعدة في هذا وأشباهه أنَّ الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجب ذلك اختلافاً.

فائدة

[عن الغزالي في معنى الاختلاف]

سئل الغزالي عن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ ذِي آلِهٍ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٣)، فأجاب بما صورته: الاختلاف لفظٌ مشترك بين معانٍ، وليس المراد نفي اختلاف الناس فيه، بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن، يقال: هذا كلامٌ مختلفٌ، أي لا يشبه أوله آخره في الفصاحة؛ إذ هو مختلفٌ، أي بعضه يدعو إلى الدين، وبعضه يدعو إلى الدنيا. أو هو مختلف النظم؛ فبعضه على وزن الشعر، وبعضه مُنزعجٌ، وبعضه على

(٢) سورة التين ٣.

(١) سورة البلد ١.

(٣) سورة النساء ٨٢.

أسلوب مخصوص في الجزالة، وبعضه على أسلوب يخالفه، وكلام الله تعالى منزّه^(١) عن هذه الاختلافات، فإنه على منهاج واحد في النظم مناسب أوله وآخره، وعلى مرتبة واحدة في غابة الفصاحة، فليس يشتمل على الفث والسين، ومسوق لمعنى واحد؛ وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى، وصرّ فهم عن الدنيا إلى الدين، وكلام الأدميين يتطرق إليه هذه الاختلافات؛ إذ كلام الشعراء والمترسلين إذا قيسَ عليه وجدّ فيه اختلافٌ في منهاج النظم، ثم اختلافٌ في درجات الفصاحة؛ بل في أصل الفصاحة حتى يشتمل على الفث والسين، فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحة، وأبيات سخيفة، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة؛ لأن الشعراء والنصحاء ﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهيمُونَ﴾^(٢)، فتارة يمدحون الدنيا، وتارة يذمونها، وتارة يمدحون الجبن فيسمونه حزمًا، وتارة يذمونه ويسمونه ضعفاء، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونها صراحة، وتارة يذمونها ويسمونها هموزاء، ولا ينفك كلام آدمي عن هذه الاختلافات، لأن منشأ هذه الاختلافات اختلاف الأغراض، واختلاف الأحوال، والإنسان يختلف أحواله، فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرحه، ويتمذّر عليه عند الانقباض. ولذلك تختلف أغراضه فيميل إلى الشيء مرة ويميل عنه أخرى، فيوجب اختلاف الأحوال والأغراض اختلافًا في كلامه بالضرورة، فلا تصادف اللسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة، وهي مدة نزول القرآن، فيتكلم على غرض واحد، وعلى منهج واحد ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بشراً يختلف أحواله؛ فلو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر لوجد فيه اختلاف كثير، فأما اختلاف الناس فهو تباین في آراء الناس لا في نفس القرآن، وكيف يكون هذا المراد، وقد قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾^(٣)، فقد ذكر في القرآن أنه في نفسه

(٢) سورة الشعراء ٢٢٥ .

(١) ت، ط: «درجة» .

(٣) سورة البقرة ٢٦ .

غيرُ مختلف ؛ وهو مع هذا سبب لاختلاف الخلق^(١) في الضلال والهدى ؛ فلو لم يختلف فيه لكانت أمثال هذه الآيات خلفا ، وهى أشد أنواع الاختلاف . والله أعلم .

فصل

[فى القول عند تعارض الآى]^(٢)

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى^(٣) : إذا تعارضت الآى وتعدّر فيها الترتيب [والجمع]^(٤) طُلب التاريخ وترك التقديم منها بالتأخر ، ويكون ذلك نسخا له ، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماع على استعمال إحدى الآيتين عُلِمَ بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها .

قال : ولا يوجد فى القرآن آيتان متعارضتان تُعرّيان عن هذين الوصفين .

وذكروا عند التعارض مرجحات :

الأول : تقديم المسكى على المدنى ؛ وإن كان يجوز أن تكون المكية نزلت عليه صلى الله عليه وسلم بعد عوده إلى مكة والمدنية قبلها ، فيقدم الحكم بالآية للمدينة على المكية فى التخصيص والتقديم ؛ إذ كان غالب الآيات للمكية نزولها قبل الهجرة .

الثانى : أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكة ، والآخر على غالب

(٢) سقط هذا الفصل من ت وهو ق وحواشى

(١) م : « الناس » .

ط والإتقان ٤ : ٣٠ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفرايينى للعروف بالأستاذ ، والملقب بركن الدين الشافعى ؛ صاحب كتاب جامع الخلى فى أصول الدين والرد على الملحدين ؛ توفى بنبياور سنة ٤١٨ . ابن خلكان ١ : ٤ .

(٤) م : « التوفيق » وما بين الملتين تكملة من الإجماع .

أحوال أهل المدينة ، فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحوال أهل المدينة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ^(١) ، مع قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ ^(٢) . فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البدل جعل التخصيص في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ^(١) كأنه قال : إلا من وجب عليه القصاص . ومثل قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٣) ونهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل صيد مكة ، مع قوله تعالى : ﴿ بَشِّرْ لَوْ أَنَّكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ ^(٤) ، فجعل النهي فيمن اصطاده في الحرم ، وخص من اصطاده في الحل وأدخله حيًّا فيه .

الثالث : أن يكون أحد الظاهرين مستقلاً بحكمه ؛ والآخر مقتضياً لفظاً يراد عليه ، فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) ، مع قوله : ﴿ فَإِنْ أَحْضَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(٦) ، وقد أجمعت الأمة على أن الهدى لا يجب بنفس الحصر ، وليس فيه صريح الإحلال بما يكون سبباً له ، فيقدم المنع من الإحلال عند المرض بقوله : ﴿ وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) على ما عارضه من الآية .

الرابع : أن يكون كل واحد من العمودين محمولاً على ما قصد به في الظاهر عند الاجتهاد ، فيقدم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من المقصود بالآخر ، كقوله : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ ^(٧) ، بقوله : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٨) فيخص الجمع بملك

(٢) سورة البقرة ١٧٨ .

(٤) سورة المائدة ٤ .

(٦) سورة النساء ٢٣ .

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٣) سورة المائدة ٩٥ .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

اليمين ، بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(١) فضمل آية الجمع على العموم ، والقصد فيها بيان ما يحل وما يحرم ، وتُحْمَلُ آيَةُ الْإِبَاحَةِ عَلَى زَوَالِ اللُّومِ فِيمَنْ أَتَى بِحَالٍ .

الخامس : أن يكون تخصيص أحد الاستعمالين على لفظ تعلّق بمناه والآخر باسمه ، كقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(٢) مع قوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا . . ﴾ ^(٣) الآية ؛ فيمكن أن يقال في الآية بالتبين عند شهادة الفاسق ، إذا كان ذلك من كافر على مسلم ، أو مسلم فاسق على كافر ، وأن يقبل الكافر على الكافر وإن كان فاسقا ، أو يحل ظاهر قوله : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(٢) على القبيلة دون الملة ، ويحمل الأمر بالتثبت على عموم النسيان في الملة ؛ لأنه رجوع إلى تعيين اللفظ وتخصيص الذير بالقبيلة لأنه رجوع إلى الاسم على عموم الغير .

السادس : ترجيح ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهرا ، كتقديم قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(١) على قوله : ﴿ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ^(٢) فإن قوله : ﴿ وَأَحَلَّ ﴾ ^(١) يدل على حل البيع ضرورة . ودلالة النهي على فساد البيع إما ألا تكون ظاهرة أصلا ، أو تكون ظاهرة منقطعة عن النص .

(٢) سورة المائدة ١٠٦ .

(٤) سورة ٢٧٥ .

(١) سورة النساء ٣٦ .

(٣) سورة المجرات ٦ .

(٥) سورة البقرة ٢٧٨ .

فصل

[في القول عند تمارض آي القرآن والآثار ^(١)]

قال القاضي أبو بكر في « التريب » : لا يجوز تمارض آي القرآن والآثار وما
موجبه أدلة العقل ؛ فلذلك لم يجعل قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٢) معارضاً لقوله :
﴿ وَتَخْلُقُونَ إِيَّاهُ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ فَتَبَارَكَ
اللَّهُ أَحْسَنُ آتِلَافِينَ ﴾ ^(٥) ، لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله تعالى ، فيصين
تأويل ما عارضه ، فيؤول قوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِيَّاهُ ﴾ ^(٣) ، بمعنى « نكذبون » لأن الإفك
نوع من الكذب ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾ ^(٤) أي « تصور » .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنْ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْءٌ عَلَيْهِ ﴾ ^(٦) لا يعارضه قوله : ﴿ أَنْتَبِثُونَ
اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ ^(٧) ؛ فإن المراد بهذا ما لا يعلم أنه غير كائن ، ويعلمونه وقوع ما ليس
بواقع ، لا على أن من المعلومات ماهو غير عالم به وإن علمتموه .

وكذلك لا يجوز جعل قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٨) معارضا
لقوله : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْجَاهِلِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ ﴾ ^(٩) ، وقوله : ﴿ إِلَٰهِي رَبِّيَّ
فَاطِرُهُ ﴾ ^(١٠) ، معارضا لقوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(١١) في تجويز الرؤية وإحالتها ،

(١) وهذا الفصل ساقط أيضاً من ث .

(٢) سورة الزمر ٦٢ .

(٣) سورة النكبات ١٧ .

(٤) سورة المائدة ١١٠ .

(٥) سورة المؤمنون ١٤ .

(٦) سورة المجادلة ٧ .

(٧) سورة يونس ١٨ .

(٨) سورة آل عمران ٧ .

(٩) سورة القتال ٣١ .

(١٠) سورة القيامة ٢٣ .

(١١) سورة الأنعام ١٠٣ .

لأن دليل العقل يقضى بالجواز ، ويجوز تخليص النفي بالدنيا والإثبات بالقيامة .

وكذلك لا يجوز جعل قوله : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ ^(١) معارضا لقوله : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، بل يجب تأويل «أهون» على «هين» .

ولا جعل قوله تعالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٣) معارضا لأمره نبيه وأمه بالجدال في قوله : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٤) فيحمل الأول على ذم الجدال الباطل .

ولا يجوز جعل قوله : ﴿ وَبَيَّنَّا وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ ^(٥) معارضا لقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٦) .

فصل

[في تعارض القراءتين في آية واحدة] ^(٧)

وقد جعلوا تعارض القراءتين في آية واحدة كتعارض الآيتين كقوله : ﴿ وَأَرْجِلَيْكُمْ ﴾ ^(٨) بالنصب والجر ، وقالوا : يجمع بينهما بحمل إحداهما على مسح الخلف ، والثانية على غسل الرجل إذا لم يجد متعلقا سولهما .

(١) سورة الروم ٢٧ .

(٢) سورة النحل ١٢٥ .

(٣) سورة الرحمن ٢٧ .

(٤) سورة ق ٣٨ .

(٥) سورة المؤمن ٤ .

(٦) سورة الرحمن ٢٦ .

(٧) وهذا الفصل ساقط من ت

(٨) سورة المائدة ٦ . والنصب قراءة ابن عامر ونافع والكسائي ، والجر قراءة ابن كثير وأبي عمرو

وحزة . وانظر تفسير القرطبي ٦ : ٩١ .

وكذلك قراءة : ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾ ، و ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾^(١) ، حملت الحنفية إحداهما على ما دون العشرة ، والثانية على العشرة .

واعلم أنه إذا لم يكن لها متعلق سواها تصدى لنا الإلقاء أو الجمع ، فأما إذا وجدنا متعلقا سواها فالتعلق هو المتبع .

فائدة^(٢)

[في القول في الاختلاف والتناقض]

قال أبو بكر الصيرفي في شرح « رسالة الشافعي » : جامع الاختلاف والتناقض أن كل كلام صحَّ أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه فليس فيه تناقض ، وإنما التناقض في اللفظ ما ضلَّاه من كل جهة على حسب ما تقتضيه الأسماء ، ولن يوجد في الكتاب ولا في السنة شيء من ذلك أبداً ؛ وإنما يوجد فيه النسخ في وقتين ، بأن يُوجب حكماً ثم يحلّه ، وهذا لا تناقض فيه ، وتناقض الكلام لا يكون إلا في إثبات ما نفي ، أو نفي ما أثبت ؛ بحيث يشترك المثبت والنفي في الاسم والحادث والزمان والأفعال والحقيقة ؛ فلو كان الاسم حقيقة في أحدهما ، وفي الآخر مستماراً ، ونفي أحدهما ، وأثبت الآخر لم يعد تناقضاً .

هذا كله في الأسماء ، وأما للماني وهو باب القياس ، فكلُّ مَنْ أوجد علة وحرَّرها ،

(١) سورة البقرة ٢٢٢ ، والأولى قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه ، والثانية قراءة جزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والفضل ، وانظر تحقيق القرطبي ٣ : ٨٨ . (٢) وهذا الفصل ساقط من ت .

وأوجب بها حكماً من الأحكام ، ثم ادعى تلك الملة بعينها فيما يابأه الحكم ، فقد تناقض .
فإن رام الفرق لم يُسمع منه ؛ لأنه في فرقه تناقض ، والزيادة في الملة نقص ، أو نقصير عن
تحريرها في الابتداء ، وليس هذا على السائل .

وكل مسألة يُسأل عنها فلا تخلو من أحد وجهين : إما أن يسأل فيما يستحق
الجواب عنه أولاً ، فأما المستحق للجواب فهو ما يمكن كونه ويجوز ، وأما ما استحال كونه
فلا يستحق جواباً ؛ لأن من علم أنه لا يجمع القيام والقيود ، فسأل : هل يكون الإنسان
قائماً منتصباً جالساً في حال واحدة ؟ فقد أحال وسأل عن محال ، فلا يستحق الجواب .
فإن كان لا يعرف القيام والقيود عُرِف ، فإذا عرِفَ فقد استحال عنده ما سأله .
قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعاطى العلم يُسأل عن المحال ولا يدري أنه محال ، ويحجب
عنه ، والآفات ندخل على هؤلاء لقلة علمهم بحق الكلام .

فصل

[في الأسباب للوهمة الاختلاف]

وللاختلاف أسباب .

الأول : وقوع الخبر به على أحوال مختلفة وتطورات شتى ، كقوله تعالى في خلق آدم
إنه : ﴿ مِنْ تُرَابٍ ﴾^(١) ، ومرة ﴿ مِنْ سَمَاءٍ مَسْنُونٍ ﴾^(٢) ، ومرة ﴿ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾^(٣) ،
ومرة من ﴿ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾^(٤) ؛ وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة ،

(٢) سورة الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٣

(٤) سورة الرحمن : ١٤ .

(١) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٣) سورة الصافات ١١ .

لأن الصلصال غير الحما ، والحما غير التراب ؛ إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر وهو التراب ، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُنْبَانٌ مَّنِيَّةٌ ﴾ ^(١) وفي موضع : ﴿ تَهْتَرُ كَأَنَّهُا جَانٌ ﴾ ^(٢) ، والجآن : الصغير من الحيات ، والثنبان الكبير منها ، وذلك لأن خلقها خلق الثنبان العظيم ، واهتزأها وحركتها وخفها كاهتزاز الجآن وخفته .

السبب الثاني : لاختلاف الموضوع ، كقوله تعالى : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُورُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٤) مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴾ ^(٥) . قال الحلي : فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه . جملة غيره على اختلاف الأماكن ؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة ؛ فوضع يسأل ويناقش ، وموضع آخر يُرْحَمُ وَيُلْطَفُ به ، وموضع آخر يَنْفَعُ وَيُوبِخُ - وهم الكفار - وموضع آخر لا يَنْفَعُ - وهم المؤمنون .

وقوله : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٦) مع قوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٧) . وقيل : للنبي كلام التلطف والإكرام ، وللتبث سؤال التوبيخ والإهانة ، فلا تنافي .

وكقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٨) ، مع قوله : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُمْ

(٢) سورة القصص ٣١ .

(٤) صورة الأعراف ٦ .

(٦) سورة البقرة ١٧٤ .

(٨) سورة النور ٤٠ .

(١) سورة الشعراء ٣٢ .

(٣) سورة الصافات ٢٤ .

(٥) سورة الرحمن ٣٩ .

(٧) سورة الحجر ٩٢ ، ٩٣ .

الْعَذَابُ»^(١) . والجواب أن التضعيف هنا ليس على حد التضعيف في الحسنات ؛ بل هو راجع لتضاعيف مرتكباتهم ؛ فكان لكل مرتكب منها عذاب مخصه ، فليس التضعيف من هذا الطريق على ما هو في الطريق الآخر ؛ وإنما المراد هنا تكثيره بحسب كثرة المجترحات ؛ لأن السيئة الواحدة يضاعف الجزاء عليها ، بدليل سياق تلك الآية ، وهو قوله : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ . الَّذِينَ يَصْدُون عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾^(٢) فهو لاء كذبوا على ربهم ، وصدوا عن سبيله وبنوها عوجا وكفروا ، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها . وكقوله : ﴿يَوْمَ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^(٣) مع قوله : ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾^(٤) ، فإن الأولى تقتضي أنهم كتموا كفرهم السابق . والجواب من وجهين : أحدهما أن للقيامة مواطن في بعضها يقع منهم الكذب ، وفي بعضها لا يقع كما سبق . والثاني أن الكذب يكون بأقوالهم^(٥) ، والصدق يكون من جوارحهم ، فيأمرها الله تعالى بالنطق ، فننطق بالصدق .

وكقوله : ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾^(٦) مع قوله : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٧) ، والجواب أن المراد : لا تكسب ثرا ولا إثمًا ؛ بدليل سبب

(٢) سورة هود ١٨ ، ١٩ .

(٤) سورة النساء ٤٢ .

(٦) سورة الأنعام ١٦٤ .

(١) سورة هود ٢٠ .

(٣) سورة الأنعام ٢٣ .

(٥) م : أن يكون الكذب بأقوالهم .

(٧) سورة البقرة ٢٨٦ .

النزول^(١) أو ضمن معنى « تنهى » وهذه الآية اقتصر فيها على الشر والأخرى ذكر فيها الأمران ؛ ولهذا لما^(٢) ذكر التسمين ذكر ما يميز أحدهما عن الآخر ، وهما لما كان المراد ذكر أحدهما اقتصر عليه بـ « فعل » ولم يأت بـ « افعل » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾^(٣) مع قوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٤) ، يحكى عن الشيخ العارف^(٥) أبى الحسن الشاذلى رحمه الله أنه جمع بينهما ؛ فعمل الآية الأولى على التوحيد ، والثانية على الأعمال ، والمقام يقتضى ذلك ؛ لأنه قال بمبدأ الأولى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٦) .

وقيل : بل الثانية ناسخة ؛ قال ابن المنير : الظاهر أن قوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾^(٧) إنما نُسِخَ حكمه لا فضله وأجره ؛ وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ بأن قال : « هو أن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا يكفر » ، فقالوا : أيذا يطيق ذلك ؟ فنزلت ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٨) ، وكان التكليف أولا باستيعاب العمر بالعبادة بلا فقرة ولا ناس ، كما كانت الصلاة خمسين ، ثم صارت بحسب الاستطاعة خمسا ، والاقتدار منزل على هذا الاعتبار ، ولم ينحط عن درجاته .

(١) ذكر في سبب نزول هذه الآية أن الكفار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : ارجع يا محمد إلى ديننا ، واعد آلهتنا ، واترك ما أنت عليه ، ونحن نتكفل لك بكل تباعة تطوهمها في دينك وآخرتك ، فنزلت الآية . وانظر تفسير القرطبي ٧ : ١٥٦ .

(٢) كلمة « لا » ساقطة من ت .

(٣) سورة آل عمران ١٠٢ .

(٤) سورة الفاتح ١٦ .

(٥) هو أبو الحسن على بن عبد الله بن عبد الجبار الإدريسى أستاذ الطائفة الشاذلية ، من صوفية الإسكندرية توفى ببحراء عيذاب ٦٥٦ (الهجـ - هـ) .

وقال الشيخ كمال الدين الزمِّلَكَاني^(١) : وفي كون ذلك منسوخاً نظر ، وقوله : ﴿ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ هو ﴿ حَقَّ قُتَاتِهِ ﴾ إذ به أمر ، فإن ﴿ حَقَّ قُتَاتِهِ ﴾ الوقوف على أمره ودينه . وقد قال بذلك كثير من العلماء . انتهى .

والحديث الذي ذكره ابن المنير في تفسيره : ﴿ حَقَّ قُتَاتِهِ ﴾^(٢) لم يثبت مرفوعاً ؛ بل هو من كلام ابن مسعود ، رواه النسائي وليس فيه قول الصحابة : « أَيْنَا يطْلُقُ ذَلِكَ » ونزول قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾^(٣) ، مع قوله في أواخر السورة ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾^(٤) ، فالأولى تفهم إمكان العدل ، والثانية تنفيه .

والجواب أن المراد بالعدل في الأولى العدل بين الأزواج في توفية حقوقهن ؛ وهذا ممكن الوقوع وعدمه ، وللمراد به في الثانية الليل القلبي ، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ثم يقول : « اللهم هذا قَسَى في ما أملك فلا تؤاخذني بما لا أملك » - يعني ميل القلب ، وكان عمر يقول : « اللهم قلبي فلا أملكه ، وأما ما سوى ذلك فأرجو أن أعدل » .

ويمكن أن يكون المراد بالعدل في الثانية العدل التام ، أشار إليه ابن عطية . وقد يحتاج الاختلاف إلى تقدير فيرتفع به الإشكال ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي

(١) هو الشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزمِّلَكَاني المتوفى سنة ٦٥١ ، وصاحب كتاب التبيان في علم البيان ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، ومنه نسخة بخطوط طاب دار الكتب المصرية برفقي ٢٦٨ ، ٢٩ م بلاغة .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢ . (٣) سورة النساء ٣ . (٤) سورة النساء ١٢٩ .

الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا
وَعَدَ اللَّهُ الْخَيْرَ^(١) ثُمَّ قَالَ سبحانه : ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا
عَظِيمًا^(٢) ، والأصل في الأولى : وفضل الله المجاهدين على القاعدين من أولى الضرر
درجة . والأصل في الثانية : وفضل الله المجاهدين على القاعدين من الأصحاء درجات .

ومن ذكر أن المحذوف كذلك الإمام بدر الدين بن مالك^(٣) في شرح :
« اختلاصة » في الكلام على حذف النعت . ولزخشرى فيه كلام آخر^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ^(٥) ﴾ مع قوله : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا
فَتَسَوَّوْا فِيهَا^(٦) ﴾ ، والمعنى : أَمَرْنَاهُمْ وَمَلَكْنَاهُمْ وَأَرَدْنَا مِنْهُمْ الصَّالِحَ فَأَفْسَدُوا . وللرأد
بِالْأَمْرِ فِي الْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِهِ شَرْعًا وَلَكِنْ قَضَاءً ، لَا سِتْعَالَةَ أَنْ يَجْرَى فِي مِلْكِهِ
مَا لَا يَرِيدُ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرِ الْكُوْنِيِّ وَالْهَيْقِيِّ .

الثالث : لاختلافهما في جهة الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ
قَتَلَهُمْ^(٧) ﴾ أضيف القتل إليهم على جهة الكسب والباشرة ، ونفاه عنهم باعتبار التأخير ؛
ولهذا قال الجمهور : إِنَّ الْأَفْضَالَ مَخْلُوقَةُ اللَّهِ تَعَالَى مَكْتَسِبَةٌ لِلْأَدَمِيِّينَ ، فَفِي الْعَمَلِ بِإِحْدَى
الْجِهَتَيْنِ لَا يَمَارِضُهُ إِثْمَانُهُ بِالْجِهَةِ الْأُخْرَى .

(١) سورة النساء ٩٥ .

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، بدر الدين بن جلال الدين الدمشقي ؛ المعروف بابن الناطق ؛
توفي سنة ٦٨٦ هـ ، وشرح القصيدة المعروفة بالاختلاصة في النحوي ، من نظم والده ، طبعت في هلسنكس سنة

١٨٥١ م ، وانظر مجمع المطبوعات ١ : ٢٣٤ .

(٤) سورة الأعراف ٢٨ .

(٣) الظل الكشاف ١ : ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٦) سورة الأنفال ١٧ .

(٥) سورة الإسراء ١٦ .

وكذا قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(١)، أى ما رميت خلقا إذ رميت كسبا . وقيل: إن الرمي يشتمل على القبض والإرسال ؛ وهما بكسب الراى، وعلى التبليغ والإصابة ، وهما بفعل الله عز وجل . قال ابن جرير الطبرى^(٢): وهى الدليل على أن الله خالق لأفعال العباد ؛ فإن الله تعالى أضافه إلى نبيه ثم نفاه عنه ، وذلك فعل واحد لأنه من الله تعالى التوصيل إليهم ، ومن نبيه بالخلف والإرسال ، وإذا ثبت هذا لزيم مثله فى سائر أفعال العباد للكسبة، فمن الله تعالى الإنشاء والإيجاد ومن الخلق الاكتساب بالقوى .

ومثله قوله تعالى: ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٣) ، وقال تعالى: ﴿وَقَوْمُوا فِيهِ قَاتِنِينَ﴾^(٤) ، قيام الاتصاف لا ينافى القيام بالأمر ، لاختلاف جهتي الفعل .

الرابع: لاختلافهما فى الحقيقة والمجاز ، كقوله: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾^(٥) ، ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾^(٦) ، وهو يرجع لقول للمنطقة: الاختلاف بالإضافة ، أى وترى الناس سكارى بالإضافة إلى أهوال القيامة مجازا ، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة .

ومثله فى الاعتبارين قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٧) ر قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾^(٨) ، وقوله تعالى:

(١) سورة الأنفال ١٧ .

(٢) نقلة عن التفسير ٩ : ١٣٥ (طبعة بولاق ١١ مع تصرف فى العبارة).

(٣) سورة البقرة ٢٣٨ .

(٤) سورة النساء ٣٤ .

(٥) سورة الملع ٢ .

(٦) سورة الملع ٢ .

(٧) سورة الأفعال ٢١ .

(٨) سورة البقرة ٨ .

﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(١)؛ فإنه لا يلزم من نفي النظر نفي الإبصار لجواز قولهم: «نظرت إليه فلم أبصره».



الخامس: بوجهين واعتبارين، وهو الجامع للفتقات، كقوله: ﴿فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾^(٢)، وقال: ﴿حَاشِمِينَ مِنَ الدَّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيرٍ﴾^(٣)، قال قطرب: ﴿فَبَصَرُكَ﴾^(٤)، أى علمك ومعرفتك بها قوية، من قولهم: «بصر بكنا وكذا» أى علم، وليس للراد رؤية العين، قال الفارسي: ويدل على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾^(٥)، وصف البصر بالحدة.

وكقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَنْذَرُنَا مُوْسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرِكَ آبَاءَهُنَّكَ﴾^(٦)، مع قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾^(٧)، قيل: يجوز أن يكون معناه: وبذررك وآهلك، إن ساغ لهم، ويكون إضافة الآلهة إليه ملكا كان يعبد في دين قومه، ثم يدعوهم إلى أن يكون هو الأعلى، كما تقول العرب: موالى من فوق وموالى من أسفل، فيكون اعتقادهم في الآلهة مع فرعون أنها ملوكه، فيحسن قولهم: «وآهلك».

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٨) مع قوله: ﴿إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٩) قد يظن أن الوجه خلاف

(٢) سورة ق ٢٢ .
(٤) سورة الأعراف ١٢٧ .
(٦) سورة الرعد ٢٨ .

(١) سورة الأعراف ١٩٨ .
(٣) سورة التورى ٤٥ .
(٥) سورة البازعات ٢٤ .
(٧) سورة الأفعال ٢ .

الطمأنينة ، وجوابه أن الطمأنينة إنما تكون بانسراح الصدر بمعرفة التوحيد ، والوجل يكون عند خوف الرغ والذهاب عن الهدى فتوجل القلوب لذلك . وقد جمع بينهما في قوله : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(١) ، فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى متقدم ووثقوا به ، فانثني عنهم الشك .

وكقوله : ﴿ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾^(٢) وفي موضع ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾^(٣) ، وأجيب بأنه باعتبار حال المؤمنين والكافر ، بدليل : ﴿ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴾^(٤) . وكقوله : ﴿ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ ﴾^(٥) وفي آية أخرى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ ﴾^(٦) ، قيل إن الألف أردفهم بثلاثة آلاف ، وكان الألف أكثر مددا للأقل ، وكان « الألف مردفين » بفصحها .

وكقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾^(٧) ، وفي آية أخرى : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾^(٨) ، ولا تنافي بينهما ؛ فالأول^(٨) دال على أن الأرض وما فيها خلقت قبل السماء ، وذلك صحيح ، ثم دحيت الأرض بعد خلق السماء ، وبذلك تنفق معاني الآيات في سورة القمر والمؤمن والنازعات .

(٢) سورة المارج ٤

(٤) سورة الأنفال ٩

(٦) سورة البقرة ٢٩

(١) سورة الزمر ٢٣

(٣) سورة الفرقان ٢٦

(٥) سورة آل عمران ١٢٤

(٧) سورة النازعات ٣٠

(٨) كذا في ط ، وفي ت : « فالأول دح » ، وفي م : « فالأول دلت » .

(٩) في ط : « خلق » .

وكقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(١) ، وقوله : ﴿قُلْ أَنْتُمْ لَكُمْ كُفْرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءِ اللَّيَالِي﴾ إلى قوله : ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(٢) وذلك يبلغ ثمانية أيام . والجواب أن المراد بقوله : ﴿قُلْ أَنْتُمْ لَكُمْ كُفْرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله : ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ مع اليومين المتقدمين ، ولم يرد بذكر « الأربعة » غير ما تقدم ذكره ؛ وهذا كما يقول الفصيح : « سرت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام » ، « وسرت إلى الكوفة في ثلاثة عشر يوما » ولا يريد سوى العشرة ، بل يريد مع العشرة ثلاثة ، ثم قال تعالى : ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(٣) ، وأراد سوى الأربعة ، وذلك لا مخالفة فيه ؛ لأن المجموع يكون ستة . ومنه قوله تعالى في السجدة : ﴿عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِنَّ تُكَذِّبُونَ﴾^(٤) ، بلفظ « النار » على وصف العذاب ، وفي سبأ ﴿عَذَابَ النَّارِ الَّتِي﴾^(٥) بلفظ « التي » على وصف النار ، وفيه أربعة أوجه : أحدها أنه وصف العذاب في السجدة لوقوع « النار » موقع الضمير الذي لا يوصف ، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إظهارها ، مع قوله : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾^(٦) ، فحق الكلام : « وقيل لهم ذوقوا عذابها » ، فلما وضعها موضع الضمير الذي لا يقبل الوصف

(٢) سورة فصلت ٩ - ١٢ .

(٤) سورة السجدة ٢٠ .

(١) سورة النازعات ٣٠ .

(٣) سورة فصلت ١٢ .

(٥) سورة سبأ ٤٢ .

عدل إلى وصف المذاب ، وأما في « سبأ » فوصفها لعدم اللامع من وصفها . والثاني أن الذي في « السجدة » وصف النار أيضاً ، وذُكر حلاً على معنى الجحيم والحريق . والثالث أن الذي في « السجدة » في حق من يقرّ بالنار ويحسد المذاب ، وفي « سبأ » في حق من يحسد أصل النار . والرابع أنه إنما وصف المذاب في السجدة لأنه لا تقدم ذكر النار مضمرًا ومظهراً عدل إلى وصف المذاب ، ليكون تلويحاً للخطاب ، فيكون أنشط للسامع بمنزلة المدلول من الغيبة إلى الخطاب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّهٖ رُسُلُنَا ۖ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ تَتَوَفَّاهُم الْمَلَائِكَةُ ۖ ﴾ ^(٢) ، وبين قوله : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاهُ مَلَكَ الْمَوْتِ ۖ ﴾ ^(٣) ، وبين قوله : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ ۖ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ ۖ ﴾ ^(٥) . وجمع البغوى بينها ، لأن توفى للملائكة بالقبض والنزع ، وتوفى ملك الموت بالدعاء والأمر ، يدعو الأرواح فتجيبه ، ثم يأمر أعوانه بقبضها ، وتوفى الله سبحانه خلق الموت فيه .

ومنه قوله تعالى في البقرة : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ۖ ﴾ ^(٦) ، وفي سورة التحريم : ﴿ نَارًا ۖ ﴾ ^(٧) ، بالتفكير ، لأنها نزلت بمكة قبل آية البقرة ، فلم تكن النار التي وقودها الناس والحجارة معروفة فنسكتها ، ثم نزلت آية البقرة بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أولاً .

وقال في سورة البقرة : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ۖ ﴾ ^(٨) ، وفي سورة إبراهيم : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ۖ ﴾ ^(٩) لأنه في الدعوة الأولى كان مكاناً ، فطلب منه أن يجعله بلداً آمناً ، وفي الدعوة الثانية كان بلداً غير آمن فزعمه ، وطلب له الأمن ؛ أو كان بلداً آمناً وطلب

(٢) سورة النحل ٢٨ .
(٤) سورة الزمر ٤٢ .
(٦) سورة التحريم ٦ .
(٨) سورة إبراهيم ٣٥ .

(١) سورة الأنعام ٦٠ .
(٣) سورة السجدة ١١ .
(٥) سورة البقرة ٢٤ .
(٧) سورة البقرة ١٧٦ .

نجات الأمن ودوامه ، وكون سورة البقرة مدنية وسورة إبراهيم مكية لا ينافي هنا ؛ لأن الواقع من إبراهيم كونه على الترتيب المذكور ، والإخبار عنه في القرآن على غير ذلك الترتيب . أو لأن المكى منه ما نزل قبل الهجرة فيكون للدنى متأخراً عنها، ومنه ما نزل بعد فتح مكة فيكون متأخراً عن الدنى ، فلم قلم : إن سورة إبراهيم من المكى الذى نزل قبل الهجرة !

فصل

[فى الإجابة عن بعض الاستشكالات]

وتما استشكلوه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ ^(١) ، فإنه يدل على حصر المانع من الإيمان فى أحد هذين الشئتين ، وقد قال تعالى فى الآية الأخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَشَّرَ اللَّهُ بِشَرٍّ أَوْ رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، فهذا حصر فى ثالثٍ غيرهما .

وأجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية : وما منع الناس أن يؤمنوا إلا إرادة أن تأتيتهم سنة من الخسف وغيره ، ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ فى الآخرة ، فأخبر أنه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين . ولا شك أن إرادة الله مائة من وقوع ما ينافى للراد ، فهذا حصر فى السبب الحقيقى ؛ لأن الله هو المانع فى الحقيقة . ومعنى الآية الثانية : ﴿ وَمَا مَنَعَ

(١) سورة الكهف . ٥٥ .

(٢) سورة الإسراء . ٩٤ .

النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ ۖ إِلَّا اسْتِغْرَابُ بِعَثَةٍ بَشَرًا رَسُولًا ، لأن قولهم ليس مانعا من الإيمان ؛ لأنه لا يصلح لذلك ؛ وهو يدل على الاستغراب بالالتزام ، وهو المناسب للمانة ، واستغرابهم ليس مانعا حقيقيا بل عاديا ، لجواز خلق الإيمان معه ؛ بخلاف إرادة الله تعالى ، فهذا حصر في المانع العادي ، والأولى حصر في المانع الحقيقي ، فلا تنافي . انتهى .

وقوله : « ليس مانعا من الإيمان » فيه نظر ، لأن إنكارهم بعثه بشرا رسولا كفر مانع من الإيمان ، وفيه تعظيم لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وإن إنكارهم بعثته مانع من الإيمان .

فصل

[في وقوع التعارض بين الآية والحديث]

وقد يقع التعارض بين الآية والحديث ، ولا بأس يذكر شيء للتنبيه لأمثاله ؛ فنه قوله تعالى : ﴿ وَأَلْفُ يَغْصُوكَ مِنَ النَّاسِ ۖ ﴾ ^(١) وقد صح أنه شُجَّ يوم أحد . وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن هذا كان قبل نزول هذه الآية ؛ لأن غزوة أحد كانت سنة ثلاث من الهجرة ، وسورة المائدة من أواخر منازل بالدينة .

والثاني : بتقدير تسليم الأخير ، فالمراد العصمة من القتل . وفيه تنبيه على أنه يجب عليه أن يحتمل كل ما دون النفس من أنواع البلاء فإشد تكليف الأنبياء !

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَذْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَمَلُّونَ ﴾ ^(١) مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » .
وأجيب بوجهين :

أحدهما - ونقل عن سفيان وغيره - كانوا يقولون : النجاة من النار بفوا الله ، ودخول الجنة برحمته ^(٢) ، وانقسام المنازل والدرجات بالأعمال ، ويدل له حديث أبي هريرة : « إن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفصل أعمالهم » . رواه الترمذى .

والثاني : أنَّ الباء في الموضعين مدلولها مختلف ، ففي الآية باء المقابلة ، وهي الساخلة على الأعراس ؛ وفي الحديث للسببية ؛ لأن المعطى بموضع قد يعطى مجازاً ، وأما السبب فلا يوجد بدون السبب . ومنهم من عكس هذا الجواب وقال : الباء في الآية للسببية ، وفي الحديث للموضع ، وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « سدّدوا وقاربوا واعلموا أن أحداً منكم لن ينجو بعمله » ، قالوا ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته » . ومنه قوله تعالى مخبراً عن خلق السموات والأرض وما بينهما : ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٣) فإنه يقتضى أن يكون يوماً من أيام الجمعة بقي لم يخلق فيه شيء . والظاهر من الأحاديث الصحاح أن الخلق ابتداء يوم الأحد وخلق آدم يوم الجمعة آخر الأشياء ، فهذا يستقيم مع الآية الشريفة ؛ ووقع في صحيح مسلم أن الخلق ابتداء يوم السبت ، فهذا بخلاف الآية ؛ اللهم إلا أن يكون أراد في الآية الشريفة جميع الأشياء غير آدم ، ثم يكون يوم الجمعة هو الذي لم يخلق فيه شيء مما بين السماء والأرض ، لأن آدم حينئذ لم يكن فيها بينهما .

(٢) م : « برحة الله » .

(١) سورة النحل ٣٢ .

(٣) سورة الفرقان ٥٩ : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ .

النوع السادس والثلاثون معرفة المحكم من المتشابه

قال الله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(١) ،
 قيل : ولا يدل على الحصر في هذين الشئتين ، فإنه ليس فيه شيء من الطرق الدالة عليه ،
 وقد قال : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) ، والمتشابه لا يرجى بيانه ، والمحكم
 لا توقف معرفته على البيان .

وقد حكى الحسين بن محمد بن حبيب النيسابوري في هذه المسألة ثلاثة أقوال :
 أحدها : أن القرآن كله محكم ؛ لقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ ^(٣) .
 والثاني : كله متشابه لقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْخُلْدِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ ^(٤) .
 والثالث - وهو الصحيح - أن منه محكماً ومنه متشابهاً ، لقوله تعالى : ﴿ مِنْهُ
 آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) .

فأما المحكم فأصله لغة للنعم ؛ تقول : أجبكت بمعنى رددت . ومنعت ، والحاكم لمنه
 الظالم من الظلم ، وحكمة اللجام هي التي تمنع الفرس من الاضطراب .
 وأما في الاصطلاح فهو ما أحكته بالأمر والنهي وبيان الحلال والحرام .

(١) سورة النحل ٤٤ .

(٢) سورة الزمر ٢٣ .

(٣) سورة آل عمران ٧ .

(٤) سورة هود ١ .

(٥) سورة آل عمران ٧ .

وقيل : هو مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) .

وقيل : هو الذى لم يُنسخ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبِّيَ أَلَّا تُعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ... ﴾ ^(٣) إلى آخر الآيات .
وهى سبعة عشر حكما مذكورة فى سورة الأنعام وفى سورة بنى إسرائيل .

وقيل : هو الناسخ .

وقيل : الفرائض والوعد والوعيد .

وقيل : الذى وعد عليه ثوابا أو عقابا ، وقيل الذى تأويله تنزيله يجعل القلوب تعرفه عند سماعه ، كقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) و ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٥) .

وقيل : ما لا يحتمل فى التأويل إلا وجها واحدا .

وقيل : ما تكرر لفظه .



وأما للتشابه فأصله أن يشبه اللفظ فى الظاهر مع اختلاف المعانى ، كما قال تعالى فى وصف ثمر الجنة : ﴿ وَأَتُوا بِهِ مُمْتَسِبِينَ ﴾ ^(٦) ، أى متفق للناظر ، مختلف الطعم ، ويقال للغامض : متشابه ، لأن جهة الشبه فيه كما تقول لحروف التهجى . وللتشابه مثل الشكل ، لأنه أشكل ، أى دَخَلَ فى شكل غيره وشاكله . واختلفوا فيه ، فقيل : هو المشقبة التى يُشَبِّه بعضُ بعضا . وقيل : هو للنسخ النير معمول به . وقيل : القصص والأمثال . وقيل : ما أسرت أن تؤمن به وتكمل علمه إلى عالمه . وقيل : فواتح السور . وقيل :

(٢) سورة الأنعام ١٥١ .

(٤) سورة الإخلاص ١ .

(٦) سورة البقرة ٢٥٠ .

(١) سورة البقرة ٤٣ .

(٣) سورة الإسراء ٢٣ .

(٥) سورة الشورى ١١ .

مالا يُدْرِي إِلَّا بِالْأَوَّلِ ، ولا بد من صرفه إليه ؛ كقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(١) و ﴿ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) . وقيل : الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة ، وبجىء الغيث ، واقطاع الآجال ؛ كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ ^(٣) . وقيل : ما يحتمل وجوها ، والمحكم ما يحتمل وجها واحدا . وقيل : مالا يستقل بنفسه ، إلا برده إلى غيره . وقيل : غير ذلك . وكلها مقارب .

وفصل الخطاب في ذلك أن الله سبحانه قسم الحق بين عباده ، فأولام بالصواب من عبر بخطابه عن حقيقة المراد ؛ قال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(٤) ثم قال : ﴿ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٌ ﴾ ^(٥) أى على لسانك وألسنة العلماء من أمثك ، وكلام السلف راجع إلى المشتبه بوجه لا إلى المقصود المتبر عنه بالمشابهة في خطابه ، لأن المعاني إذا دقت تداخلت وتشابهت على من لا يعلم لها ؛ كالأشجار إذا تقارب بعضها من بعض تداخلت أمثالها ^(٦) واشتبهت ؛ أى على من لم يعمم النظر في البحث عن منبث كل فن منها ، قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ﴾ ^(٧) إلى قوله : ﴿ مُتَشَابِهًا ﴾ ، وهو على اشتباهه غير متشابه . وكذلك سياق معاني القرآن العزيز قد تقارب المعاني ويتقدم الخطاب بمضه على بعض ، ويتأخر بعضه عن بعض ؛ لحكمة الله في ترتيب الخطاب والوجود ، فتشترك المعاني وتشكل إلا على أولى الألباب ، فيقال في هذا الفن متشابه بعضه ببعض . وأما المتشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بمضافي الحق والصدق والإعجاز والبشارة والندارة وكل ما جاء به وأنه من

(٢) سورة الزمر ٥٦ .

(٤) سورة النحل ٤٤ .

(٦) م : د أمثالها ، تحريف .

(١) سورة القمر ١٤ .

(٣) سورة لقمان ٣٤ .

(٥) سورة القيامة ١٩ .

(٧) سورة الأنعام ١٤١ .

عند الله، فذمّ سبحانه الذين يتبعون ما تشابه منه عليهم افتتاحا وتضليلا، فهم بذلك يتبعون ما تشابه عليهم تناصرا وتماضدا للفتنة والإضلال .

تفريعات

الأول : الأشياء التي يجب ردّها عند الإشكال إلى أصولها .

فيجب ردّ التشابهات في القات والصفات إلى محكم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) .

ورد التشابهات في الأفعال إلى قوله : ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾^(٢) .

وكذلك الآيات للمهمة نسبة الأفعال لغير الله تعالى من الشيطان والنفس تردّ إلى محكم

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾^(٣) .

وما كان من ذلك عن تنزل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان أو زمان أو

معية ، أو ما يوم التشبيه، فمحكم ذلك قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١)، وقوله : ﴿وَلِلَّهِ

الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾^(٤)، وقوله : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٥) .

ومنه ضرب في تفصيل ذكر النبوة ووصف إلقاء الوحي ، ومحكمه قوله تعالى : ﴿إِنَّا

نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٦) وقوله : ﴿وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٧) .

ومنه ضرب في الحلال والحرام ، ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام بحسب

ضمهم لدلالة القرآن .

(٢) سورة الأنعام ١٤٩ ،

(٤) سورة التحل ٦٠ .

(٦) سورة المجبر ٩ .

(١) سورة الشورى ١٦

(٣) سورة الأنعام ١٧٥ .

(٥) سورة الإخلاص ١ .

(٧) سورة التجم ٣ .

ومنه شيء يُتقارب فيه بين اللمتين : لَمَّةُ لِلَّكَ وَلَمَّةُ الشَّيْطَانِ لعنه الله ، ومحكم ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ بِالْمَدْلِ وَالْإِحْسَانِ . . . ﴾^(١) الآية ، ولهذا قال عَقِبَةُ : ﴿ بَعْظُكُمْ لَكُمْ لَمَّةٌ تَذَكَّرُونَ ﴾^(٢) ، أى عندما يلقى العدو الذى لا يأمر بالخير بل بالشر والإلباس .

ومنه الآيات التى اختلف للمفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية ، ولا يقطع على واحد من الأقوال ، وأن مراد الله منها غير معلوم لنا مفصلاً بحيث يقطع به .



الثانى : أن هذه الآية من التشابه - أعنى قوله : ﴿ وَأَخْرَجَ مُتَشَابِهَاتٍ ﴾^(٣) . . . الآية من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ وبين أن يكون على ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وتردد الواو فى ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بين الاستئناف والمطف ، ومن ثم ثار الخلاف فى ذلك .

فمنهم من رجح أنها للاستئناف ، وأن الوقف على ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ وأن الله تعبد من كتابه بما لا يملون - وهو التشابه - كما تعبد من دينه بما لا يقلون - وهو التعبدات - ولأن قوله : ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ متردد بين كونه حالاً فضلة ، وخبراً عمدة .
والثانى أولى .

ومنهم من رجح أنها للمطف ؛ لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يملون ؛ ووقف الأول ، لأن الله لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينتفع به عباده ؛ ويدل به على معنى أراحه ، فلو كان التشابه لا يمله غير الله^(٤) للزمنا ، ولا يسوغ لأحد أن يقول : إن رسول الله

(٢) سورة آل عمران ٧ .

(١) سورة النحل ٩٠ .

(٣) ت ط : « غيره » .

صلى الله عليه وسلم لم يعلم التشابه ؛ فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته ، وللفُسر من أمته . ألا ترى أن ابن عباس كان يقول : أنا من الراسخين في العلم ؛ ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف : ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(١) : أنا من أولئك القليل .

وقال مجاهد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ : يعلمونه ، و ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من التشابه إلا أن يقولوا : ﴿ آمَنَّا ﴾ لم يكن لهم فضل على الجاهل ؛ لأن الكل قائلون ذلك ، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الناية توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا : هو متشابه لا يملأه إلا الله ، بل أمرّوه على التفسير ، حتى فسروا الحروف للقطعة .

فإن قيل : كيف يجوز في اللغة أن يعلم الراسخون ، والله يقول : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وإذا أشركهم في العلم انقطعوا عن قوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين !

قلنا : إن ﴿ يَقُولُونَ ﴾ هنا في معنى الحال ، كأنه قال : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ قائلين آمنا ؛ كما قال الشاعر^(٢) :

الرَّيْحُ تَبْكِي شَجْوَهَا وَالْبَرْقُ يَلْعُ فِي عَمَامَةٍ

أى لاماً .

وقيل للمنى : « يملون ويقولون » ، فحذف وار المطف ، كتوبه : ﴿ وَجُودَةٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾^(٣) ؛ والمعنى : يقولون : علمنا وآمنّا ؛ لأن الإيمان قبل العلم محال

(٢) هو ابن مفرغ الحميرى ، وانظر الأغاني

(٣) سورة القيامة ٢٢ .

(١) سورة الكهف ٢٢ .

١٧ : ٥٥ (طبعة السلي)

إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل . وأيضا لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين ، ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال .

الثالث : ومن هذا الخلاف نشأ الخلاف في أنه : هل في القرآن شيء لا تعلم الأمة تأويله ؟ قال الراغب^(١) في مقدمة تفسيره : وذهب عامة للتكلمين إلى أن كل القرآن يجب أن يكون معلوما ، وإلا لأدى^(٢) إلى إبطال فائدة الانتفاع به ، وحلوا قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بالمطف على قوله : ﴿ إِلَّا أَفْهٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ جملة حالية . قال : ذهب كثير من المفسرين إلى أنه يصح أن يكون في القرآن بعض ما لا يعلم تأويله إلى الله ، قال ابن عباس : أنزل الله القرآن على أربعة أوجه : حلال وحرام ، ووجه لا يسع أحدا جهالته ، ووجه تعرفه العرب ، ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله . وقال بعضهم : للتشابه اسم لعينين :

أحدهما : ﴿ إِنَّا التَّبَسُّمُ مِنَ اللَّغْوِ ﴾ لدخول شبهة بعضه في بعض ، نحو قوله : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا . . . ﴾^(٣) الآية .

والثاني : اسم لما يوافق بعضه بعضا ، ويصدق قوله تعالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي . . . ﴾^(٤) الآية .

فإن كان المراد بالتشابه في القرآن الأول فالظاهر أنه لا يمكنهم الوصول إلى مراده ، وإن جاز أن يطلمهم عليه بنوع من لطفه ؛ لأنه اللطيف الخبير . وإن كان المراد الثاني جاز أن يعلموا مراده .

(١) هو الراغب الأصفهاني ؛ صاحب المفردات ومعاني الأدياء ، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون .

(٢) سورة البقرة ٧٠ .

(٣) ت : « أدى » .

(٤) سورة الزمر ٢٣ .

الرابع : قيل : ما الحكمة في إنزال التشابه من أراد لعباده البيان والهدى ؟
قلنا : إن كان ممن يمكن علمه فله فوائد :

منها : لبحث العلماء على النظر للوجوب للعلم بنوامضه، والبحث عن دقائق معانيه، فإن استدعاء العلم لمعرفة ذلك من أعظم القرب، وحذرا عما قال المشركون : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾ (١)، ولتجنبهم وبشبههم كما قال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ... ﴾ (٢) الآية. وقوله : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (٣) فنبههم على أن أعلى المنازل هو الثواب، فلو كان القرآن كله محكما لا يحتاج إلى تأويل لسقطت للحنه ، وبطل التفاضل، واستوت منازل الخلق، ولم يفعل الله ذلك، بل جعل بعضه محكما ليكون أصلا للرجوع إليه ، وبعضه مقشاهبا يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج ، ورده إلى الحكم ، ليستحق بذلك الثواب الذي هو الفرض، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَكَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٤).

ومنها : إظهار فضل العالم على الجاهل ، ويستدعيه علمه إلى الزيادة (٥) في الطلب في تحصيله ، ليحصل له درجة الفضل ، والأفنى الشريفة تشوق لطلب العلم وتحصيله .

وأما إن كان ممن لا يمكن علمه فله فوائد :

منها : إنزاله ابتلاء وامتحانا بالوقف فيه والتعبد بالاشتغال من جهة التلاوة وقضاء فرضها، وإن لم يبقوا على ما فيها من المراد الذي يجب العمل به، اعتبارا بتلاوة للنسخ من

(٢) سورة الروم ٢٧ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(١) سورة الزخرف ٢٢ .

(٣) سورة سبأ ٤ .

(٥) م : « الترايد » .

القرآن وإن لم يميز العمل بما فيه من الحكم . ويجوز أن يمتحنهم بالإيمان بها حيث ادّعوا وجوب رعاية الأصلح .

ومنها : إقامة الحجة بها عليهم ؛ وذلك إما نزل بلسانهم ولقمتهم ، ثم عجّزوا عن الوقوف على ما فيها مع بلاغتهم وإفهامهم ؛ فبدل على أن الذي أعجزهم عن الوقوف هو الذي أعجزهم عن تكرار الوقوف عليها ، وهو الله سبحانه .

الخامس : آثار بعضهم سؤالاً ، وهو : هل للحكم مزية على للتشابه بما يدل عليه ، أو هما سواء ؟ والثاني خلاف الإجماع ، والأول ينقض أصلكم أن جميع كلامه سبحانه سواء ، وأنه نزل بالحكمة .

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أحمد البكري بأذى بأن الحكم كالتشابه من وجه ، ويتخالفه من وجه ، فيفتقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع ، وأنه لا يختار^(١) التبيين . ويختلفان في أن الحكم يوضع اللفظ لا يحتمل إلا الوجه الواحد ، فمن سمعه أمكنه أن يستدل به^(٢) في الحال ، وللتشابه يحتاج إلى ذكر مُبْتَدَأ ونظر مجدّد عند سماعه ليحمله على الوجه المطابق ؛ ولأن الحكم أصل ، والعلم بالأصل أسبق ، ولأن الحكم يُعلم مفصلاً ، وللتشابه لا يعلم إلا مجملًا .

فإن قيل : إذا كان الحكم بالوضع كالتشابه ، وقد قلّم إن من حق هذه اللفظة أن يصحّ فيها الاحتمال ويسوغ التأويل ، فما يُميّز الحكم في أنه لا بدّ له من مزية ، سيما والناس قد اختلفوا فيها كاختلافهم في المذاهب ، فالحكم عند السنيّ متشابه عند القدريّ؟ فالجواب أن الوجه الذي أوردته^(٣) يلجئ إلى الرجوع إلى القول فيما يتعلق

(١) ساقطة من ت .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) ت : « أوردته » .

بالفريد والتنزيه ، فإن العلم بصحة خطابه يفترق إلى العلم بحكمته ، وذلك يتعلق بصفاته ، فلا بدّ من تقدم معرفته ليصح له مخرج كلامه ، فأما في الكلام فيما يدلّ على الحلال والحرام فلا بدّ من مزية للحكم ، وهو أن يدلّ ظاهره على الراد أو يقتضى بانضمامه أنّه مما لا يحتمل الوجه الواحد .

وللحكم في باب الججاج عند غير المخالف مزية ، لأنّه يمكن أن يبين له أنّه مخالف للقرآن ، وأنّ ظاهر الحكم يدلّ على خلاف ما ذهب إليه ، وإن تمسك بمشابه القرآن ، وعدلّ عن حكمه ، لما أنّه تمسك بالشبه العقلية وعدلّ عن الأدلة السمعية ، وذلك لطيف وبثّ على النظر ، لأن المخالف المتدين يؤثر ذلك ليتفكر فيه ويعمل ، فإنّ اللغة وإن توقفت محتملة ، ففيها ما يدلّ ظاهره على أمر واحد ، وإن جاز صرفه إلى غيره بالدليل ، ثم يختلف ، ففيه ما يكره صرفه لاستبعاده في اللغة .

النَّبِيَّاتُ السَّامِعُونَ وَالشَّالِثُونَ فِي حُكْمِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الصِّفَاتِ

وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق :
أحدها : أنه لا مدخل للتأويل فيها ؛ بل تجرى على ظاهرها ، ولا تُؤوَّل شيئاً منها ،
وهم المشبهة .

والثاني : أن لها تأويلاً ، ولكننا تمسك عنه ، مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل ،
وقول : لا يملأه إلا الله ؛ وهو قول السلف .

والثالث : أنها مؤولة ، وأولوها على ما يليق به .

والأول باطل ، والأخيران منقولان عن الصحابة ، فنقل الإمامك عن أم سلمة أنها
سئلت عن الاستواء فقالت : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ،
والسؤال عنه بدعة . وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أم سلمة ، إلا أنه زاد فيها
أن من عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه . وكذلك سئل سفيان الثوري فقال :
أفهم من قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(١) ما أفهم من قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى
إِلَى السَّمَاءِ ﴾ ^(٢) . وسئل الأوزاعي عن تفسير هذه الآية فقال : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
اسْتَوَى ﴾ ^(٣) كما قال : وإني لأراك ضالاً . وسئل ابن راهويه عن الاستواء : أقائم هو
أم قاعد ؟ فقال : لا يمل عن القيام حتى يقعد ، ولا يمل عن التمود حتى يقوم ، وأنت إلى
غير هذا السؤال أحوج .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها ،

وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من الشككين من أصحابنا يهدف عنها ويأبأها .

وأفصح الفرائى عنهم فى غير موضع بيهجين ما سواها حتى أجم آخرافى « إجماله » كل عالم أو عافى عما عدلها .

قال : وهو كتاب « إجمام الموام عن علم الكلام »^(١) آخر تصانيف الفرائى مطلقا ، آخر تصانيفه فى أصول الدين ، حث فى على مذاهب السلف ومن تبعهم .

ومن قل عنه التأويل على وابن مسعود وابن عباس وغيرهم . وقال الفرائى فى كتاب « التفرقة بين الإسلام والزندقة »^(٢) : إن الإمام أحمد أول فى ثلاثة مواضع^(٣) ، وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين .

قلت : وقد حكى ابن الجوزى عن القاضى أبى يعلى تأويل أحمد فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ ﴾^(٤) ، قال : وهل هو إلا أمره ، بدليل قوله : ﴿ أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ ﴾^(٥) .

واختار ابن برهان^(٦) وغيره من الأشعرية التأويل ، قال : ومنشأ الخلاف بين

(١) طبع فى المطبعة الأعلاية بمصر سنة ١٣٠٣ هـ وانظر ص ٣٣ وما بعدها .

(٢) طبع باسم فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة بمطبعة الشرق بمصر سنة ١٣١٩ هـ .

(٣) النص كما فى كتابه : « سمعت الثقات من أئمة الحنابلة يفتاد يقولون : إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط : أحدها قوله صلى الله عليه وسلم : « الحجر الأسود بين الله فى الأرض » . والثانى قوله صلى الله عليه وسلم : « قلب للمؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن » . والثالث قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لأجد نفس الرحمن قبل اليمن » . وانظر ص ٤٣ .

(٤) سورة النحل ٣٣ .

(٥) سورة الأنعام ١٥٨ .

(٦) هو أبى الفتح أحمد بن على بن برهان الشافى : أحد علماء الأصول ، وصاحب كتاب البسيط

والوجيز ، توفى سنة ٥٢٠ هـ .

التفريقين : أنه هل يجوز في القرآن شيء لا يُعلم معناه ؟ فنقدم يجوز ، فلماذا منعوا التأويل ، واعتقدوا التنزيه على ما يعلمه الله .

وعندنا لا يجوز ذلك ، بل الراسخون يعلمونه .

قلت : وإنما تحلهم على التأويل وجوب حل الكلام على خلاف الفهم من حقيقة قيام الأدلة على استحالة التشابه والجسمية في حق الباري تعالى ، والغرض في مثل هذه الأمور خطر عظيم ، وليس بين المقول والمقول تغير في الأصول ، بل التباير إنما يكون في الألفاظ ، واستعمال المجاز لغة العرب . وإنما قلنا : لا تغير بينهما في الأصول لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب ما ورد به الشرع ، إذ لا يرد الشرع بما لا يفهمه العقل ، إذ هو دليل الشرع وكونه حقا ، ولو تصور كذب العقل في شيء لتصور كذبه في صدق الشرع ، فمن طالت ممارسته العلوم ، وكثر خوضه في بحورها أمكنه التلقيح بينهما ؛ لكنه لا يخلو من أحد أمرين ، إما تأويل يبعد عن الأفهام ، أو موضع لا يقين فيه وجه التأويل لتصور الأفهام عن إدراك الحقيقة ، والطبع في تلقيح كل ما يرد مستحيل ^(١) للرام ، وللمرد إلى قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ^(٢) .

ونحن نجري في هذا الباب على طريق اللزولين ، حاكين كلامهم .

فمن ذلك صفة الاستواء ، فكفى مقاتل والكلبي عن ابن عباس أن استوى ^(٣) بمعنى استقر ، وهذا إن صح يحتاج إلى تأويل ، فإن الاستقرار يُشعر بالتجسيم .

وعن المعتزلة بمعنى « استولى وقهر » ، ورّد بوجهين :

(١) م : « مستحسن » تحريف . (٢) سورة الثوري ١١ .

(٣) من قوله تعالى في سورة طه : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾

أحدهما : بأن الله تعالى مستولٍ على^(١) الكونين ، والجنة والنار وأهلها ، فأى فائدة في تخصيص العرش !

الثاني : أن الاستيلاء إنما يكون بعد قهر وغلبة ، والله تعالى منزّه عن ذلك ؛ قاله ابن الأعرابي .

وقال أبو عبيد : يمتق « صمد » ، وردّ بأنه يوجب هبوطاً منه تعالى حتى يصعد ، وهو منقّى عن الله .

وقيل : « الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى » ، فجعل « علا » فعلاً لا حرفاً ؛ حكاه الأستاذ إسماعيل الضرير^(٢) في تفسيره ؛ ورد^(٣) بوجهين :

أحدهما : أنه جعل الصفة فعلاً ، ومصاحف أهل الشام والعراق والحجاز فاطمة بأن « على » هنا حرف ، ولو كان فعلاً لكتبوها باللام ألف كقوله : ﴿ وَكَمَلًا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(٤) .

والثاني : أنه رفع العرش ولم يرفعه أحد من القراء .

وقيل : تمّ الكلام عند قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، ثم ابتدأ بقوله : ﴿ اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٥) ، وهذا ركيب يزيل الآية عن نظمها ومرادها .

(١) ط : « عن »

(٢) سمى تفسيره صاحب كشف الظنون الكفاية ؛ وهو إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الهيرى أبو عبد الرحمن الضرير المفسر للقرآن المحدث ، توفي بعد سنة ٤٣٠ هـ . نكت المبيان ١١٩ .

(٣) ت : « وخطأ » .

(٤) سورة « المؤمنون » ٩١ .

(٥) سورة طه ٥ ، ٦ .

قال الأستاذ : والصواب ما قاله القراء^(١) والأشعري^(٢) وجماعة من أهل المعاني : إن معنى قوله : ﴿ اسْتَوَى ﴾ أقبل على خلق العرش وعهد إلى خلقه ، فسماه استواء ، كقوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾^(٣) أى قصد وعهد إلى خلق السماء فكذلك هاهنا ، قال : وهذا القول مرضى عند العلماء ليس فيه تعطيل ولا تشبيه .

قال الأشعري : ﴿ عَلَى ﴾ هنا بمعنى « فى » كما قال تعالى : ﴿ عَلَى مُلْكٍ سَلْطَانٍ ﴾^(٤) ومعناه أحدث الله فى العرش فعلا سماه استواء ، كما فعل فعلا سماه فضلا ونعمة ، قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ . فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ﴾^(٥) ، فسمى التحبيب والتكريه فضلا ونعمة . وكذلك قوله : ﴿ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾^(٦) ، أى نغرب الله بنيانهم ، وقال : ﴿ فَأَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾^(٧) أى قصدتم . وكما أن التخريب والتعذيب سماها إتيانا ؛ فكذلك أحدث فعلا بالعرش سماه استواء . قال : وهذا قول مرضى عند العلماء لسلامته من التشبيه والتعطيل ، وللعرش خصوصية ليست لغيره من المخلوقات ، لأنه أول خلق الله وأعظم ، ولللائكة حاقون به ، ودرجة الوسيلة متصلة به ، وأنه سقف الجنة ، وغير ذلك .

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زيد بن عبد الله الديلمي القراء ، أيرع الكوفيين فى النحو ؛ وصاحب كتاب معاني القرآن ؛ توفى سنة ٢٠٧ . طبقات الزيدى ١٤٦

(٢) هو أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعري ، صاحب الأصول ؛ وإليه تنسب الطائفة الأشعرية ؛ وهو صاحب الكتب المشهورة فى الرد على الرافضة والمجهمية والمجارج وسائر أصناف المبتدعين ، توفى سنة ٣٢٤ . ابن خلكان ١ : ٣٢٦

(٤) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة فصلت ١١

(٥) سورة النحل ٢٦

(٥) سورة المجرات ٧ ، ٨

(٧) سورة المؤمن ٢ .

وقوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾^(١) ؛ قيل : النفس ها هنا النيت ، تشبيها له بالنفس ، لأنه مستقر كالنفس .

قوله : ﴿ وَيَحْذَرُ لَكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾^(٢) أى عقوبته . وقيل : يحذركم الله إياه .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾^(٣) اختار البيهقي ، معناه أنه للمبود في السموات والأرض ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾^(٤) وهذا القول هو أصح الأقوال . وقال الأشعري في « اللوجز » : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ ، أى عالم بما فيها ؛ وقيل : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ جملة تامة : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ كلام آخر ، وهذا قول المجسمة ، واستدلّت الجهمية بهذه الآية على أنه تعالى في كل مكان ، وظاهر ما فهموه من الآية من أسنخف الأقوال .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾^(٥) ، قيل : استمارة الواو موضع الباء لمناسبة بينهما في معنى الجمع ، إذ الباء موضوعة للإلصاق وهو جمع ، والواو موضوعة للجمع ، والحروف ينوب بعضها عن بعض ، وتقول عرفا : جاء الأمير بالجيش ، إذا كان مجيئهم مضافا إليه بتسليطه أو بأمره ، ولا شك أن الملك إنما يجيـ بأمره على ما قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾^(٦) ، فصار كالأمر صريح به . وقال : جاء لللك بأمر ربك ، وهو كقول :

(٢) سورة آل عمران ٢٨

(٤) سورة الزخرف ٨٤

(٦) سورة الأنبياء ٢٧

(١) سورة المائدة ١١٦

(٣) سورة الأنعام ٣

(٥) سورة الفجر ٢٢

﴿ أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾^(١) ، أى اذهب أنت ربك ، أى بتوفيق ربك وقوته ، إذ معلوم أنه إنما يقاتل بذلك من حيث صرف الكلام إلى المفهوم فى العرف .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾^(٢) ، قال قتادة : عن شدة ، وقال إبراهيم النخعي^(٣) : أى عن أمر عظيم ، قال الشاعر :

* وقامت الحرب على ساق *

وأصل هذا أن الرجل إذا وقع فى أمر عظيم يحتاج إلى معاناة وجدِّ فيه ، فتمر عن ساقه ، فاستعيرت الساق فى موضع الشدة .

قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْتُ مِنْ جَنْبِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، قال اللغويون : معناه ما فرطت فى طاعة الله وأمره ، لأن التفريط لا يقع إلا فى ذلك ، والجانب المهود من ذوى الجوارح لا يقع فيه تفريط البتة ، فكيف يجوز وصف القديم سبحانه بما لا يجوز !

قوله تعالى : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾^(٥) ، فرغ بأتى بمعنى قطع شغلا ، أنفرغ لك ، أى أقصد قصدك ، والآية منه ، أى سنقصد أمقوبتكم ، ونحكم جزاءكم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّى لَأَعْلَمُ كَذِبًا ﴾^(٦) ، إن قيل : لأى علة نسب الظن إلى الله

وهو شك ؟

(١) سورة الفلم ٤٢ .

(٢) سورة اللاتمة ٢٤ .

(٣) نقله ابن جرير الطبرى فى التفسير ٢٩ : ٢٤ (طبعة يولاى)

(٤) سورة الرحمن ٣١ .

(٥) سورة الزمر ٥٦ .

(٦) سورة المؤمن ٣٧ .

قيل : فيه جوابان :

أحدهما : أن يكون الظن لفرعون، وهو شك لأنه قال قبله : ﴿ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ وإني لأظن موسى كاذبا ، فالظن على هذا لفرعون .

والثاني : أن يكون تم الكلام عند قوله : ﴿ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأُظَنُّهُ ﴾ على معنى : وإني لأعلمه كاذبا؛ فإذا كان الظن لله . كان علما ويقينا، ولم يكن شكّا كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٢) لم يرد سبحانه بنفى النوم والسنة عن نفسه إثبات اليقظة والحركة ، لأنه لا يقال لله نمل : يقظان ولا نائم ، لأن اليقظان لا يكون إلا عن نوم ، ولا يجوز وصف القديم به ، وإنما أراد بذلك نفي الجهل والغفلة ، كقوله : ما أنا عنك بناقل .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ^(٣) قال السهيلي : اليد في الأصل كالصدر ، عبارة عن صفة لموصوف ، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدي مقرونة مع الأبصار في قوله : ﴿ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ ^(٤) ولم يمدحهم بالجوارح ؛ لأن المدح إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر ، قال : وإذا ثبت هذا فصحت قول الأشمري : إن اليمين ^(٥) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ^(٦) صفة ورد بها الشرع ، ولم يقل إنها في معنى القدرة كما قال المتأخرون من أصحابه ، ولا بمعنى النعمة ، ولا قطع شيء من التأويلات تمحرضا منه عن مخالفة السلف ، وقطع بأنها صفة تمحرضا عنى مذاهب للشبهة .

(٢) سورة البقرة ٢٥٥ .

(٤) سورة ص ٤٥ .

(٦) سورة ص ٧٥ .

(١) سورة المائدة ٢٠ .

(٣) سورة ص ٧٥ .

(٥) كفنا في ط ، وفي ت « اليد » .

فإن قيل : وكيف خوطبوا بما لا يعلمون إذ اليد بمعنى الصفة لا يعرفونه ، ولأنك لم يسأل أحدٌ منهم عن معناها ، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه ، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه ، وكذلك الكفار ، لو كان لا يُنقل عندهم إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض ، واحتجّوا بها على الرسول ، وقالوا : زعمتَ أنَّ الله ليس كمثل شيء ، ثم تُخبر أنَّ له بدءاً ، ولما لم يُنقل ذلك عن مؤمن ولا كافر ، عُلِمَ أنَّ الأمر عندهم كان جليلاً لاختفاء به ، لأنها صفة سميت الجارحة بها مجازاً ، ثم استمر المجاز^(١) فيها حتى نسبت الحقيقة ، وربّ مجاز كثير استعمل حتى نُسِيَ أصله ، وتركَّتْ صفة والذى يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة إلا أنها أخصُّ ، والقدرة أعمُّ ، كالخبرة مع الإرادة والمشيئة ، فاليد أخصُّ من معنى القدرة ، ولما كان فيها تشريف لازم .

وقال البغوي في تفسير قوله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَّطُ يَدَيَّ﴾^(٢) : في تحقيق الله التثنية في اليد دليل على أنه ليس بمعنى النعمة والقوة والقدرة ، وإنما هما صفتان من صفات ذاته . قال مجاهد : اليد هاهنا بمعنى التأكيد والصلة مجازة « لما خلقت » كقوله : ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾^(٣) ، قال البغوي : وهذا تأويل غير قوى ؛ لأنها لو كانت صلة لسكان لإبليس أن يقول : إن كنتَ خلقتَه فقد خلقتني ، وكذلك في القدرة والنعمة لا يكون لآدم في الخلق مزية على إبليس . وأما قوله تعالى : ﴿بِمَا حَمَلْتَ أَيْدِينَ﴾^(٤) فإن العرب نُسِيَ الاثنين جمعا ، كقوله تعالى : ﴿هَذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصِمَا﴾^(٥) .

(٢) سورة ص ٧٥ .

(٤) سورة يس ٧١ .

(١) ت : « الحال » .

(٣) سورة الرحمن ٢٧ .

(٥) سورة الحج ١٩ .

وأما العين في الأصل فهي صفة ومصدر لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشيء بالعين
قال : وحينئذٍ فإضاقها للبارى في قوله : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾^(١) حقيقة - لا مجاز
كما توهم أكثر الناس - لأنه صفة في معنى الرؤية والإدراك ، وإنما المجاز في تسمية
المصنوع بها ، وكل شيء يوم الكفر والتجسيم ، فلا يُضاف إلى البارى سبحانه
لا حقيقة ولا مجازاً .

قال السهيلي : ومن فوائد هذه المسألة أن يُأل عن المعنى الذي لأجله قال :
﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾^(٢) بحرف ﴿عَلَىٰ﴾ ، وقال : ﴿تَجْرَىٰ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٣) ، ﴿وَاصْنَعِ
الْفَلَكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٤) وما الفرق ؟ والفرق أن الآية الأولى وردت في إظهار أمر كان خفياً
وإبداء ما كان مكنوناً ، فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يَفْذَوْنَ ويصنمون شراً ، فلما أراد
أن يُصنع موسى وَيُفْذِيَ وَيُرَبِّيَ على جليٍّ آمن وظهور أمرٍ لا تحت خوف واستسار دخلت
«على» في اللفظ تنبيهاً على المعنى لأنها تعطى معنى الاستعلاء ، والاستعلاء ظهور وإبداء ،
فكانه سبحانه يقول : ولتصنع على آمنٍ لا تحت خوف ، وذكر العين لتضمنها معنى الرعاية
والكلام . وأما قوله : ﴿تَجْرَىٰ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٥) ، ﴿وَاصْنَعِ الْفَلَكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٦) فإنه
إعما يريد في رعاية منّا وحفظ ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره بعد كتم ، فلم يحتج الكلام
إلا معنى «على» .

ولم يتكلم السهيلي على حكمة الأفراد في قصة موسى والجمع في الباقي ، وهو سرٌ لطيف ،
وهو إظهار الاختصاص الذي خصَّ به موسى في قوله : ﴿وَاصْطَنَمْتُكَ لِنَفْسِي﴾^(٧)

(٢) سورة طه ٣٩ .

(٤) سورة هود ٣٧ .

(١) سورة طه ٣٩ .

(٣) سورة القمر ١٤ .

(٥) سورة طه ٤١ .

فانقضى الاختصاصُ الاختصاصَ الآخر في قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ ^(١) ، بخلاف قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) فليس فيه من الاختصاص ما في صنع موسى على عينه سبحانه .

قال السهيلي رحمه الله : وأما النفس فعبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد ، وقد استعمل من لفظها النفاسة والشئ النفيس ، فصلحت للتعبير عنه سبحانه ، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية .

وأما الذات فقد استوى أكثر الناس بأنها معنى النفس والحقيقة ، ويقولون : ذاتُ الباري هي نفسه ، ويميّزون بها عن وجوده وحقيقته . ويحتجون بقوله صلى الله عليه وسلم في قصة إبراهيم : « ثلاث كذبات كلهن في ذات الله » .

قال : وليست هذه اللفظة إذا استقرت بها في اللغة والشرعية كازعموا ، وإلا لقتل : عبدت ذات الله ، واحذر ذات الله ، وهو غير مسموع ، ولا يقال إلا بحرف في المستحل معناه في حق الباري تعالى ، لكن حيث وقع فالمراد به الديانة والشرعية التي هي ذات الله ، فذاتُ وصفٍ للديانة . هذا هو المفهوم من كلام العرب ، وقد بان غلط من جعلها عبارة عن نفس ما أضيف إليه ، ومنه إطلاق المعب على الله تعالى في قوله : ﴿ بَلَّ عَجِبْتُ ﴾ ^(٤) على قراءة حمزة والكسائي ، بضم التاء على معنى أنهم قد حلوا محل من يتعجب منهم .

قال الحسين بن الفضل : المعجب من الله تعالى إنكار الشئ وتعظيمه ، وهو لغة

(٢) سورة القمر ١٤ .
(٤) سورة الصافات ١٢ .

(١) سورة طه ٣٩ .
(٣) سورة هود ٣٧ .

العرب ، وفي الحديث : «محب ربكم من زللكم وقنوطكم» وقوله : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الشَّابَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ صَبُوةٌ» .

قال البغوي : وسمعت أبا القاسم النيسابوري قال : سمعت أبا عبد الله البغدادي يقول . سئل الجنيد عن هذه الآية فقال : إن الله لا يحب من شيء ، ولكن الله وافق رسوله فقال : ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَمَعْجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾^(١) أى هو كما يقوله .

فائدة

كل ما جاء في القرآن العظيم من نحو قوله تعالى : ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ أو ﴿تَتَّقُونَ﴾ أو ﴿تَشْكُرُونَ﴾ فالمعتزلة يفسرونه بالإرادة ، لأن عندم أنه تعالى لا يريد إلا الخير ووقوع الشر على خلاف إرادته ، وأهل السنة يفسرونه بالطلب لما في الترجي من معنى الطلب ، والطلب غير الإرادة على ما تقرر في الأصول ، فكانه قال : كونوا متقين ، أو مفلحين ؛ إذ يستحيل وقوع شيء في الوجود على خلاف إرادته تعالى ، بل كل الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

النوع الثامن والثلاثون معرفة إعجازها

وقد اعتنى بذلك الأئمة، وأفردوه بالتصنيف، منهم القاضي أبو بكر بن الباقلاني^(١)، قال ابن العربي: ولم يصنف مثله، وكتاب الخطابي^(٢)، والرماني، والبرهان لعزیزی^(٣) وغيرهم.

وهو علم جليل، عظيم القدر، لأن نبوة النبي صلى الله عليه وسلم معجزتها الباقية القرآن، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز، قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾^(٤)، وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^(٥) فلو لا أن سماعه إياه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه، ولا تكون حجة إلا وهي معجزة. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ. أَوْ لَا يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾^(٦) فأخبر

(١) في كتاب إعجاز القرآن؛ وطبع عدة مرات، آخرها في دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر.

(٢) في كتاب بيان إعجاز القرآن، وطبع في دار المعارف بمصر مع رسالة الرماني المسماة بالنسك في إعجاز القرآن، ورسالة عبد القاهر الجرجاني الرسالة السابعة بتحقيق الدكتور محمد خلف الله والأستاذ محمد زغلول سلام.

(٣) هو أبو المال عزیزی بن عبد الملك المروف بشيخة، التوفى سنة ٤٩٤؛ ذكر كتابه صاحب كشف الظنون.

(٥) سورة التوبة ٦.

(٤) سورة إبراهيم ١.

(٦) سورة الشكوت ٥١، ٥٠.

أَنَّ الْكِتَابَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِهِ ، وَأَنَّهُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ ، فَأَمَّ مَقَامَ مُعْجَزَاتِ غَيْرِهِ وَآيَاتِ سِوَاهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ .

ولما جاء به صلى الله عليه وسلم إليهم - وكانوا أفصح الفصحاء ومصاعق الخطباء - تحدّاهم على أن يأتوا بمثله ، وأمهلهم طول السنين ^(١) فلم يقدرُوا ، يقال : تحدّى فلان فلانا إذا دعاه إلى أمر ليظهر مجرّه فيه ونازعه الغلبة في قتال أو كلام غيره ، ومنه أنا حدّيك ، أى آبرؤلى وحلك .

واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدّى العرب قاطبة بالقرآن حين قالوا : افتراء . فأنزل الله عز وجل عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٢) فلما عجزوا عن الإتيان بنشر سور تشاكل القرآن ، قال تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٣) ، ثم كرر هذا فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٤) أى من كلام مثله ، وقيل : مِنْ بَشَرٍ مِثْلِهِ ، ويحقق القول الأول الآيتان السابقتان ؛ فلما عجزوا عن أن يأتوا بسورة تشبه القرآن على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء ^(٥) ، قال : ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ ^(٦) ، قد ثبت أنه تحدّاهم به ، وأنهم لم يأتوا بمثله لعجزهم عنه ، لأنهم لو قدرُوا على ذلك لفعلوا ، ولما عدلوا إلى العناد تارة والاستهزاء أخرى ، فتارة قالوا : « سحر » وتارة قالوا : « شعر » وتارة قالوا : « أساطير الأولين » كل ذلك من التصيّر والانتطاع .

(٢) سورة هود ١٣ .

(٤) سورة الإسراء ٨٨ .

(١ - ١) ساقط من ت .

(٣) سورة البقرة ٢٣ .

قال [ابن أبي] ^(١) طالب مكي « في » اختصاره نظم القرآن للجرجاني « ، قال للؤلؤف : أنزله بلسان عربي مبين بضروب من النظم مختلفة على عادات العرب ، ولكن الأعصار تنغير وتطول، فيتغير النظم عند التأخيرين لقصور أفهامهم، والنظر كله جار على لغة العرب، ولا يجوز أن ينزله على نظم ليس من لسانهم ؛ لأنه لا يكون حجة عليهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ اقْرَأْ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٢) ، وفي قوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا بَاءَ بِهِمْ نَأْوِيَهُ ﴾ ^(٣) فأخبر أنهم لم يعلموه لجهلهم به ؛ وهو كلام عربي .

قال أبو محمد : لا يحتمل أن يكون جهلهم إلا من قبل أنهم أعرضوا عن قبوله ، ولا يجوز أن يكون نزل بنظم لم يعرفوه ؛ إذ لا يكون عليهم حجة ، وجعلنا بالنظم لتأخرنا عن رتب القوم الذي نزل عليهم جائز ، ولا يمنع . فمن ^(٤) نزل عليهم كان يفهمه إذا تدبره لأنه بلغته ، ونحن إنما ^(٥) فهم بالتعليم . انتهى .

وهذا الذي قاله مشكل ، فإن كبار الصحابة رضى الله عنهم حفظوا البقرة في مدة مطاولة ؛ لأنهم كانوا يحفظون مع التفهم .

وإعجاز القرآن ذكر من وجهين :
أحدهما : إعجاز متعلق بنفسه .

والثاني : بصرف الناس عن معارضته .

(١) في الأصول « أبو طالب » ؛ خطأ ، وهو مكي بن أبي طالب حموي بن محمد بن عثمان القيسي ، يكنى أبا محمد ؛ أصله من القيروان وسكن قرطبة ؛ رحل إلى مصر مرتين واستكمل بها علومه ، وتولى سنة ٤٣٧هـ ذكر القفطي نبأ مؤلفاته ؛ وفيها كتاب « انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه » .
واقطر إنباء الرواة ٣ : ٣١٣ - ٣١٩

(٢) سورة يونس ٣٩ .
(٥) م : « إذا » تحريف .

(٢) سورة يونس ٣٨ .
(٤) ت : « بمن » .

ولا خلاف بين المتلاء أن كتاب الله معجز، واختلفوا في إعجازه، قيل : إن التعدي وقع بالكلام القديم الذي هو صفة اللغات ، وإن العرب كلّفت في ذلك ما لا تُطيق ، وفيه وقع عجزها . والجمهور على أنه إنه إنما وقع بالبال على القديم^(١) وهو الألفاظ .

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنه لا يصحّ التعدي بشيء مع جهل المخاطب بالجهة التي وقع بها التعدي ، ولا يتجه قول القائل لمثله : إن صنعت خاتماً كنت قادراً على أن تصنع مثله ؛ إلا بسد أن يمكنه من الجهة التي تدعى عجز المخاطب عنها ، فنقول : الإعجاز في القرآن العظيم إما أن يعنى بالنسبة إلى ذاته ، أو إلى عوارضه من الحركات والتأليف ، أو إلى مدلوله أو إلى المجموع ، أو إلى أمر خارج عن ذلك ؛ لا جائز أن يسكون الإعجاز حصل من جهة ذوات الكلم المفردة فقط ؛ لأن العرب قاطبة كانوا يأتون بها ؛ ولا جائز أن يكون الإعجاز وقع بالنسبة إلى العوارض من الحركات والتأليف فقط ؛ لأنه يُحوج إلى ما تماطاه مسيلة من الحاقة : « إِنَّا أعطيناك الجواهر - فصل ربك وهاجر - إن شئت هو الكافر » . ولو كان الإعجاز راجعاً في الإعراب والتأليف المجرد لمعجز صغيرهم عن تأليف الألفاظ معرفة فضلاً عن كبيرهم ، ولا جائز أن يقع بالنسبة إلى المعاني فقط ؛ لأنها ليست من صنيع البشر ، وليس لهم قدرة على إظهارها ؛ من غير ما يدل عليها ، ولا جائز أن ترجع إلى المجموع لأننا قد بينا بطلانه بالنسبة إلى كل واحد ، فيتمين أن يكون الإعجاز لأمر خارج غير ذلك .

[بيان الأقوال المختلفة في وجوه الإعجاز]

وقد اختلف فيه على أقوال :

أحداها - وهو قول النظم^(٢) : إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم ، وكان

(١) م : « التقديم » ، صوابه ماق ث ، ط .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظم ، شيخ الملاحظ ، وأحد رؤوس المعتزلة ، وإليه نسب

الفرقة النظامية ؛ توفي في خلافة المتعمم سنة يضم وعشرين ومائتين . وانظر آراءه في الملل والنحل ١ : ٦٧ ، والموافق ٦٢١ ، والفرق بين الفرق ١١٣ ، وأما الشرف المرتضى ١ : ١٨٧ .

مقدوراً لم ؛ لكن عاقهم أمر خارجي ، فصار كسائر المعجزات .

وهو قول قاسد بدليل قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ ^(١) ؛ فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم ، ولو سئلوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم ، لمنزلة منزلة اجتماع الموتي ، وليس عجز الموتي بكبير يحفل بذكره ، هذا مع أن الاجماع منقذ على إضافة الإعجاز إلى القرآن ، فكيف يكون معجزاً غيره وليس فيه صفة إعجاز ؛ بل المعجز هو الله تعالى ، حيث سلمهم قدرتهم عن الإنيان بمثله .

وأيضاً يلزم من القول بالصرقة فساد آخر ، وهو زوال الإعجاز بزوال زمان التحدى ، وخالو القرآن من الإعجاز ؛ وفي ذلك خرق لإجماع الأمة ، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى ، ولا معجزة له باقية سوى القرآن ، وخالوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة .

قال القاضي أبو بكر ^(٢) : « ومما يبطل القول بالصرقة أنه لو كانت المعارضة ممكنة - وإنما منع منها الصرقة - لم يكن الكلام معجزاً ، وإنما يكون المنع معجزاً ^(٣) فلا يتضمن الكلام فضلاً ^(٤) على غيره في نفسه » .

« وليس هذا بأنجب مما ذهب إليه فريق منهم أن الكل قادرين على الإنيان بمثله ؛ وإنما تأخروا ^(٥) عنه لعدم العلم بوجه ترتيب لو تعلموه لوصلوا إليه ، ولا بأنجب من قول

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) هو أبو بكر البافلاقي في كتاب إعجاز القرآن ص ٤٤، ٤٣ ، ونقله عنه صاحب الإتيان في ١١٨ : ٢

(٣) الإعجاز : « وإنما يكون المنع هو المعجز » . والإتيان : « وإنما يكون المنع معجزاً » .

(٤) الإعجاز والإتيان : فضيلة » .

(٥) كذا في الأصول والإتيان ؛ وفي الإعجاز : « وإنما يتأخرون » .

فريق منهم : إنه لا فرق بين كلام البشر وكلام الله في هذا الباب، [وإنما يصح من كل واحد منهما الإيجاز على حد واحد ^(١)] .
 « وزعم قوم أن ابن اللقمع عارض القرآن ، وإنما وضع حِكْمًا ^(٢) .

الثاني : أن وجه الإيجاز راجع إلى التأليف خلاص به ، لا مطلق التأليف ، وهو بأن اعتدلت مقدراته تركيباً وزنة ، وعكست مرگباته معنى ، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى .
 واختاره ابن الزمكسكي ^(٣) في البرهان .

الثالث : ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلية ، ولم يكن ذلك من شأن العرب ، كتوبه تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾ ^(٤) وقوله في أهل بدر : ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ ﴾

(١) تكملة من كتاب إيجاز القرآن .

(٢) كذا نقل عبارة الباقين في مختصره ، والقى في الإيجاز ص ٤٦ : « وقد ادعى قوم أن ابن اللقمع عارض القرآن ؛ وإنما فزعوا إلى الدرة والقيمة ؛ وهما كتابان : أحدهما يتضمن حكماً منقولة توجد عند حكماء كل أمة مذكورة بالفضل ؛ فليس فيها شيء بدعي من لفظ ولا معنى ، والآخر شيء في الدبائات ، وقد تهوس فيه بتأليغي على متأمل . وكتابه الذي يبناه في الحكم منسوخ من كتاب يزرجه في المسكة ؛ فأى صنع له في ذلك ؟ وأى فضيلة حازها فيها جاء به ! » .

(٣) منسوب إلى زمسكان ، يفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخره نون . كذا ضبطه ياقوت ، وقال : « وأما أهل الشام فإنهم يقولون « زمسكا » بفتح أوله وثانيه وضم لامه والقصر ، لا يعقوبون به التون ؛ وهي قرية بوطلة دمشق ؛ ومن ينسب إليه من العلماء عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي المتوفى سنة ٦٥٩ ، وحفيده محمد بن علي بن عبد الواحد المتوفى سنة ٧٢٧ وكتاب البرهان نسبة صاحب كشف القانون إليه وقال : « البرهان في إيجاز القرآن لكمال الدين محمد بن علي بن الزمكسكي الشافعي المتوفى سنة ٧٢٧ ، ثم اختصره ؛ ولكني لم أجده منسوباً إليه فيها وقت عليه من ترجم له في الدور السكينة وفوات الوفيات وابن كثير وشذرات الذهب والنجوم الزاهرة . وفي مهبط المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة مصورة من كتاب « البرهان الكاشف عن إيجاز القرآن » عن أحمد الثالث ؛ ذكرها أنها من تأليف عبد الواحد السكاكي المعروف بابن خطيب زمسكا . »

(٤) سورة القتح ١٦ .

وَيُؤْتُونَ الدَّيْرَ^(١) وقوله : ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾^(٢) وكقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) وقوله : ﴿الْمَ غُلِبَتِ الرُّومُ﴾^(٤) وغير ذلك مما أخبر به بأنه سيقع فوق .

ورد هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إيجاز فيها؛ وهو باطل، فقد جعل الله كل سورة معجزة بنفسها .

الرابع : ما تضمن من إخباره عن قصص الأولين وسائر المتقدمين، حكاية من شاهدها وحضرها ، وقال : ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْفَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا...﴾^(٥) الآية .

وهو مردود بما سبق ، نعم هذا والذي قبله من أنواع الإيجاز ، إلا أنه منحصر فيه .

الخامس : إخباره عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل ، كقوله : ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾^(٦) ، وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءَ وَكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿وَإِذْ يَبْعُدُكُمْ اللَّهُ لِإِذْى الطَّاغُوتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ...﴾^(٨) الآية ، وكإخباره عن اليهود أنهم لا يسمعون للوثة أبدا .

- (٢) سورة الفتح ٢٧
(٤) سورة الروم ١ ، ٢
(٦) سورة آل عمران ١٢٢
(٨) سورة الأنفال ٧

- (١) سورة القمر ٤٥
(٣) سورة النور ٥٥
(٥) سورة هود ٤٩
(٧) سورة المجادلة ٨

السادس : وصححه ابن^(١) عطية وقال : إنه الذي عليه الجمهور والخذاق وهو الصحيح في نفسه . وأن التحدى إنما وقع بنظمه ، وصحة مماثيه ، وتوالى فصاحة ألقائه ، ووجه إيجازه أن الله أحاط بكل شيء علما ، وأحاط بالكلام كله علما ؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطته أى لفظة تصلح أن تلى الأولى ، ويبين المعنى بعد المعنى ، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره . والبشر معهم الجهل والسيان والذهول ، ومعلوم بالفروقة^(٢) أن أحدا من البشر لا يحيط بذلك^(٣) ، وبهذا [جاء نظم القرآن في الناية القصوى من الفصاحة ، وبهذا النطق]^(٤) يبطل قول من قال : إن العرب كان في قدرتها الإتيان^(٥) بمثله ، فلما جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم صُرفوا عن ذلك وهمزوا عنه .

والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم^(٦) يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين ، ولهذا ترى البليغ ينفع الخطبة أو القصيدة حولا ، ثم ينظر فيها ، فيغير فيها ، وهم جرا . وكتاب الله^(٧) سبحانه لو نزعته منه لفظة ، ثم أدبر لسان العرب على لفظة^(٨) أحسن منها لم توجد . ونحن تتبين لنا البراعة في أكثره ، ويخفى وجهها في مواضع ، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الدق ، وجودة التريخ ، [وميزر الكلام]^(٩) .

وقامت الحاجة على العالم بالعرب ؛ إذ كانوا أرباب الفصاحة ومظنة المعارضة ، كما قامت

(١) مقدمة التفسير المطبوعة من ٢٧٨ - ٢٨٠ ، مع اختصار وتصرف .

(٢) في المقدمة : « ضرورة » (٣) في المقدمة : « أن يقرأ لك عينا » ،

وما تله الزركشي أجود . (٤) تكملة من المقدمة .

(٥) المقدمة : « أن تأتي بمثل القرآن » .

(٦-٦) فيا تله عن ابن عطية هنا اختصار في العبارة : « وفي المقدمة : « ... لم يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين ، ويظهر لك قصور البشر في أن الفصح منهم يضع خطبة أو قصيدة يستخرج فيها جهده ، ثم لا يزال ينتقها حولا كاملا ، ثم يعطى لأحد نظيره فيأخذها بقرينة خاصة فيبدل فيها وينفع ، ثم لا تزال كذلك فيها مواضع لا نظير والبديل ، وكتاب الله ... إلخ » .

(٧) المقدمة : « في أن يوجد أحسن منها » .

الحجة في معجزة عيسى بالأطباء ، و [في] ^(١) معجزة موسى بالسحرة ، فإن الله تعالى إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أربع ما تكون في زمن النبي الذي أراد إظهاره؛ فكان السحر في مدة موسى قد انتهى إلى غايته ، وكذا الطب في زمان عيسى ، والقصاحة في مدة محمد صلى الله عليه وسلم .

السابع : أن وجه الإعجاز القصاحة ، وغرابة الأسلوب ، والسلامة من جميع العيوب وغير ذلك مقترنا بالتحدى ، واختاره الإمام نضر الدين ^(٢) ؛ وهو قريب مما سبق ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ^(٣) ، والمراد : بمثل نظمه ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٤) : وقول من قال : إن الضمير في ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ عائد على الله ضيف ، بقوله : ﴿ بِمِثْلِهِ سُوَرٌ مِثْلِهِ ﴾ ^(٥) ، والسياق واحد .

الثامن : ما فيه من النظم والتأليف والترصيف ، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب ، ومُباينٌ لأساليب خطاباتهم ، واختاره القاضي أبو بكر ^(٦) . قال : ولهذا لم يمكنهم معارضته .

(١) تكملة من المقدمة .

(٢) هو الإمام نضر الدين الرازي ، صاحب التفسير الكبير للشمس مفاتيح التنبؤ ؛ ونقل عنه هذا النص

السيوطي في الإتيان ٢ : ١١٩

(٣) سورة الإسراء ٨٨

(٤) سورة هود ١٣ .

(٥) سورة البقرة ٢٣

(٦) انظر إعجاز القرآن ص ٥٤

قال: ^(١) « ولا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن ^(٢) من أصناف البديع التي ادَّعَوْها في الشعر ؛ لأنه ليس مما يخرج العادة ^(٣) ، بل يمكن استدراكه بالتعلم والتدريب والتصنع له ، كقول الشعر ، ووصف الخطب ، وصناعة الرسالة ، والخلق في البلاغة ، وله طريق يسلك ^(٤) . . . فأما شأؤنا فنظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه ، ولا إمام يقتدى به ، ولا يصح وقوع مثله اتفاقاً . . . »

قال : ونحن نمتد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر ، وفي بعض أدق وأغمض .
ثم قال القاضي : فإن قيل ^(٥) ما الذي وقع التحدي به ؟ أهو الحروف للنظومة ؟ أو الكلام القائم بالذات ؟ أو غيره ؟

قلنا : الذي تحدّم به أن يأتوا على الحروف التي هي نظم القرآن منظومة حكمها ، متتابها كتابها ، مطردة كاطردها ، ولم يتحدث إلى أن يأتوا بالكلام القديم الذي لا مثل له ^(٥) .

وقال بعض الأئمة : ليس الإعجاز للتحدي به إلا في النظم ، لا في النظم ؟ لأن للنظم

(١) إعجاز القرآن ١٦٨ وما بعدها مع تصريف واختصار البارة .

(٢-٣) الإعجاز : « من البديع التي ادعوه في الشعر ووصفوه فيه ، وذلك أن هذا الفن ليس فيه ما يخرج العادة ويخرج عن العرف » .

(٣) بقية الكلام في الإعجاز : « . . . وجه يقصد ، وسلم يرتقى فيه إليه ، ومثال قد يقع طالبه عليه : فرب إنسان يتمود أن ينظم جميع كلامه شعراً ، وآخر يتمود أن يكون خطابه سجواً ، أو صنعة متصلة . لا يسقط من كلامه حرفاً ، وقد يتأني له لما قد تعود . وأنت ترى أدباء زماننا يضمون المحاسن في جزء . وكذلك يؤلفون أنواع البارع ، ثم ينظرون فيه إذا أرادوا إنشاء قصيدة أو خطبة فيجنون به كلامهم . ومن كان قد تدرب وتقدم في حفظ ذلك استغنى عن هذا التصنيف ، ولم يجمع إلى تكلف هذا التأليف ، وكان ما أشرف عليه من هذا الشأن بأسطاً من باع كلامه ، وموسخاً بأنواع البديع ما يحاوله من قوله . وهذا طريق لا يتصنر ، وباب لا يتنص ، وكل يأخذ فيه مأخذاً ، ويقف منه موقفاً ، على قدر ما معه من المعرفة ، وبحسب ما يمهده من الطبع ، فأما شأؤنا . . . »

(٤) إعجاز القرآن ٣٩٤ ، وعباوتة : « إن قال قائل : بينا لنا : ما لقيت وقع التحدي إليه . . . »

(٥) انتهى ما أورد المؤلف هنا من كلام القاضي في الإعجاز مع مع التصريف والمخفف .

لم يمكن الإحاطة به، ولا الوقوف على حقيقة المرامنه، فكيف يتصور أن يتحدّى بما لا يمكن الوقوف عليه، إذ هو يسع كل شيء فأى شيء قابل به ادّعى أنه غير المراد، ويتسلسل ١

التاسع : أنه شيء لا يمكن التعبير عنه - وهو اختيار السكاكي حيث قال في «الفتاح»^(١) :
واعلم أن شأن الإعجاز [عجيب]^(٢) يُدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكاللاحة. وكما يدرك^(٣) طيب النغم لهذا الصوت، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوى الفطر السليمة إلّا بإتقان علّى المعانى والبيان والتمرن فيهما^(٤) .

وقال أبو حيان التوحيدى فى « البصائر »^(٥) : لم أسمع كلاماً ألصق بالقلب ، وأعلّق بالنفس من فصل تكلم به بُندار بن الحسين الفارسى - وكان بحراً فى العلم - وقد سئل عن موضع الإعجاز من القرآن قال : هذه مسألة فيها حيف على المفتى^(٦) ، وذلك أنه شبه بقولك : ما موضع الإنسان من الإنسان ؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان ؛ بل متى أشرت إلى جملته قد حققت، ودلت على ذاته ، كذلك القرآن لشرفه لا يُشار إلى شيء منه إلّا وكان ذلك للمنى آية فى نفسه ، وممتجزة لمجاولة ، وهذى لقائله ؛ وليس فى طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله فى كلامه وأسراره فى كتابه ، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده .

(١) مفتاح العلوم لأبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى ص ٢٢١ ، مم تصرف فى العبارة .

(٢) عبارة المفتاح : « ومدرِك الإعجاز عندى هو الذوق ليس لإلاء وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين المعلمين ؛ لعم البلاء وجوه مثلمة ربما تيسرت إمالة الاتام عنها ، أما مانس وجه الإعجاز فلا .

(٣) ت : « التصاوير » تحريف .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من م .

المأثر : وهو قولُ حازم^(١) في «منهاج البلاغة» : إن الإعجاز فيه من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحاءها في جميعه استمراراً لا توجد له فترة ، ولا يقدر عليه أحد من البشر ، وكلامُ العرب ومنْ تكلم بلشهم لا تستمر الفصاحة والبلاغة في جميع أنحاءها في العالي منه إلا في الشيء اليسير للمدود ، ثم تعرض الفترات الإنسانية ، فتقطع طيب الكلام وروقه ، فلا تستمر لذلك الفصاحة في جميعه ، بل توجد في تفريق وأجزاء منه ، والفترات في الفصاحة تقع للفصيح ، إما بسهو يمرض له في الشيء من غير أن يكون جاهلاً به ، أو من جهل به ، أو من سامةٍ تعترى فكره ، أو من هوّى للنفس يئلب عليها فيما يحوش عليها خاطره ، من اقتناص المائى سميناً كان أو غثاً ، فهذه آفات لا يخلو منها الإنسان الفاضل والطبع الكامل ، وهو قريب مما ذكره ابن الزمكاني وابن عطية .



الحادى عشر : قال الخطائى^(٢) في كتابه -وإليه^(٣) ذهب الأكثرون من علماء النظر - : إن وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة ، لكن لما صعب عليهم تفصيلها صغروا فيه إلى حكم النوق والقبول عند النفس .

قال : والتحقق أن أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها في درجة البيان متفاوتة^(٤) ، [ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية]^(٥) ، فمنها البليغ الرصين الجزل ، ومنها القصيح

(١) أبو الحسن حازم بن محمد القرطاجى سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ٥٩ ، ومن كتابه نسخة مصورة ناقصة بدار الكتب المصرية .

(٢) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطائى ؛ في كتابه بيان إعجاز القرآن ؛ طبع ضمن ثلاثة رسائل بمطبعة المعارف بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام .

(٣) ص ٢١ وما بعدها مع اختصار وتصرف في العبارة .

(٤) بيان الإعجاز : و مراتبها في نسبة البيان متفاوتة ،

(٥) تكلم من كتاب البيان .

القريب السهل ، ومنها الجائز الطلق الرّسّئل ، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود [دون النوع المجهين للذموم الذى لا يوجد فى القرآن شىء منه البتة]^(١).

فالقسم^(٢) الأول أعلاه ، والثانى أوسطه ، والثالث أدناه وأقربه^(٣) ، خازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة ، وأخذت من كل نوع شعبة ، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف [نمط]^(٤) من الكلام يجمع صفى الفخامة والمذوبة ، وهما على الأفراد فى نوتيهما كالتضادّين ؛ لأنّ المذوبة نتائج السهولة ، والجزالة والمثانة [فى الكلام]^(٥) بالجان نوعا من الوعورة ؛ فكان اجتماع الأمرين فى نظمه مع نوب كلّ منهما عن الآخر فضيلة خصّ بها القرآن . [يَسْرَهَا اللهُ بِلطيفِ قُدْرَتِهِ]^(٦) ؛ ليكون آية بيّنة لنبيه [ودلالة على صحة ما دعا إليه من أمر دينه]^(٧) .

وإنما تصدر على البشر الإتيان بمثله لأمر :

منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وأوضاعها التى هى ظروف المعانى [والحوامل]^(٨) .

ولا تدرك أفهامهم جميع معانى الأشياء المحمّولة على تلك الألفاظ ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه النظم التى بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوها ، إلا أن^(٩) باتوا بكلام مثله .

وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لها ناظم .

ولإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه فى غاية الشرف والفضيلة ؛ حتى لا ترى

(١) تنجّمة من كتاب البيان .

(٢-٣) البيان : « فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرضه والقسم الثانى أوسطه وأقصده ، والقسم الثالث أدناه وأقربه » .

(٣) البيان : « إلى أن باتوا » .

شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشد تلاوذاً ونشأ كلاماً من نظمه . وأما " معانيه " ، فكل ذى لب يشهد له بالتقديم فى أبوابه ، والرقى فى أعلى درجاته^(١) .

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق فى أنواع الكلام ، وأما أن توجد مجموعة فى نوع واحد منه فلم توجد إلا فى كلام المليم التقدير ، [الذى أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً]^(٢) .

فخرج^(٣) من هذا أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ فى أحسن نظم التأليف ، مضمناً أصح المعاني ، من توحيد الله تعالى وتنزيهه فى صفاته ، ودعاه إلى طاعته ، وبيان لطريق عبادته^(٤) فى تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وعظ وتقوم ، وأمر بمعروف ونهى عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجر عن مساوئها ، واضمناً كل شيء منها موضع الذى لا يرى شيء أولى منه ، ولا يقوم^(٥) فى صورة العقل أمر أليق به منه ، مودعاً أخبار القرون الماضية وما نزل من مثلات الله بمن عصى وعاند منهم ، منبهاً عن الكوائن للمستقبل فى الأعصار الماضية من الزمان ، جامعاً فى ذلك بين الحجة والاحتجاج له ، والدليل والدلول عليه ، ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعا إليه ، وإنباء عن وجوب ما أمر به ونهى عنه .

-
- (١-١٠) البيان : « وأما المعاني فلا خفاء على ذى عقل أنها هى التى تصحبها القول بالتقدم فى أبوابها ، والترقى إلى أعلى درجات الفضل من من لوتها وصفاتها » .
 (٢) تكملة من كتاب البيان .
 (٣) البيان : « تفهم الآن واعلم أن القرآن . . . » .
 (٤) البيان : « وبيان لتهاج عبادته » .
 (٥) البيان : « ولا يرى فى صورة العقل » .

ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور ، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتنسق ، أمرٌ تعجز عنه قوى البشر ، ولا تبلغه قدرتهم ^(١) ، فانقطع الخلق دونه ، وعجز واعن معارضته بمثله ، ومناقضته في شكله ، ثم صار للماندون له [بمن كفر به وأنكره] ^(٢) يقولون مرة : إنه شعر لكأرأوه منظوما ، ومرة إنه سحر لما رأوه معجوزاعنه ، غير مقدور عليه . وقد كانوا يجدون له وقفاً في القلب ، وقرعاً في النفس ، يربهم ويحيرهم ، فلم يبالكوا أن يسترخوا به نوعاً من الاعتراف ، ولذلك قالوا ^(٣) : إن له خللًا ، وإن عليه لطللًا . وكانوا مرةً لجلهم وحيرتهم ^(٤) يقولون : ﴿ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَفَبْهَا فَبِئْسَ نُتْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ ^(٥) مع علمهم أن صاحبهم أمي وليس بحضرة من يملأ أو يكتب شيئاً ^(٦) ؛ ونحو ذلك من الأمور التي ^(٧) أوجها العناد والجهل والعجز ^(٨) . وقد حكى الله عن بعض مردتهم - وهو الوليد بن الخزومي - أنه لما طال فكره في القرآن وكثر ضجره منه ، وضرب له الأخاس من رأيه في الأسداس ، فلم يقدر على أكثر من قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ ^(٩) عنادا وجهلا به ، وذهابا عن الحجة ، وانقطاعا دونه ^(١٠) .

ثم اعلم أن عمود البلاغة التي تجتمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ

(١) البيان : « قديم » . (٢) تسكلة من كتاب البيان

(٣) البيان : « قال قائلهم » . (٤) م : « وبنوهم » .

(٥) سورة الفرقان . (٦) البيان : « في نحو ذلك » .

(٧-٧) البيان : « التي جامعها الجهل والعجز » . (٨) سورة الدثر ٢٤

(٩) حذف بعد هذه الفقرة فيها لله المؤلف ما نصه : « وقد صنف ذلك من حاله وشدة حيرته فقال سبعياته :

﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾

وكيفما كانت الحال ، ودارت القصة ، فقد حصل اعترافهم بها قولاً ، وانقطاعهم عن معارضته فضلاً أنه معجز ولى ذلك قيام الحجة وثبوت المعجز والمجدة » .

التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، التي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه ، إما تبديل للمعنى التي يفسد به الكلام ، أو إذهاب الروق الذي تسقط به البلاغة ، وذلك أن في الكلام ألفاظا مترادفة متقاربة^(١) للمعنى فيزعم أكثر الناس ، كالعلم والعرفة^(٢) ، والشح والبخل ، والنفث والصفة ، وكذا بلى ونعم ، ومن وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف ؛ والأمر فيها عند الخذاق^(٣) بخلاف ذلك ، لأن كل لفظة منها خاصة بتمييزها عن صاحبها في بعض معانيها ، وإن اشتركا في بعضها^(٤) .

ولهذا قال أبو العالية في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾^(٥) : أنه الذي ينصرف ولا يدري عن شفع أو وتر . فردّ عليه الحسن بأنه لو كان كذلك لقال : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ ﴾ فلم يفرّق أبو العالية بين « في » ، و « عن » حتى تنبّه له الحسن وقال : للراد به إخراجها عن وقتها .

فإن قيل : فهلا جعل في كل سورة نوعا من الأنواع ؟

قيل : إنما أنزل القرآن على هذه الصفة من جمع أشياء مختلفة للمعنى في السورة الواحدة ، وفي الآي المجموعة القليلة العدد ، ليكون أكثر لفائده ، وأعم لمنفعته ، ولو كان لكل باب منه قبيل ، ولكل معنى سورة مفردة ، لم تكثر عائده ، ولكان الواحد من الكفار للسكرين وللماندين إذا سمع السورة لا تقوم عليه الحجة به إلا في النوع الواحد التي تضمنته السورة الواحدة فقط ، وكان في اجتماع المعاني الكثيرة في السورة الواحدة أوفر حظا ، وأجدى نفعا من التخيير لما ذكرناه .

(١-٢) البيان : « متقاربة في المعاني بحسب أكثر الناس أنها مقاربة في زيادة بيان مراد الخطاب كالعلم والعرفة » .

(٢) البيان : « عند علماء أهل اللغة » .

(٣) هنا اقتطع ما نقله عن الخطابي ص ٢٦ وترك ما يوصلها إلى ما أورده من ص ٢٩ مع تصرف في العبارة .

(٤) سورة الماعون .

قال الخطابي : وقلت ^(١) في إعجاز القرآن وجها [آخر] ^(٢) ذهب عنه الناس [فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ في آحاده] ^(٣) وهو صنيعه بالقلوب ، وتأثيره في النفوس ، فإنك لا تسمع كلاما غير القرآن منظوما ولا متثورا إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال ، ومن الروعة واللبابة في حال أخرى ما يخلص منه إليه . قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْخُبْرِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ ^(٥) الآية .

قلت : ولهذا أسلم جبير بن مطعم لما سمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم للطور حتى اتقى إلى قوله : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ ^(٦) قال : خشيت أن يدركني المذاب . وفي لفظ : « كاد قلبي يطير فأسلم » . وفي أثر آخر أن عمر لما سمع سورة طه أسلم ، وغير ذلك . وقد صنف بعضهم كتابا فيمن مات بجماع آية من القرآن .

الثاني عشر ، وهو قول أهل التحقيق : إن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال ، لا بكل واحد عن انفراد ، فإنه جمع كله ، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتغاله على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يسبق .

ففي الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم ، سواء المقرئين والجاheids ، ثم إن سامعه إن كان مؤمنا به بداخله روعة في أول سماعه وخشية ، ثم لا يزال يجد في قلبه

(١) بيان الإعجاز ص ٦٤ ، ٦٥ مع حذف وتصرف في العبارة .

(٢) سورة الحجر ٢١

(٣) تسكئة من كتاب البيان .

(٤) الطور ٧ .

(٥) سورة الزمر ٢٣

هشاشة إليه ، ومحبة له . وإن كان جاحداً وَجَدَ فيه مع تلك الروعة قورا وعيا ؛ لاقطاع مادته بحسن سمعه .

ومنها أنه لم يزل ولا يزال غصاً طرباً في أسماع السامعين ، وعلى ألسنة القارئین .
ومنها ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه في صورة كلامٍ هو مخاطبة من الله لرسوله تارةً ، ومخاطبة أخرى نطقه ، لا في صورة كلام يستعليه من نفسه من قد قُذِفَ في قلبه ، وأوحى إليه ما شاء أن يلقىه إلى عباده على لسانه ، فهو يأتي بالمانى التى ألهما بألفاظه التى يكسوها إياه ، كما يشاهد من الكتب المتقدمة .

ومنها جمعه بين صفتى الجزالة والمذوبة وهما كالتضادين ، لا يجتمعان غالباً في كلام البشر ؛ لأن الجزالة من الألفاظ التى لا توجد إلا بما يشوبها من القوة وبعض الوعورة ، والمذوبة منها ما يضادها من السلاسة والسهولة ، فنحنا نحو الصورة الأولى فإنما يقصد القضاة والروعة في الأسماع ، مثل الفصحاء من الأعراب ، وغول الشعراء منهم ، ومن نحنا نحو الثانية قصد كون الكلام في السماع أعذب وأشهى وألذ ، مثل أشعار الخضرين ومن دأبهم من اللولدين التأخرين . وترى ألفاظ القرآن قد جمعت في نظمها كلتا الصفتين ، وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإعجاز .

ومنها جعله آخر الكتب غنياً عن غيره ، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفْصَحُ لِي بَيِّنَاتٍ لِّمَن لَّا يَلْمِزُ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾^(١) .

فصل

في قدر المعجز من القرآن

قال القاضي أبو بكر : ذهب^(١) عامة أصحابنا - وهو قول أبي الحسن الأشعري في كتبه - إلى أن أقل ما يُعجز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة ، أو ما كان بقدرها .

قال : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز .
قال : ولم يَمِمْ دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر .
وذهبت المتزلة إلى أن كل سورة برأسها فعي معجزة .
وقد حكى عنهم نحو قولنا ، إلا أن منهم من لم يشترط كون الآية بقدر السورة ، بل شرط الآيات الكبيرة^(٢) .

وقد علمنا أنه تحداهم تحدياً إلى السور كلها ، ولم يخص . ولم يأتوا بشيء منها ، فسلم أن جميع ذلك معجز .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾^(٣) فلا يخالف هذا ؛ لأن الحديث التام لا نتحصل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة . وهو يؤكّد مذهب أصحابنا وإن كان قد يتأول قوله : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ على القليل دون التفصيل^(٤) [وكذلك يحمل

(١) إعجاز القرآن ص ٣٨٦ وما بعدها .

(٢) الإعجاز ، ت : « الكثير » وما أنته عن ط ، م . (٣) سورة الطور ٣٤

(٤) الإعجاز : « على أن يكون واجعا إلى القليل دون التفصيل » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾^(١) على القليل ، لأنه لم يجعل الحجة عليهم عجزهم عن الإتيان بجميعه من أوله إلى آخره^(٢) .

فإن قيل : هل يُعرف^(٣) إعجاز السور القصار بما يُعرف به إعجاز الطوال ؟ وهل يعرف [إعجاز]^(٤) كل قدر من القرآن بلغ الحد الذي قدرتموه على^(٥) ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها ؟

قلنا : إن أبا الحسن الأشعري قد أجاب عن ذلك بأن كل سورة قد عُلم كونها معجزة بجزء العرب عنها . وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشأن يقول إنه يصح أن يكون علم ذلك توقيفا^(٦) والطريقة الأولى أسد ، وتظهر فائدتها في أن الأولى تبين أن ما عُلم به كون جميع القرآن معجزا موجود في كل سورة ؛ قصرت أو طالت ، فيجب أن يكون الحكم في الكل واحدا . والأخرى تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التي سلكناها^(٧) .

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) مابين اللامتين تسكئة من كتاب الإعجاز . (٣) في الإعجاز : « تعرفون » .

(٤) الإعجاز : « يثقل » .

(٥) عبارة الإعجاز : « والطريقة الأولى أسد ، وليس هذا الذي ذكرناه أخيرا بخلافه ، لأنه لا يتع أن يعلم إعجازه بطرق مختلفة تتوافق عليه وتجتمع فيه . واعلم أن تحت اختلاف هذه الأجوبة ضربا من الفائدة ، لأن الطريقة الأولى تبين أن ما علم به كون جميع القرآن معجزا موجود في كل سورة صفت أو كبرت ؛ فيجب أن يكون الحكم في الكل واحدا ، والطريقة الأخيرة تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التي سلكناها في كتابنا » .

فصل

اعلم أنه سبحانه تحدام أولاً في الإتيان بمثله ، قال : ﴿ قُلْ لَّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ زَئِيْرًا ﴾ ^(١) ، ثم تحدام بشر سور منه وقطع عندهم بقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾ ^(٢) ، وإنما قال : ﴿ مفتریات ﴾ من أجل أنهم قالوا : لا علم لنا بما فيه من الأخبار الخالية ، والتقصص البالغة ، فقبل لهم : « مفتریات » إزاحة لعلهم ، وقطعا لأعدائهم ، فجزوا ، فردهم من العشر إلى سورة واحدة من مثله ، مبالغة في التمييز لهم ، فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ ﴾ ^(٣) ، أى يشهدون لكم أنها في نظمه وبلاغته وجزالته ، فجزوا ، فقال تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٤) مبالغة في التمييز وإلخاما لهم ﴿ فَأَتَقُوا النَّارَ ﴾ ^(٥) ، وهذه مبالغة في الوعيد ، مع أن اللغة لفتهم ، والكلام كلامهم ، وناهيك بذلك أن الوليد بن المغيرة ^(٦) لعنه الله كان سيد قريش ، وأحد فصحاءهم لا سمحه أخرس لسانه ، وبلدجانه ، وأطفي بيانه ، وقطعت حجته ، وقُصم ظهره ، وظهر عجزه ، وذهل عقله ، حتى قال : « قد عرفنا الشعر كله هزجه ورجزه وقريضه ، ومقبوضه ومبسطه ، فما هو بالشعر ! قالت له قريش : فساخر ؟ قال : وما هو بساخر ، قد رأينا السحار وسحرم ، فما هو بنفته ولا عقده ، والله إن قوله لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن أسفلهُ لمدق ، وإن أعلاه لثمر ،

(٢) سورة هود ١٣

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٤) سورة البقرة ٢٤

(٣) سورة البقرة ٢٣

(٦) الخبر في الرسالة الشافعية للجرجاني ١١١

(٥) سورة البقرة ٢٤

وإنه ليملو ولا يُملَى، سمعت قولاً يأخذ القلوب. قالوا : مجنون، قال : لا والله ما هو بمجنون ولا بخنفة ولا بوسوسته ولا رِعشته، قالوا : كاهن. قال : قلنا أينا الكهان فاهو بزمزمة البكهان ولا بسجهمهم . ثم حملته الحية فنكص على عقبه وكابر حنَّ فقال : ﴿ إِن هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِن هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾^(١).

مسألة

[في أن التحدى إنما وقع للإنس دون الجن]

التحدى إنما وقع للإنس دون الجن ، لأن الجن ليسوا من أهل اللسان العربى الذى جاء القرآن على أساليبه ؛ وإنما ذُكروا فى قوله : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾^(٢) تعظيماً لإعجازهم ، لأن الهيئة الاجتماعية لها من القوة ما ليس للأفراد ، فإذا فرض اجتماع جميع الإنس والجن ، وظاهر بعضهم بعضاً ، وعَجَزوا عن المارضة كان الفريق الواحد أعجز ، ونظيره فى الفقه تقدم الأخ الشقيق على الأخ للأب فى ولاية النكاح؛ مع أن الأمانة ليس لها مدخل فى النكاح .

فصل

فى أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

قال القاضى :^(٣) ذهب أبو الحسن الأشعرى إلى أن ظهور ذلك على النبي صلى الله عليه

(٢) سورة الإسراء ٨٨

(١) سورة المدثر ٢٤ ، ٢٥

(٣) الإعجاز ص ٣٩٣

وسلم يعلم ضرورة ، وكونه معجزا يعلم بالاستدلال ، وهذا للذهب يحكى^(١) عن المخالفين .
والذى قوله : إن الأعجى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالا ، وكذلك من ليس^(٢)
ببليغ ، فأما البليغ الذى أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه
ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله .

مسألة

[فى الحكمة فى تنزيه النبى عليه السلام عن الشعر]

قيل : للحكمة فى تنزيه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الشعر وجوه :
أحدها : أنه سبحانه أخبر عن الشعراء بأنهم فى كلِّ واد يهيمون ، وأنهم يقولون
ما لا يفعلون^(٣) ، وأن الشعر شرائط لا يحق الإنسان بغيرها شاعرا ، كما قال بعضهم
وقد سئل عن الشاعر ، قال : إن هرل أضحك ، وإن جد كذب ، فالشاعر بين كذب
وإضحاك . فنزه الله نبيه عن هاتين الخصلتين ، وعن كل أمر دنى ، وإنا لا نكاد نجد
شاعرا إلا مادحا ضارعا ، أو هاجيا ذا قذع ، وهذه أوصاف لا تصلح للنبي^(٤) .

والثانى : أن أهل العروض يمجمون كما قال ابن فارس ؛ على أنه لا فرق^(٥) بين صناعة
العروض وصناعة الإيقاع ، إلا أن صناعة الإيقاع تقسم الزمان بالنم ، وصناعة العروض تقسمه

(١) الإعجاز : « عكى » .

(٢) الإعجاز : « وكذلك من لم يكن بليغا » .

(٣) وذلك قوله تعالى فى سورة الشعراء ٢٢٤-٢٢٦ : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَقْبِيعُهُمُمُ الْفَاوُوسُ .
أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ » .

(٤) تلخيص من كلام ابن فارس فى قته اللثة ٢٢٩ (٥) قته اللثة ٢٣٠

بالحروف المتنوعة^(١) ، فلما كان الشعر ذا ميزان يناسب الإيقاع ، والإيقاعُ ضربٌ منِ اللامى لم يصلح ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال : « لست من دَر ولا دَدَ منى » .

وأما ما حكى عنه صلى الله عليه وسلم من ألفاظ الوزن ، فالجواب عنها من وجهين : أحدهما : أنه لم يقصد بها الشعر ، ومن حقيقة الشعر قصده ، قال ابن فارس : الشعر^(٢) كلامٌ موزون مقفى دالٌّ على معنى ، ويكون أكثر من بيت . لأنه يجوز اتفاق شطر واحد بوزن يشبه وزن الشعر من غير قصد .
والثانى : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أشد شيث من ذلك غيره .

فصل

فى تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعرا

مع أن اللوزون فى الكلام رتبته فوق رتبة المنظوم غير الموزون ؛ فإن كل موزون منظوم ولا عكس ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾^(٣) ، فأعلم سبحانه أنه نزه القرآن عن نظم الشعر والوزن ؛ لأن القرآن يجمع الحق ، ومنبع الصدق ، وفُصارى أمر الشاعر التحصيل بتصوير الباطل فى صورة الحق ، والإفراط فى الإطراء ، والبالغة فى التلم والإبناء دون إظهار الحق ، وإثبات الصدق منه كان بالعرض ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾^(٤) ، أى كاذب ، ولم يكن أنه

(١) فى ت ، م : « المتنوعة » ، وفى فقه اللغة : « السموعة » ، وصوابه فى ط .

(٢) سورة يس ٦٩

(٣) فقه اللغة ٢٢٩

(٤) سورة الحاقة ٤٣

ليس بشعر ؛ فَإِنَّ وزن الشعر أظهر من أن يشقه عليهم حتى يحتاج إلى أن ينفي عنه ،
ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمى المنطقيون القياساتِ للزُّوبة في أكثر الأمر إلى البطلان
والكذب شمرية .

فإن قيل ^(١) : قد وُجد في القرآن ما وافق شعرا موزونا ، إما بيت تام ، أو أبيات ،
أو مصراع ، كقول القائل :

وقلت لما حاولوا سلوقي ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(٢)

وقوله : ﴿ وَجُفُونٍ كَالْجُؤَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَّاتٍ ﴾ ^(٣) قالوا : هذا من الرمل .

وكقوله : ﴿ مَنْ تَرَكَى فَإِنَّمَا يَتَرَكَى لِنَفْسِهِ ﴾ ^(٤) قالوا : هو [عجزوء] من الخفيف

وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ ^(٥) . وَتَرَزُّقَةً مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ^(٦)

قالوا : هو من التقارب ، أى بإسقاط « مخرجا » .

وقوله : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾ ^(٧) ، ويشيعون حركة

للیم فيبقى من الرجز ، وحكى أن أبا نواس ضمنه فقال :

وفتية في مجلس وجوههم ربحانهم ، قد علموا التثقيلا

دانية عليهم . ظللها . ﴿ وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾

(١) انظر إيجاز القرآن لابن قتيبة ٧٧ - ٧٨ (٢) سورة المؤمنون ٣٦ بالوقف على التون
بالكون . (٣) سورة سبأ ١٣ ، وفي الإعجاز : قالوا هو من الرمل الذى قيل فيه :

ساحِكُ الرِّيحِ نَطُوءُ
فَالرَّيْنِ مِنْجَلُ الْقَرَالِي

(٥) سورة التلاق ٢

(٧) سورة البعر ١٤

(٤) سورة طاهر ٨

(٦) سورة الطلاق ٣

وقوله تعالى : ﴿ وَنُحْزِمُ وَيَنْصُرُ كُفْرَ عَلَيْهِمْ وَيُشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾^(١)
قالوا : هو من الوافر .

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾^(٢)
قالوا : هو من الخفيف .

وقوله تعالى : ﴿ وَالْمَادِيَاتِ صَنِيعًا . فَأَلْمُورِيَّاتِ قَدْحًا ﴾^(٣) ونحوه قوله : ﴿ وَالْأَدَارِيَّاتِ
ذَرُورًا . فَأَلْخَامِلَاتِ وَقْرًا . فَأَلْجَارِيَّاتِ بُسْرًا ﴾^(٤) وهو عندهم شعر من بحر البسيط .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ ﴾^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءَ ظَاهِرًا ﴾^(٧) .

وقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾^(٩) .

(١) سورة التوبة ١٤ بإشباع حركة الميم و : • يحزّم •

وفي الإعجاز : • كقول الشاعر :

لَمَّا عَمَّ نَسْوُهَا غَزَارُ
كَأَنَّ قُرُونَ جَلَّتِهَا أَلْمَعِي

(٢) وفي الإعجاز ستة أبو نواس في شعره . وقال : فذاك الذي • ، وشعره :

وقرأ ملعنا ليصدع قلبي
والهوى يصدع الفؤاد السقيّا

أريت الذي يكذبُ بالدي
ن فذاك الذي يدعُ اليتيّا

(٤) سورة القاريات ١-٣

(٣) سورة الماديّات ١٠١

(٦) سورة آل عمران ٩٢

(٥) سورة قآ ٤٠

(٨) سورة هود ٤٣ بتسهيل همزة • أمر •

(٧) سورة الكهف ٢٢

(٩) سورة المد ١

وعمل حركتها لتتوّن فيكون على وزن مجزوء الرجز .

وقوله تعالى : ﴿ نَسُفِّ مِنْ آفَهِ وَتَفْتَحُ قَرِيبَ ﴾^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَذَّهَبُوا يُعْفَرُوا لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾^(٣) .

ويحكى أنه سمع أعرابي قارئاً يقرأ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾^(٤) قال : كسرت إتماماً قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ... زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾^(٥) فقيل له : هذا القرآن وليس بشعر .

فالجواب ، قال القاضي أبو بكر : إن^(٦) النصحاء منهم لما أورد عليهم^(٧) القرآن لو اعتقدوه شعراً^(٨) [ولم يروه خارجاً عن أساليبهم]^(٩) لبادروا إلى معارضته ؛ لأن الشعر^(١٠) متفاد إليهم ، فلما لم يعمدوا إلى ذلك دلّ على أنهم لم يعتقدوا فيه ذلك ، فمن استدرك فيه شعراً زعم أنه خفي على أولئك النفر ، وهم ملوك الكلام مع شدة حاجتهم^(١١) إلى الطعن في القرآن ، والنقض منه والتوصل إلى تكذيبه بكل ما قدروا عليه ، فلن يجوز أن يخفى على أولئك وأن يجهلوه ويرفوه من جاء الآن ، فهو بالجهل حقيق .

(٢) سورة الأفعال ٣٨

(٤) سورة الحج ١

(٦) إيجاز القرآن ٨٠ وما بعدها .

(٨) الإيجاز : « لو كانوا يعتقدونه »

(١) سورة الصف ١٣

(٣) سورة القصص ٧٦

(٥) إسقاط كلمة : « لَنْ » .

(٧) الإيجاز : « حين أورد عليهم » .

(٩) تكملة من كتاب الإيجاز .

(١٠-١١) الإيجاز : « لأن الشعر مسخر لهم ، سهل عليهم ، ولهم فيه ما علت من التصرف المجيب ، والاعتداء الطفيف ، فلما لم نرمز احتفالاً بذلك ، ولا عرواً عليه ، علم أنهم لم يعتقدوا فيه شيئاً مما يقدره الضملاء في الصنعة ، والمردودون في هذا الشأن ، وإن استدرك من يبي^{١٢} الآن على فصحاء قريش ، وشعراء العرب فاطبق ذلك الزمان وبلغاتهم وخطباتهم وزعمه أنه قد ظهر بغير في القرآن ، وقد ذهب أولئك النفر عنه وخفى عليهم مع شدة حاجتهم ... » .

وحينئذ قالنى أجاب به العلماء عن هذا أن البيت الواحد وما كان على وزنه لا يكون شعراً ، وأقل الشعر بيتان فصاعداً ، وإلى ذلك ذهب أكثر أهل صناعة العربية من أهل الإسلام .

وقالوا أيضاً : إن ما كان على وزن بيتين إلا أنه يختلف وزنها وقافيتها فلايس بشعر [أصلاً]^(١) .

ثم منهم من قال : إن الرجز ليس بشعر أصلاً ، لاسيما إذا كان مشطوراً أو مهبوطاً ، وكذا ما يقاربه في قلة الأجزاء ، وعلى هذا نسقط السؤال .

ثم نقول^(٢) : إن الشعر إنما ينطلق متى قصد إليه على الطريق التي تُعتمد وتُتلك ، ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء دون ما يستوى فيه العامى والجاهل [والعالم بالشعر واللسان وتصرفه]^(٣) وما يتفق من كل واحد ، فليس بشعر^(٤) ؛ فلا يسمى صاحبه شاعراً ، وإلا لكان الناس كلهم شعراء ، لأن كل متكلم لا يبتك أن يرضى في جملة كلامه ما يترن بوزن الشعر [وينتظم بانتظامه]^(٥) .

وقيل : أقل ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات ، وليس ذلك في القرآن محال .

قال القاضى : وهذه الطريق التي سلكوها في الجواب معتمدة ، أو أكثرها . ولو كانت ذلك شعراً لكانت النفوس تتشوق إلى معارضته ، لأن طريق الشعر غير مستصعب على أهل الزمان [الواحد ، وأهله يتقاربون فيه ، أو يضرّبون فيه بهم]^(٦) .

(١) تكملة من كتاب الإعجاز . (٢) الإعجاز : « ثم يقولون » .

(٣) الإعجاز : « فليس يكتب اسم الشعر » .

فصل

[في اختلاف المقامات ووضع كل شيء في موضع يلائمه]

مما يثبت على معرفة الإيجاز اختلافات للمقامات وذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع ما يليق به، وإن كانت مترادفة، حتى لو أبدل واحد منها بالآخر ذهب تلك الطلاوة، وفاتت تلك الحلالة.

فمن ذلك أن لفظ « الأرض » لم ترد « في التنزيل إلا مفردة »، وإذا ذكرت والسماء مجموعة لم يؤت بها معها إلا مفردة، ولما أريد الإتيان بها مجموعة قال: « **وَمِنْ أَلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ** »^(١)، فتاديا من جمها.

ولفظ « البقعة » لم تستعمل فيه إلا مفردة، كقوله تعالى: « **فِي أَلْبُقَعَةِ الْأَمْثَارِ** »^(٢) فإن جمعت حسن ذلك ورودها مضافة، كقولهم: « **بقاع الأرض** ».

وكذلك لفظ « اللب » مراد به العقل، كقوله تعالى: « **وَذِكْرَى لَأُولَى الْأَلْبَابِ** »^(٣) **لَذِكْرَى لَأُولَى الْأَلْبَابِ** »^(٤) فإنه يمدح دون الأفراد.

وكذلك قوله: « **مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ** »^(٥) وفي موضع آخر: « **فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا** »^(٦)، استعمل « الجوف » في الأول « والبطن » في الثاني مع اتفاقهما

(١-١) كذا في ت، م، لم يرد في التنزيل إلا مفردا .

(٢) سورة القصص ٣٠ .

(٣) سورة الطلاق ١٢ .

(٤) سورة الزمر ٢١ .

(٥) سورة ص ٤٣ .

(٦) سورة آل عمران ٣٥ .

(٧) سورة الأحزاب ٤ .

في المعنى . ولو استعمل في أحدهما في موضع الآخر لم يكن له من الحسن والتهبول عند الذوق ما لاستعمال كل واحد منهما في موضعه .

وأما بالنسبة إلى المتامات ، فانظر إلى مقام الرغبة ، وإلى مقام الترهيب ؛ فقام الترغيب كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَنْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾^(١) بجده تأليفا لقلوب العباد ، وترغيبا لهم في الإسلام . قيل : وكان^(٢) سبب نزولها أنه أسلم عياش بن أبي ربيعة ، والوليد بن الوليد ، وفتر^(٣) معهم ، ثم فتنوا وعذبوا فافتنوا قال^(٤) : وكنا نقول : قوم لا يقبل الله منهم صرفا ولا عدلا أبدا ، [قوم أسلموا ثم تركوا دينهم بعذاب عذبوا به]^(٥) ، فنزلت - [وكان همر كاتبًا]^(٦) - فكتب بها عمر بن الخطاب إليهم رضى الله عنه حين فهم قصد الترغيب ، فأمنوا وأسلموا وهاجروا .

ولا يلزم دلالتها على مغفرة الكفر ، لكونه من الذنوب ، فلا يمكن حملها على فضل الترغيب في الإسلام وتأليف القلوب له لوجوه :

منها أن قوله : ﴿ يَنْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عام دخله التخصيص بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾^(٧) فيبقى معتبرا فيما عداه .

ومنها أن لفظ « العباد » مضافا إليه في القرآن مخصوص بالمؤمنين ، قال تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾^(٨) .

(١) سورة الزمر ٥٣ .

(٢) الخبر في أسباب النزول الواحدى ٢٧٧ ، ينقله عن ابن عمر .

(٣) من أسباب النزول .

(٤) القائل ابن عمر .

(٥) سورة البقر ٩ .

(٦) سورة النساء ٤٨ .

فإن قلت : فلم يكونوا مؤمنين حال الترغيب !

قلت : كانوا مؤمنين قبله ؛ بدليل سبب نزولها ، وعمولها هذه للماملة من الإضافة مبالغة في الترغيب .

وأما مقام الترهيب فهو مضاد له ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ ^(١) ، ويدل على قصد مجرد الترهيب بطلان النصوصية من ظاهرها على عدم للفترة لأهل المعاصي ؛ لأن « مَنْ » للمعصية لأنها في سياق الشرط ، فيمّ في جميع المعاصي قد حكم عليهم بالخلود ، وهو يناق للفترة ، وكذلك كل مقام يضاد الآخر ، ويعتبر التفاضل بين المبارتين من وجوه :

أحدها المعاني الإفرادية ؛ بأن يكون بعضها أقوى دلالة وأنغم مسمى ، وأسلس لفظاً ونحوه .

الثاني : المعاني الإعرابية بأن يكون مسمّاها أبلغ معنى ؛ كالتمييز مع البذل في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ^(٢) مع اشتعل الرأس شيبة ؛ وهذا أبلغ من : « اشتعل شيب الرأس » .

الثالث : مواقع التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا إِيَّاهُ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٣) فإن الأولى جعل « اثنين » مفعول : « يتخذوا » و « إلهين » صفة له قدمت ، فانتصبت على الحال ، والتقدير : اتخذوا إلهين اثنين ، لأن « اثنين » أعم من « إلهين » .

(٢) سورة مريم ٤ .

(١) سورة النساء ١٤ .

(٣) سورة التحمل ٥١ .

فصل

في اشتغال القرآن على أنواع الإعجاز

وهو أن يقع التركيب بحيث لا يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا ولا اعتدالا في إعادة ذلك المعنى .

وقد اختلف^(١) في أنه : هل تفاوتت فيه مراتب الفصاحة ؟ واختار القاضي أبو بكر ابن الطيب في كتاب « الإعجاز »^(٢) النعم ، وأن كل كلمة موصوفة بالبروة العليا ، وإن كان بعض الناس أحسن إحساسا له من بعض ؛ وهذا كما أن بعضهم يظن للوزن بخلاف بعض .

واختار أبو نصر بن القشيري^(٣) في تفسيره التفاوت فقال : وقد ردّ على الزجاج وغيره تضييقهم قراءة ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾^(٤) بالجرّ : [ومثل]^(٥) هذا من الكلام مردود عند أئمة الدين^(٦) لأنّ القراءات السبع متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٧) ، وإذا ثبت [شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم]^(٨) فن ردّ ذلك ، فكأنما ردّ على النبوة^(٩) وهذا

(١) نقله السيوطي في الإتيان : ١٢٣ . (٢) الإعجاز ص ٥٤ - ٦٤ .

(٣) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، نقله عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٤ : ٥ .

(٤) سورة النساء ١ : من قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ . ﴾

والمفصّل هو قراءة إبراهيم النخعي وحمادة والأعمش وحزرة ؛ وقرأ الباقون بالنصب ؛ وانظر توجيه القراءتين في القرطبي ٥ : ٤ .

(٥) من تفسير القرطبي .

(٦-٦) للبيان كما نقلها القرطبي : « لأنّ القراءات التي قرأها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا يرفع أهل الصنعة » .

(٧) البارة فيما نقله القرطبي : « فن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستجمع ما قرأ به » .

مقام محذور ، لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو ؛ [فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك أحد في فصاحته]^(١) . ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح ؛ وإن كان غيره أفصح منه ، فإننا لا ندعى أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة .

وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين في كتاب « المجاز » وأورد سؤالاً قال : فإن قلت : فلم لم يأت القرآن جيمه بالأفصح والأملح ؟ وقال : فيه إشكال يسر الله حله .

قال القاضي صدر الدين موهوب الجزري رحمه الله : وقد وقع لي حل هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول : الباري جلّت قدرته ، له أساليب مختلفة على مجاري تعريف أقداره ، فإنه كان قادراً على إلقاء المشركين إلى الإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَشَأُ النَّاسَ مِنْ نَشَأٍ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾^(٢) ، ولكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات ، وجارى الموائد الواقعة من أهل الزمان ، ولذلك تكون حروب الأنبياء سجالات بينهم وبين الكفار ، ويتبدى أمر الأنبياء بأسباب خفيفة . ولا تزال تنمى وتشتد ، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو المألوف والمتاد من أحوال غيرهم .

إذا عُرِف ذلك كان مجيئ القرآن بغير الأفصح والأملح جيمه ؛ لأنه تحداهم بمعارضته على المتاد فوقع على غير المتاد لكان ذلك نَعْمًا غير النَمَط الذي أراد الله عز وجل في الإيجاز .

ولما كان الأمر على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم الخطب والأشعار وغيرها ، ليحصل لهم التمكن من المعارضة ثم يعجزوا عنها ، فيظهر الفأج بالحجة ، لأنهم لو لم يتمكنوا لكان لهم أن يقولوا : قد أثبت بما لاقدرة لنا عليه ؛ فكما لايصح من أعنى معارضة المبصر

في النظر ، لا يحسن من البصير أن يقول : غلبتك أيها الأعمى بنظري ؛ فإنّ للأعمى أن يقول : إنما تمّ لك الغلبة لو كنت قادراً وكان نظرك أقوى من نظري ؛ فأما إنّا فقد أصل النظر فكيف تصح للمعارضة !

فإن قلت : فلو كانت المعجزة شيئاً لا يقدر عليه البشر ، كإحياء الموتى وأمثاله ، فكيف كان ذلك أدعى إلى الاقبياد ؟

قلت : هذا السؤال سبق الجواب عنه في الكلام ، وإنّ أساليب الأنبياء تقع على نهج أساليب غيرهم .

فإن قلت : فما ذكرته يدلّ على أن معجز العرب عن معارضته إنما كانت لصرف دواعيهم ، مع أن المعارضة كانت مقدورة لهم .

قلت : قد ذهب بعض العلماء إلى ذلك ، ولكن لا أراه حقا ، ويندفع السؤال المذكور . وإن كان الإعجاز في القرآن بأسلوبه الخاص به ؛ إلّا أن الذين قالوا : بأن المعجز فيه هو الصّرفة مذهبهم أن جميع أساليبه جميعا ليس على نهج أساليبهم ؛ ولكن شاركت أساليبهم في أشياء :
منها أنه بلغتهم .

ومنها أن أحاد الكلمات قد كانوا يستعملونه في خطهم وأشعارهم ، ولكن تمتاز بأمور آخر ؛ منها غرابة نظمه الخاص الذي ليس مشابها لأجزاء الشعر وأوزانه ووزجه ورجزه وغير ذلك من ضروبه ؛ فأما توالي نظمه من أوله إلى آخره ، بأن يأتي بالأنصح والأملح ؛ فهذا مما وقت فيه المشاركة لكلامهم ؛ فبذلك امتاز هذا المذهب عن مذهب من يقول : إنه كان جميعه مقدورا لهم ، وإنما صرفت دواعيهم عن المعارضة . انتهى .

وقد سبق اختيار القاضى أنه ليس على أساليبهم البتة فيبقى السؤال بحاله .

تَسْبِيحٌ

[في أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالذوق]

ذكر ابن أبي الحديد: (١).

اعلم أن معرفة النصيح والأفصح ، والشيق والأرشق ، والجلّى والأجلى ، والعلّى والأعلى من الكلام أمرٌ لا يدرك إلا بالذوق ، ولا يمكن إقامة الدلالة للمنطقية عليه ، وهو بمنزلة جارتين : إحداها بيضاء مشربة حرة ، دقيقة الشفتين ، نقية الشعر ، كعلاء العين ، أسيلة الخد ، دقيقة الأنف ، متدللة القامة . والأخرى دونها في هذه الصفات والحاسن ؛ لكنها أحلى في العيون والقلوب منها ، وأليق وأملح ، ولا يُدرى لأى سبب كان ذلك ، لكنه بالذوق والمشاهدة يُعرف ، ولا يمكن تليله ، وهكذا الكلام ؛ نعم يبقى الفرق بين الوصفين أن حسن الوجوه وملاحظتها ، وتفضيل بمضها على بعض يدركه كلٌّ من له عين صحيحة ؛ وأما الكلام فلا يعرفه إلا بالذوق ، وليس كلٌّ من اشتغل بالنحو أو باللغة أو بالفقه كان من أهل الذوق ، وتَمَنّ يصلح لانتقاد الكلام ؛ وإنما أهلُ الذوق هم الذين اشتغلوا بسم البيان وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر ، وصارت لهم بذلك دُرّة وملسكة تامة ؛ فإلى أولئك ينبغي أن يرجع في معرفة الكلام ، وفضل بعضه على بعض .

(١) هو عبد الحميد بن حبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد اللدائي الملقب ، ومن أكابر الفضلاء المتبحرين ، وصاحب شرح نهج البلاغة ، والفقيه الفاضل على لئال السامع . توفى سنة ٦٥٥ . روّضات الجنات ٤٢٢ .

النوع التاسع والثلاثون معرفة وجوب تواتر

لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه، فمند الحققين من علماء أهل السنة كذلك، أى يجب أن يكون متواتراً، فإن العلم اليقيني حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الهادى للخلق إلى الحق للمعجز الباقي على صفحات الدهر، الذى هو أصل الدين القويم، والصراط المستقيم، فستحيل ألا يكون متواتراً في ذلك كله، إذ الدواعى تتوافر على قلبه على وجه التواتر، وكيف لا وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) والحفظ إنما يتحقق بالتواتر، وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُ الرَّسُولُ بَأْسَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا يَكْفُتْ رِيسَالَتُهُ﴾^(٢)، والبلاغ العام إنما هو بالتواتر فلم يتواتر مما قل آحاداً قطع بأنه ليس من القرآن.

وزهد كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد، وهو الذى يقتضيه صنع^(٣) الشافعى في إثبات البسمة من كل سورة.

ورده بأن الدلائل السابق يقتضى التواتر في الجميع، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط

كثير من القرآن المكرر ؛ وثبوت كثير مما ليس بقرآن .

أما الأول فلأننا لو لم نشترط التواتر في الحلّ جاز ألا يتواتر كثير من التكررات الواقعة في القرآن ، مثل : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾^(١) ، و ﴿ وَبَلَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾^(٢) .

وأما الثاني فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب الحلّ جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الأحاد .

وقال القاضي أبو بكر في « الانتصار » : ذهب^(٣) قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره ذلك أهل الحق ، وامتنعوا منه . وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة ، وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صوابا في اللغة العربية ، وإن لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها ، بخلاف موجب رأى القياسيين ، واجتهاد المجتهدين . وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه ، وخطأوا من قال بذلك ، وصار إليه .

قل القاضي : وقد ردّ الله عنه طعن الطاعنين ، واختلاف الضالّين ، وليس المتبر في العلم بصحة النقل والقطع على فنونه بآلا يخالف فيه مخالف ؛ وإنما المتبر في ذلك مجيئه عن قوم بهم ثبت التواتر ، وتقوم الحجة ، سواء اتفق على نقلهم أو اختلف فيه ؛ ولهذا لا يبطل النقل إذا ظهر واستفاض ، واتفق عليه إذا حدث خلاف في صحته لم يسكن من قبل .

وبذلك يسقط اعتراض الملحدين في القرآن ؛ وذلك دليل على صحة نقل القرآن

(٢) سورة المرسلات ١٥ .

(١) سورة الرحمن ١٣ .

(٣) قله السيوطي في الإختان ١ : ٧٨ .

وحفظه وصيانته من التغير ، وحض مطاعن الرافضة فيه من دعوى الزيادة والنقص ، كيف وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ ^(٢) وأجمعت الأمة أن للراد بذلك حفظه على المكلفين للعمل به وحراسته من وجوه الغلط والتخليط ، وذلك وجب القطع على صحة نقل مصحف الجماعة وسلامته .

فصل

وللمؤذنان من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن ، وأما ما روى عن ابن مسعود ^(٣) . قال القاضي أبو بكر : فلم يصح عنه أنها ليسا بقرآن ، ولا حُفِظَ عنه أنه حكهما وأسقطهما من مصحفه لملل وتأويلات .

قال القاضي : ولا يجوز أن يضاف إلى عبد الله أو إلى أبي بن كعب ، أو زيد أو عثمان أو عليّ ، أو واحد من ولده أو عترته جُحْدَ آية أو حرف من كتاب الله وتفسيره أو قراءته على خلاف الوجه للرسوم في مصحف الجماعة بأخبار الآحاد ، وأن ذلك لا يعمل ، ولا يُسمع ، بل لا تصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين في عصرنا ، فضلا عن إضافته إلى رجل من الصحابة ، وإن كلامَ القنوت المروي عن أبي بن كعب أثبتته في مصحفه لم تَمِ حجة بأنه

(١) سورة الحجر ٩ .

(٢) سورة القيامة ٧١ .

(٣) نقله السيوطي في الإقناع ١ : ٧٩ . قال : « ومن المشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام غير الدين الرازي قال : نقل في بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن ، وهو في غاية الصعوبة لأننا إن قلنا : إن النقل للتواتر كان حاصلًا في عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن ، فإنكاره يوجب الكفر ، وإن قلنا : لم يكن حاصلًا في ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بتواتر في الأصل . قال : والأغلب على الظن أن نقل هذا للذهب عن ابن مسعود نقل باطل ، وبه يحصل الخلاص من هذه القعدة » .

قرآن منزل ؛ بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان قرأنا لنُقِلَ نقل القرآن ، وحصل العلم بصحته ، وأنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرأنا منزلاً ثم نسخ وأبىح الدعاء به ، وخاطب بكلام ليس بقرآن ، ولم يصح ذلك عنه ، وإنما روى عنه أنه أثبت في مصحفه ، وقد ثبت في مصحفه ما ليس بقرآن ؛ من دعاء وتأويل .

وقال النووي في شرح « المذهب »^(١) : أجمع المسلمون على أن الموعظين والقائمة من القرآن ، وأن من جحد منها شيئاً كفر ؛ وما نقل عن ابن مسعود باطل ، وليس بصحيح .

وقال ابن حزم^(٢) في أول كتابه « المحلى » : هذا كذب على ابن مسعود موضوع ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر بن حبيش عنه ، وفيها الموعذان والقائمة . وقال القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب « التتريب » : لم ينكر عبد الله بن مسعود كون الموعظين والقائمة من القرآن ، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف وإثبات الحمد ، لأنه كانت السنة عنده ألا يثبت إلا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإثباته وكتبه ، ولم نجد كُتِبَ ذلك ولا سمع أمره به .

وهذا تأويل منه ، وليس جحدًا لكونهما قرأنا .

وفي صحيح ابن حبان عن زر : قلنا لأبي بن كعب : إن ابن مسعود لا يكتب في مصحفه الموعظين ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل لي جبريل : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَالَمِ ﴾^(٣) قلتها ، وقال لي : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾^(٤) قلتها ، فنحن نقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) كتاب المذهب في الفروع لأبي إسحاق الشيرازي ؛ شرحه الإمام محي الدين النووي ؛ ومن هذا المصحح أجزاء متفرقة في دار الكتب المصرية برقي ٢٥٩ ، ٤٨٤ - فقه شافعي .

(٢) هو الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أحد العلماء الحفاظ بالأندلس ؛ وصاحب كتاب الفصل ، والإحكام والمحلى وطرق الحاشية ؛ وغيرها من كتب الأدب توفي سنة ٤٥٦ . جذوة اللطيف ، ٢٩٠ .

(٣) سورة الفلق ١ .

(٤) سورة الناس ١ .

النَّبِيُّونَ الْأَرْبَعُونَ فِي بَيَانِ مَعَاذَةِ اِسْتِنَةِ لِلْقُرْآنِ

اعلم أنَّ القرآنَ والحديثَ أبدأ متعاضدان على استيفاء الحق وإخراجه من مدارج الحكمة ؛ حتى إن كلَّ واحد منهما يخصَّص عموم الآخر ، ويبين إجماله .

ثم منه ما هو ظاهر ، ومعه ما يمتُّض ، وقد اعتنى بإفراد ذلك بالتصنيف : الإمام أبو الحكم ابن بُرْجان^(١) في كتابه المسمى « بالإرشاد » وقال : ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من شيء فهو في القرآن ، وفيه أصله ، قُرْب أو بَعْد ، فيه من فهمه ، وعَمِه عنه مَنْ عَمِه ، قال الله تعالى : ﴿ مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٢) ؛ ألا نسمع إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الرجم : « لأَقْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بكتاب الله » ، وليس في نصِّ كتاب الله الرجم . وقد أقسم النبي صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهما بكتاب الله ، ولكن الرجم فيه تعريض جمل في قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾^(٣) .

وأما تعيين الرجم من عموم ذكر العذاب ، وتفسير هذا الجمل ، فهو مبين بحكم الرسول وأمره به ؛ وموجود في عموم قوله : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْا ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾^(٥) .

(١) هو الإمام عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام الإشبيلي المعروف بابن بريان ، أحد أئمة الأئمة والتعوى في زمانه ؛ توفي سنة ٦٢٧ ؛ كما ذكره السيوطي في فضيلة الوعاة ٣٠٦ ، وكتابه : الإرشاد في تفسير القرآن ، منه نسخة مصورة بتهد الخطوط بجامعة الدول العربية ، عن فيض الله ، ومنه أيضا قطعة في المكتبة التيمورية .

(٣) سورة النور ٨

(٢) سورة الأنعام ٣٨

(٥) سورة النساء ٨٠

(٤) سورة المائدة ٧

وهكذا حكم جميع قضائه ، وحكمه على طرقه التي أتت عليه ، وإنما يُدرك الطلاب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ، ويبلغ منه الراغب فيه حيث بلغه ربه تبارك وتعالى ؛ لأنه واهب النعم ، ومقدر القسَم .

وهذا البيان من العلم جليل ، وحظه من اليقين جزيل ، وقد نبهنا صلى الله عليه وسلم على هذا للطلب في مواضع كثيرة من خطابه .

منها ، حين ذكر ما أعدَّ الله تعالى لأولياته في الجنة فقال : « فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، بَلِّغْهُ مَا أَلْهَمْتُمْ عَلَيْهِ » ، ثم قال : « اقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ ^(١) .

ومنها ، قالوا : يا رسول الله ، ألا تتسكَّل ونَدَعِ العمل ؟ فقال : « اِعْمَلُوا فَكُلُّكُمْ مِيسَرٌ لِمَا خَلَقَ لَهُ » ، ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ ^(٢) .

ووصف الجنة فقال : « فيها شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ، ولا يقطعها » ثم قال : « اقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ : ﴿ وَظِلِّهَا تَمْدُودٌ ﴾ ^(٣) .

فأعلمهم مواضع حديثه من القرآن ، ونههم على مصداق خطابه من السكتاب ، ليستخرج علماء أمته معاني حديثه طلبا لليقين ، ولتستبين لهم السبيل ، حرصا منه عليه السلام على أن يُزيل عنهم الارتباب ، وأن يَرْتَقُوا في الأسباب . ثم بدأ رضي الله عنه بحديث : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وقال : موضعه نصاب قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَالِ الْجَلِيلَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ قَالُوا لَيْسَ كَانَ سَمِيعُهُمْ مُشْكُورًا ﴾ ^(٥)

(٢) سورة الليل ٥ - ١٠ .

(١) سورة الجدة ١٧ .

(٤) سورة الإسراء ١٨ ، ١٩ .

(٣) سورة الواقعة ٣٠ .

ونظيرُها في هود والشورى^(١) .

وموضع التصريح به قوله : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾^(٢) و ﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾^(٣) .

وأما التعريض فكثير؛ مثل قوله: ﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِئْتُمْ عَنْهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾^(٤) ، ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾^(٥) ، قد علم الله عز وجل أنهم كانوا يريدون الاعتزاز ، لأن الإنسان مجبول على طلب العزة ؛ فنحطى أو مصيب . فعنى الآية والله أعلم : بَلَّغْ هؤلاء المتخذين الكافرين أولياء من دون الله من ابتغاء العزة بهم ، أنهم قد أخطأوا مواضعها وطلبوها في غير مطلبها ، فإن كانوا يصدقون أنفسهم في طلبها فليوالوا الله جل جلاله ، وليوالوا من والاه ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) .

فكان لظاهر آية النساء تعريضاً لظاهر آية المنافقين ، وظاهر آية المنافقين تعريضاً بنص الحديث المروي .

ومن ذلك حديث جبريل في الإيمان^(٧) والإسلام ، بيّن فيه أن الشهادة بالحق والأعمال الظاهرة هي الإسلام ، وأن عقد القلب على التصديق بالحق هو الإيمان ، وهو

(١) هود الآية ١٥ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَاءُ لَهُمْ فِيهَا ۖ ﴾
والشورى الآية ٢٠ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾

(٢) سورة المائدة ٨٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٢٥ .

(٤) سورة طه ١٠ .

(٥) سورة النساء ١٣٩ .

(٦) صحيح البخاري ١ : ١٥٠ (فتح) .

(٧) سورة المنافقون ٨ .

نص الحديث الذي رواه ابن أبي شيبة في مُسنده : الإسلام ظاهر والإيمان في القلب موضعه من القرآن : ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ ، ونظائرهما ﴿ وَأَبْدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ ﴾ ^(٢) ، قال : بَيَّنَّتْ هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ عَلَى الصَّفَاتِ الْعَلِيَا صُنَّاتِ اللَّهِ - تعالى ظهورها - من الأسماء الحسنى : اسم السلام ، واسم للؤمن .

ومن ذلك حديث ضِيَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ : « أَفْلَحَ إِنْ صَدَّقَ » في قوله : ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ ^(٣) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » في قوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ ^(٤) ، وهو مفهوم من قوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ ^(٥) ، فأخبر أنهم دخلوا النار من أجل استكبارهم وإيثارهم من قول : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ، مفهوم هذا أنهم إذا قالوها مخلصين بها حرّموا على النار .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ﴾ ^(٦) ، في قوله تعالى : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ ^(٧) وقوله : ﴿ وَالتَّجَارِ الْيُجْنِبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٨) ، وهذه الأربع كلمات تجتمع حسن الصعبة للمخلق ؛ لأنَّ مَنْ كَفَّ سره وأذاه ، وقال خيراً أو صمت عن الشر وأفضل على جاره ، وأكرم ضيفه ، فقد نجا من النار ، ودخل الجنة إذا كان مؤمناً ، وسبقت له الحسنى ، فإن

-
- | | |
|----------------------|---------------------------------------|
| (١) سورة آل عمران ٨٣ | (٢) سورة المجادلة ٢٢ |
| (٣) سورة التوبة ٩١ | (٤) سورة الأناام ٨٢ |
| (٥) سورة الصافات ٣٥ | (٦) النظر صحيح مسلم ٣١ : كتاب الإيمان |
| (٧) سورة القاريات ٢٤ | (٨) سورة النساء ٣٦ |

العاقبة مستورة ، والأمور بخواتيمها ؛ ولهذا قيل : لا يفرنكم صفاء الأوقات ، فإن تحمها غوامض الآفات .

وقوله : « رأس الكفر نحو للشرق » في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الْمُوقِنِينَ . فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى . . . ﴾ ^(١) الآية ، فأخبر أن الناظر في ملكوت الله لا بد له من ضروب الامتحان ، وأن الهداية يمنحها الله للناظر بعد التبرى منها ، وللمصوم من عصمه الله ، قال تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾ ^(٢) وقال : ﴿ فَلَمَّا أَعَزَّ لَهُمْ وَمَا يَعْجُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ^(٣) وطلوع الكواكب نحو للشرق ومن هناك إقبالها ، وذلك أشرف لها وأكبر لشأنها عند المفتونين ، وغروبها إدبارها ، وطلوعها بين قرني الشيطان من أجل ذلك ليزينها لهم ، قال تعالى : ﴿ وَجَدْتَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ^(٤) ، ولما كان في مطلع النيرات من العبر بطلوعها من هناك وظهورها عظمت الحنة بين ، ولما في الغروب من عدم تلك العلة التي تقين هناك [قرن] ^(٥) بزيين المدو لها ، وإليه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله : « وتغرب بين قرني الشيطان » . ولأجل ما بين معنى الإقبال والإدبار كان باب التوبة مفتوحا من جهته إلى يوم تطلع الشمس منه ، ألا تسمع إلى قوله تعالى : ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ يَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴾ ^(٦) ، أي وقعت عقولهم عليها ، وحجبت بها عن حالتها ، مع قوله : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة المائدة ٩٩ .

(١) سورة الأنعام ٧٥ و٧٦ .

(٤) سورة النمل ٢٤ .

(٣) سورة مريم ٤٩ .

(٦) سورة الكهف ٩٠ .

(٥) زيادة يقتضها السياق .

(٧) سورة فصلت ٣٧ .

وفي قوله عند طلوعها: ﴿هَذَا رَبِّي﴾^(١)، وعند غروبها: ﴿لَا أُجِيبُ
آلَافِينَ﴾^(٢)، ﴿لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾^(٣) ما يبين
تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: «رأس الفتنة والكفر نحو المشرق، وإن باب
التوبة مفتوح من قبل للمغرب».

ومن ذلك بدء الوحي في قوله سبحانه: ﴿أَنِّي أُمِرُّ اللَّهُ فَلَا تَسْمَعُوا لَهُ﴾^(٤) إلى
قوله: ﴿يُزَلُّ الْمَلَأُ نِسْكَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾^(٥).

وقول خديجة: «والله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم» وقوله تعالى: ﴿ادْعُ
لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ﴾^(٦)، وقوله: ﴿قُلْ لَا أَنَا كَانِ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(٧)، وفي هذا
يقين صلى الله عليه وسلم أصحاب النار الثلاثة، إذ قال بعضهم لبعض: ليدع كل واحد منكم
بأفضل أحواله، لعل الله تعالى أن يفرج عنا.

وقول ورقة: «يا ليقنى حتى إذ يخرجك قومك» إلخ، وقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ
يَا شُعَيْبُ﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْمُؤْمِنِينَ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا
أَوْ لَتَعْمَدُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾^(٩).

وكذلك قوله: «لم يأت أحد بما جئت به إلا عودي» من قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ
مَا أَنَّى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ. أُنَوِّصُوا بِهِ بَلْ هُمْ
قَوْمٌ طَاغُوتٌ﴾^(١٠).

ومن ذلك حديث المراج، مصداقه في سورة الإسراء وفي صدر سورة النجم.

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الأنعام ٧٦ | (٢) سورة الأنعام ٧٧ |
| (٣) سورة النحل ٢٤١ | (٤) سورة الأعراف ١٣٤ |
| (٥) سورة الصافات ١٤٣ | (٦) سورة الأعراف ٨٨ |
| (٧) سورة إبراهيم ١٣ | (٨) سورة القدر ٥٢، ٥٣ |

وقوله صلى الله عليه وسلم : « رأيت إبراهيم وأنا أشبه ولده به » من مفهوم قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ^(١).

وبتصديق كلمة الله ، اتبعمه كوناً وملة ، وهكذا حاله حيث جاءت « صدقا » و « عدلا » فتطلب صدق كلماته بترداد تلاوتك لكتابه ، ونفارك في مصنوعاته ، فهنا هو قصد سبيل للتقين ، وأرفع مراتب الإيمان ، قال تعالى : ﴿ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ الَّذِي يُوْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾ ^(٢) وقال لتركيا : ﴿ أَنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا ﴾ ^(٣) . ولما كان عيسى عليه السلام من أسماء كلماته لم يأت يوم القيامة بذنب لطهارته وزكاته .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ اللَّهَ لَا يَنَامُ » في قوله : ﴿ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٤) . وقوله : « لَا يَنِيْنِي لَهُ أَنْ يَنَامَ » من قوله : ﴿ الْفَيَّوْمُ ﴾ ^(٥) ، وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله : « يَخْفُضُ الْقَسَطَ وَيَرْفَعُهُ ، وَيَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ » ، ومصادقه أيضا قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَا لِكَ الْمَلِكِ تُوْنِي الْمُلْكَ مِنْ نَشَاءٍ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِنْ نَشَاءٍ ﴾ ^(٦) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « الصَّلَاةُ الْخَمْسُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ » وقال : « الْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا وَزِيَادَةٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » ، و « رَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا » في قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ﴾ ^(٧) فهذا رمضان بشرة أشهر العام ، ويبقى شهران داخِلان في كرم الله تعالى وحسن معاملته .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨ .

(٤) سورة البقرة ٢٥٥ .

(٦) سورة الأنعام ١٦٠ .

(١) سورة التحل ١٢٣ .

(٣) سورة آل عمران ٣٩ .

(٥) سورة آل عمران ٢٦ .

قلت : قد جاء في حديث آخر : « وَأَتَّبِعَهُ بَسْتُ مِنْ شَوَالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ » ، مع قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ ﴾ . انتهى .

وقال في الجمعة : ﴿ فَاسْمَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) وكذلك قال في الصوم : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ، أشار إلى سر في الجمعة ، وفضل عظيم ، أراها الزيارة والرؤية في الجنة ؛ فإنها تكون في يوم الجمعة . وكذلك أشار في الصيام بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) إلى سر في الصيام ، وهو حسن عاقبته وجزيل عائدته ، فنبه صلى الله عليه وسلم بقوله : « لَخَوْفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » .

وقوله وقد رأى أعقابهم تلوح لم يصبها الماء : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » ، في مفهوم ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾ ^(٤) ، في معنى قوله : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٥) ، وغسل هو قدميه وعهما غسلا .

وقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ^(٦) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ^(٧) .

وقوله : « إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مِنْ كُلِّ خُطِيئَةٍ نَفَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ » الحديث ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ ^(٨) أى من ذنوبكم ﴿ وَوَلَّيْتُمْ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(٩) أى تَرْقُونَ في درجة الشكر فيقبل أعمالكم القبول الأهل

(٢) سورة البقرة ١٨٤ .

(٤) سورة النحل ٤٤ .

(٦) سورة النساء ١٤ .

(١) سورة الجمعة ٩ .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٥) سورة النور ٦٤ .

(٧) سورة المائدة ٦ .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « كَانَ مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً فَهُوَ الشُّكْرُ ، وَالشُّكْرُ دَرَجَاتٌ » . وَإِنَّمَا يَبْقَى بَأَن يَبْقَى مِنَ الْعَمَلِ بَعْدَ الْكَفَّارَةِ فَضْلٌ ، وَهُوَ النَّافِلَةُ ، وَهُوَ الْمَسَى بِالْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ ، لَمَنْ قَلَّتْ ذُنُوبُهُ ، وَكَثُرَتْ صَالِحَاتُهُ . فَذَلِكَ الشُّكْرُ . وَمَنْ كَثُرَتْ ذُنُوبُهُ وَقَلَّتْ صَالِحَاتُهُ فَأَكَلَتْهَا الْكَفَّارَاتُ ، فَذَلِكَ الْمَرْجُوعُ لَهُ دُخُولُ الْجَنَّةِ . وَمَنْ زَادَتْ ذُنُوبُهُ فَلَمْ تَقَمْ صَالِحَاتُهُ بِكَفَّارَةِ ذُنُوبِهِ ، فَذَلِكَ الْخَوْفُ عَلَيْهِ ، ﴿ إِلَّا أَنْ يَنْشَأَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « أَنْتُمْ الْغَرَّ الْحُجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(١) .

وَكَذَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ تَبْلُغُ الْحَلِيَّةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ » وَهَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَيَسِّرَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(٢) وَجَاءَتْ « لَمْ كُنْ » هَاهُنَا إِشْعَارًا وَوَعْدًا وَبَشَارَةً لَمْ يَنْمُ أَخْرَى وَارِدَةٌ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّرَائِعِ لَمْ تَأْتِ بَعْدُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ ، يَوْمَ الْإِكْمَالِ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ ^(٣) .

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ الْأَذَانِ وَكَيْفِيَّتُهُ يَقُولُ : « أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾ ^(٤) وَتَكَرَّرَهَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٥) .

وَقَوْلُهُ : « أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ،

(٢) سورة المائدة ٦ .
(٤) سورة آل عمران ١٨ .

(١) سورة الحديد ١٢ .
(٣) سورة المائدة ٣ .
(٥) سورة الفتح ٢٩ .

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(١) مع قوله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَاللَّائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾^(٢). وتكرار الشهادة للرسول في معنى قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ مع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً﴾^(٣) والتنبيه أول الكثرة، ولأنها عبارة شرعت للإعلام، فتكرارها أكد فيها شرعت له.

وأما إسراره بهما - يعني بالشهادتين - فن مفهوم قوله: ﴿وَإِذْ كُرِّرْتُ رَبِّكَ فِي نَفْسِكَ نَهْزَعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٤). وأما إجهاره بهما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٥) والنداء الإعلام، ولا يكون إلا نهاية الجهر.

وقوله: «حى على الصلاة» في قوله: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٦)، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾^(٧).

وقوله: «حى على الفلاح» في قوله: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَتَمُّوا أَمْرَ الْخَيْرِ لَكُمْ تَفْلِحُونَ﴾^(٨).

وقوله: «الصلاة خير من النوم» في قوله: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٩)، وقوله: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾^(١٠).

وقوله: «الله أكبر، الله أكبر» من قوله: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلِتُكَلِّمُنَّ تَشْكُرُونَ﴾^(١١).

- | | |
|-------------------------|------------------------|
| (١) سورة آل عمران ١٤٤ . | (٢) سورة النساء ١٦٦ . |
| (٣) سورة الأحزاب ٤١ . | (٤) سورة الأعراف ٢٠٥ . |
| (٥) سورة الجمعة ٩ . | (٦) سورة المائدة ٥٨ . |
| (٧) سورة الحج ٧٧ . | (٨) سورة القاريات ٥٥ . |
| (٩) سورة الأخال ٢٠ . | (١٠) سورة البقرة ١٨٥ . |

وقوله : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) كَرَّرَهَا وَخَتَمَ بِهَا فِي قَوْلِهِ : ﴿وَإِذْ كُرِّهُ هَذَا كُرًّا مَرَّةً﴾^(٢) .
« وَأَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فَخَتَمَ بِمَا بَدَأَ بِهِ لِقَوْلِهِ : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾^(٣) .
وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا » فِي قَوْلِهِ : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَانِ لَهَا﴾^(٤) .

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ﴾ فِي قَوْلِهِ : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَخْمُودًا﴾^(٥) ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾^(٦) .
وقوله : « حَلَّتْ لَهُ شِفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ » فِي قَوْلِهِ : ﴿مَنْ يَشْفَعُ شِفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾^(٧) .

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دَعَاَ السَّلَامُ لِأَخِيهِ بظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةً ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بِهِ ، كَلَّمَاهُ دَعَاَ لِأَخِيهِ بِشَيْءٍ قَالَ لِلْمَلَكِ : آمِينَ » .

« وَلَكَ بِمِثْلِهِ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٨) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ ، هَذَا دَعَاءُ مَنْ يَأْتِي بِهِ لِنَفْسِهِ وَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بظَهْرِ الْغَيْبِ ، قَوْلُ الْمَلَائِكَةِ فِي السَّمَاءِ : « آمِينَ » وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : « وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ »^(٩) .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَا حَرَّمْتُ لِلدَّبَّةِ » .
وقوله تَعَالَى : ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(١٠) يَرِيدُ مَكَّةَ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا

(١) سورة الفتح ١٩ .

(٢) سورة الحديد ٣ .

(٣) سورة الإسراء ٧٩ .

(٤) سورة النساء ٨٥ .

(٥) سورة البقرة ١٩٨ .

(٦) سورة الأنعام ١٦٠ .

(٧) سورة المائدة ٩٥ .

(٨) سورة فاتحة الكتاب ٦ .

(٩) إشارة إلى ما روى عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : قَسَمْتُ لِعِبَادِي بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ . . . » الْحَدِيثُ ؛ نَقْلُهُ الطَّرْفِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ١ : ٩٤ .

(١٠) سورة البلد ١ .

الْبَلَدِ^(١) يمكن أن يريد به المدينة ، ويكون في الآية تعريض بجرمة البلدين ، حيث أقسم بهما ، وتكراره البلد مرتين دليل على ذلك ، وجعل الاسمين لعنييف أولى من أن يكونا لعنّى واحد، وأن يستعمل الخطاب في البلدين أولى من استعماله في أحدهما؛ بدليل وجود الحرمة فيها .

ومن ذلك حديث الدجال .

قلت : وقع سؤال بين جماعة من الفضلاء في أنه : ما الحكمة في أنه لم يذكر الدجال في القرآن ! وتلّحوا في ذلك حكماً ، ثم رأيت هذا الإمام قال : إن في القرآن تعريضاً بقصته في قصة السامري ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ ﴾^(٢) ، وقوله في سورة الإسراء في قوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا . فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا ﴾^(٣) ، فذكر الوعد الأول ، ثم ذكر الكثرة التي لبني إسرائيل عليه ، ثم ذكر الآخرة فقال : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَهُمْ . . . ﴾^(٤) الآية ، ثم قال : ﴿ وَإِنَّ عِدَّتُمْ عُدَّتَانَا ﴾^(٥) ، وفيه إشارة إلى خروج عيسى .

وكذلك هو في الآيات الأول من سورة الكهف في قوله : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾^(٦) ، والدجال بما على الأرض ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَرَأَ الْآيَاتِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصَمَهُ اللَّهُ مِنْ فَتْنَةِ الدَّجَالِ » ، يريد والله أعلم : مَنْ

(١) سورة البلد ٢ .
 (٢) سورة الإسراء ٤ ، ٥ .
 (٣) سورة الإسراء ٨ .
 (٤) سورة طه ٩٧ .
 (٥) سورة الإسراء ٧ .
 (٦) سورة الكهف ٨ .

قرأها بلم ومعرفه . وهو أيضا في اللهم من قوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ ^(٢) .

ومن الأمر بمجاهدة الشركين والنافقين قوله صلى الله عليه وسلم : « يُخْرِجُ الْأَرْضَ أَفْلَاحَ كِبْدِهَا ، وَيَحْسِرُ الْفِرَاتُ عَنْ جِبِلٍّ مِنْ ذَهَبٍ » في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ^(٣) ، فإن الأرض تُنْقِي ما فيها من الذهب والفضة ، حتى يكون آخر ما تلقى الأموات أحياء .

ومصادقه أيضا في عموم قوله : ﴿ يُخْرِجُ الْخَلْبَ ، فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، فتوجه القرآن إلى الإخبار عن إخراجها الأموات أحياء ، وتوجه الحديث إلى الإخبار عن إخراجها كنوزها ومعادنها .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « حَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مَرْوَجًا » في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنْتَ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ الْأَمْسِ ... ﴾ ^(٥) الآية . وذلك يكون عند إتمام كلمة الحق : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ ^(٦) وقد تولوا ، وقوله : ﴿ وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْعَقُوا بِهِمْ ﴾ ^(٧) يومئذ تظهر العاقبة ويُنْقِي الأمرُ بحرانه ، ونضع الحرب أوزارها ، ويكون ذلك علما على الساعة ، وآية على قرب الانقراض .

وقوله صلى الله عليه وسلم في مثل الدنيا : « إِنْ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يَنْتَحِ عَلَيْكُمْ مِنْ

(٢) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٤) سورة النمل ٢٥ .

(٦) سورة محمد ٣٨ .

(١) سورة التيج ٢٩ .

(٣) سورة الزلزلة ٢ .

(٥) سورة يونس ٢٤ .

(٧) سورة الجمعة ٣ .

زهرة الدنيا وزينتها » في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ۚ إِنَّ رَأْيَهُ آسَفُنِي ۚ ﴾^(١) .
وقوله : ﴿ أَنَا الْحَيَاتُ الدُّنْيَا لَعِبٌ ۚ ﴾^(٢) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ وَصَنَدَتِ الشَّيَاطِينُ » في مفهوم قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ تَقْوَىٰ ۚ ﴾^(٣) إِلَى أَنْ الصَّوْمَ يَنْتَهِيَ نَفْعُهُ إِلَى اكْتِسَابِ التَّقْوَى ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « الصِّيَامُ جُنَّةٌ » ولا يكون ذلك إلا بضعف حزب الشيطان ، فتغلق عنه أبواب المعاصي ؛ وهي أبواب جهنم ، وتفتح له أبواب الطاعة والقرابات ، وهي أبواب الجنات .

وقوله صلى الله عليه وسلم « تَسَحَّرُوا فِزْنَ فِي السَّحُورِ بَرَكَةٌ » من آثار قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْيُنَ لَكُمْ الْخُلُقُ الْأَبْيَضُ ۚ ﴾^(٤) ، ومن بركته حضوره الذي هو وصف نزوله جل وعلا إلى سماء الدنيا كل ليلة ؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم يفتنى البركة في موضع خطاب ربه ، وفي موضع حضوره أو ذكره ، أو اسم من أسمائه ، ومن هنا وقع التعبد باسم المبارك ، واسم القدوس .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا ، وَأَذْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا قَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ » في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ۚ ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ حَتَّى يَبْيُنَ لَكُمْ الْخُلُقُ الْأَبْيَضُ مِنْ أَنْخِلَاطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۚ ﴾^(٦) والبركة في اتباع مجارى خطابه ، وإن كان الخطاب حكمه إباحة ؛ كما أن البركة في اتباع السنة والافتداء ؛ ولهذا كان أكثر الصحابة لا يصَلُّونَ للغرب إلا على فطر ، وكانوا يؤخِّرون السجود إلى

(٢) سورة الحديد ٢٠ .

(٤) سورة البقرة ١٨٧ .

(١) سورة الطلق ٦ ، ٧ .

(٣) سورة البقرة ١٨٣ .

بزوغ النجم ابتفاء البركة في ذلك ، واخير للوعود به .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنِّي أَيْتٌ عِنْدِي يَطْعَمُنِي وَيَسْقِينِي » في معنى قوله حكاية عن خليله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي ﴾ والمعنى بما يفتح الله لخاصته من خلقه الذين لا يطعمون ، إعا غداؤهم التسبيح والتهلل والتحميد .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب بن جثامة : « إِنَّا لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » في مفهوم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(٢) ، والآكل راضٍ والراضى شريك .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث حنظلة : « لَوْ أَنْكَمَ تَذَوُّمُونَ عَلَى مَا كُنْتُ عِنْدِي لَصَافَحْتَكُمْ الْمَلَائِكَةَ ، وَلَكِنْ سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَا نَاجِيَهُ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّهِ مَسًّا ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ نَمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَالْيَنِي تَجَاءُرُونَ . ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾^(٤) فذكر تعالى اللجأ إليه عند ما يلحق الإنسان الضر ، وهو ذكر صوري ، فلو كان الذكر بينهم على الدوام ، لم تفارقهم الملائكة السياحون للملازمون حلق الذكر ، كما قال تعالى عنهم : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾^(٥) ، ولو قربوا من الملائكة هذا القرب لبَدَتْ لهم عيانا ، ولأكرمهم الله منه بحسن الصحبة وجعل الألفة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يَبِيعُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ » في قوله تعالى :

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٤) سورة النحل ٥٣ ، ٥٤ .

(١) سورة الشعراء ٧٩ .

(٣) سورة يونس ١٢ .

(٥) سورة الأنبياء ٢٠ .

﴿سَوَاءٌ لَّيْسَ بِكُمْ وَمَا لَهُمْ﴾^(١).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَبْشُرُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ» في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ»، ومن سَنَّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا، وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾^(٣)، ومع قوله: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ يَنْزِيلُ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾^(٥) مع ما جاء من نبي أبى آدم .
وقوله صلى الله عليه وسلم في جواب مَنْ سَأَلَهُ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَكْبَرُ؟ قَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْءٍ وَتَلْقَى مَنْ لَا يَلْقَى» ، ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُوفَ . . .﴾ الحديث في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِبَآئِي الَّذِينَ آمَنُوا بِقِيَمَةِ الصَّلَاةِ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٍ﴾^(٦).

وقوله: «اليد العليا خير من اليد السفلى» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾^(٧)، وقد جاء أَنَّ اليد السفلى الآخذة، والعليا هي العطية، وشاهده قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٨).

وقوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى: «مَنْ يقرضَ غَيْرَ عَدِمَ وَلَا

(٢) سورة الأنفال ٢٥ .

(٤) سورة النحل ٢٥ .

(٦) سورة إبراهيم ٣١ .

(٨) سورة الحديد ١١٠ .

(١) سورة المجاثية ٢١ .

(٣) سورة النساء ٨٥ .

(٥) سورة النكبات ١٣ .

(٧) سورة القتال ٣٨ .

ولا ظلوم » ، ووجه ذلك أن العطية من أيدينا مفتقرة إلى من يضع فيها حقا وجب عليها ، ويظهرها بذلك من ذنوبها وأنجاسها ، ولولا اليد الآخذة ماقدّر صاحب اللال على صدقة .
وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ » في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(١) إلى قوله : ﴿ لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يُفَقِّهُونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ نَصَرَفُ آلَآيَاتٍ لِمَنْ لَمْ يَفْقَهُوا يَفْقَهُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ نَحْمَسُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ ^(٤) ، ووصف من لم يفهم عن الخلق بقلوبه : ﴿ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ ^(٥) . ثم أعلم سبحانه سعة مغفرته لمن في الأرض الذين لا يسبحونه ولا يفقهون تسبيح المستبحين من خلقه ، ثم أعلم بالآلة التي لأجلها حرّموا الفقه عن ربهم ، وأن ذلك هو حكم عقوبة الإعراض بقوله : ﴿ وَإِذَا قُرَأَ الْقُرْآنُ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بَالًا لَآخِرَةً حَاجَابًا مَسْتُورًا . وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ... ﴾ ^(٥) الآية .

وبالجملة فالقرآن كله لم يُنزل تعالى إلا ليفهمه ، ويُلم ويفهم ، ولذلك خاطب به أولى الأبواب الذين يفقهون ، والذين يعلمون ، والذين يفقهون ، والذين يتفكرون ، ليذوقوا آياته ، وليتذكروا أولو الأبواب .

وكذلك ما خلق الله الدنيا إلى مثالا للآخرة ؛ فمن فقه عن ربه عز وجل مراده منها ؛ فقد أراح نفسه ، وأجم فكره من هذه الجملة .
وفي هذا النوع من الفقه أفنى أولو الأبواب أعمارهم ، وفي تفرغه أنصبوا قلوبهم ، وواصلوا أفكارهم .

رزقنا الله من فضله العظيم نوراً تمشي به في الظلمات ، وفرقنا فرقتين بين للتشابهات

(٢) سورة الرعد ٤

(٤) سورة المفسر ١٤

(١) سورة البقرة ١٦٣

(٣) سورة الأنعام ٦٥

(٥) سورة الإسراء ٤٥ ، ٤٦

السُّوعِ الْمَحَادِي وَالْأَرِيْضُونَ مَعْرِفَةُ تَفْسِيرِهِ وَتَأْوِيلِهِ

[معاني العبارات التي يعبّر بها عن الأشياء]

وهو يتوقف على معرفة تفسيره وتأويله ومعناه^(١) :

قال ابن فارس : معاني^(٢) العبارات التي يعبّر بها عن الأشياء ، ترجع إلى ثلاثة :
المعنى ، والتفسير ، والتأويل ؛ وهي وإن اختلفت فالقاصد بها مقاربة .

فأما المعنى فهو القصد والمراد ؛ يقال : عَنَيْتُ بهذا الكلام كذا ، أي قصدت وتحدثت .
وهو مشتق^(٣) من الإظهار ، يقال : عَنَتِ التَّيْرَةُ ، إذا لم تحفظ للساء بل أظهرته ، ومنه
عنوان الكتاب^(٤) .

وقيل : مشتق من قولهم^(٥) : عنت الأرض نبات حسن ، إذا أنبت نباتا حسنا^(٦) .
قلت : وحيث قال للفسرون : « قال أصحاب المعاني » فرادهم مصنفو^(٧) الكتب في

(١) ت : « حقائقه » .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العريفي كلامها ، ص ١٦٢ وما بعدها ، مع حذف واختصار وتصرف .

(٣) الصاحبي : « وقال قوم : اشتقاق المعنى من الإظهار » .

(٤) الصاحبي : « وعنوان الكتاب من هذا » .

(٥) الصاحبي : « وقال آخرون : المعنى مشتق من قول العرب : عنت الأرض » .

(٦) بد هذه الكلمة في الصاحبي : « قال الفراء : لم تكن بلادنا بضيء ؛ إذا لم تنبت » .

(٧) أورد صاحب كشف الظنون جماعة ممن ألفوا في هذا الفن ، وهم : محمد بن السنتير المعروف

بقطرب ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو العباس ثعلب ، وابن الخياط ، والرؤاسي ،

والفراء ، وأبو عبيدة ، وأبو الحسن الأنضس ، وابن دوسويه ، وابن كيسان ، وسلمة بن عامر ، وعبد

الله بن محمد النحوي ، والرباج ، والككائي .

معاني القرآن ، كالزجاج ومن قبله وغيرهم ، وفي بعض كلام الواحدي : أ كثر أهل المعاني
الفرء والزجاج وابن الأنباري ، قالوا كذا وكذا ، ومعاني القرآن للزجاج لم يصنف مثله ،
وحيث أطلق للتأخرون أهل المعاني ، فرادهم بهم مصنفو العلم المشهور .

وأما التفسير في اللغة ، فهو راجعٌ إلى معنى الإظهار والكشف ، وأصله في اللغة من
التفسير : وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء ، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف
عن علة المريض ، فكذلك المفسر ، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها ، والسبب
الذي أنزلت فيه ، وكأنه تسمية بالمصدر ، لأن مصدر « فَعَلَ » جاء أيضا على « نَفَعَلَهُ » ،
نحو : جَرَّبَ تَجْرِبَةً ، وَكَرَّمَ تَكْرِمَةً .

وقال ابن الأنباري : قول العرب : فَسَّرْتُ الدَّابَّةَ وَقَسَرْتُهَا ، إذا ركبتها محصورة
لينتقل حصرها ؛ وهو يؤول إلى الكشف أيضا .

فالتفسير كشف المخلق من المراد بلفظه ، وإطلاق المجتبس عن الفهم به ، ويقال :
قَسَرْتُ الشَّيْءَ أَفْسَرَهُ تَفْسِيرًا ، وَقَسَرْتُهُ أَفْسَرُهُ فَسْرًا ، والمزيد من الفعلين أكثر في
الاستعمال ، وبمصدر الثاني منها سَمِيَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَعْفَرٍ كَتَبَهُ الشَّارِحَةُ « الْقَسْرُ » ^(١) .

وقال آخرون : هو مقولوب من « سَفَر » ومعناه أيضا الكشف ؛ يقال : سَفَرَتِ الْمَرْأَةُ
سُفُورًا ، إِذَا أَلْقَتْ خِثَارَهَا عَنْ وَجْهِهَا ، وَهِيَ سَافِرَةٌ ، وَأَسْفَرُ الصَّبِيحِ : أَضَاءُ ، وَسَافِرُ فَلَانٍ ؛
وَإِنَّمَا بَنَوْهُ عَلَى التَّفْعِيلِ ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّكْثِيرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَذَّكَّرُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ ^(٢) ،
﴿ وَغُلَّتِ الْأَبْوَابُ ﴾ ^(٣) ، فَكَأَنَّهُ يَتَّبِعُ سُورَةَ بَعْدَ سُورَةٍ ، وَآيَةَ بَعْدَ أُخْرَى .

(١) منها تفسير ديوان النبي الكبير .

(٢) سورة البقرة ٤٩ .

(٣) سورة يوسف ٢٣ .

وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ ^(١) أى تفصيلا .

وقال الراغب : التفسير والتفسير يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما ، لكن جيل التفسير لإظهار المعنى للمقول ، ومنه قيل لما نبئ عنه البول : تفسره ، وسمي بها فارورة الماء ، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار ، قيل سَفَرَتِ للرأة عن وجهها ، وأسفرَ الصبح .
وفي الاصطلاح : هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها ، والإشارات النازلة فيها ، ثم ترتيب مكّتها ومدنيتها ، وبحكمتها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفسرها .

وزاد فيها قوم فقالوا : علم حلالها وحرامها ، ووعدها ووعدتها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها ؛ وهذا الذى منّ فيه القول بالرائى .

وأما التأويل فأصله في اللغة من الأول ، ومعنى قولهم : ما تأويل هذا الكلام ؟ أى إلام تؤول العاقبة في المراد به ؟ كما قال تعالى : ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ ^(٢) أى تُكشَف عاقبته ، ويقال : آل الأمر إلى كذا ، أى صار إليه ، وقال تعالى : ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ ^(٣) .

وأصله من المال ، وهو العاقبة والمصير ، وقد أولته فآل ، أى صرفته فانصرف ، فسكان التأويل صرفُ الآية إلى ما تحتمله من المعاني .
وإنما بنوه على التضميل لما تقدم ذكره في التفسيره .

(١) سورة الفرقان ٣٣ ، وقوله ابن فارس في الصحاح ١٦٢

(٢) سورة الكهف ٨٢ .

(٣) سورة الأعراف ٥٣ .

وقيل : أصله من الإيالة ، وهى السياسة ، فكان للؤؤل للسلام يسوى الكلام
ويضع المعنى فيه موضعه .

[الفرق بين التفسير والتأويل]

ثم قيل : التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال ، والصحيح تباينهما .
واختلفوا^(١) ، فقيل : التفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل ، ورد أحد الاحتمالين
إلى ما يطابق الظاهر .

قال الراغب : التفسير أعم من التأويل ، وأكثر استعماله فى الألفاظ ، وأكثر استعمال
التأويل فى المعانى كتأويل الرؤيا ، وأكثره يستعمل فى الكتب الإلهية ، والتفسير
يستعمل فى غيرها . والتفسير أكثر ما يستعمل فى معانى مفردات الألفاظ .

واعلم أن التفسير عُرِف العلماء كشف معانى القرآن ، وبيان المراد ، أعم من
أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وبحسب المعنى الظاهر وغيره ، والتفسير أكثره
فى الجمل .

والتفسير إما أن يستعمل فى غريب الألفاظ ، كالبجيرة والسائبة والوصيلة ، أو فى جيز
مبين بشرح ، كقوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٢) ، وإما فى كلام مضى لقصة
لا يمكن تصويره إلا بمرقها ، كقوله : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾^(٣) ، وقوله :
﴿ وَلَيْسَ إِلَهِهُ بَأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾^(٤) ، وأما التأويل فإنه يستعمل مرة
عاما ، ومرة خاصا ، نحو « الكفر » يستعمل تارة فى الجحود للطلق ، وتارة فى جحود

(٢) سورة الفرة ٤٣ .

(٤) سورة البقرة ١٨٩ .

(١) ت : « واختلف » .

(٣) سورة التوبة ٢٧ .

البارئ خاصة ، و « الإيمان » المستعمل في التصديق المطلق تارة ، وفي تصديق الحق تارة . وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة .

وقيل : التأويل كشف ما انتفى من المعنى ، ولهذا قال البجلي : التفسير يتماق بالرواية ، والتأويل يتعلق بالدراية ؛ وما راجعان إلى التلاوة والنظم المعجز الدال على الكلام القديم القائم بذات الرب تعالى .

قال أبو نصر القشيري : ويمتد في التفسير الاتباع والسماح ؛ وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل ، وما لا يحتمل إلا معنى واحدا حمل عليه . وما احتمل معنيين أو أكثر ؛ فإن وُضِعَ لأشياء متماثلة كالسواد حمل على الجنس عند الإطلاق ، وإن وضع لمان مختلفة ، فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر ، إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا سواء كان الاستعمال فيها حقيقة أو مجازا ، أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز كلفظة « المس » فإن نناق الجمع فحمل يتوقف على البيان من غيره . وإن تنافيا ، قد قال قوم : يحمل على المعنيين . والوجه عندنا التوقف .

وقال أبو القاسم بن حبيب النيسابوري والبغوي والكواشي وغيرهم : التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها ، تحتمل الآية ، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط .

قالوا : وهذا غير محظور على العلماء بالتفسير ، وقد رخص فيه أهل العلم ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلَاقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(١) ، قيل : هو الرجل يحمل في الحرب على مائة رجل ، وقيل : هو الذي يقنط من رحمة الله . وقيل : الذي يمسك عن النفقة . وقيل : الذي ينفق أغلب من ماله . وقيل : الذي يتصدق بماله كله ، ثم يكف الناس ؛ ولكل منه مخرج ومعنى .

ومثل قوله تعالى للمندوبين إلى الفزو ، عند قيام النفير : ﴿ اَغْرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾^(١) ؛
 قيل : شيوخا وشبابا . وقيل : أغنياء وقراء ، وقيل : عزابا ومتأهلين ، وقيل : نشاطا
 وغير نشاط . وقيل : مرضى وأصحاء ، وكلها سائغ جائز ؛ والآية محمولة عليها ، لأن
 الشباب والعزاب والنشاط والأصحاء خفاف ، وضدم ثقال .

ومثل قوله تعالى : ﴿ وَرَمَمُونَ الْمَاعُونَ ﴾^(٢) ، قيل الزكاة المفروضة ، وقيل : العارية ،
 أو للماء ، أو النار ، أو الكلاء ، أو الرغد ، أو الغرفة ؛ وكلها صحيح ؛ لأن مانع
 الكل آثم .

وكقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾^(٣) فسره أبو عبيد ،
 أى لا يدم ، وقال ثعلب : أى على شك . وكلاهما قريب ؛ لأن المراد أنه غير ثابت على
 دينه ، ولا تستقيم البصيرة فيه .

وقيل : فى القرآن ثلاث آيات ، فى كلٍ منها مائة قول ، قوله : ﴿ فَادْكُرُونِي
 أَذْكُرْكُمْ ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا ﴾^(٥) ، و ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ .
 فهذا وأمثاله ليس محظورا على العلماء استخراجُه ، بل معرفته واجبة ، ولهذا قال تعالى :
 ﴿ وَابْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾^(٦) .

ولولا أن له تأويلا سائغا فى اللغة لم يبينه سبحانه . والوقف على قوله :
 ﴿ والراسخون ﴾^(٧) . قال القاضى أبو المالى : إنه قول الجمهور ، وهو مذهب ابن مسعود ،

(٢) سورة الماعون ٧ .
 (٤) سورة البقرة ١٥٢ .
 (٦) سورة الرحمن ٦٠ .

(١) سورة التوبة ٤١ .
 (٣) سورة الحج ١١ .
 (٥) سورة الإسراء ٨ .
 (٧) سورة آل عمران ٧ .

وَأَبِي بَن كعب ، وابن عباس ، وما قاله بعض الناس عنهم بخلاف ذلك فغلط .

فأما التأويل الخالف للآية والشرع ، فحظوظ لأنه تأويلُ الجاهلين ، مثل تأويل الروافض لقوله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ أنهما على قاطعة ، ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾^(١) يعنى الحسن والحسين رضى الله عنهما .

وكذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾^(٢) إنه معاوية ، وغير ذلك .

* * *

قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابورى رحمه الله : وقد نبغ في زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اعتدوا إليه ، لا يحسنون القرآن تلاوة ، ولا يعرفون معنى السورة أو الآية ، ما عندهم إلا التشنيع عند المواضع ، والتكثير عند الطعائم ، لنيل ما عندهم من الحطام ، أعفوا أنفسهم من الكد والطلب ، وقلوبهم من الفكر والتمب ؛ لا اجتماع الجهال عليهم ، وازدحام ذوى الأغفال لديهم ، لا يكفون الناس من السؤال ، ولا يأنفون عن مجالسة الجهال ، مفتضحون عند السب والذِّواق ، زائفون عن العلماء عند التلاق ، يصادرون الناس مصادرة السلطان ، ويختطفون ما عندهم اختطاف السُّرَّاجين ، بدرسون بالليل صفحاً ويحكونه بالنهار شرحاً ، إذا سئلوا غصبوا ، وإذا نُقروا هربوا ، القصة رأس ما لم ، وانحرق^(٣) والطيش خير خصلهم ، يتحلون بما ليس فيهم ، ويتنافسون فيما يرذلهم ، الصيانة عنهم بمعزل ، وهم من الخنى والجهل فى جوف منزل ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « للتشيع بما لم يُعط كلابس ثوبى زور » وقد قيل :

(٢) سورة البقرة ٢٠٥ .

(١) سورة الرحمن ١٩ ٢٠ .

(٣) م : « الحق » .

من تحلى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الإمتحان
وجري في السباق جرية سَكَيْتَ تَفْتَهُ الجياد عند الرهان^(١)

قال : حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ سِئِلَ عَنْ « الْحَاقَّةِ » فَقَالَ : الْحَاقَّةُ : جَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ إِذَا صَارُوا فِي الْمَجْلِسِ قَالُوا : كُنَّا فِي الْحَاقَّةِ . وَقَالَ أُخْرَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَرْضُ أَبْلَيْي مَاءَكَ وَيَا تَمَاءُ أَقْلَمِي ﴾^(٢) قَالَ : أَمَرَ الْأَرْضَ بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ ، وَالسَّمَاءَ بِصَبِّ الْمَاءِ وَكَأَنَّهُ عَلَى الْقَلْبِ . وَعَنْ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا الْوُجُودُ سُتَّتْ ﴾^(٣) قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُكُمْ عَنِ الْوُجُودَاتِ فِيمَا يَبْنِيكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا .
وَقَالَ أُخْرَى فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾^(٤) قَالَ : إِنَّهُمْ يَتَبَايَعُونَ فِي الدُّنْيَا ، فَإِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ تَنَمَّوْا .

قال أبو القاسم : سمعت أبي يقول : سمعت علي بن محمد الوراق يقول : سمعت يحيى ابن معاذ الرازي يقول : أفواه الرجال حوائفها ، وأسنانها صنائعها ، فإذا فتح الرجل باب حانوته تبين المطار من البطار ، والتمار من الزمار ، والله المستعان على سوء الزمان ، وقلة الأعوان .

فصل

[في حاجة المفسر إلى الفهم والتبحر في العلوم]

كتاب الله بحر عميق ، وفهمه دقيق ، لا يصل إلى فهمه إلا مَنْ تبحر في العلوم ، وعامل الله بتقواه في السر والعلانية ، وأجله عند مواقف الشبهات . واللطائف والحقائق لا يفهمها إلا مَنْ ألقى السمع وهو شهيد ، فالبارات للعموم وهي السمع ، والإشارات

(٢) سورة التكاوير ٨ .

(٤) سورة الطه ٢٦ .

(١) الكيت : آخر خيل الملبة .

(٣) سورة هود ٤٤ .

للخصوص وهي للعقل ، واللطائف للأولياء ، وهي المشاهد ، والحقائق للأنبياء ، وهي الاستسلام .

وللسكل وصف ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلع ، فالظاهر التلاوة ، والباطن الفهم ، والحدّ إحكام الحلال والحرام ، والمطلع - أى الإشراف - من الوعد والوعيد ؛ فمن فهم هذه الملاحظة بأن له بسطاً للموازنة ، وظهر له حال الدائنة . وفي صحيح ابن جَبَّان عن ابن مسعود قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ » .

ثم فوائده على قدر ما يؤهل له سمعه ، فمن سمعه من التالى ففائدته فيه علم أحكامه ، ومن سمعه كأنما يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم يقرؤه على أُمَّته بموعظته وتبيان معجزته ، وانشرح صدره بلطائف خطابه ، ومن سمعه كأنما سمعه من جبريل عليه السلام ، يقرؤه على النبي صلى الله عليه وسلم ، يشاهد فى ذلك سمات الغيوب ، والنطق إلى ما فيه من الوعود ، ومن سمع الخطاب فيه من الحق فيّ عنده وأتمت صفاته ، وصار موصوفاً بصفات التحقيق عن مشاهدة علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين . وقد قال أبو الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجلُ حتى يحلّ القرآن وجوهاً .

وقال ابن مسعود : من أراد علم الأولين والآخرين فليثور^(١) القرآن .

قال ابن سبع^(٢) فى « شفاء الصدور » : هذا الذى قاله أبو الدرداء وابن مسعود لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر ، وقد قال بعض العلماء : لكل آية ستون ألف فهم ، وما بقى من فهمها أكثر . وقال آخر : القرآن يحوى سبعة وسبعين ألف علم ومائتى علم ؛

(١) فليثور القرآن ؛ أى لينثر عنه ويفكر فى معانيه وتفسيره وقراءته (النهاية لابن الأثير . نور)

(٢) هو أبو الربيع سليمان بن سبع البجلي ؛ ذكره صاحب كشف الظنون وتاج العروس - سبع .

إذ لكل كلمة علم ، ثم يتضاعف ذلك أربعة ، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلع .
وبالمجمل فالعلوم كلّها داخلة في أفعال الله تعالى وصفاته ، وفي القرآن شرح ذاته وصفاته
وأفعاله ، فهذه الأمور تدل على أنّ في فهم معاني القرآن مجالاً رحباً ، ومنّسجاً بالناس ، وأن
المتقول من ظاهر التفسير ليس ينتهى الإدراك فيه بالنقل ، والسماع لا بدّ منه في ظاهر
التفسير ، ليعتق به مواضع الغلط ، ثم بعد ذلك ينسج الفهم والاستنباط ، والترايب التي لا تفهم
إلا باستماع فنون كثيرة . ولا بدّ من الإشارة إلى جمل منها ليستدل بها على أمثالها ،
ويعلم أنه لا يجوز التهاون بحفظ التفسير الظاهر أولاً ، ولا مطمح في الوصول إلى الباطن
قبل إحكام الظاهر .

ومن ادّعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر ، فهو كمن ادّعى البلوغ
إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب ؛ فظاهر التفسير يجري مجرى تعلم اللغة التي لا بدّ منها
لفهم ، وما لا بدّ فيها من استماع كثير ؛ لأنّ القرآن نزل بلغة العرب ، فما كان الرجوع فيه
إلى لفهم ، فلا بدّ من معرفتها أو معرفة أكثرها ، إذ الفرض مما ذكرناه التنبيه على
طريق الفهم ليفتح بابه ، ويستدل المرید بتلك المسامى التي ذكرناها من فهم باطن علم
القرآن وظاهره ؛ على أنّ فهم كلام الله تعالى لا غاية له ، كما لا نهاية للتكلم به ؛ فأما
الاستقصاء فلا مطمح فيه للبشر ، ومن لم يكن له علم وفهم وتقوى وتدبر لم يدرك من لغة
القرآن شيئاً .

ومن أحاط بظاهر التفسير وهو معنى الألفاظ في اللغة لم يكف ذلك في فهم حقائق
المعاني ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ^(١) ، فظاهر
تفسيره واضح ، وحقيقة معناه غامضة ؛ فإنه إثبات للرعى ، ونفى له ، وهما متضادان

في الظاهر، ما لم يفهم أنه رَمَى من وجه، ولم يرمِ من وجه، ومن الوجه الذي لم يرمِ ما رمَاهُ الله عز وجل .

وكذلك قال : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٣) ، فإذا كانوا هم القاتلين كيف يكون الله تعالى هو المذبِّ ، وإن كان تعالى هو المذبِّ بتحريك أيديهم ، فما معنى أمرهم بالقتال !

لحقيقة هذا تستمدّ من بحر عظيم من علوم الكشافات ، فلا بد أن يُعلم وجه ارتباط الأفعال بالقدرة ، وقسم وجه ارتباط القدرة بقدرة الله تعالى حتى تتكشف وتتضح ، فمن هذا الوجه تفاوت الخلق في القهم بمد الاشتراك في معرفة ظاهر التفسير .

فصل

[في أمّهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن]

لطالب التفسير مآخذ كثيرة ، أمهاتها أربعة :

الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه وللوضوح؛ فإنه كثير .
وإن سواد الأوراق سواد في القلب . قال الليموني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ثلاث كتب ليس لها أصول : المغازي والملاحم والتفسير . قال المحققون من أصحابه : ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلا فقد صحّ من ذلك كثير .
فمن ذلك تفسير الظلم بالشرائع قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ^(٣) ،

وتفسير « الحساب اليسير » بالعرض ، رواها البخارى .

وتفسير « القوة » فى ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾^(١) بالرى ، رواه مسلم .

وبذلك يُردّ تفسير مجاهد بالخليل .

وكفسير العبادة بالدعاء ، فى قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾^(٢) .

الثانى : الأخذ بقول الصحابة

إن تفسيره عندهم بمنزلة الرفع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قاله الحاكم فى تفسيره .

وقال أبو الخطاب من الحنابلة : يحتمل ألا يرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجة . والصواب الأول ؛ لأنه من باب الرواية لا الرأى .

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق قال عبد الله بن مسعود : والذى لا إله إلا هو ما نزلت آية فى كتاب الله إلا وأنا أعلمُ فيمن نزلت ، وأين نزلت ؛ ولو أعلم مكان أحده أعلم بكتاب الله منى تناله الطايا لأنتهه . وقال أيضا : كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن ، والعمل بهن .

وصدور المفسرين من الصحابة : على ، ثم ابن عباس - وهو تيمّز لهذا الشأن ، والمحفوظ عنه أكثر من المحفوظ عن على ، إلا أن ابن عباس كان أخذ عن على وتولّوه عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكلّ ما ورد عن غيرهم من الصحابة فحسن مقدّم .

(١) سورة الأفعال ٦٠ .

(٢) سورة المؤمن ٦٠ .

مَسْأَلَةٌ

[في الرجوع إلى أقوال التابعين ، ثم ذكر طبقات للفسرين]

وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد ، واختار ابن عقيل^(١) النعم ، وحكوه عن شعبة ، لكن عمل المفسرين على خلافه . وقد حكوا في كتبهم أقوالهم ، كالضحاك ابن مزاحم ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وقتادة ، وأبي العالية الرياحي ، والحسن البصري ، والربيع بن أنس ومقاتل بن سليمان ، وعطاء بن أبي سلفة الخراساني ، ومرتة المنداني وعلى بن أبي طلحة الوالبي ، ومحمد بن كعب القرظي ، وأبي بكر الأصم عبد الرحمن بن كيسان ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وعطية القوفي ، وعطاء بن أبي رباح ، وعبد الله بن زيد بن أسلم .

فهذه تفاسير القدماء المشهورين ، وغالب أقوالهم تلقوها من الصحابة ، ولعل اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآرائهم .

ومن البرزين في التابعين الحسن ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، ثم يتلوم عكرمة والضحاك - وإن لم يلق ابن عباس ، وإنما أخذ عن ابن جبير .

وأما عامر السدي فكان عامر الشعبي يطمع عليه وعلى أبي صالح لأنه كان يراها مفسرين في النظر .

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي في كتابه « الكامل »^(٢) : للكلبي أحاديث صالحة ، وخاصة عن أبي صالح ، وهو معروف بالتفسير وليس لأحد تفسير أطول منه ،

(١) هو غيبة الله بن محمد بن عقيل ، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة .

(٢) كتاب الكامل في معرفة مشاهير العلماء المحدثين وعلل الحديث لأن أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني للتوفى سنة ٢٦٥ هـ ، وكتاب الكامل منه خمسة عشر مجلداً خطياً بدار الكتب المصرية ، تكون أجزاء مختلفة . واخر الجزء الأول من فهرس المخطوطات ص ٢٧٨ .

ولا أشجع فيه . وبمده مقاتل بن سليمان ؛ إلا أن الكلبي يفضّل على مقاتل ؛ لما في مقاتل من للنّاهب الرديئة . ثم بعد هذه الطبقة ألّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين ، كتفسير سفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وشعبة بن الحجاج ، يزيد بن هارون ، والفضل ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وإسحاق بن راهويه ، وروح بن عبادة ، ويحيى ابن قريش ، ومالك بن سليمان المروى ، وعبد بن حيد الكشي ، وعبد الله بن الجراح ، وهشيم بن بشير ، وصالح بن محمد اليزيدي ، وحلي بن حجر بن إياس السدي ، ويحيى ابن محمد بن عبد الله المروى ، وحلي بن أبي طلعة ، وابن مردويه ، وسنيد ، والنسائي ، وغيرهم .

ووقع في مسند أحمد والبخاري ومعجم الطبراني وغيرهم كثير من ذلك . ثم إن محمد بن جرير الطبري جمع على الناس أشبات التفاسير ، وقرّب البعيد . وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي . وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس ، فكثيرا ما استدرك الناس عليهما ، وحلي سنفهما مكّي ، وللهدي حسن التأليف ، وكذلك من تبعهم كابن عطية ، وكلهم متقن مأجور ، فجزاهم الله خيراً .

تَشْيِيهِ

[فيما يجب أن يلاحظ عند نقل أقوال للفسرين]

يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم ، ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ ، ويظنّ من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافا فيحكيه أقوالا ، وليس كذلك ، بل يكون كلّ واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية ، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك السائل ، أو لكونه أليق بحال السائل . وقد يكون

بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره ، والآخر بمقصوده ومثمرته ، والكل يزول إلى معنى واحد غالباً ، والمراد الجمع ، فليست على ذلك ؛ ولا يفهم من اختلاف العبارات ، اختلاف المرادات ، كما قيل :

عبارتنا شقي وحسبك واحدٌ وكلٌّ إلى ذاك الجلالِ يُشيرُ

هذا كله حيث أمكن الجمع ، فأما إذا لم يمكن الجمع ، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم عنه إن استويا في الصحة ، وإلا فالصحيح للقدم ، وكثيراً ما يذكر المفسرون شيئاً في الآية على جهة التمثيل لما دخل في الآية ، فيظن بعض الناس أنه قصر الآية على ذلك وقد بلغت عن شخص أنه أنكر على الشيخ أبي الحسن الشاذلي قوله في قوله : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ ^(١) : ما ذهب الله بوليّ إلا أتى بخير منه أو مثله .

الثالث : الأخذ بمطلق اللفظ

فإن القرآن نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ^(٢) . وقد ذكره جماعة ، ونصّ عليه أحمد بن حنبل في مواضع ، لكن قل الفضل بن زياد عنه - وقد سئل عن القرآن - تمثّل له رجل بيت من الشعر ، قال : ما يعجبني . قيل : ظاهره المنع ، ولهذا قال بعضهم : في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد وقيل : الكراهة تعمّل على من يصرف الآية عن ظاهرها إلى معاني خارجة محتملة ، يدل عليها القليل من كلام العرب ، ولا يوجد غالباً إلا في الشعر ونحوه ، ويكون المتبادر خلافها .

وروى البيهقي في شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال : لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جملته نكالا .

الرابع : التفسير بالمقتضى

من معنى الكلام وللمقتضب من قوة الشرع

وهذا هو الذى دعا به النبى صلى الله عليه وسلم لابن عباس فى قوله : « اللهم قهه فى الدين وعلمه التأويل » .

وروى البخارى رحمه الله فى كتاب الجهاد فى صحيحه عن على : « هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ ؟ قال : ما عندنا غير ما فى هذه الصحيفة ، أو فهم يؤتاه الرجل .

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق ^(١) : للقرآن نزول وتنزل ، فالنزول قديمى ، والتنزل باق إلى قيام الساعة .

ومن هاهنا اختلف الصحابة فى معنى الآية ، فأخذ كل واحد برأيه على مقتضى نظره فى المقتضى .

ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد رأى والاجتهاد من غير أصل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَمْلِكُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ لَتُعَبِّينَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) فأضاف البيان إليهم .

وعليه حملوا قوله صلى الله عليه وسلم : « من قال فى القرآن بنير علم فليتوباً مقعده من النار » ، رواه البيهقى من طرق ، من حديث ابن عباس . وقوله صلى الله عليه وسلم : « من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ، أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى ، وقال : غريب من حديث ابن جندب .

(٢) سورة الإسراء ٣٦ .

(١) ت : « الفروق » .

(٤) سورة النحل ٤٤ .

(٣) سورة البقرة ١٦٩ .

وقال البيهقي في «شُعب الإيمان» : هذا إن صح ، فإنما أراد - والله أعلم - الرأى الذى يُنْبِئ من غير دليل قام عليه ، فمثل هذا الذى لا يجوز الحكم به فى النوازل ، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به .

وأما الرأى الذى يُسند به برهان فالحكم به فى النوازل جائز ، وهذا معنى قول الصديق :
« أئى سماء تُظَلِّى وأئى أرض تُغَلِّى إذا قلت فى كتاب الله برأى ! » .

وقال فى «الدخل» : فى هذا الحديث نظر ، وإن صح فإنما أراد - والله أعلم - : قد أخطأ الطريق ، فسيبُهُ أن يرجع فى تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة ، وفى معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة ؛ الذين شاهدوا تنزيله ، وأدوا إلينا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكون تبياناً لكتاب الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(١) .

فأورد بيانه عن صاحب الشرع ، ففيه كفاية عن ذكره من بعده ، وما لم يرد عنه بيان ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ، ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد .

قال : وقد يكون المراد به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه ، فتكون موافقة للصواب - وإن وافقه من حيث لا يعرفه - غير محموده .

وقال الإمام أبو الحسن للوردى فى نكتته : قد حمل بعض المتورعة هذا الحديث على ظاهره ، وامتنع من أن يستنبط معانى القرآن باجتهاده . ولو صحبتها الشواهد ، ولم يمارض شواهدنا نص صريح . وهذا عدول عما تُعبدنا من معرفته من النظر فى القرآن واستنباط الأحكام منه ، كما قال تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) .

ولو صحّ ما ذهب إليه لم يعلم شيء بالاستنباط ، ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً ، وإن صح الحديث فخاويله أنّ مَنْ تكلم في القرآن بمجرد رأيه ولم يرج على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق ، وإصابته اتفاق ، إذ الفرض أنه مجرد رأى لا شاهد له ، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « القرآن ذلول ذو وجوه محمولة ، فاحملوه على أحسن وجوهه » .

وقوله « ذلول » يحتمل وجهين : أحدهما أنه مطيع لحامله ، ينطق بالسنتهم . الثاني أنه موضح لمعانيه حتى لا تقصر عنه أفهام المجتهدين .

وقوله : « ذو وجوه » يحتمل معنيين : أحدهما أن من ألقاه ما يحتمل وجوهاً من التأويل ، والثاني أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي ، والترغيب والترهيب ، والتعليل والتحريم .

وقوله : « فاحملوه على أحسن وجوهه » يحتمل أيضاً وجهين : أحدهما الحمل على أحسن معانيه . والثاني أحسن ما فيه من التزام دون الرخص ، والمفود دون الانتقام ، وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله .

وقال أبو الليث :

النهى إنما انصرف إلى التشابه منه ؛ لا إلى جميعه ؛ كما قال تعالى : ﴿ قَالُوا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ ؛ لأن القرآن إنما نزل حجة على الخلق ؛ فلم يجوز التفسير لم تكن الحجة بالغة ؛ فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وشأن النزول أن يفسره ، وأما مَنْ كان من المكلفين ولم يعرف وجوه اللغة ، فلا يجوز أن يفسره إلا بمقدار ما سمع ، فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على سبيل التفسير ، فلا بأس به ، ولو أنه يعلم التفسير ، فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلاً للحكم فلا بأس به .

ولو قال : المراد من الآية كذا من غير أن سمع منه شيئاً فلا يحلّ ، وهو الذى نعى عنه . انتهى .

وقال الراغب فى مقدمة تفسيره :

اختلف الناس فى تفسير القرآن : هل يجوز لكل ذى علم الخوض فيه ؟ فمنهم من بالغ ومنع الكلام - ولو تفنن الناظر فى العلوم ، وآسع باعه فى المعارف - إلا بتوقيف من النهى صلى الله عليه وسلم ، أو عن شاهد التنزيل من الصحابة أو من أخذ منهم من التابعين ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ فسر القرآن برأيه فقد أخطأ » ، وفى رواية : « من قال فى القرآن برأيه فقد كفر » .

وقيل : إن كان ذا معرفة وأدب فواسع له تفسيره ، والعقلاء والأدباء فوضى^(١) فى معرفة الأغراض ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لِيَذَّبَرُوا آيَاتِهِ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾^(٢)

[أقسام التفسير]

وقد روى عبد الرزاق^(٣) فى تفسيره : حدثنا الثورى عن ابن عباس ، أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام : قسم تعرفه العرب فى كلامها ، وقسم لا يمدّرُ أحدٌ بجهالته ، يقول من الحلال والحرام ، وقسم يعلمه العلماء خاصة ، وقسم لا يعلمه إلا الله ، ومن ادعى علمه فهو كاذب .

وهذا تقسيم صحيح^(٤) .

فأما الذى تعرفه العرب ، فهو الذى يرجع فيه إلى لسانهم ، وذلك شأن اللغة والإعراب .

(١) أى يتأوون . (٢) سورة مريم ٢٩ . (٣) هو عبد الرزاق بن حاتم الحميرى ، ذكره تفسيره صاحب كشف الظنون ، وذكره ابن حجر فىمن أخذ عن الثورى . وانظر تهذيب التهذيب : ٣١٠ . (٤) قل هذا الفصل فى الإقنان ٢ : ١٨١ ، ١٨٢ .

فأما اللغة فلي للفسر معرفة معانيها ، ومسميات أحمائها ، ولا يلزم ذلك القارئ . ثم إن كان ما تضمنته ألقاها يوجب العمل دون العلم ، كغنى فيه خبر الواحد والاثنين والاشتهاد بالبيت والبيتين ؛ وإن كان مما يوجب العلم لم يكف ذلك ، بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ ، وتكثر شواهد من الشعر .

ولما الإعراب ؛ فما كان اختلافه تحيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه ، ليتوصل للفسر إلى معرفة الحكم ، وليسلم القارئ من اللحن ، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارئ ليسلم من اللحن ، ولا يجب على المفسر ليتوصل^(١) إلى المقصود دونه ؛ على أن جهله نقص في حق الجميع .

إذا تقرر ذلك ؛ فما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فببيل للفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب ، وليس لنير العالم بمحقق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز ، ولا يكفي في حقه تعلم السير منها ، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد للمعنيين .



الثاني : ما لا يندر واحد بجهله ، وهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ؛ وكل لفظ أعاد معنى واحداً جليلاً لا سواء يعلم أنه مراد الله تعالى .

فهذا القسم لا يختلف حكمه ، ولا يلتبس تأويله ، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٢) ، وأنه لا شريك له في إلهيته^(٣) ،

(١) كذا في الأصول ، وفي الإيهان : « لوصول » . (٢) سورة محمد ١٩ .

(٣) الإيهان : « الإلهية » .

وإن لم يعلم أن « لا » موضوعة في اللغة للنفي ، و « إلا » للإثبات وأن مقتضى هذه الكلمة المحصر ، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(١) ، ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية الأمور به^(٢) في الوجود ، وإن لم يعلم أن صيغة « أفعل » مقتضاها الترجيح وجوباً أو ندباً ، فما كان من هذا القسم لا يقدر أحد يدعى الجهل بمعاني ألفاظه ، لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة .

الثالث : ما لا يعلمه إلا الله تعالى ؛ فهو ما يجري مجرى النيوب نحو الآي المتضمنة قيام الساعة ونزول النيث وما في الأرحام ، وتفسير الروح ، والحروف للقطعة . وكل مقشاه في القرآن عند أهل الحق ، فلا مساع للاجتهاد في تفسيره ، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف من أحد ثلاثة أوجه : إما نص من التنزيل ، أو بيان من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع الأمة على تأويله ؛ فإذا لم يرد فيه توقيف من هذه الجهات علمنا أنه مما استأثر الله تعالى بعلمه .

والرابع : ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذي يفتل عليه إطلاق التأويل ؛ وهو صرف اللفظ إلى ما يشول إليه ، فالفسر ناقل ، وللؤول مستنبط ، وذلك استنباط الأحكام ، وبيان الجمل ، وتمخيص الموم .

وكل لفظ احتمال معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لنير العلماء الاجتهاد فيه ، وعلى العلماء اعتماد الشواهد واللائل ، وليس لهم أن يقتلوا مجرد رأيهم فيه ، على ما تقدم بيانه . وكل لفظ احتمال معنيين ، فهو قيمان :

(٢) الإختان : « طلب إيجاب الأمور به » .

(١) سورة البقرة ٤٣ .

أحدهما : أن يكون أحدهما أظهرَ من الآخر ، فيجب الحلُّ على الظاهر إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخلف دون الجليّ فيحمل عليه .

الثاني : أن يكونا جليّين والاستعمال فيهما حقيقة . وهذا على ضربين :

أحدهما : أن تختلف أصل الحقيقة فيهما ، فيدور اللفظ بين معنيين ؛ هو في أحدهما حقيقة لغوية ، وفي الآخر حقيقة شرعية ، فالشرعية أولى إلا أن تدلّ قرينته على إرادة اللغوية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(١) ، وكذلك إذا دار بين اللغوية والعرفية ، فالعرفية أولى لطريقتها على اللغة ، ولو دار بين الشرعية والعرفية ، فالشرعية أولى لأن الشرع ألزم .

الضرب الثاني : لا تختلف أصل الحقيقة ، بل كلا المنين استعمل فيهما ، في اللغة أو في الشرع أو العرف على حدّ سواء . وهذا أيضا على ضربين :

أحدهما أن يتنافيا اجتماعا ، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كالقرء ؛ حقيقة في الحيض والطهر ، فلي المجتهد أن يجتهد في المراد منهما بالأمارات الواردة عليه ؛ فإذا وصل إليه كان هو مراد الله في حقه ، وإن اجتهد مجتهد آخر فأدّى اجتهاده إلى المعنى الآخر كان ذلك مُراد الله تعالى في حقه ؛ لأنه نتيجة اجتهاده ، وما كلف به ، فإن لم يرجع أحدُ الأمرين لتكافؤ الأمارات فقد اختلف أهل العلم ، ففهم من قال : يُخَيَّرُ في الحلِّ على أيهما شاء ، ومنهم من قال : يأخذ بأعظمهما حكما . ولا يبعدُ اطراد وجه ثالث ، وهو أن يأخذ بالأخف .

كاختلاف جواب المفتين .

الضرب الثاني ألا يتنافيا اجتماعا، فيجب الحملُ عليهما عند المحققين، ويكونُ ذلكُ بلغ في الإيجاز والفصاحة، وأحفظُ في حقِّ للكَلَف؛ إلَّا أن يدلَّ دليلٌ على إرادة أحدهما. وهذا أيضا ضربان :

أحدهما : أن تكون دلالة متضنية لبطلان للمعنى الآخر، فيتمين للدلول عليه للإرادة. الثاني ألا يقتضى بطلانه. وهذا اختلف العلماء فيه، ففهم من قال : يثبتُ حكمُ للدلول عليه ويكون مرادا، ولا يُحكم بسقوط المعنى الآخر، بل يجوز أن يكون مرادا أيضا، وإن لم يدلَّ عليه دليل من خارج، لأن موجب اللفظ عليهما، فاستويا في حكمه. وإن ترجَّح أحدهما بدليل من خارج. ومنهم من قال : مارجح بدليل من خارج أثبتُ حُكْمًا من الآخر لقوته بمظاهرة الدليل الآخر.

فهذا أصل نافع معتبر في وجوه التفسير في اللفظ المحتمل، والله أعلم.

إذا تقرر ذلك فينزل قوله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ نكلم في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» على قسمين من هذه الأربعة :

أحدهما : تفسير اللفظ لاحتياج للتفسير له إلى التبحر في معرفة لسان العرب.

الثاني حمل اللفظ المحتمل على أحد معنييه؛ لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم : علم العربية واللغة والتبحر فيها، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء، وصيغُ الأمر والنهى، والخبر، والجمل واللين، والموم والخصوص، والظاهر والاضمر، والحكم وللتشابه والمؤوَّل، والحقيقة والجاز، والصريح والكناية، والمطلق والتقييد. ومن علوم الفروع ما يدرك به استنباط، والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه؛ ومع ذلك فهو على خطر، فعليه أن يقول : يحتمل كذا ولا يجوز إلا في حكم اضطر إلى الفتوى به، فأدَّى اجتهداهُ إليه، فيحرم خلافه مع تمييز خلافه عند الله.

فإن قيل : قد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما نزل من القرآن من آية إلا ولها ظهر وبطن ولكل حرف حد » ، ولكل حد مطلع » ، فما معنى ذلك ؟ قلت : أما قوله : « ظهر وبطن » ففي تأويله أربعة أقوال :

أحدها - وهو قول الحسن - إنك إذا بحثت عن باطنها وقست على ظاهرها وقفت على معناها .

الثاني - قول أبي عبيدة - إن القصص ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين ، وباطنها عظة للآخرين .

الثالث - قول ابن مسعود رضى الله عنه - إنه ما من آية إلا عمل بها قوم ، ولها قوم سيعملون بها .

الرابع - قاله بعض المتأخرين - إن ظاهرها لفظها ، وباطنها تأويلها .
وقول أبي عبيدة أقربها .

وأما قوله : « ولكل حرف حد » ، ففيه تأويلان :

أحدهما : لكل حرف منتهى فيما أراد الله من معناه .

الثاني : معناه أن لكل حكم مقدارا من الثواب والعقاب .

وأما قوله : « ولكل حد مطلع » ففيه قولان :

أحدهما : لكل غامض من المصنف والأحكام مطلع يتوصل إلى معرفته ، ويوقف على المراد به .

والثاني : لكل ما يستحقه من الثواب والعقاب مطلع عليه في الآخرة ، ويراه عند الجزاء .

وقال بعضهم : منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار ، وذلك آجال حادثة في

أوقات آتية ، كوقت قيام الساعة والنفخ في الصور ونزول عيسى بن مريم وما أشبه ذلك

لعوله : ﴿لَا يُجَلِّبُهَا لَوْنُهَا إِلَّا هُوَ تَقَلَّتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، ومنه ما يعلم تأويله كلّ ذى علم باللسان الذى نزل به القرآن ؛ وذلك إبانة غرائبه ، ومعرفة للمسميات بأسمائها اللازمة غير المشتركة منها ، وللوصوفات بصفاتھا الخاصة دون ما سواھا ، فإن ذلك لا يجهله أحد منهم ، وذلك كسامع منهم لو سمع نالیا يتلو : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(١) ؛ لم يجهل أنّ معنى الفساد هو ما يبنى تركه مما هو مضره ، وأنّ الصّلاح مما يبنى فعله مما هو منفعة ، وإن جهل للمانى التى جعلها الله إفساداً ، وللمانى التى جعلها الله إصلاحاً . فأما تعلیم التفسير وقوله عن قوله حجة قتيه ثواب وأجر عظيم ؛ كتعليم الأحكام من الحلال والحرام .

تَنْبِيْهِ

[فى كلام الصوفية فى تفسير القرآن]

فأما كلام الصوفية فى تفسير القرآن ، فقليل ليس تفسيره ، وإنما هى معاني ومواجيد يمدونها عند التلاوة ، كقول بعضهم فى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾^(٢) : إن الراد النفس ، فأمرنا بقتال من يلينا ، لأنها أقرب شئ إلينا وأقرب شئ إلى الإنسان نفسه .

قال ابن الصّلاح فى فتاويه : وقد وجدت عن الإمام أبى الحسن الواحدى أنه

(١) سورة البقرة ١١، ١٢ .

(٢) سورة التوبة ١٢٣ .

صنف أبو عبد الرحمن السلمي^(١) « حقائق التفسير » فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر .

قال : وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيرا ، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا سلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ما ورد به القرآن ، فإن النظير يُذكر بالنظير ، فمن ذلك مثال النفس في الآية المذكورة ، فكأنه قال : أمرنا بقتال النفس ومن يكينا من الكفار ، ومع ذلك فيآليتهم لم يتساهلوا في مثل ذلك ، لما فيه من الإيهام والالتباس انتهى .

فصل

حكى الشيخ أبو حيان عن بعض من عاصره أن طالب علم التفسير^(٢) مضطر إلى النقل في فهم معاني تركيبه ، بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم ، وأن فهم الآيات يتوقف على ذلك ، ثم بالغ الشيخ في رده لأثر على السابق^(٣) .
والحق أن علم التفسير ، منه ما يتوقف على النقل ، كسب النزول ، والنسخ ، وتعيين اللفظ ، وتبيين الجمل . ومنه ما لا يتوقف ، ويكفي في تحصيله التفقه على الوجه للعتبر .

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمي ، صاحب كتاب طبقات الصوفية ، وغيره من الكتب ؛ توفي سنة ٤١٢ هـ ، ومن كتبه حقائق التفسير نسخ خطية ذكرها الأستاذ نور الدين شريعة في مقدمة كتاب طبقات الصوفية ، التي قام بنشره .

(٢) مقدمة تفسيره للسعي بالبحر المحيط ١ : مع اختصار ومصرف في البارة .

(٣) وهو ماروي عن علي كرم الله وجهه وقد سئل : « هل خصم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ ؟ » فقال : ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة ، أو فهم يؤثاه الرجل في كتابه .

وكان السبب في اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط ، ليحمل على الاعتماد في المنقول ، وعلى النظر في المستنبط ، تجويزاً له وازدياداً ، وهذا من القروع في الدين .

تنخيل لما سبق

واعلم أن القرآن قيمان : أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره ، وقسم لم يرد . والأول ثلاثة أنواع : إما أن يرد التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن الصحابة أو عن رؤوس التابعين ؛ فالأول يبحث فيه عن صحة السند ، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي ، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم ، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه ؛ وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة ، فإن أمكن الجمع فذاك ، وإن تعذر قُدِّم ابن عباس ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال : « اللهم علمه التأويل » وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض ، لنوله صلى الله عليه وسلم « أفرضكم زيد » فإن تعذر الجمع جاز للعقل أن يأخذ بأيها شاء . وأما الثالث ، وهم رؤوس التابعين إذا لم يرضوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى أحد من الصحابة ، رضى الله عنهم فحيث جاز التقليد فيما سبق ، فكذلك هنا ، وإلا وجب الاجتهاد .

الثاني ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين ، وهو قليل ، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق ، وهذا يعنى به الراغب كثيراً في كتاب « المفردات » فيذكر قيدا يائدا على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ ، لأنه اقتصره من السياق .

فصل

[فيما يجب على المفسر البداءة به]

الذي يجب على المفسر البداءة به العلوم اللفظية ، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة ، فتحصيل معاني المفردات من ألفاظ القرآن من أوائل الماد ، لمن يريد أن يدرك معانيه ، وهو كتصحيح اللين من أوائل الماد في بناء ما يريد أن يبينه .

قالوا : وليس ذلك في علم القرآن فقط ؛ بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع وغيره ؛ وهو كما قالوا : إن المركب لا يعلم إلا بعد العلم بمفرداته ، لأن الجزء سابق على الكل في الوجود من المعنى والخراجي ، فنقول : النظر في التفسير هو بحسب أفراد الألفاظ وتراكيبها .

أما بحسب الأفراد فن وجوه ثلاثة :

من جهة المعاني التي وضعت الألفاظ المفردة بإزائها ، وهو يتعلق بعلم اللغة^(١) .
ومن جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعاني المختلفة ، وهو من علم التصريف .

ومن جهة ردّ الفروع للأخوذة من الأصول إليها ، وهو من علم الاشتقاق .

وأما بحسب التركيب فن وجوه أربعة :

الأول : باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث أنها مؤدبة أصل المعنى ، وهو ما دلّ عليه المركب بحسب الوضع وذلك متعلق بعلم النحو .

الثانى : باعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى للمنى ؛ أغنى لازم أصل للمنى الذى يختلف باختلاف مقتضى الحال فى تركيب البناء ، وهو الذى يتكفل بإبراز محاسنه علم للمانى .

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقاقتها ومراتبها ، وباعتبار الحقيقة والجاز ، والاستمارة والسكناية والتشبيه ؛ وهو ما يتعلق بعلم البيان .

والرابع : باعتبار النصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله ، وهو يتعلق بعلم البديع .

مَسْأَلَةٌ

[فى أن الإيجاز يكون فى اللفظ والمعنى والملازمة]

وقد سبق لنا فى باب الإيجاز أن إيجاز القرآن لاشتماله على تفرد الألفاظ التى يتركب منها الكلام ، مع ما تضمنته من المانى ، مع ملامته التى هى نظوم تأليفه .

فأما الأول : وهو معرفة الألفاظ ، فهو أمر قلى يؤخذ عن أرباب التفسير ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ وَأَبْرَأْ ﴾^(١) ، فلا يعرفه ، فيراجع نفسه ويقول : ما الأب ؟ ويقول : إن هذا منك تكلف . وكان ابن عباس -

(١) سورة عبس ٣١ : والأب كما فى الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢٠ هو ما تأكله البهائم من العشب ، ونقل عن أنس : « سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ هذه الآية ، ثم قال : كل هذا قد عرفناه ؛ فما الأب ؟ ثم رفع عصا كانت بيده وقال : هذا لمر الله التكلف وما عليك بأن أم عمر ألا تدري : ما الأب ! ثم قال اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب ، وما لم يبين فدعوه » .

وهو ترجمان القرآن - يقول : لا أعرف ﴿حنانا﴾^(١) ولا ﴿غسلين﴾^(٢) ولا ﴿الرقيم﴾^(٣).

وأما اللغاني التي تحملها الألفاظ ، فالأمر في معانيها أشد لأنها تتأخر العقول .
وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحلق فيها أكثر ؛ لأنها لجام الألفاظ ،
وزمامٌ للمعاني ، وبه يتصل أجزاء الكلام ، ويتسم بعضه ببعض ، فتقوم له صورة في
النفس يتشكل بها البيان ، فليس المفرد بذرب اللسان وطلاقة كافيًا لهذا الشأن ، ولا كل
من أوتي خطابَ بديهة ناهض بحمله مالم يجمع إليها سائر الشروط .

مسألة

[في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن]

قيل : أحسن طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أُجِّلَ في مكان
فقد فصل في موضع آخر ، وما اختصر في مكان فإنه قد بُسِطَ في آخر ؛ فإن
أعياك ذلك فليكن بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن ، وموضحة له ، قال تعالى : ﴿ وَمَا

(١) (حناناً) من قوله تعالى في سورة مريم ١٣ : ﴿ وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا ﴾

ونقل القرطبي عن جمهور المفسرين الحنان : الشفقة والرحمة والحبة ؛ وهو فعل من أمثال النفس .

(٢) من قوله تعالى في سورة الحاقة ٣٥ ، ٣٦ : ﴿ فَلَيْسَ لَهُ آلْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ . وَلَا طَلَامٌ

إِلَّا مِّنْ غَسِيلَيْنِ ﴾ ، قال القرطبي : « والغسلين ، فعلين ، من الغسل ، فكان ينفصل من أبدانهم ، وهو
صديد أهل النار ، السائل من جروحهم وغرورهم » .

(٣) من قوله تعالى في سورة الكهف ٩ : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا

مِّنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ ، ونقل القرطبي من مجاهد أن الرقيم واد .

أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ^(١) ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه »
 بمعنى السنة ؛ فإن لم يوجد في السنة يرجع إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ،
 لما شاهدوه من الفرائض ، ولما أعطاهم الله من الفهم المعجيب ، فإن لم يوجد ذلك يرجع
 إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق .

مسألة

[فيما يجب على المفسر من التحوط في التفسير]

ويجب أن يتحرم في التفسير مطابقة للمفسر ، وأن يتحرز في ذلك من قصص المفسر
 عما يحتاج إليه من إيضاح للمعنى المفسر ، أو أن يكون في ذلك المعنى زيادة لا تليق
 بالقرآن ، أو أن يكون في المفسر زيغ عن المعنى المفسر وعدول عن طريقه ، حتى يكون
 غير مناسب له ولو من بعض أمثاله ، بل يجتهد في أن يكون وقته من جميع الأنحاء
 وعليه بمراعاة الوضع الحقيقي والمجازي ، ومراعاة التأليف ، وأن يوافق بين المفردات وتلخيص
 الوقائع ، فعند ذلك تنفجر له ينابيع الفوائد .

ومن شواهد الإعراب قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾^(٢) ولولا
 الإعراب لماعرف الفاعل من المفعول به .

ومن شواهد النظم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾^(٣) فإنها منتظمة مع ما قبلها
 منقطعة عما بعدها .

(٢) سورة البقرة ٢٧ .

(١) سورة النحل ٦٤ .

(٣) سورة الطلاق ٤ .

وقد يظهر الارتباط، وقد يشكّل أمره؛ فمن الظاهر قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾^(١) ووجه ظهوره، أنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد، فضعف أن يكون قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ جواب سؤال؛ كأنهم لما سألوا، سمعوا ما قبله من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو: ﴿مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ أجابهم بقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، فترك ذكر السؤال.

ونظيره: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾^(٢).

مسألة

في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب

إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير «حكي الله تعالى»، وينبغي تجنبه.

قال الإمام أبو نصر القشيري^(٣) في كتابه «الارشاد»: قال معظم أئمتنا: لا يقال: «كلام الله يحكي»، ولا يقال: «حكي الله» لأن الحكاية الإتيان بمنزلة الشيء، وليس لكلامه مثل. ونسأل قوم فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار، وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق

(١) سورة يونس ٣٤.

(٢) سورة يونس ٣٥.

(٣) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي، أحد أئمة الدنيا في الفقه والأصول والتفسير. تولى سنة ١٤٥ هـ بياضور. طبقات الشافعية ٤: ٢٤٩.

الزائد على بعض الحروف ، كـ « ما » ^(١) في نحو : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ ^(٢) ، والكاف في نحو : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ^(٣) ومحوه .
والذى عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن ، إذ الزائد مالا معنى له ، وكلام الله منزّه عن ذلك .

وعن نص على منع ذلك في المتقدمين الإمام داود الظاهري ^(٤) ، فذكر أبو عبد الله أحمد بن يحيى بن سعيد الدأودي في الكتاب « المرشد » له في أصول الفقه على مذهب داود الظاهري : وروى بعض أصحابنا عن أبي سليمان ^(٥) أنه كان يقول : ليس في القرآن صيغة بوجه . وذكر أبو محمد بن داود وغيره من أصحابنا مثل ذلك ، والذي عليه أكثر النحويين خلاف هذا ، ثم حكى عن أبي داود مثله ، يزعم الصلة فيها ، كقوله تعالى : ﴿مَثَلًا مَّابَعُوضَةٍ﴾ ^(٦) ، وقال : إن « ما » ها هنا للتعليل ، مثل : « أحب حبيبك هوئنا ما » .

فصل

[في تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره]

التأويل ينقسم إلى منقاد ومستكره :

فالأول ما لا تعرض فيه بشاعة أو استباح ، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة :
إما لاشتراك في اللفظ ، نحو : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ^(٧) ؛ هل هو من بصر العين أو القلب :

(١) في الأصول : « كلاباء » ، وهو خطأ . (٢) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة الشورى ١١ .

(٤) هو أبو سليمان دواد بن علي بن خلف الأصمعي المروى بالظاهري ، صاحب المذهب للسفل : وإمام أهل الظاهر ، إليه انتهت رئاسة العلم ببغداد ، توفي سنة ٢٧٠ . ابن خلكان ١ : ١٧٥ .

(٥) أبو سليمان ، كنية داود الظاهري . (٦) سورة البقرة ٢٦ .

(٧) سورة الأنعام ١٠٣ .

وإما لأمرٍ راجع إلى النظم كقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾^(١)، هل هذا الاستثناء مقصورٌ على المطوف وحده أو عائد إلى الجميع ؟ .

وإما لعمود المعنى ووجازة النظم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ شَعِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢) .

وإما لغير ذلك .

وأما المستكره فما يستبشع إذا عُرِضَ على الحجة ، وذلك على أربعة أوجه :

الأول : أن يكون لفظاً عاماً ، فيختصّ بيمض ما يدخل تحته ، كقوله : ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) ، فحمله بمضمم على على رضى الله عنه فقط .

والثاني : أن يلقَّ بين اثنين ؛ كقول من زعم تكليف الحيوانات في قوله : ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^(٤) مع قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَلُكُمْ﴾^(٥) : إنهم مكلفون كما نحن .

الثالث : ما استعير فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾^(٦) في حمله على حقيقة .

الرابع : ما أشعر به باشتقاق بعيد ، كما قال بعض الباطنية في البقرة : إنه إنسان يقرُّ عن أسرار العلوم ، وفي الهدهد إنه إنسان موصوف بمجودة البحث والتنقيب .

والأول أكثر ما يروج على المتفهمة الذين لم يقبحوا في معرفة الأصول ، والثاني على المتكلم القاصر في معرفة شرائط النظم ، والثالث على صاحب الحديث الذي لم يهذب في شرائط قبول الأخبار ، والرابع على الأديب الذي لم يهذب بشرائط الاستعمارات والاشتقاقات .

(٢) سورة البقرة ٢٢٧ .

(٤) سورة طه ٢٤ .

(٦) سورة ن ٤٢ .

(١) سورة التور ٤ .

(٣) سورة التحريم ٤ .

(٥) سورة الأنعام ٣٨ .

مَآدَة

[فيما قل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات]

رَوَى عن ابن عباس أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿أَوْ خَلَا مِمَّا يَسْكُرُ فِي صُدُورِهِمْ﴾^(١)
قال : الموت .

قال السهيلي : وهو تفسير يحتاج للتفسير .

ورأيت لبعض المتأخرين أن مراد ابن عباس أن الموت سيفنى كما يفنى كل شيء ،
كما جاء أنه يُذبح على الصراط ، فكان المعنى : لو كنتم حجارة أو حديدًا لبأدر
إليكم الموت ، ولو كنتم الموت الذي يكبر في صدوركم فلا بد لكم من الموت . والله أعلم
بتأويل ذلك .

قال : وبقي في نفسي من تأويل هذه الآية شيء حتى يكمل الله نعمته في فهمها .

فصل

[أصل الوقوف على معاني القرآن التدبّر]

أصل الوقوف على معاني القرآن التدبّر والتفكير . واعلم أنه لا يحصل للناظر فهم
معاني الوحي حقيقة ، ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار
على ذنب ، أو في قلبه كبر أو هووى ، أو حب الدنيا ، أو يكون غير متحقق الإيمان ،

أو ضعيف التحقيق ، أو معتمدا على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر ، أو يكون راجعا إلى معقوله ؛ وهذه كلها حجب وموانع ، وبعضها أكد من بعض ؛ إذا كان العبد مُصْغِيًا إلى كلام ربه ، ملقى السمع وهو شهيد القلب لما في صفات مخاطبه ، ناظرا إلى قدرته ، تاركا للممهود من علمه ومعقوله ، متبرئا من حوله وقوته ، معظما للتكلم ، مفتقرا إلى التفهم ، بحالٍ مستقيم ، وقلب سليم ، وقوة علم ، وتمكّن متّبع لفهم الخطاب ، وشهادة غيب الجواب ، بدعاء وتضرع ، وابتئاس وتمسّك ، وانتظار للفتح عليه من عند الفتح العليم . وليستعن على ذلك بأن تكون تلاوته على معاني الكلام وشهادة وصف للتكلم ؛ من الوعد بالتشويق ، والوعيد بالتخويف ، والإنذار بالتشديد ؛ فهذا القارئ أحسنُ الناس صوتا بالقرآن ؛ وفي مثل هذا قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ ^(١) .

وهذا هو الراسخ في العلم ؛ جعلنا الله من هذا الصنف : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ ^(٢) .

فصل

[في القرآن علم الأولين والآخرين]

وفي القرآن علم الأولين والآخرين ، وما من شيء إلا ويمكن استخراجه منه لمن فهمه الله تعالى ، حتى إن بعضهم استنبط عمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين من قوله تعالى في سورة المنافقين : ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ ^(٣) ، فإنها رأس ثلاث

(٢) سورة الأحزاب ٤ .

(١) سورة البقرة ١٢١ .

(٣) سورة المنافقون ١١ .

وستعين سورة ، وعقبها بالتعاقب ليظهر التعاقب^(١) في فقهه .
 وقوله تعالى مخبراً عن عيسى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ ﴾^(٢) إلى قوله :
 ﴿ أُبَيِّنْ حَيًّا ﴾^(٣) ثلاث وثلاثون كلمة ، وعمره ثلاث وثلاثون سنة .
 وقد استنبط الناصر زلزلة عام اثنين وسبع مائة^(٤) من قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ﴾^(٥) ،
 فإن الألف باثنين والقال بسبع مائة .
 وكذلك استنبط بعض أئمة العرب فتح بيت المقدس وتخليصه من أيدي العدو في أول
 سورة الروم بحساب الجمل ، وغير ذلك .

فصل

[قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء]

وقد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا
 لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾^(١) الآية ، ولم يذكر الأعمام والأخوال ، وهم من المحارم ، وحكمهم حكم
 . (١) التعاقب هنا : النفس .
 . (٢) سورة مريم ٣٣ .
 . (٣) سورة مريم ٣٣ .

(٤) وصفها ابن تقي بردى في النجوم الزاهرة ٨ : ٢٠٧ هذه الزلزلة يقول : « وفيها كان بمصر
 والقاهرة زلزلة عظيمة أخرجت عدة منائر ومبان كثيرة من المدارس والنجوام والبيوت حتى أقام الأمراء
 ومبائرو الأوثان مدطولة يرمون ويجدون ما كُتبت فيها من المدارس والنجوام حتى منارة الإسكندرية »
 . (٥) سورة الزلزلة ١ .

(٦) سورة النور ٣١ ، وبقيتها : ﴿ أَوْ آبَائِهِمْ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِمْ أَوْ أَبْنَائِهِمْ أَوْ أَبْنَاءَ
 بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِمْ أَوْ نِسَائِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ
 أَيْمَانُهُمْ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى عَوْرَاتِ
 النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بَأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِمْ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ
 لَكُمْ تَقْلِيدُونَ ﴾ .

مَنْ يُمَيِّ فِي الْآيَةِ . وقد سئل الشعبي عن ذلك فقال : لئلا يضحى الم عند ابنه وهو ليس بحرم لها ، وكذا الخلال ، فيُفَضِّي إلى الفتنة . وللعنى فيه أن كل من استثنى مشترك بابنه في الحرمة إلا الم والخال . وهذا من الدلائل البليغة على وجوب الاحتياط في سترهن .
وقائل أن يقول : هذه المفسدة محتملة في أبناء بملهن ، لاحتمال أن يلزها أبو البعل عند ابنه الآخر ، وهو ليس بحرم لها ، وأبو البعل ينقض قولهم : إن من استثنى اشترك هو وابنه في الحرمة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ... ﴾ ^(١) الآية ، ولم يذكر الأولاد ، فليل لدخولهم في قوله : ﴿ بُيُوتِكُمْ ﴾ ^(٢) .

فصل

في قسم القرآن إلى ما هو بين نفسه وإلى ما ليس
بين في نفسه فيحتاج إلى بيان

ينقسم القرآن العظيم إلى :

ما هو بين بنفسه ، بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه ولا من غيره ، وهو كثير . ومنه قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ... ﴾ ^(٣) الآية .
وقوله : ﴿ إِنْ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... ﴾ ^(٤) الآية

(١) سورة النور ٦١ ، وفيها ﴿ ... أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ مَفَاتِحُ ٠ ﴾

(٢) سورة الأحزاب ٣٠ .

(٣) سورة التوبة ١١٢ .

وقوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا ﴾ ^(٣) .

وإلى ما ليس ببين بنفسه فيحتاج إلى بيان .

وبيانه إما فيه في آية أخرى ، أو في السنة ، لأنها موضوعة للبيان ، قال تعالى : ﴿ لَتُسَيِّئَ لِنَاسٍ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) .

والثاني ككثير من أحكام الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والمعاملات ، والأنسكة ، والجنائيات ، وغير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ^(٥) ، ولم يذكر كيفية الزكاة ، ولا نصابها ^(٦) ، ولا أوقاصها ^(٧) ، ولا شروطها ، ولا أحوالها ، ولا من يجب عليه من لا يجب عليه ، وكذا لم يبين عدد الصلاة ولا أوقاتها .

وكقوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(٨) ﴿ وَفَلِّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(٩) ولم يبين أركانه ولا شروطه ، ولا ما يحل ، في الإحرام وما لا يحل ، ولا ما يوجب الدَّم ولا ما لا يوجب ، وغير ذلك . والأول ^(١٠) قد أرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم إليه ، بما ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود لما نزل : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ^(١١) ، شق ذلك على المسلمين فقالوا : يا رسول الله ، وأينا لا يظلم نفسه !

(١) سورة المؤمن ١٣ .

(٢) سورة النحل ٤٤ .

(١) سورة المؤمن ١٣ .

(٣) سورة النساء ٤٧ .

(٥) سورة الأنعام ١٤١ .

(٦) النصاب من المال : الفدر التي يجب فيه الزكاة إذا بلغه ، نحو مائتي درهم وخمس من الإبل .

(٧) الوقف : ما بين الفريضتين من الإبل والتم ، وجهه أوقاف .

(٨) سورة آل عمران ١٧ .

(٩) سورة البقرة ١٨٥ .

(١٠) سورة الأنعام ٨٢ .

(١١) أي التي بيانه في آية أخرى .

قال: ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال قهال لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(١) ! فحمل النبي صلى الله عليه وسلم الظلم هاهنا على الشرك، لمقابله بالإيمان . واستأنس عليه بقول قهال .

وقد يكون بيانه مضمرأ فيه، كقوله تعالى: ﴿حَقِّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٢)، فهذا يحتاج إلى بيان ؛ لأن ﴿حَقِّ﴾ لابد لها من تمام ، وتأويله : حتى إذا جاءوها جاءوها وضحت أبوابها .

ومثله : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْبَيْتَالُ﴾^(٣) أى « لكان هذا القرآن » ، على رأى التحويين .

قال ابن فارس^(٤) : ويسمى هذا عند العرب الكفّ .
وقد يؤمى إلى المحذوف ، إما متأخر كقوله تعالى : ﴿أَقْمِنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(٥) فإنه لم يحمى له جواب فى اللفظ ، لكن أوما إليه قوله : ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٦) ، وتقديره : ﴿أَقْمِنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ كمن قسا قلبه ! وإما متقدم كقوله تعالى : ﴿أَمِنْ هُوَ قَانَتْ أَنَاءَ اللَّيْلِ﴾^(٧) ، فإنه أوما إلى ما قبله : ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾^(٨) ، كأنه قال : أهذا الذى هو هكذا خير أم من هو قانت ؟ فأضمر للبتداء .

(٢) سورة الزمر ٧٣ .

(١) سورة لقمان ١٣ .

(٣) سورة الرعد ٣١ .

(٤) فى كتابه الصحاح فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ٢١٥ ؛ والنس هناك : ومن سنن العرب الكفّ ؛ وهو أن يكفّ عن ذكر الخير اكتفاء بما يدل عليه السلام ، كقول القاتل :

وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتَ أَتَانَا رَسُولُهُ
سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدَقَمًا

(٦) سورة الزمر ٩ .

(٥) سورة الزمر ٢٢ .

(٧) سورة الزمر ٨ .

ونظيره : ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾^(١) ، ومن هذه صفته ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ﴾^(٢) ١

وقد يكون بيانه واضحا وهو أقسام :

أحدها : أن يكون عقبه ، كقوله تعالى : ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٣) قال محمد بن كعب القرظي : تفسيره : ﴿لَمْ يَلِدْ . وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾^(٥) قال أبو العالije : تفسيره : ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾^(٦) ، وقال نعلب : سألني محمد بن طاهر : ما الملح ؟ قلت : قد فسر الله تعالى .

وكقوله : ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾^(٧) فسر به بقوله : ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾^(٨) .

وقوله : ﴿إِنْسُكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾^(٩) ومعلوم أنه لم يُرد به المسيح وعزيرا فنزلت الآية مطلقة ، اكتفاء بالدلالة الظاهرة ، على أنه لا يعذبهما الله ، وكان ذلك بمنزلة الاستثناء باللفظ ، فلما قال للمشركون : هذا المسيح وعزير قد عُبدَا من دون الله أنزل الله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُعْعَدُونَ﴾^(١٠) .

-
- | | |
|-----------------------------|-------------------------|
| (١) سورة محمد ١٥ . | (٢) سورة الإبلص ٢ . |
| (٣) سورة الإخلص ٣ ، ٤ . | (٤) سورة المارج ١٩-٢١ . |
| (٥) سورة آل عمران ٩٧ . | (٦) سورة الأنبياء ٩٨ . |
| (٧) سورة الأنبياء ١٠١-١٠٠ . | |

وقوله : ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(١) قسّر رؤية البرق بأنه ليس في رؤيته إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار . وفيها لطيفة ، وهي تقديم أنوف على الطمع إذ كانت الصواعق تهم من أول برقة ، ولا يحصل للطر إلا بعد تواتر البرقات ، فإن تواترها لا يكاد يكذب ، فقدم الخوف على الطمع ، ناسخا للخوف ، كجىء الفرج بعد الشدة .

وكقوله : ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ...﴾^(٢) الآية ، وفيها لطيفة حيث بدأ بالماشى على بطنه ، فإنها سيق لبيان القدرة ، وهو أعجب من الذى بعده ، وكذا ما يمشى على رجلين أعجب ممن يمشى على أربع .

وكقوله تعالى : ﴿فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٣) ، فهذا عام في السلم والكافر ، ثم بين^(٤) أن اللراد «للمؤمنات» ، بقوله : ﴿مِنْ قَتَبَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٥) فخرج تزوج الأمة الكافرة .

وقوله تعالى : ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أُنْثَىٰ فَهِيَ فِي الْآخِرَةِ أُنْثَىٰ﴾^(٦) فإن الأول اسم منه والثاني «أفعل» تفضيل ، بدليل قوله بعده : ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(٧) ، ولهنا قرأ أبو عمرو الأول بالإمالة لأنه اسم ، والثاني بالتصحيح ليفرق بين ما هو اسم ، وما هو «أفعل» منه بالإمالة وتركها .

فإن قلت : فقد قال النحويون : «أفعل» التفضيل لا يأتي من المطلق ، فلا يقال : زيد أعمى من عمرو ؛ لأنه لا يتفاوتا

قلت : إنما جازى في الآية لأنه من عمى القلب ، أى من كان في هذه الدنيا

(١) سورة الرعد ١٧

(٢) سورة التور ٤٥

(٣) ت : « ولم » تحريف

(٤) سورة النساء ٢٥

(٥) سورة الإسراء ٧٧

أعنى القلب عما يرى من القدرة الإلهية ، ولا يؤمن بفهم عما يغيب عنه من أمر الآخرة أعنى أن يؤمن به ؛ أى أشد عنى . ولا شك أن عنى البصيرة متفاوت^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾^(٢) قال : البهقي في « شعب الإيمان » : الأ شبه أن للراد بالصبر هاهنا الصبر على الشدائد ، لأنه أتبع مدح الصابرين بقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءُ ﴾^(٣) ، إلى قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ﴾^(٤) .

الثاني : أن يكون بيانه متفصلا عنه في السورة معه أو في غيره ، كقوله تعالى : ﴿ مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٥) وبيانه في سورة الانفطار ، بقوله : ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾^(٦) .

وقوله في سورتي النمل والقصص : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾^(٧) ، ولم يبين في ليل ولا نهار ، وبيّنه في سورة الدخان بقوله : ﴿ فِي لَيْلَةِ مَبْرُكَةٍ ﴾^(٨) ثم بينها في ليلة القدر بقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٩) فالباركة في الزمان ، هي ليلة القدر في هذه السورة ، لأن الإنزال واحد ، وبذلك يرد على من زعم أن للباركة ليلة النصف من شعبان ، وهجبت كيف غفل عن ذلك .

وقد استنبط بعضهم هنا بيانا آخر ، وهو أنها ليلة سبعة عشر ، من قوله تعالى : ﴿ وَمَا

- | | |
|---------------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة البقرة ١٥٣ . | (١) ت : « متطابق » تحريف . |
| (٢) سورة فاتحة الكتاب ٤ . | (٣) سورة البقرة ١٥٤ - ١٥٥ . |
| (٤) سورة النمل ٨٩ ، والقصص ٨٤ . | (٥) سورة الانفطار ١٧ - ١٩ . |
| (٦) سورة القدر ١ . | (٧) سورة المخلن ٣ . |

أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّتِي الْجَمْعَانِ^(١) وذلك ليلة سبع عشرة من رمضان ؛ وفي ذلك كلام .

وقوله تعالى : ﴿ اذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾^(٢) فسرّه في آية الفتح : ﴿ اشدّاه على الكفار رحله بينهم ﴾^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ . وَهُدُوا إِلَى الْعَلِيِّ مِنَ الْقَوْلِ ﴾^(٤) ، وقد فسرّه في سورة فاطر : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَتَفُورٌ شَكُورٌ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ﴾^(٦) ، بين ذلك بقوله في النحل : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ﴾^(٧) .

وذكر الله الطلاق مجلًا ، وفسره في سورة الطلاق .

وقال تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾^(٨) ، فاستثنى الأزواج وملك اليمين ، ثم حظر تعالى الجمع بين الأخنتين ، وبين الأم والابنة والرابّة بالآية الأخرى^(٩) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾^(١٠) فإن ظاهره مشكل ؛ لأن الله سبحانه قد هدى كفارا كثيرا وماتوا مسلمين ، وإنما المراد : لا يهدي من كان في علمه أنه قد حقّت عليه كلمة العذاب ، وبيانه بقوله تعالى في السورة : ﴿ أَفَمِنْ

(٢) سورة المائدة ٥٤ .
(٤) سورة الحج ٧٣ ، ٧٤ .
(٦) سورة الزخرف ١٧ .
(٨) سورة نؤمنون ٦ .
(١٠) سورة الزمر ٣ .

(١) سورة الأهل ٤١ .
(٣) سورة الفتح ٢٩ .
(٥) سورة فاطر ٣٤ .
(٧) سورة النحل ٥٨ .
(٩) في آية النساء ٢٣ .

حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ^(١) . وقوله في سورة أخرى :
 ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوُا
 الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ^(٢) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا ^(٣) ﴾ وكثير من الناس يدعون
 فلا يستجاب لهم ، وبيانه بقوله تعالى : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ
 شَاءَ ^(٤) ﴾ ، فيبين أن الإجابة متعلقة بالشيئة؛ على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر الإجابة
 بقوله : « ما من مسلم دعا الله بدعوة ليس فيها قطعة رَحِمَ ولا إِمَ إلا أعطاه الله إحدى ثلاث
 خصال : إما أن يسجل دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة ، وإما أن يدفع عنه من
 السوء مثلاً » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ^(٥) ﴾ وكثير من الناس
 يريد ذلك فلا يحصل له ، وبيانه في قوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَالِجَالَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا
 مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ^(٦) ﴾ ، هو كالفى قبله متعلق بالشيئة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ^(٧) ﴾ ، وقال في
 آية أخرى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ^(٨) ﴾ ؛ فإنه قد
 يستشكل اجتماعهما ؛ لأن الوجل خلاف الطمأنينة؛ وهذا غفلة عن المراد؛ لأن الاطمئنان
 إما يكون عن تلج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم ؛ وما يقع ذلك من الدرجة
 الربيعية والثواب الجزيل ، والوجل إنما يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى ،

(٢) سورة يونس ٩٦ ، ٩٧ .

(٤) سورة الأنعام ٤١ .

(٦) سورة الإسراء ١٨ .

(٨) سورة الأهل ٢ .

(١) سورة الزمر ١٩ .

(٣) سورة البقرة ١٨٦ .

(٥) سورة الثورى ٢٠ .

(٧) سورة الرعد ٢٨ .

وما يستحق به الوعيد بتوجيل القلوب كذلك . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ تَقْشِرُهُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾^(١) لأن هؤلاء قد سكنت قلوبهم إلى مستخدم ، وثقوا به ، فاتفق عنهم الشك والارتباب الذي يمرض إن كان كلامهم فيمن أظهر الإسلام نموذاً ، فجعل لهم حكمة دون العلم للوجوب لثلج الصدور وانقضاء الشك ، ونظائره كثيرة .

ومنه قوله تعالى في قصة لوط : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾^(٢) ، فلم يستثن امرأته في هذا للوضوح ، وهي مستثناة في المعنى بقوله في الآية الأخرى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانَكَ ﴾^(٣) فأظهر الاستثناء في هذه الآية .

وكقوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾^(٤) ؛ اختصر جوابه لبيان في موضع آخر : ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾^(٥) .

وكقوله : ﴿ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ . . . ﴾^(٦) الآية ؛ فإنها نزلت تفسيرا أو بيانا لمجمل قوله : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^(٧) ، لأن هذه لما نزلت لم يفهم مرادها .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾^(٨) هي تفسير لقوله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ . . . ﴾^(٩) الآية .

(٢) سورة الحجر ٦٥ .

(٤) سورة الحجر ٥٢ .

(٦) سورة البقرة ١٧٨ .

(٨) سورة النساء ٧ .

(١) سورة الزمر ٢٣ .

(٣) سورة هود ٨١ .

(٥) سورة القدر ٢٥ .

(٧) سورة المائدة ٤٥ .

(٩) سورة النساء ٢٢ .

وقوله : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْتُمْ حِسَابَكُمْ﴾ (١) الآية ، فإن هذه الآية محبة ، لا يعلم منها من يرث من الرجال والنساء بالفرض والتمصيب ، ومن يرث ومن لا يرث ، ثم بينه في آية أخرى بقوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلرِّجَالِ مِثْلُ حَظِّ النِّسَاءِ﴾ (٢) .

وكقوله : ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ﴾ (٣) ؛ فهذا الاستثناء محمل ، بينه في آية أخرى بقوله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ النَّسَاءُ وَالْأُمَّهَاتُ وَالْأَخَوَاتُ وَأُولُو الْأَرْحَامِ حَتَّى يَبْلُغُوا الْبُلُوغَ﴾ (٤) .

وكقوله : ﴿لَيْبُلُوكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ...﴾ (٥) الآية ، فهذا الابتلاء محمل لا يعلم أحد في الحل أم في الحرم ؛ بينه بقوله : ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ...﴾ (٦) الآية .

وكقوله : ﴿وَمَنْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَفِيلُونَ﴾ (٧) وهذا الجمل بينه في آية أخرى بقوله : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ...﴾ (٨) الآية .

وكقوله تعالى : ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ (٩) ، قال العلماء : بيان هذا العهد قوله تعالى : ﴿لَنْ أَقْتِمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ...﴾ (١٠) الآية ، فهذا عهده عز وجل ، وعهدهم تمام الآية في قوله : ﴿لَا تَكْفُرْ عَنْكُمْ سَبْيَانِكُمْ...﴾ (١١) فإنما وفوا العهد الأول أعطوا ما وعِدوا .

(٢) سورة النساء ١١ .
(٤) سورة المائدة ٣ .
(٦) سورة المائدة ٩٥ .
(٨) سورة التوبة ٣٣ والفتح ٢٨ .
(١٠) سورة المائدة ١٧ .

(١) سورة النساء ٧ .
(٣) سورة المائدة ١ .
(٥) سورة المائدة ٩٤ .
(٧) سورة الروم ٣ .
(٩) سورة البقرة ١٠ .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴾ ^(١) يُرَدِّ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ :
 ﴿ يَسْ . وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴾ ^(٢) .
 وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٣) . قِيلَ لَهُمْ : ﴿ وَلَوْ
 رَحِمْنَاكُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(٤) ، وقيل بل نزل بيده :
 ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾ ^(٥) والتقدير : إن كَشَفْنَا الْعَذَابَ مَوَدُّوا .
 وقوله : ﴿ لَوْ لَا نَزَّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ ^(٦) ، فَرَدَّ عَلَيْهِمْ
 بقوله : ﴿ وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْغِيَرَةُ ﴾ ^(٧) .
 وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٨) ، بيَّنه :
 ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٩) .
 وقوله : ﴿ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾ ^(١٠) قِيلَ لَهُمْ : ﴿ لَئِنْ أَجْتَمَعْتَ الْإِنْسُ
 وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ^(١١) .
 وقوله : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا وَاصِرُوا عَلَى آلِهِمْ ﴾ ^(١٢) ، قِيلَ لَهُمْ
 فِي الْجَوَابِ : ﴿ فَإِنْ بَصِيرُوا فَإِنَّهُمُ الْغَايِبُونَ ﴾ ^(١٣) الآية .
 ومنه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرُونَ ﴾ ^(١٤) قِيلَ لَهُمْ : ﴿ مَا لَكُمْ
 لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ ^(١٥) .

- (٢) سورة هـ ١-٣
 (٤) سورة • المؤمن • ٧٥ .
 (٦) سورة الزخرف ٣١ .
 (٨) سورة الفرقان ٦٠ .
 (١٠) سورة الأنازل ٣١ .
 (١٢) سورة م ٦ .
 (١٤) سورة القمر ٤٤ .

- (١) سورة الرعد ٤٣ .
 (٣) سورة الدخان ١٢ .
 (٥) سورة الدخان ١٥ .
 (٧) سورة القصص ٦٨ .
 (٩) سورة الرحمن ١ ، ٢ .
 (١١) سورة الإسراء ٨٨ .
 (١٣) سورة فصلت ٢٤ .
 (١٥) سورة الصافات ٢٥ .

ومنه : ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾^(١) ؛ فرد عليهم بقوله : ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَكَرِهَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿أَمْ يَقُولُونَ قَوْلَهُ﴾^(٣) ردّ عليهم بقوله : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾^(٥) ، قيل لم : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الرُّسُلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُونَ فِي الْآسْوَاقِ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾^(٧) قيل في سورة أخرى : ﴿وَقَرَأْنَا مَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَلِذَا هُمْ قَرِيبَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾^(٩) ، فسّر هذا الاختصاص ما قال في سورة أخرى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَسْتَمْتِعُونَ أَنْ صَالِحًا مَّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِ ...﴾^(١٠) الآية .

وقوله تعالى : ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾^(١١) وفسرها في موضع آخر بقوله : ﴿تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾^(١٢) .

(٢) سورة آل عمران ١٥٤ .

(٤) سورة المائدة ٤٤، ٤٥ .

(٦) سورة الإسراء ١٠٦ .

(٨) سورة الأعراف ٧٥ .

(١٠) سورة فصلت ٣٠ .

(١) سورة آل عمران ١٦٨ .

(٣) سورة الطور ٣٣ .

(٥) سورة الفرقان ٧ ، ٢٠ ، ٣٢ .

(٧) سورة النمل ٤٥ .

(٩) سورة يونس ٦٤ .

ومن: حكاية عن فرعون لعنه الله: ﴿وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾^(١) ، فردّ عليه في قوله: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾^(٢) .

وقوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ﴾^(٣) ، وذكر هذا الحلف في قوله: ﴿قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^(٤) .

وقوله في قصة نوح عليه السلام ﴿أَنِّي مَعْلُوبٌ فَاثْنَصِرْ﴾^(٥) بين في مواضع آخر: ﴿وَأَصْرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(٦) .

وقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾^(٧) أى أوعية للحم ، قليل لحم: ﴿وَمَا أَوْرِثُكُمْ مِنَ الْعِلْمِ قَلِيلًا﴾^(٨) .

وجعل بعضهم من هذا قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾^(٩) قال: فإن آية البقرة هى قوله: ﴿حَقِّقْ تَرَىٰ إِلَهَ جَهَنَّمَ﴾^(١٠) تدل على أن قوله: ﴿رَبِّ ارْنِي﴾^(١١) لم يكن عن نفسه ، وإنما أراد به مطالبة قومه ، ولم يثبت في التوراة أنه سأل الرؤية إلا وقت حضور قومه معه ، وسؤالهم ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١٢) بيّنه في آية النساء بقوله: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾^(١٣) .

فإن قيل: فهلا فسرنا آية مريم: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ

(٢) سورة هود ٩٧ .

(٤) سورة الأنعام ٢٣ .

(٦) سورة الأنبياء ٧٧ .

(٨) سورة الإسراء ٨٥ .

(١٠) سورة البقرة ٥٥ .

(١٢) سورة النساء ٦٩ .

(١) سورة المؤمن ٢٩ .

(٣) سورة المجادلة ١٨ .

(٥) سورة القمر ١٠ .

(٧) سورة البقرة ٨٨ .

(٩) سورة الأعراف ١٤٣ .

(١١) سورة فاتحة الكتاب ٧ .

وَمِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَغَيْرِهَا مَعَ نُوحٍ... ﴿١١﴾ الآية اقليل لانسلم أولا أن هذه الآية في التبيين فقط، لقوله ﴿وَمِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَغَيْرِهَا مَعَ نُوحٍ﴾ ﴿١١﴾، وقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَغَيْرِهَا مَعَ نُوحٍ﴾ ﴿١١﴾، وهذا تصريح بالأنبياء وغيرهم. كيف وقد ذكرت مريم وهي صدقة على أحد القولين اولو سلم أنها في الأنبياء خاصة، فهم بعض من أنعم الله عليهم، وجعلهم في آية النساء صفامن المكرم عليهم، فكانت آية النساء من حيث هي عامة أولى بتفسير قوله: صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴿١٢﴾؛ ولأن آية مريم ليس فيها إلا الإخبار بأن الله أنعم عليهم، وذلك هو معنى قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿١٣﴾.

والرغبة إلى الله تعالى في الثبات عليها ، هي نفس الطاعة لله ورسوله ، فإن العبد إذا هدى إلى الصراط المستقيم ، فقد هدى إلى الطاعة المتقضية أن يكون مع النعم عليهم .
وظهر بهذا أن آية النساء أمس بتفسير سورة الحمد من الآية التي في سورة مريم .

فصل

[قد يكون اللفظ مقتضيا لأمر ويحمل على غيره]

وقد يكون اللفظ مقتضياً لأمر ويحمل على غيره ، لأنه أولى بذلك الاسم منه ، وله أمثلة :
منها تفسيرهم السبع الثاني ^(١) بالفاتحة مع أن الله تعالى أخبر أن القرآن كله مثاني ^(٢) .

(١) سورة مريم ٥٨ . (٢) سورة فاتحة الكتاب ٧ . (٣) سورة فاتحة الكتاب ٦ .

(٤) من قوله تعالى في سورة الحجر ٨٧ «وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» قال الرابع: «وسميت سورة القرآن سباني لأنها تنقي على مرور الأيام وتكرّر فلا تدرس ولا تنقطع دروس سائر الأشياء التي تضلل وتبطل على مرور الأيام... ويصح أنه قيل لقرآن سباني لما ينقي ويتجدد حالا خلا... ويصح أن يكون من التثنية تنبيهاً على أنه أبداً يظهر منه مايدعو إلى الثناء عليه وعلى من يتلوه ويحفظه ويصل به المراتب في غريب القرآن ٨١.

(٥) وقوله تعالى في سورة الزمر ٢٣: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْخَلْقِ كِتَابًا مُمَشَّاهًا مَنَانِي تَقْشِعِرُّ

مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴿١٠﴾

ومنها قوله عن أهل الكساء : « هؤلاء^(١) أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا » ، وسياق القرآن يدل على إرادة الأزواج ، وفيمن نزلت ، ولا يمكن خروجهم عن الآية ، لكن لما أريد دخول غيرهن قيل بلفظ التذكير : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾^(٢) ، فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْإِرَادَةَ شَامِلَةٌ لِّجَمِيعِ أَهْلِ الْبَيْتِ : الذَّكَورَ وَالْإِنَاثَ . بخلاف قوله ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ ﴾^(٣) . ودل على أن عليًا وفاطمة أحق بهذا الوصف من الأزواج .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى : « هو مسجدى هذا » وهو يقتضى أن ما ذكره أحق بهذا الاسم من غيره ، والحصص المذكور حصص السكالك ، كما يقال : هذا هو العالم العدل ، وإلا فلا شك أن مسجد قباء هو مؤسس على التقوى ، وسياق القرآن يدل على أنه مراد بالآية .

فصل

[قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين في موضع ، ويبين في موضع آخر]

وقد يكون اللفظ محتملا لمعنيين في موضع آخر ما بينهما لأحدهما ، كقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾^(١) فيحتمل أن يكون السمع معطوفا على ﴿ خَتَمَ ﴾ ويحتمل الوقف على ﴿ قُلُوبِهِمْ ﴾ لأن الختم إنما يكون على القلب ؛ وهذا أولى ، لقوله في الجاثية : ﴿ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾^(٢) .

(١) نقله القرطبي في تفسيره ١٤ : ١٨٣ من حديث أم سلمة .

(٢) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ .

(٤) سورة الجاثية ٢٣ .

(٥) سورة البقرة ٧ .

وقوله تعالى في سورة الحجر: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(١)، فلا استثناء منقطع لقوله في الإسراء: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾^(٢)، ولو كان متصلا لاستثنائهم، فلما لم يستثنهم دل على أنهم لم يدخلوا.

وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٣) قد قيل: إن حياة كل شيء إنما هو بالماء، قال ابن درستويه: وهذا غير جائز في العربية، لأنه لو كان للماء كذلك لم يكن ﴿حَيٍّ﴾ مجرورا ولكان منصوبا، وإنما ﴿حَيٍّ﴾ صفة لشيء. ومعنى الآية: خلق الخلق من الماء، ويدل له قوله في موضع آخر: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾^(٤).

وبما يحتمل قوله تعالى: ﴿فَاقْذِفِي فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ﴾^(٥)، فإن ﴿فَلْيُلْقِهِ﴾ يحتمل الأمر والخبير، كأنه قال: «فاقذفيه في اليم ببقية اليم» ويحتمل أن يكون أمرا بإلقائه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾^(٦)، فإنه يحتمل أن يكون خلقته وحيدا فريدا من ماله وولده. وفي الآية بحث آخر، وهو أن أبا البقاء أجاز فيها، وفي قوله: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾^(٧)، أن تكون الواو عاطفة^(٨)، وهو فاسد لأنه يلزم منه أن يكون الله قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يتركه، وكأنه قال: اتركى واترك من خلقت وحيدا، وكذلك اتركى واترك للمكذبين، فيتعين أن يكون

(١) سورة الحجر ٤٢.

(٢) سورة الإسراء ٦٥.

(٣) سورة الأنبياء ٣٠.

(٤) سورة التور ٤٥.

(٥) سورة طه ٣٩.

(٦) سورة الدثر ١١.

(٧) سورة الزمل ١١.

(٨) انظر إملاء ما من به الرحمن ١٤٦.

للراد : خَلَّ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ، وهى واوٌ « مع » كقوله : « لو تركت النساقة وفصلتها لضعفها » .

وقد يكون اللفظ ظاهر وباطن ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا بَنِيَّ لِلطَّائِفِينَ ﴾ ^(١) ، ظاهره الكعبة ، وباطنه القلب ، قال العلماء : ونحن نقطع أن الراد بمخاطب إبراهيم الكعبة ؛ لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم ، والأولى عند آخرين ، ومن باطنه إلتحاق سائر المساجد به ، ومن ظاهره عند قوم العبور فيه .

فصل

[فى ذكر الأمور التى تبين على اللفى عند الإشكال]

ومما يُعين على اللفى عند الإشكال أمور :

أحدها : ردّ النكلمة لضدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٢) أى « ولا كفورا » والطريقة أن يردّ النهى منه إلى الأمر ، فنقول معنى : « أطع هذا أو هذا » : أطع أحدهما ، وهى هذا معناه فى النهى : ولا تطع واحدا منهما .

الثانى : ردها إلى نظيرها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٣) ، فهذا عام ، وقوله : ﴿ فَوَقَّ آمَنَتَيْنِ ﴾ ^(٤) قولٌ حُدَّ أحد طرفيه وأرخى الطرف الآخر إلى غير نهاية ؛ لأن أول ما فوق الثنتين الثلاث وآخره لا نهاية له . وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

(٢) سورة الإنسان ٢٤ .

(١) سورة البقرة ١٢٥ .

(٣) سورة النساء ١١ .

وَاحِدَةً^(١) محدودة الطرفين ، فالثنتان خارجتان من هذا الفصل ، وأمسك الله عن ذكر الثنتين وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها . وأما قوله في الأخوات : ﴿ إِنْ أَمْرُكَ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ . . . ﴾^(٢) الآية فذكر الواحدة والاثنتين ، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن ، فضمن كل واحد من الفصلين ما كف عن ذكره في الآخر ، فوجب حمل كل واحد منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره في غيره .

الثالث : ما يتصل بهما من خبر أو شرط أو إيضاح في معنى آخر كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾^(٣) ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يمز أو تكون العزة له ؛ لكن قوله تعالى : ﴿ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾^(٣) ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعلم أن العزة ، فإنها لله . وكذلك قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾^(٤) ، فإنه لا دلالة فيها على الحال التي هي شرط في عقوبته للمعينة ، وأنواع المحاربة والفساد كثيرة ، وإنما استفيدت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قُتل ولم يأخذ المال ، والصَّلب على من جمعهما ، والقطع على من أخذ المال ولم يقتل ، والنفي على من لم يفعل شيئاً من ذلك سوى السبي في الأرض بالفساد .

الرابع : دلالة السياق ، فإنها ترشد إلى تبين الجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظيره ، وغالط في مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ

(٢) سورة طه ١٠

(١) سورة النساء ١١٦

(٣) سورة المائدة ٣٣ .

أَنْتَ الْغَزِيْرُ الْكَرِيْمُ»^(١) كيف تجدُ سياقه يدلُّ على أنه الدليل الحخير .

الغلامس : ملاحظة النقل عن المعنى الأصلي ، وذلك أنه قد يستعار الشيء لشابهه ، ثم يستعار من المشابه لمشابه المشابه ، ويقاعد عن المعنى الحقيقي بدرجات ، فيذهبُ عن الذهن الجهة المبرَّعة لنقله من الأول إلى الآخر ؛ وطريق معرفة ذلك بالتدرج ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ؛ وذلك أنَّ أصل « دون » المكان الذي هو أنزل من مكان غيره ، ومنه الشيء الدونُ للحقير ، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب ، فعمل : زيد دون عمرو في العلم والشرف ، ثم اتسع فيه ، فاستعير في كل ما يتجاوز حداً إلى حدٍّ ، وتخطَّى حكماً إلى حكم آخر ، كما في الآية الله كورة ، والتقدير : لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٣) أى تجاوزوا الله في دعائكم إلى دعاء أهلكم ، الذين ترعون أنهم يشهدون لكم يوم القيامة ، أى لا تسشهدوا بالله فإنها حجة يركن إليها العاجز عن البينات من الناس ، بل اثبتوا بينة تكون حجة عند الحكماء . وهذا يؤذن بأنه لم يبق لهم تثبت سوى قولهم : « الله يشهد لنا عليكم » هذا إذا جعلت « من دون الله » متعلقاً « بادعوا » فإن جعلته متعلقاً بـ « شهداءكم » احتمال معنيين : أحدهما أن يكون المعنى : ادعوا الذين تجاوزتم فزعمكم شهادة الله ، أى شهادتهم لكم يوم القيامة . والثاني على أن يراد بشهداءكم أهلككم ، أى ادعوا الذين تجاوزتم في اتخاذكم ألوهية الله ، إلى ألوهيتهم .

(٢) سورة آل عمران ٢٨ .

(١) سورة الدخان ٤٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٣ .

ويحتمل أن يكون التقدير : « من دون الله » أى من غير المؤمنين يشهدون لكم أنكم آمنتم بمثله؛ وفى هذا إرخاء عنان الاعتماد على أن فصحاءهم تأنف نفوسهم من مساجلة الحق الجلى بالباطل اللجلجى . وتعليقه بادعوا على هذا جائز .
ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَكَلَّذِي مَرَّةٍ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ ^(١) ، فإنه عطفه على قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ ^(٢) لأنها بمعنى « هل رأيت » .



السادس : معرفة النزول ، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى ، وسبق منه فى أول الكتاب ^(٣) جملة ، وكانت الصحابة والسلف يتمثلونه ، وكان عروة ^(٤) بن الزبير ، قد فهم من قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(٥) أن السعى ليس بركن ، فردت عليه عائشة ذلك وقالت : لو كان كما قلت ، لقال : « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » ، وثبت أنه إنما أتى بهذه الصيغة ؛ لأنه كان وقع قرع فى قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والمروة للأصنام ، فلما جاء الإسلام ، كرهوا الفعل الذى كانوا يشركون به ، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم ، وأمرهم بالطواف . رواه البخارى فى صحيحه . فثبت أنها نزلت ردًا على من كان يمتنع من السعى .

ومن ذلك قصة مروان بن الحكم سؤاله ابن عباس : « لئن كان كل امرئ فرح بما أوتى وأحب أن يحمدا بما لم يفعل معذبا لتعذبن أجمعون » . قال ابن عباس : هذه الآيات

(١) سورة البقرة : ٢٥٩ .

(٢) سورة البقرة : ٢٥٨ .

(٣) الجزء الأول ص ٢٢ وما بعدها .

(٤) صحيح البخارى ٣ : ١٠١ من كتاب

التفسير من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ، ورواه الطبرى فى ٣ : ٢٣٢ من طريق معمر عن الزهرى عن عروة ، مع خلاف فى اللفظ .

(٥) سورة البقرة : ١٥٨ .

نزلت في أهل الكتاب ، ثم تلا : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ ^(١) ، وتلا : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُتُوا وَنُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ ^(٢) ، قال ابن عباس : سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه ، وأخبروه بغيره فخرجوا ، وقد أرووه أن قد أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه ، وفرحوا بما أوتوا من كتابهم ما سألهم عنه ^(٣) .

وقد سبق ^(٤) فيه كلام في النوع الأول في معرفة سبب النزول فاستحضره .
ومن هذا ما قاله الشافعي ^(٥) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ ^(٦)
أنه لا متمسك فيها للمالك على العموم ؛ لأنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء فاجابهم عن المحرمات من تلك الأشياء ، وحكاه غير سعيد بن جبير .

السابع : السلامة من التدافع ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ ^(٧) ، فإنه يحتمل أن الطوائف لا تنفر من أماكنها وبواديها جملة ، بل بعضهم لتحصيل التفقه بوفودهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا رجعوا إلى قومهم أعلمهم بما حصل لهم . والقائدة في كونهم لا ينفرون جميعاً عن بلادهم حصول المصلحة في حفظ من يتخلف من بعضهم ممن لا يمكن نفيهم .

(١) آل عمران : ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) صحيح البخاري ٣٠ : ١١٥ كتاب التفسير .

(٣) الجزء الأول ص ٢٧ .

(٤) انظر الرسالة ٢٠٦ - ٢٠٨ ، والبرهان ١ : ٢٣ .

(٥) سورة التوبة ١٢٢ .

(٦) سورة الأنعام ١٤٥ .

ويمحتمل أن يكون المراد بالفئة النافرة هي مَنْ تسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مفازيه وسراياه ؛ وللفق حينئذ : أنه ما كان لهم أن ينفروا أجمعين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مفازيه لتحصيل المصالح المتعلقة ببقاء مَنْ يَبْقَى في المدينة ، والفئة النافرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تتفقه في الدين بسبب ما يؤمرون به ويسمعون منه ؛ فإذا رجعوا إلى من بقي بالمدينة أعلوهم بما حصل لهم في صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم من العلم .
والاحتمالان قولان للمفسرين .

قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد^(١) : والأقرب عندي هو الاحتمال الأول : لأننا لو حملناه على الاحتمال الثاني لخالفه ظاهر قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَنْفِرُوا فَمَا تَأْمُرُوا جَمِيعًا ﴾^(٣) فإن ذلك يقتضى إما طلب الجميع بالنفير ، أو بإباحته ؛ وذلك في ظاهره يخالف النهى عن نفر الجميع ، وإذا تعارض محلان يلزم من أحدهما معارضته ولا يلزم من الآخر ، فالثاني أولى . ولأننى بازوم التعارض لزوماً لا بإيجاب عنه ، ولا بتخرج على وجه مقبول ؛ بل ما هو أعم من ذلك ؛ فإن ما أشرنا إليه من الآيتين يجاب عنه بحمل ، ﴿ أو ﴾ في قوله : ﴿ أو أَنْفِرُوا جَمِيعًا ﴾^(٤) على التفصيل دون التخيير ، كما رضى به بعض المتأخرين من النجاة ، فيكون نفيهم ثابت عمال يدعوا الحاجة إلى نفيهم فيه جميعاً . ونفيهم جميعاً فيما تدعو الحاجة إليه ، وبحمل قوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾^(٥) على ما إذا كان الرسول هو النافر للجهاد ولم تحصل الكفاية إلا بنفير الجميع ممن يصلح للجهاد ، فهذا أولى من قول من يقول بالنسخ

(١) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع شيخ الإسلام المعروف بـ ابن دقيق العيد تزيل القاهرة ، توفى

سنة ٧٠٢ هـ ، وانظر ترجمته في قوات الوفيات ٢ : ٤٨٤ ، والهدى السكينة ٤ : ٩٢ .

(٢) سورة النساء ٧١ .

(٣) سورة التوبة ١٢٠ .

أو أن تكون هذه الآية ناسخة لما اقتضى النفي جميعاً .
ومن المفسرين من يقول : إن منع النفي جميعاً حيث يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فليس لهم أن ينفروا جميعاً ويتركوه وحده .

والحاصل أيضاً على هذا التفسير الذي ذكرناه أولى من هذا ؛ لأن اللفظ يقتضى أن نفيرهم للتفقه في الدين والإنذار ، ونفيرهم مع بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بدم لا يناسبه التعليل بالتفقه في الدين ؛ إذ التفقه منه صلى الله عليه وسلم وتعلم الشرائع من جهته ، فكيف يكون خروجهم عليه معللاً للتفقه في الدين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(١) فإنه يحتمل أن يكون من باب التمهيل والتخفيف ، ويحتمل أن يكون من باب التشديد ؛ بمعنى أنه ما وجدت الاستطاعة فاتقوا ، أى لا تبق من الاستطاعة شيء .

وبمعنى التخفيف يرجع إلى أن المعنى : فاتقوا الله ما يسر عليكم ، أو ما أمكنكم من غير عسر .

قال الشيخ تقي الدين النشيري : ويصلح معنى التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

فصل

[في الظاهر والمؤول]

وقد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين ، وهو في أحدهما أظهر ، فيسمى الراجح ظاهراً ، والرجوح مؤولاً .

مثال للمؤول قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾^(١) ، فإنه يستحيل حمل للمية على القرب بالذات ، فتعين صرفه عن ذلك ، وحمله إما على الحفظ والرعاية ، أو على القدرة والعلم والرؤية ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾^(٢) .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلَّةِ مِنْ أَرْحَمَةِ ﴾^(٣) ، فإنه يستحيل حمله على الظاهر ، لاستحالة أن يكون آدمي له أجنحة ، فيحمل على الخضوع وحسن الخلق .

وكقوله : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ ، يستحيل أن يُشَدَّ في القيامة في عنق كل طائع وعاصٍ وغيرهما طير من الطيور ، فوجب حمله على التزام الكتاب في الحساب لكل واحد منهم بعينه .

ومثال الظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضَلُّ مِنْ بَاغِرٍ وَلَا عَادٍ ﴾^(٤) ، فإن الباغى يطلق على الجاهل وعلى الظالم وهو فيه أظهر وأغلب ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بُنِيَ عَلَيْهِ لِيَنصُرَتْهُ آفَهُ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُمْ حَتَّى يَطْهَرُوا ﴾^(٦) ؛ فيقال للاقتطاع طهر ، وللوضوء والفسل ؛ غير أن الثاني أظهر .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْمُمرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٧) ، فيقال : للابتداء التمام والقراغ ؛ غير أن القراغ أظهر .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَرْوِفٍ ﴾^(٨) فيحمل أن يكون

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة الحديد ٤ . | (٢) سورة ق ١٦ . |
| (٣) سورة الإسراء ٢٤ . | (٤) سورة الأنعام ١٤٥ . |
| (٥) سورة الحج ٦٠ . | (٦) سورة البقرة ٢٢٢ . |
| (٧) سورة البقرة ١٩٦ . | (٨) سورة الطلاق ٢ . |

الخيار في الأجل أو بعده ؛ والظاهر الأول ، لكنه يحتمل على أنه مفارقة الأجل .
 وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(١) ، والظاهر يقتضى حمله على الاستحباب ، لأن قوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ بمنزلة قوله : « لا بأس » وذلك لا يقتضى الوجوب ولكن هذا الظاهر متروك بل هو واجب ، لأن طواف الإفاضة واجب ، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ ^(٢) فدل على أن النهى السابق نهى عن ترك واجب ، لا نهى عن ترك مندوب أو مستحب .

وقد يكون الكلام ظاهراً في شيء فيعدل به عن الظاهر بدليل آخر ، كقوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُ أَشْهُرٌ مُعَاوَمَاتٍ ﴾ ^(٣) ، والأشهر اسم لثلاثة ، لأنه أقل الجمع .
 وكقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ^(٤) فالظاهر اشتراط ^(٥) ثلاثة من الإخوة لكن قام الدليل من خارج على أن المراد اثنان ، لأنهما يحجبانها عن الثلث إلى السدس .

فصل

[في اشتراك اللفظ بين حقيقتين ، أو حقيقة ومجاز .]

قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ، ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى : ﴿ لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ^(٥) قيل : المراد « يضارر » وقيل : « يضارر » أى الكاتب والشهيد لا يضارر ، فيحكم الشهادة والخط ؛ وهذا أظهر .

(٢) سورة البقرة ١٩٢ .

(٤) م : « اشتراك » .

(١) سورة البقرة ١٥٨ .

(٣) سورة النساء ١١ .

(٥) سورة البقرة ٢٢٣ .

ويحتمل أن من دعا الكاتب والشهيد لا يضارِزه فيطلبه في وقت فيه ضرر .
وكذلك قوله : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ ^(١) ، فلي هذا يجوز أن يقال : أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين ؛ أما إذا قلنا : يجوز استعمال المشترك في معنیه فظاهر ، وأما إذا قلنا بالمنع ، فبأن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين : مرة أريد هذا ومرة هذا ، وقد جاء عن أبي الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة . رواه أحمد . أى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة ، ولا يقتصر به على ذلك المعنى بل يعلم أنه يصلح لهذا ولهذا .

وقال ابن التبرى في مقدمة تفسيره : ما لا يحتمل إلا معنى واحداً حمل عليه ، وما احتمل معنيين فصاعداً بأن وضع لأشياء متماثلة ، كالسواد حمل على الجنس عند الإطلاق وإن وضع لمان مختلفة ؛ فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا ، سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازاً ؛ أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً كلفظ العين والقرء واللس ، فإن تنافى الجمع بينهما فهو مجمل ، فيطلب البيان من غيره ، وإن لم يتناف ، فقد مال قوم إلى الحمل على للمعنيين ، والوجه التوقف فيه ، لأنه ما وضع للجميع ، بل وضع لآحاد مستميات على البذل ، وادعاء إشعاره بالجميع بعيد ؛ نعم يجوز أن يريد التشكلم به جميع الحامل ولا يستحيل ذلك عقلاً ، وفي مثل هذا يقال : يحتمل أن يكون المراد كذا ، ويحتمل أن يكون كذا

فصل

[قد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين]

وقد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين كما سبق في قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَا كُنْ

اللَّهُ رَمَى^(١) ، ثم أُميت له لسر غامض ؛ وهو أَنَّ الرَمَى الثاني غير الأول ؛ فإنَّ الأول عَنَى به الرَمَى بالرَّعْب ، والثاني عَنَى به بالتراب حين رمى النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) في وجوه أعدائه بالتراب والحصى وقال : « شأَت الوجوه » فأنهزموا ، فأُنزل الله يخبره أَنَّ انهزامهم لم يكن لأجل التراب ، وإنما هو بما أوقع في قلوبهم من الرعب .

فصل

[في الإجمال ظاهرا وأسبابه]

وأما ما فيه من الإجمال في الظاهر فكثير ، وله أسباب .

أحدها : أن يمرض من ألفاظ مختلفة مشتركة وقعت في التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾^(٣) ، قيل : معناه كالنهار مبيضة لشيء فيها ، وقيل كالليل مظلمة لشيء فيها .

وكقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ﴾^(٤) ، قيل : أقبل ، وأدبر .

وكالأمة في قوله تعالى : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً ﴾^(٥) بمعنى الجماعة ، وفي قوله : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾^(٦) بمعنى الرجل الجامع للخير للقتدى به . وبمعنى الدِّين في قوله

(١) سورة الأنفال ١٧ . (٢) قيل كان هذا الرمي يوم حنين ، وقيل يوم أحد وقيل يوم خيبر ، وقيل يوم بدر ، وانظر تفصيل أوجه الخلاف في تفسير القرطبي ٧ : ٣٨٤ ، ٣٨٥ .
(٣) سورة ن ٢٠ . (٤) سورة التكاوير ١٧ .
(٥) سورة النحل ١٢٠ . (٦) سورة القصص ٢٣ .

تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾^(١) . وبمعنى الزمان في قوله تعالى : ﴿ وَأَدَّ كُرْبَعَهُ أُمَّةً ﴾^(٢) .

وكالتورية فإنها في الاستعمال العرفي «الأدنى» ، ومنه : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾^(٣) وقد يطلق على «الأعلى» بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ ... ﴾^(٤) الآية ، ثم قال : ﴿ ذُرِّيَّةً ﴾^(٥) ، وبها يجاب عن الإشكال للشهور في قوله تعالى : ﴿ حَلَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾^(٦) على بحث فيه^(٧) .

وقال مسكي في قوله تعالى : ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ ﴾^(٨) أى أول من يعبد الله . ومن قال : «الأنفين» بقوله مردود^(٩) ، لأنه يلزم أن يكون الصِّدِّيق لأنه إنما يقال : عَبد من كذا ، أى أغف .

الثاني : من حذف في الكلام ، كقوله : ﴿ وَتَرْتَعِبُونَ أَنْ تَنْسَكِبُوهُنَّ ﴾^(١٠) قيل معناه ترتعبون في نسكابهن للمألن . وقيل معناه : عن نسكابهن لزمانتهن وقلة ماألن والكلام يحتمل الوجهين ، لأن العرب تقول : رغبت عن الشيء إذا زهدت فيه ، ورغبت في الشيء إذا حرصت عليه ، فلما ركَّب الكلام تركيباً حذف معه حرف الجزاء احتمل التأويلين جميعاً . وجمل منه بعضهم قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) سورة الزخرف ٢٣، ٢٢ | (٢) سورة يوسف ٤٥ |
| (٣) سورة الأنعام ٨٤ | (٤) سورة آل عمران ٣٣ |
| (٥) سورة آل عمران ٣٤ | (٦) سورة يس ١ : ٥ |
| (٧) انظر تفسير البحر لأبي حيان ، ٧ : ٣٣٨ | (٨) انظر تفسير ابن كثير ٤ : ١٣٦ |
| (٩) سورة الزخرف ٨١ | |
| (١٠) سورة النساء ١٢٢ | |

لَا يَسْكَدُونَ بِقَهْرٍ حَدِيثًا . مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ^(١) ، أى يقولون : ﴿ مَا أَصَابَكَ ﴾ ، قال : ولولا هذا التقدير لكان مناقضا لقوله : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَأَتَيْنَا نَمُودَ النَّاقَةِ مُبْصِرَةً ﴾ ^(٣) ، أى آية مبصرة ، فظلموا أنفسهم بقتلها ، وليس المراد أَنَّ الناقة كانت مبصرة لا عمياء .

الثالث : من تعيين الضمير ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ يَفْعُو الَّذِي يَبْدِيهِ عُقْدَةُ النُّسْجِ ﴾ ^(٤) ، فالضمير فى ﴿ بَدِيهِ ﴾ يحتمل عوده على الولي وعلى الزوج ، ورجح الثانى لموافقته للقواعد ، فإن الولي لا يجوز أن يفعو عن مال يقيمه بوجه من الوجوه ، وتحل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى .

فإن قيل : لو كان خطابا للأزواج لقال « إلا أن تفنوا » بالخطاب ؛ لأن صدر الآية خطاب لهم بقوله : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ ﴾ ^(٥) ، إلى قوله : ﴿ فَتَنْصَفُ مَا قَرَضْتُمْ ﴾ ^(٦) . قلنا : هو التفات من الخطاب إلى الغيبة ، وهو من أنواع البديع .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٧) ، فيحتمل أن يكون الضمير الفاعلى الذى فى ﴿ يرفعه ﴾ عائدا على العمل ، وللفى أن الكلم الطيب - وهو التوحيد - يرفع العمل الصالح ؛ لأنه لا تصلح الأعمال إلا مع الإيمان . ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على الكلم ، ويكون معناه أن العمل الصالح هو الذى يرفع الكلم الطيب ؛ وكلاهما صحيح لأن الإيمان فعل وعمل ونية لا يصح بعضها إلا ببعض .

(٢) سورة الإسراء - ٥٩ .

(٤) سورة طه - ١٠ .

(١) سورة النساء ٧٨ ، ٧٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٢٧ .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتْرَنَ بِهِ نَقْمًا . فَوَسَطْنَ بِهِ جَنَّمَ ﴾ ^(١) ؛ فالهاء الأولى كناية عن الخوافر وهى موديات ، أى أثرن بالخوافر نقماً ، والثانية كناية عن الإغارة ، أى للنخيرات صبحا ، ﴿ فَوَسَطْنَ بِهِ جَنَّمَ ﴾ ^(٢) جمع للمشركين ، فأغاروا بهمهم .
وقد صنف ابن الأنبارى كتاباً فى تعيين الضائر الواقعة فى القرآن فى مجلدين .

الرابع : من مواقع الوقف والابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ^(٣) ، قوله : ﴿ الرَّاسِخُونَ ﴾ ، يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى ، ويحتمل أن يكون ابتداء كلام . وهذا الثانى هو الظاهر ويكون حذف « أما »
المخالفة كقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ ^(٤) ، ويؤيده آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ ^(٥) .

الخامس : من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ^(٦) .
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ^(٧) .
﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾ ^(٨) ، وغير ذلك مما صنف فيه العلماء من كتب غريب القرآن

السادس : من جهة كثرة استعماله الآن ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ ^(٩) .

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة المائدة ٥٤ . | (٢) سورة آل عمران ٧ . |
| (٣) سورة البقرة ٢٦ . | (٤) سورة البقرة ٣٣٢ . |
| (٥) سورة الحج ١١ . | (٦) سورة آل عمران ٣٩ . |
| (٧) سورة ق ٣٧ . | |

و ﴿يَلْقَوْنَ السَّمْعَ وَأَكْثُكُمْ كَاذِبُونَ﴾^(١) بمعنى «يسمعون» ولا يقول أحداً لأن:
أَلْقَيْتَ سَمِي .

وكذا قوله: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾^(٢) أى متكبهاً .
وقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَلْتَنُونُ صُدُورَهُمْ﴾^(٣)، أى يسرون ما فى ضمائرهم .
وكذا: ﴿فَأَصْبَحَ يُغْلِبُ كَفْتَيْهِ﴾^(٤) أى نادماً .
وكذا: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٥) أى لم يتلقوا النعم بشكر .

السابع: من جهة التقديم والتأخير، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ
لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾^(٦) تقديره: «ولو كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى
لكان لزاماً» ولولا هذا التقدير لكان منصوباً كالإلزام .

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا﴾^(٧)، أى يسألونك عنها كأنك .
وقوله: ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ . كما أخرجك ربك^(٨) .
فهذا غير متصل وإنما هو عائد على قوله: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٩) ، ﴿كَمَا
أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ﴾^(١٠) فصارت أنفال الغنائم لك إذ أنت راض بمزوجهك
وهم كارهون ، فاعترض بين الكلام الأمر بالتقوى وغيره .

وقوله: ﴿حَتَّى تَوَاسُّوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾^(١١) معناه «قد مكثت»^(١٢)

- | | |
|------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة الشعراء ٢٢٣ . | (٢) سورة الحج ٩ . |
| (٣) سورة هود | (٤) سورة الكهف ٤٢ . |
| (٥) سورة إبراهيم ٩ . | (٦) سورة طه ١٢٩ . |
| (٧) سورة الأعراف ١٨٧ . | (٨) سورة الأقال ١ ، ٤ ، ٥ . |
| (٩) سورة المتحنة ٤ . | |

لَكُمْ أَسْوَأَ حَسَنَةٍ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ .

الثامن: من جهة المقول للقلب ؛ كقوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾^(١)، أى «طور سينا» وقوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢) أى الناس ، وقيل: «إدريس» وفى حرف ابن مسعود: «إدريس»^(٣).

التاسع: المكرر القاطع لوصل الكلام فى الظاهر ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَنْبَغُونَ إِلَّا الظَّنُّ﴾^(٤)، معناه يدعون من دون الله شركاء، إلا الظن .

وقوله تعالى: ﴿قَالَ آمَلْتُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٥) معناه الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضعفوا .

فصل

فما ورد فيه مبيّنا للإجمال

اعلم أنّ الكتاب هو القرآن المتلو ؛ وهو إمانس ، وهو ما لا يحتمل إلا معنى ، كقوله تعالى: ﴿فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(١) وإما ظاهر وهو ما دلّ على معنى مع مجوز غير .

(٢) سورة الصافات ١٣٠ .

(١) سورة التين ٢ .

(٣) انظر الكشاف ٢ : ٢٧٠ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٧٠ .

(٤) سورة يونس ٦٦ .

(٥) سورة الأعراف ٧٥ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

والرافع لذلك الاحتمال قرائن لفظية ومعنوية ، واللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة .
أما المتصلة فنوعان : نوع يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لتحيل
عليه ، ويسمى تخصيصاً وتأويلاً . ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بياناً .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ^(١) ، فإنه دلّ على أن المراد من قوله سبحانه .
﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(٢) البعض دون الكل الذي هو ظاهر بأصل الوضع ، وبين أنه
ظاهر في الاحتمال الذي دلت عليه القرينة في سياق الكلام . وللشافعي رحمه الله قول
'بإجمال البيع ؛ لأن الربا مجمل ، وهو في حكم المستثنى من البيع ، واستثناء المجهول من المعلوم
يمود ^(٣) بالإجمال على أصل الكلام . والصحيح الأول ؛ فإن الربا عام في الزيادات كلها ،
وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تنغير به دلالة الأوضاع .

ومثال النوع الثاني قوله تعالى : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ^(٤) فإنه قسّر مجمل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى
يَبْيَنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ^(٥) ؛ إذ لولا ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ لبقى
الكلام الأول على تردده وإجماله .

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط في رجله الخيط الأبيض والأسود ، ولا يزال
بأكل ويشرب حتى يبين له لونهما ، فأنزل الله تعالى بمد ذلك : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ^(٦) ،
فعلوا أنه أراد الليل والنهار .

وأما اللفظية للنفصلة فنوعان أيضاً : تأويل وبيان .

فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدُوِّ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا
غَيْرَهُ ﴾ ^(٧) ، فإنه دلّ على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ^(٨) الطلاق

(٢-٢) ساقط من ت وهو في حاشية ط .

(٤) سورة البقرة ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(١) سورة البقرة ٢٧٥ .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ .

الرجعى ، إذ لولا هذه القرينة لكان السكـل منحصرا فى الطلقتين ؛ وهذه القرينة وإن كانت مذكورة فى سياق ذكر الطلقتين إلا أنها جاءت فى آية أخرى ، فلهذا جعلت من قسم للنفسلة .

ومثال الثانى قوله تعالى : ﴿ وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ . إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ^(١) فإنه دل على جواز الرؤية ، ويفسر به قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٢) ، حيث كان مترددا بين نفي الرؤية أصلا وبين نفي الإحاطة والحصـر دون أصل الرؤية .

وأىضا قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ ^(٣) ، فإنه لما حجب الفجار عن رؤيته خزيا لم دل على إثباتها للأبرار ، وارتفع به الإجمال فى قوله : ﴿ لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٤) .

وأما القرائن للمعنوية فلا تنحصر ومن مثله قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٥) ؛ فإن صيفته صيغة الخبر ؛ ولكن لا يمكن حملـه على حقيقة ، لأنهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف مخبره وهو محال ، فوجب اعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال .
ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر ؛ والمراد بها الأمر .

(٢) سورة الأنعام ١٠٣ .

(٤) سورة البقرة ٢٣٠ .

(١) سورة التيامة ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) سورة الطغنين ١٥ .

النوع الثاني والأربعون في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن

يأتي على نحو من أربعين وجهًا :

الأول

خطاب العام للراد به العموم

- كقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَفْهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(١) .
 وقوله : ﴿ إِنْ أَفْهَ لَا يَظُنُّ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .
 وقوله : ﴿ وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ ^(٣) .
 وقوله : ﴿ أَفْهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ رُءُوبٍ ثُمَّ مِنْ نُطْقَةٍ ﴾ ^(٥) . ﴿ أَفْهَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ ^(٦) . وهو كثير في القرآن .
 ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(٧) .

الثاني

خطاب الخاص للراد به الخصوص

من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ ^(٨) .

-
- | | |
|---|------------------------|
| (١) - سورة المجادلة ٧ . | (٢) - سورة يونس ٤٤ . |
| (٣) - سورة الكهف ٤٩ . | (٤) - سورة الروم ٢٠ . |
| (٥) - سورة المؤمن ٦٧ . | (٦) - سورة المؤمن ٦٤ . |
| (٧) - سورة الانشقاق ٦ ، وفي الكشف ما يفيد أنهم أهل الكتاب ، وكفرهم بعد الإيمان هو تكفيرهم . | |
| بـرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد لغتهم به قبل مجيء . (٨) - سورة آل عمران ١٠٦ . | |

﴿ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾^(١) .

﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٢) .

﴿ بَايِعُوا الرَّسُولَ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كُهَا لِكَيْلَا ﴾^(٤) ، وغير ذلك .

الثالث

خطاب الخاص وللراد به العموم

قوله تعالى : ﴿ بَايِعُوا النَّبِيَّ إِذَا طَلَقُوهُ النِّسَاءَ ﴾^(٥) ، فافتتح الخطاب بالنبي صلى الله عليه وسلم وللراد سائر من يملك الطلاق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ بَايِعُوا النَّبِيَّ إِنَّا أَهْلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) .

وقال أبو بكر الصيرفي^(٧) : كان ابتداء الخطاب له ، فلما قال في الوهوية : ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾^(٨) علم أن ما قبلها له ولنيره وصلى الله عليه وسلم :

(١) سورة الدخان ٥٩ .

(٢) سورة التوبة ٣٥ .

(٣) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٤) سورة المائدة ٦٧ .

(٥) سورة الطلاق ١ ، وفي الكشاف : خمس النبي صلى الله عليه وسلم بالبناء ، وعم بالخطاب لأنه صلى الله عليه وسلم إمام أمته وقوتهم .

(٦) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي ، بغدادى له تصانيف فى أصول الفقه : توفى سنة ٣٣٠ . للباب لابن الأثير ٢ : ٦٦ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾^(١) وجرى أبو يوسف على الظاهر فقال : إن صلاة الخوف من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم . وأجاب الجمهور بأنه لم يذكر ﴿ فِيهِمْ ﴾ على أنه شرط ، بل على أنه صفة حال والأصل في الخطاب أن يكون لمعين .

وقد يخرج على غير معين ليفيد العموم ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُشِيرَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾^(٢) ، وقائده الإيذان بأنه خليق بأن يؤمر به كل أحد ليحصل مقصوده الجميل .

وكقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ ﴾^(٣) ، أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم ، للقصد إلى تفطيع حالم ، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خافوها فلا يخص بها رؤية راء ، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ نَمِيحًا وَمُلُكًا كَبِيرًا ﴾^(٤) ، لم يرد به مخاطب معين ، بل عبر بالخطاب ليحصل لكل واحد فيه مدخل ، مبالغة فيا قصد الله من وصف ما في ذلك المكان من النعيم والملك ، ولبناء الكلام في الموضمين على العموم لم يجعل لـ : « ترى » ولا لـ : « رأيت » مفعولا ظاهرا ولا مقدرأ ليشيع ويم^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمَجْرُمُونَ نَاقِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾^(٦) ، فقبل إنه من هذا الباب ، ومنه قوم وقال : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولو للتمي لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالتحجى في : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾^(٧) ، لأنه يرجع من

(٢) سورة البقرة ٢٥ .

(١) سورة النساء ١٠٢ .

(٤) سورة الإنسان ٢٠ .

(٣) سورة سبأ ٥١ .

(٥) في الكشف : « رأيت » ليس لمفعول ظاهر ولا مقدر ليشيع ويم ، يعني أن يصر الرأي أيناوقع

لم يخلق إدراكه إلا بنعيم كثيرة ، وملك كبير .

(٧) سورة الأنبياء ٣١ .

(٦) سورة السجدة ١٢ .

عداوتهم النُصص، فجعله الله كأنه تمنى أن يرام على تلك الحالة الفظيعة، من نكس
الروس صاعياً ليشت بهم .
ويجوز أن تكون : « لو » « امتناعية » ، وجوابها محذوف ؛ أى رأيت أسوأ
حال يرى .

الرابع

خطاب العام وللراد الخصوص

وقد اختلف العلماء في وقوع ذلك في القرآن ، فأنكره بعضهم ؛ لأن الدلالة تلوجبة
للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ
إِلَّا تَحْسِينَ آمَنًا ﴾^(١) ، والصحيح أنه واقع .

كقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾^(٢) وعمومه يقتضى
دخول جميع الناس في اللفظين جميعاً ؛ وللمراد بعضهم ، لأن القائلين غير المقول لهم ، والمراد
بالأول نعيم بن سعيد الثقفي^(٣) ، والثاني أبوسفيان وأصحابه . قال الفارسي : وما يقوى
أن المراد بالناس في قوله : ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾^(٢) واحد قوله : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكَ كُفُّ
الشَّيْطَانِ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾^(٤) ، فوقعت الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكَ كُفُّ ﴾^(٤) إلى واحد بعينه ،
ولو كان المعنى به جمعاً لكان « إنما الشياطين الشياطين » فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ .
وقيل بل وضع فيه « الذين » موضع « الذى » .

(٢) سورة آل عمران ١٧٣ .

(١) سورة النكبات ١٤ .

(٣) في الكشف : نعيم بن مسعود الأشجى ، وله الصواب .

(٤) سورة آل عمران ١٧٥ .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ ^(١) يعني عبد الله بن سلام .

وقوله : ﴿ إِنِّ الَّذِينَ يُتَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾ ^(٢) قال الضحاك : وهو الأقرع بن حابس .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ﴾ ^(٣) لم يدخل فيه الأطفال والحجابين .
ثم التخصيص بمجيء تارة في آخر الآية ، بكفوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ بِحِلَّةٍ ﴾ ^(٤) ، فهذا عام في البالغة والصغيرة عاقلة أو مجنونة ، ثم خص في آخرها بقوله : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ۖ ۝ ٥٠ ﴾ ^(٥) الآية ، فخصها بالعاقلة البالغة ، لأن من علمها عبارتها ملغاة في العفو .

ونظيره قوله : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ ^(٦) ، فإنه عام في البالغة والرجمية ثم خصها بالرجمية بقوله : ﴿ وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ ^(٧) ، لأن الباقية لاتراجع .

وتارة في أولها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ شَيْئًا ﴾ ^(٨) ، فإن هذا خاص في الذي أعطاهما الزوج . ثم قال بعد : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ^(٩) ، فهذا عام فيما أعطاهما الزوج أو غيره إذا كان ملكاً لها .

وقد يأخذ التخصيص من آية أخرى كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُولُكُم يَوْمَئِذٍ

(١) سورة البقرة ١٣ .

هو عبيدة بن حصين والأقرع بن حابس .

(٣) سورة النساء ١ ، المج ١ ، لقمان ٣٣ .

(٤) سورة المجرات ٤ ، النساء ٤ .

(٥) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٩ .

دُبُرُهُ...»^(١) الآية ، فهذا عام في للقاتل كثيراً أو قليلاً ، ثم قال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ مَآيُوتُونَ...﴾ الآية .

ونظيره قوله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٢) وهذا عام في جميع الميتات ، ثم خصه بقوله : ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^(٣) ، فأباح الصيد الذي يموت في فم الجراح الملع .

وخصص أيضاً عمومه في آية أخرى قال : ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ﴾^(٤) تقديره : « وإن كانت ميتة » فخص بهذه الآية عموم تلك .

ومثله قوله تعالى : ﴿أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾^(٥) .
ونظيره قوله : ﴿وَالدَّمَ﴾^(٦) وقال في آية أخرى : ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾^(٧) يعني إلا الكبد والطحال ؛ فهو حلال .

ثم هذه الآية خاصة في سورة الأنعام وهي مكية ، والآية العامة في سورة اللائدة^(٨) وهي مدنية ، وقد تقدم الخصاص على العام في هذا الموضع ، كما تقدم في النزول آية الوضوء ؛ على أنه التيمم ، وهذا ما شى على مذهب الشافعى في أن العبرة بالخصاص ؛ سواء تقدم أم تأخر .

(٢) سورة المائدة ٣ .

(٤) سورة المائدة ٩٦ .

(١) سورة الأنفال ١٦ .

(٣) سورة المائدة ٤ .

(٥) سورة التور ٢٩ .

(٦) من قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٣ : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ .

(٧) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٨) آية ٣ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمَ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ .

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنُمُ إِحْدَاهُنَّ قِطْعًا...﴾^(١) الآية؛ وهذا عام سواء رضيت المرأة أم لا ، ثم خصها بقوله: ﴿فَإِنْ طَلِقَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾^(٢) ، وخصها بقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِي مَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾^(٣) .

ومثله قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ...﴾^(٤) الآية ، فهذا عام في الدخول بها وغيرها ، ثم خصها هناك: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ...﴾^(٥) الآية ؛ نفس الآية والصغيرة والحامل ؛ فالآيسة والصغيرة بالأشهر ، والحامل بالوضع .

ونظيره قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَخَوَّفُونَ مِنْكُمْ...﴾^(٦) الآية ، وهذا عام في الحامل والحائل ، ثم خص بقوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٧) .

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾^(٨) الآية وهذا عام في ذوات الحارم والأجنبيات ، ثم خص بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾^(٩) الآية وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾^(١٠) عام في الحرائر والإماء ، ثم خصه بقوله: ﴿فَمَكِّنْهُنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١١) .

وقوله: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(١٢) فإن الخلقة عامة ، ثم خصها بقوله: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾^(١٣) .

وكذلك قوله: ﴿وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(١٤) بشفاعته النبي صلى الله عليه وسلم .

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة النساء ٢٠ . | (٢) سورة النساء ٤ . |
| (٣) سورة البقرة ٢٢٩ . | (٤) سورة البقرة ٢٢٨ . |
| (٥) سورة الأحزاب ٤٩ . | (٦) سورة البقرة ٢٣٤ . |
| (٧) سورة الطلاق ٤ . | (٨) سورة النساء ٢٠ . |
| (٩) سورة النساء ٢٣ . | (١٠) سورة النور ٢ . |
| (١١) سورة النساء ٢٥ . | (١٢) سورة البقرة ٢٥٤ . |
| (١٣) سورة الزخرف ٦٢ . | (١٤) سورة البقرة ٢٥٤ . |

فائدة

[في الموم والخصوص]

قد يكون الكلامان متصلين ، وقد يكون أحدهما خاصا والآخر عاما ؛ وذلك نحو قولهم لمن أعطى زيدا درهما : أعط عمرا ، فإن لم تفعل فإنا أعطيت ؛ يريد : إن لم تعط عمرا فإنت لم تعط زيدا أيضا ، وذلك غير محسوب لك .

ذكره ^(١) ابن فارس ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) قال : فهذا خاص به ، يريد هذا الأمر المحدد ^(٣) بلفظه ، ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ ولم تبليغ [هنا] ^(٤) ﴿ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ؛ يريد جميع ما أرسلت به .

قلت : وهو وجه حسن ؛ وفي الآية وجوه آخر :

أحدها : أن اللفي أنك إن تركت منها شيئا كنت كمن لا يبلغ شيئا منها ، فيكون ترك البعض محبطا للباقي . قال الراغب : وكذلك أن حكم الأنبياء عليهم السلام في تكليفاتهم أشد ؛ وليس حكمهم كحكم سائر الناس الذين يتجاوز عنهم إذا خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ؛ وروى هذا اللفي عن ابن عباس رضي الله عنهما .

والثاني : قال الإمام فخر الدين إنه من باب قوله :

* أنا أبو النجم وشِعْرِي شِعْرِي *

معناه : أن شعري قد بلغ في المثانة والنصاحة إلى حد شيء قيل في نظم إن شعري قد

(٢) سورة لآلئة ٦٧ .

(٤) تسكئة من الصاحي ، وط .

(١) في الصاحي ١٧٨ .

(٣) في الصاحي ٢ المجدد .

انتهى مدحه إلى الغاية فيقيد تكرير اللبالة التامة في اللحن من هذا الوجه . وكذا جواب الشرط هاهنا ، يعنى به أنه لا يمكن أن يُوصف ترك بعض البلّغ تهديدا أعظم من أنه ترك التبليغ ، فكان ذلك تنبيها على غاية التهديد والوعيد . وضَعَف الوجه الذى قبله بأن من أتى بالمعص وترك البعض ، لو قيل إنه ترك الكل كان كذبا ، ولو قيل : إن الخلل فى ترك البعض ، كالخلل فى ترك الكل ، فإنه أيضا محال .

وفى هذا التضعيف الذى ذكره الإمام نظر ؛ لأنه إذا كان متى أتى به غير معتد به فوجوده كالمعدم ، كقول الشاعر :

سُئِلْتُ فلم تمنع ولم تعط نائلا فسيان لا ذمٌ عليك ولا حمدٌ
أى ، ولم تعط ما يعدّ نائلا ؛ وإلا يتكاذب البيت .

الثالث : أنه لتعظيم حرمة كتمان البعض جملة ككتمان الكل ، كافى قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّ أَمَّا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾^(١) .

الرابع : أنه وضع الباب موضع السبب ، ومعناه : إن لم تفعل ذلك [فَلَك]^(٢) ما يوجب [كتمان الوحي كله من العذاب]^(٣) .

ذكر هذا الذى قبله صاحب الكشف^(٤) .

(٢) زيادة من الكشف ، فيما نقله عنه الزركشى .

(١) سورة اللأفة ٣٢ .

(٣) الكشف ٢ : ٢٦٦ هـ .

تنبيه : قال الإمام أبو بكر الرازي : وفي هذه الآية دلالة على أن كل ما كان من الأحكام للناس إليه حاجة عامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغه السكافة ، وإنما وروده ينبغي أن يكون من طريق التواتر ؛ نحو الوضوء من من الفرج ومن من المرأة ، وما مست النار ونحوها ، لعموم البلوى بها^(١) ، فإذا لم نجد ما كان فيها بهذه المنزلة واردا من طريق التواتر ، علمنا أن الخبر غير ثابت في الأصل . انتهى .

وهذه الدلالة ممنوعة ، لأن التبليغ مطلق غير مقيد بصورة التواتر فيها نعم به البلوى ، فلا تثبت زيادة ذلك إلا بدليل . ومن المعلوم أن الله سبحانه لم يكلف رسوله صلى الله عليه وسلم إشاعة شيء إلى جمع يتحصل بهم القطع غير القرآن ؛ لأنه المعجز الأكبر ، وطريق معرفته القطع ، فأما باقي الأحكام فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل بها إلى الأفراد والقبائل ، وهي مشتملة على ما تم به البلوى قطعاً .

الخامس

خطاب الجنس

نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٢) ، فإن المراد جنس الناس لا كل فرد ، وإلا فمعلوم أن غير المكلف لم يدخل تحت هذا الخطاب ، وهذا يوجب في خطاب أهل مكة كما سبق ، ورجح الأصوليون دخول النبي صلى الله عليه وسلم في الخطاب بـ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » . وفي القرآن سورتان ، أولهما ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ ، إحداهما في التعف الأول ، وهي السورة الرابعة منه ،

(١) م : « فيها » .

(٢) سورة البقرة ٢١ ، ١٦٨ ؛ وهو في القرآن كثير .

وهي سورة النساء ، والثانية في النصف الثاني منه . وهي سورة الحج . والأولى تشتمل على شرح المبدأ^(١) ، والثانية تشتمل على شرح المعاد ، فتأمل هذا الترتيب ما أوقفه في البلاغة ! قال الراغب : « الناس قد يذكر ويراد به الفضلاء دون من يتناول اسم « الناس » تميزاً ، وذلك إذا اعتبر معنى الإنسانية ، وهو وجود العقل والذكور وسائر القوى المختصة به ، فإن كل شيء عدم فعله المختص به لا يكاد يستحق اسمه ، كاليد ، فإنها إذا عُدِمَتْ فعلها انحلص بها ، فأطلق اليد عليها كإطلاقه على يد السرير . ومثله بقوله تعالى : ﴿ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾^(٢) أى ، كما يفعل مَنْ يوجد فيه معنى الإنسانية ، ولم يقصد بالإنسان عيئاً واحداً ، بل قصد للمنى ، وكذلك قوله : ﴿ أَمْ يَحْذَرُونَ النَّاسَ ﴾ أى من وجد فيه معنى الإنسانية ، أى إنسان كان . »

قال : « وربما قصد به النوع من حيث هو . كقوله تعالى : ﴿ وَكَوَلَّا دَفَعِ اللَّهُ النَّاسَ بِمَقْصُومِهِمْ بِيَمِينِهِمْ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾^(٣) . »

السادس

خطاب النوع

نحو : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٤) . والمراد « بنو يعقوب » ، وإنما صرح به للعطفية سبقت في النوع السادس وهو علم للبهيمات^(٥) .

(٢) سورة البقرة ١٣ .

(٤) سورة البقرة ٢٥١ .

(٧) انظر الجزء الأول من ١٥٥ .

(١) ت : « المبدأ » .

(٣) سورة النساء ٥٤ .

(٥) المفردات في غريب القرآن من ٥٢٩ .

(٦) سورة البقرة ٤٠ .

السابع

خطاب المين

﴿ نَحْمُو يَا آدَمَ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(١).

﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ سَلَامًا ﴾^(٢).

﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾^(٣).

﴿ يَا مُوسَى ﴾^(٤).

﴿ يَا عِيسَى ﴾^(٥).

ولم يقع في القرآن النداء بـ « يا محمد » بل ، بـ « يا بها النبي » ، و « يا بها الرسول »
نظما له وتجيلا ، وتخصيصا بذلك عن سواء .

الثامن

خطاب المدح

نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، وهذا وقع خطابا لأهل المدينة الذين آمنوا
وهاجروا ، تمييزا لهم عن أهل مكة ، وقد سبق أن كل آية فيها : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾

(٢) سورة هود ٤٨ .

(١) سورة البقرة ٣٥ .

(٣) سورة الصافات ١٠٥ .

(٤) سورة الأعراف ١٤٤ : ﴿ قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي
وَبِكَلَامِي ﴾ .

(٥) سورة آل عمران ٥٥ : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قُمْ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ

مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ﴾ .

لأهل مكة ، وحكمة ذلك أنه يأتي بعد ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ﴾ الأمر بأصل الإيمان ، ويأتي بعد ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الأمر بتفاصيل الشريعة ، وإن جاء بعد الأمر بالإيمان كان من قبيل الأمر بالاستصحاب .

وقوله تعالى : ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) ، قيل : يرِدُ الخطاب بذلك باعتبار الظاهر عند الخطاب ؛ وهم المنافقون ، فإنهم كانوا يتظاهرون بالإيمان ، كما قال سبحانه : ﴿قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَأَوْثَقُوا قُلُوبَهُمْ﴾^(٢) .

وقد جوز الزمخشري^(٣) في تفسير سورة المجادلة في قوله تعالى : ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَأَجَّبْتُمُ الرُّسُولَ﴾^(٤) أن يكون خطاباً للمنافقين الذين آمنوا بألسنتهم ، وأن يكون للمؤمنين^(٥) .

ومن هذا النوع الخطاب بـ «يَأْيُهَا النَّبِيُّ» «يَأْيُهَا الرَّسُولُ» ، ولهذا تجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول ، وكذا عكسه ، كقوله في مقام الأمر بالتشريع العام : ﴿يَأْيُهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٦) ، وفي مقام الخاص : ﴿يَأْيُهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(٧) ، ومثله : ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٨) .

وتأمل قوله : ﴿لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٩) في مقام الاقتداء بالكتاب والسنة ، ثم قال : ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾^(١٠) فكانت جميع له المقامين : معنى النبوة والرسالة ؛ تعديداً للنعم في الحالين .

(١) سورة المائدة ٢١ .

(٢) سورة النور ٣١ .

(٣) سورة المجادلة ١٧ .

(٤) الكشاف ٣ : ٢٢٢ .

(٥) وعبارة الكشاف : « ويجوز أن يكون للمؤمنين ؛ أي إذا تناجيتهم فلا تشبهوا بأولئك في تناجيهم بالسر » .

(٦) سورة التحريم ١ .

(٧) سورة المائدة ٦٧ .

(٨) سورة المجرات ١ : ٢٤١ .

(٩) الأحزاب ٥٠ .

وقريب منه في اللصاف إلى الخاص : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾^(١) ،
ولم يقل : « يا نساء الرسول » لئلا قصد اختصاصهن عن بقية الأمة .
وقد يعبر بالنبي في مقام التشريع العام ، لكن مع قرينة إرادة التعميم ، كقوله :
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٢) . ولم يقل : « طَلَقْتُ » .

التاسع

خطاب الذم

نحو : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَمْتَدِرُوا آلَيْكُمْ﴾^(٣) .
﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(٤) .

ولتضمنه الإهانة لم يقع في القرآن في غير هذين الموضعين .

وكثر الخطاب بـ « يا أيها الذين آمنوا » على الواجبة ، وفي جانب الكفار على الغيبة ،
إعراضا عنهم ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَغْتَهُوا بُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ
وَلَإِنْ يَمُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٥) ، ثم قال : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ
فِتْنَةً﴾^(٦) ، فواجه بالخطاب المؤمنين ، وأعرض بالخطاب عن الكافرين : ولهذا كان
صلى الله عليه وسلم إذا عتب على قوم قال : « ما بال رجال يفعلون كذا ! » ، فكفى عنهم
تكرما ، وعبر عنهم بلفظ الغيبة إعراضا .

(٣) سورة الطلاق ١ .

(٤) سورة الكافرون ١ .

(٦) سورة الأنفال ٣٩ .

(١) سورة الأحزاب ٣٢ .

(٢) سورة الصحر ٧ .

(٥) سورة الأنفال ٣٨ .

الماشر

خطاب الكرامة

نحو: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ .

وقوله: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾^(٣) .

الحادى عشر

خطاب الإهانة

نحو قوله لإبليس: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ . وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ﴾^(٣) .

وقوله: ﴿قَالَ أَحْبَبُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾^(٤) .

وقوله: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجُلِكَ﴾^(٥) .

قالوا: ليس هذا إهانة لإبليس، وإنما معناه أن ما يكون منك لا يضر عباده

كقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(٥) .

الثانى عشر

خطاب التهم

وهو الاستهزاء بالمخاطب، مأخوذ من «تَهَكَّم البئر» إذا تهكمت؛ كقوله تعالى:

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٦)، وهو خطاب لأبي جهل؛ لأنه قال: «ما بين

(٣) سورة الحجر ٤٦ .

(١) سورة الأعراف ١٩ .

(٤) سورة المؤمنون ١٠٨ .

(٢) سورة الحجر ٣٤ ، ٣٥ .

(٦) سورة الدخان ٥٠ .

(٥) سورة الإسراء ٦٤ ، ٦٥ .

جلبها - ينى مكة - أعز ولا أكرم منى ^(١) .

وقال : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٢) ، جمل العذاب مبشرا به .

وقوله : ﴿ هَذَا نَزْلُكُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ . فَنُزِّلْ مِنْ حَيْمٍ . وَتَصْلِيَةٍ

جَحِيمٍ ﴾ ^(٤) ، والنزل لغة : هو الذى يقدم للنازل تكريمة له قبل حضور الضيافة .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ

بِالْغَيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ . لَهُ مَعْقَبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .

على تفسير « المعقبات » بالحرس حول السلطان ، يحفظونه - على زعمه - من أمر الله ، وهو

تسهم ، فإنه لا يحفظه من أمر الله شئ إذا جاءه .

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ

إِلَيْنَا ﴾ ^(٦) ، وهو تعالى يعلم حقيقتهم ، و ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ^(٧) ، لا تخفى

عليه خافية !

وقوله تعالى : ﴿ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ ^(٨) ، وذلك لأن الظل

(١) الخبر كما فى تفسير ابن ابي كثير ٤ : ١٤٦ : « لى رسول الله صلى الله عليه وسلم أباه جهل ، لانه

الله فقال : « إني الله تعالى أسرف أن أقول لك : أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى » . فزعم ثوبه من يده

وهذا : ما استطاع لى أنت ولا صاحبك من شئ ، ولقد علمت أنى أمنع أهل البطحاء ، وأنا العزيز الكريم ،

فقل الله يوم بدر وأذله بكلمته وأزل : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ .

(٢) سورة التوبة ٣٤ . (٣) سورة الواقعة ٥٦ .

(٤) سورة الواقعة ٩٢-٩٤ . (٥) سورة الرعد ١١٠-١١١ .

(٦) سورة الأحزاب ١٨ . (٧) سورة هود ٥ .

(٨) سورة الواقعة ٤٤٣-٤٤٤ .

من شأنه الاسترواح والطلاقة ، فنفى هنا ، وذلك أنهم لا يستأهلون الظل الكريم .

الثالث عشر

خطاب الجمع بلفظ الواحد

كقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾^(١) .

﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾^(٢) .

وللرأد الجميع بدليل قوله : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ﴾ . إلا الذين آمنوا^(٣) .

وكان الحجاج يقول في خطبته : « يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ، وكلكم ذلك الإنسان » .

وكثيراً ما يجرى ذلك في الخبر ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَلُّوا عَنْ رُبِّهِمْ﴾^(٤) ، ولم يقل :

« ضلُّوا » لأنه مصدر .

وقوله : ﴿هُمْ أَلَمَدُوا فَأَحْذَرْتَهُمْ﴾ ولم يقل الأعداء .

وقوله : ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(٥) أى رفقاء .

وقوله : ﴿لَا تَفَرَّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾^(٦) . ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ

حَاجِزِينَ﴾^(٧) .

وفى الوصف كقوله تعالى : ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٨) .

(١) سورة الانشقاق ٦

(٤) سورة الحجر ٦٨

(٦) سورة النساء ٦٩

(٨) سورة الحاقة ٤٧

(١) سورة الانشقاق ٦

(٢) سورة النصر ٣٠٢

(٥) سورة النافقون ٤

(٧) سورة البقرة ٢٨٥

(٩) سورة المائدة ٦

وقوله : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(١) .

وقوله : ﴿فَلَمَّا اسْتَلْتُمْ عَنْهُمْ مَنِ خَلَقَ لَهُمْ نَجِيًّا﴾^(٢) ، وجمعه أنجية ، من النجاة .

وقوله : ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوَازِ النَّسَاءِ﴾^(٣) فأوقع الطفّل

جنسا .

قال ابن جنى : وهذا باب يقلب عليه الاسم لا الصفة ، نحو الشاة والبعير والإنسان والملك ، قال تعالى : ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾^(٤) ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(٥) :

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ﴾^(٦) . ومن مجيئه في الصفة قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَمَعُشُ الْفَالِغُ عَلَى يَدَيْهِ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿وَسَمِعَ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقِبِيَ الدَّارِ﴾^(٨) .

وقال : وكل واحدة من هذه الصفات لا تقع هذا للوقع إلا بعد أن تجرى مجرى الاسم الصريح .

الرابع عشر

خطاب الواحد بلفظ الجمع

كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْتَمِلُوا صَالِحًا﴾^(١) إلى قوله : ﴿فَدَرَبْتُمْ فِي غَمَرِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٢) فهذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، إذ لا نبي معه قبله ولا بعده .

(٢) سورة يوسف ٨٠ .

(٤) سورة المائدة ١٧ .

(٦) سورة العصر ٢ .

(٨) سورة الرعد ٤٧ .

(١) سورة التحريم ٤ .

(٣) سورة النور ٣١ .

(٥) سورة الفجر ٢٢ .

(٧) سورة الفرقان ٢٧ .

(٩) المؤمنون ٥٤٥١ .

وقوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قَبِيحٌ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَإِنَّ صَبْرَكُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾^(١) ، خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم ، بدليل قوله : ﴿ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ... ﴾^(٢) الآية .

وقوله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى... ﴾^(٣) الآية ؛ خاطب بذلك أبا بكر الصديق لما حرمَ مسطعاً رَفَدَهُ حين تكلم في حديث الإفك .
وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا ﴾^(٤) ، والمخاطب النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً ، لقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا ﴾^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾^(٦) .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾^(٧) أي «اربعى» ؛ وإنما خاطب الواحد للعظم بذلك ؛ لأنه يقول : نحن فعلنا ، فعلى هذا الابتداء خوطبوا بما في الجواب .
وقيل : ﴿ رَبِّ ﴾ استغاثة ، و ﴿ ارْجِعُونِ ﴾ خطاب للملائكة ، فيكون التفاتا أو جمعا لتكرار القول ؛ كما قال : « قفا نيك »^(٨) .

وقال السهيلي : هو قولٌ مَنْ حضرته الشياطين وزبانية المذاب ، فاختلط ولا يدري ما يقول من الشطط ، وقد اعتاد أمرا يقوله في الحياة ، من رد الأمر إلى المخلوقين .

(٢) سورة النحل ١٢٧ .

(١) سورة النحل ١٢٦ .

(٤) سورة هود ١١٣ .

(٣) سورة النور ٢٢ .

(٦) سورة المؤمنون ٩٩ .

(٥) سورة الشعراء ٢١ .

(٧) من قول امرئ القيس في أول معلقته :

* قَفَا نَيْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . . . ﴾^(١) الآية .
وهذا مما لا تشريك فيه .

وقال للبرد في « الكامل » : لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من المخلوقين
على حكم الاستزمام ، لأن ذلك كثير ، وهو يختص به سبحانه .

ومن هذا ما حكاه الحريري في شرح « اللعة »^(٢) عن بعضهم أنه منع من إطلاق
لفظة « نحن » على غير الله تعالى من المخلوقين ، لما فيها من التعظيم ، وهو غريب . وحكى
بعضهم خلافا في نون الجمع الواردة في كلامه سبحانه وتعالى ، وقيل : جاءت للفظ
يُوصَفُ بها^(٣) سبحانه ، وليس لمخلوق أن ينادى فيها ؛ فلي هذا [القول]^(٤) يكره للول
استعمالها في قولهم : « نحن فعل كذا » . وقيل في علها : إنها كانت تصاريف أقضية
تجرى على أيدي خلقه تنزلت^(٥) أفعالهم منزلة فعله ، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع ،
فلي هذا [القول]^(٦) يجوز^(٧) مباشرة النون لكل من لا يباشر بنفسه^(٨) .

فأما قول العالم : « نحن نبين » و « نحن نشرح » ففسوح له فيه ؛ لأنه يخبر بنون الجمع
عن نفسه وأهل مقالته .

(١) سورة الزخرف ٣٢ .

(٢) ملحة الأعراب في صناعة الإعراب ، فظها وشرحها الحريري صاحب المقامات : وما نقله عنه و
ص ١٣ (طبعة بولاق) مع تصريف في البارة .

(٣) شرح اللعة : « التي هو سبحانه متوحد بها »

(٤) من شرح اللعة .

(٥) في الأصول « تنزل » ، وما أبيته عن شرح اللعة .

(٦-٧) شرح اللعة : « يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه » .

وقوله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ﴾^(١) ، والمراد
الإنس ؛ لأنَّ الرسل لا تكون إلا من بنى آدم . وحكى بعضهم فيه الإجماع ، لكن عن
الضحاك^(٢) أنَّ من الجن رسولا اسمه يوسف ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا
نَذِيرٌ ﴾^(٣) واحتج الجمهور بقوله : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا ﴾^(٤) ليحصل
الاستثناس ، وذلك مفقود في الجن ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا... ﴾
الآية ،^(٥) وأجمعوا أنَّ المراد بالاصطفاء النبوة .

وأجيب عن تمسك الضحاك بالآية بأن البعضية صادقة بكون الرسل من بنى آدم ،
ولا يلزم إثبات رسل من الجن بطريق إثبات نفي من الجن ، يستمعون القرآن من رسل
الإنس ، ويبلقونه إلى قومهم ، وينذرونهم ، ويصدق على أولئك النفر من حيث إنهم رسل -
الرسل . وقد سمي الله رسل عيسى بذلك حيث قال : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾^(٦) .
وفي تفسير القرآن لقوام إسماعيل بن محمد بن الفضل الحورى قال قوم : من
الجن رسل ، للآية .

وقال الأكثرون : الرسل من الإنس ، ويحى من الجن ، كقوله في قصة بلقيس :
﴿ فَتَأْتِيهِمْ رِجْمٌ يُزْجَعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾^(٧) ، والمراد به واحد ، بدليل قوله : ﴿ اذْجِعْ
إِلَيْهِمْ ﴾^(٨) . وفيه نظر ، من جهة أنه يحتمل أن يكون الخطاب لرئيسهم ؛ فإن العادة جارية

(١) سورة الأنعام ١٢٠ .

(٢) هو الضحاك بن مخلد ، ويكنى أبا عاصم النخيل ، ذكره ابن حجر في التهذيب ٤ : ٤٥ ، ونقل
الخبر عنه الطبري في التفسير ٨ : ٢٧ (يولات) .

(٤) سورة الأنعام ٩ .

(٣) سورة طه ٢٤ .

(٦) سورة يس ١٤ .

(٥) سورة آل عمران ٣٣ .

(٨) سورة النمل ٣٧ .

(٧) سورة النمل ٣٥ .

لا سيما من الملوك ألا يرسلوا واحدا. وقرأ ابن مسعود : « اَرْجِعُوا إِلَيْهِمْ » ، أراد الرسول ومن معه .

وقوله : ﴿ أُولَئِكَ مِرَّةً يَأْتُونَ ﴾ ^(١) - يعني عائشة وصفوان ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٣) والمراد بالمرسلين نوح ، كقولك : فلان يركب الدواب ويلبس البرود ، وماله إلا دابة وبُرْد . قوله الرخشى ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُذَبْ طَائِفَةٌ ﴾ ^(٥) قال قتادة : هذا رجل كان لا يمالئهم على ما كانوا يقولون في النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأه الله سبحانه طائفة . وقال البخاري : ويسى الرجل طائفة .

وقوله : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ ^(٦) والمراد « خلة » ، بدليل الآية الأخرى ^(٧) ، وللوجب للجمع مناسبة رموس الآي .

فائدة

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ^(٨) فجوز الفارسي ^(٩) فيه تقديرين : أحدهما : أن « إمام » هنا جمع ، لأنه المفعول الثاني لجمع ، والمفعول الأول جمع ، والثاني هو الأول ، فوجب أن يكون جمعا ، وواحده « آم » لأنه قد سمع هذا في واحد .

(١) سورة النور ٢٦ . (٢) انظر تفسير القرطبي ١٢ : ٢١١ .

(٣) سورة الشعراء ١٠٥ . (٤) في تفسيره الكشاف ٢ : ١٢٧ .

(٥) سورة التوبة ٦٦ . (٦) سورة إبراهيم ٣١ .

(٧) سورة البقرة : ٢٥٤ : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ .

(٨) سورة الفرقان ٥٤ .

(٩) هو الحسن بن أحمد بن عبد الفار بن سليمان ، المعروف بأبي علي الفارسي ، صاحب كتاب الحجة .

قال تعالى : ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾^(١) فهذا جمع « آم » مسلماً وقياسه على حد قيام وقائم، فأما أئمة فجمع « إمام » الذى هو مقدّر، على حدّ عِتان وأعنة، وسِنان وأسنة، والأصل أئمة، فقلت القاء .

والثانى : أنه جمع لإمام ، لأن المعنى « أئمة » فيكون « إمام » على هذا واحداً ، وجمعه أئمة [وإمام]^(٢) .

وقال ابن الضائع^(٣) : قيدت عن شيخنا الشّلوّيين^(٤) فيه احتمالين غير هذين : أن يكون مصدراً كالإمام ، وأن يكون من الصفات المجراة مجرى المصادر فى ترك الثنية والجمع كحسب . ويمتثل أن يكون محمولاً على للمعنى ، كقولهم : دخلنا على الأمير وكسانا حلة ؛ والمراد : كل واحدٍ منّا حلة ، وكذلك هو « واجمل كل واحدٍ منا إماما » .

الخامس عشر :

خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين

كقوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾^(٥) ، والمراد : مالك ، خازن النار .
وقال الفرّاء : الخطاب للجنة^(٦) النار والزبانية؛ وأصل ذلك أن الرفقة أدنى ما تكون من ثلاثة نفر ، فجرى كلام الواحد^(٧) على صاحبيه . ويجوز أن يكون الخطاب للملكين^(٨) للموكلين ، من قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ .

(١) سورة المائدة ٢ .

(٢) تسكئة بتضمينها البيان .

(٣) هو على بن محمد بن على بن يوسف الكتانى الإشبلى ، المعروف بالضايع : أحد أئمة المرو بالأندلس ، وصاحب أبى على الشلوّيين ، وشارح كتاب سيبويه ، توفى سنة ٦٨٠ . بقية الرواة ٣٥٤

(٤) هو أبو على الإشبلى عمر بن محمد بن عمر الأزدى ، المعروف بالشلوّيين ، إمام المروية فى عصره وصاحب للمصنفات فى النحو ، توفى سنة ٦٤٥ بقية الرواة ٣٦٤ .

(٥) سورة ق ٢٤ .

(٦) نقله أبو حيان فى البحر ٨ : ١٢٦

(٨) سورة ق ٢١ .

(٧) « لكلام الواحد » .

وقال أبو عثمان^(١) : لما ثنى الضمير استغنى عن أن يقول : ألقى ألقى ، يشير إلى إرادة التأكيذ اللفظي .

وجعل المهدوي^(٢) منه قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبْتُ دَعْوَتُكُمْ ﴾^(٣) ، قال : الخطاب لموسى وحده لأنه الداعي ، وقيل : لهما - وكان هارون قد آمن على دعائه ، وللمؤمن أحد الداعين .

السادس عشر :

خطاب الاثنين بلفظ الواحد

كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ رُبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾^(٤) ، أى «ويا هارون» ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه أفرد موسى عليه السلام بالثناء بمعنى التخصيص والتوقف ؛ إذ كان هو صاحب عظيم الرسالة وكرم الآيات . ذكره ابن عطية .

والثاني : لما كان هارون أضحح لسانه على ما نطق به القرآن ثبت عن جواب الخصم الألد . ذكره صاحب^(٥) الكشف . وانظر إلى الفرق بين الجوابين .

ومثله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾^(٦) ، قال ابن عطية : إنما أفرد به الشقاء من حيث كان الخائب أولا وللقصود فى الكلام . وقيل بل ذلك لأن الله جعل

(١) هو أبو عثمان المازنى ، شيخ نخبة البصرة وصاحب كتاب التلصيف .

(٢) سورة يونس ٨٩ .

(٣) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي القرطبي النحوى للفسر ، أصله من الهدوية ودخل الأندلس ، وتوفى سنة ٤٤٠ هـ . بقية الرواة ١٥٢ .

(٤) سورة طه ٤٩ .

(٥) سورة طه ١٦ .

(٦) الجزء الثانى ص ٢٦ .

الشفاء في معيشة الدنيا في حيز الرجال ، ويحتمل الإغضاء عن ذكر المرأة ، ولهذا قيل : من
الكَرَم سِتْرُ الْحَرَمِ .

وقوله ، ﴿ فَأَتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْمَالِئِينَ ﴾ ^(٣) .
ونحوه في وصف الاثنين بالجمع قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٤) .
وقال : ﴿ هَذَانِ خَصِمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾ ^(٥) ، ولم يقل : « اختصما » .
وقال : ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٦) ، ولم يقل : « عليهما » اكتفاء بالخبر عن أحدهما
بالدلالة عليه .

السابع عشر

خطاب الجمع بعد الواحد

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ
إِلَّا كُنَّا . . . ﴾ الآية ، فجمع ثالثها ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن الأنباري :
إنما جمع في الفعل الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم وحده ،
وإنما جمع تفخيلا له وتعظيما ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ ^(٧) .
وكذلك قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا
وَجَاعِلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٨) فتتلى في الأول ^(٩) ، ثم جمع ،
ثم أفرد ، لأنه خوطب أولا موسى وهارون ، لأنهما المتبوعان ، ثم سبق الخطاب عاما

١ (٢) سورة التحريم ٤

٢ (٤) سورة البقرة ٣٧

٣ (٦) سورة يونس ٨٧

٤ (١) سورة الشعراء ١٦

٥ (٣) سورة الحج ١٩

٦ (٥) سورة البقرة ٧٥

٧ (٧) م : « أولا » .

لها ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها ؛ لأنه واجب عليهم ، ثم خص موسى بالبشارة تعظيماً له .

الثامن عشر

خطاب عين والمراد غيره

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ ^(١) ، الخطاب له والمراد المؤمنون ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان حقياً ، وحاشاه من طاعة الكافرين والمنافقين . والدليل على ذلك قوله في سياق الآية : ﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٣) ، بدليل قوله في صدر الآية [بعدها] ^(٤) : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شكٍّ مِنْ دِينِي ﴾ ^(٥) .

ومنهج من أجراه على حقيقته وأوله ، قال أبو عمر الزاهد ^(٦) في « الباقوت » : سمعت الإمامين ثعلب والبريد يقولان : معنى ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ ﴾ أى قل يا محمد : إن كنت في شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود ؛ إنهم أعلم ^(٧) به من أجل أنهم أصحاب كتاب .

(١) سورة الأحزاب ٦٤

(٢) سورة يونس ٩٤-١٠٤

(٣) زيادة يقتضها السياق .

(٤) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الزاهد الدروني بسلام ثعلب ؛ وأحد أئمة اللغة ؛ وكتابه الباقوت في اللغة ، نقل ابن النديم : « ابتداءً بأملاء هذا الكتاب كتاب الباقوت يوم الخميس ليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلاثمائة في جامع المدينة ، مدينة أبي حمفر ارتحالاً من غير كتاب ولادستور ، ففى في الإملاء مجلساً مجلساً إلى أن انتهى إلى آخره » . وتوفى أبو عمر الزاهد سنة ٣٤٥ ، وانظر الفهرست لابن النديم ٢٦ ، وإنباء الرواة ٣ : ١٧١ .

(٥) ت : « بهم » ، وسوايه في م ، ط .

وقوله : ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ ^(١) قال ابن فورك ^(٢) : معناه وَسِعَ اللَّهُ عَنْكَ على وجه الدعاء ، و ﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ تليظ على الناقضين وهو في الحقيقة عتاب راجع إليهم ؛ وإن كان في الظاهر للنبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله : ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ .

وقوله : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ ^(٣) ، قيل إنه أمية ^(٤) ؛ وهو الذي تولى دون النبي صلى الله عليه وسلم ، ألا ترى أنه لم يقل : « عبست » !

وقوله : ﴿لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿وَلَئِنْ أَنْبِئْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَئِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ^(٦) .

وبهذا يزول الإشكال للشهور في أنه : كيف يصح خطابه صلى الله عليه وسلم مع ثبوت عصمته عن ذلك كله ؟ ويجاب أيضا بأن ذلك على سبيل النرض ، وللحال يصح فرضه لنرض .

والتحقيق أن هذا ونحوه من باب خطاب العام من غير قصد شخص معين ؛ والمعنى

(١) سورة التوبة ٢٣ .

(٢) أبو محمد بن الحسن بن فورك المتكلم الواعظ ، توفى سنة ٤٠٦ . وانظر ابن خلسكان ٤٨٢ : ١ ، وتبيين كذب المفتري ٢٣٢ .

(٣) سورة عبس ١ .

(٤) هو أمية بن خلف ؛ قال القرطبي : « أما قول علمائنا إنه الوليد بن المغيرة ، فقد قال آخرون إنه أمية بن خلف واليباس . وهذا كله باطل وجعل من المفسرين الذين لم يتحققوا الدين ، وذلك أن أمية بن خلف والوليد كانا بسكة وابن أم مكتوم كان بالمدينة ما حضر معهما ، ولا حضر معه ، وكانا وهما كافرين ؛ أحدهما قبل الهجرة والآخر يدر ، ولم يقصد قط أمية المدينة » ولا حضر عنده مفردا ولا مع أحد .

الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢١٠ .

(٥) سورة البقرة ١٤٥ .

(٦) سورة الزمر ٦٥ .

الخلق جميع الشرائع على ذلك . ويسقrah حيفئذ من إيراد هذا السؤال من أصله .

وعكس هذا أن يكون للراد عاما، وللراد الرسول، قوله: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ...﴾^(١) بدليل قوله في سياقها: ﴿أَفَأَنْتُمْ تُكْفِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا كَالْجَاهِلِينَ﴾^(٢) .

وأما قوله في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^(٣) فليس من هذا الباب .

قال ابن عطية: ويحتمل أن يكون التصدير: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ في الأنعام أن الله لو شاء لجمعهم . ويحتمل أن يهيم بوجود كفرهم الذي قدره الله وأرادته .

ثم قال: ويظهر تباین ما بين قوله تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ وبين قوله عز وجل لنوح عليه السلام: ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^(٤)، وقد قرر: أن محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء .

وقال مكى والمهدوى: الخطاب بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ للنبي صلى الله عليه وسلم، والمراد أمته، وهذا ضعيف ولا يقتضيه اللفظ .

وقال قوم: وقُر نوح عليه السلام لسنه وشيبه .

وقال قوم: جاء الحل على النبي صلى الله عليه وسلم لتربه من الله ومكاته، كما يحمل العاتب على قربه أكثر من حله على الأجانب .

قال: والوجه القوي عندى فى الآية هو أن ذلك لم يحمى بحسب النبیین، وإنما جاء بحسب الأمر من الله، ووقع النبي عنهما والمقاب فيهما .

(٢) سورة يونس ٩٩

(٤) سورة هود ٤٦ .

(١) سورة الأنبياء ١٠

(٣) سورة الأنعام ٣٠

التاسع عشر
خطاب الاعتبار

كقوله تعالى حاكيا عن صالح لما هلك قومه : ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾^(١)، خاطبهم بعد هلاكهم ؛ إِمَّا لِأَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَهْلِ بَدْرٍ وَقَالَ : « وَاللَّهِ مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ » ، وَإِمَّا لِلإِعتبار كقوله : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾^(٢) .
وقوله : ﴿ أَنْظُرُوا إِلَىٰ آثَمِهِ إِذَا أُمِرَ ﴾^(٣).

المشروع

خطاب الشخص ثم المدلول إلى غيره .

كقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾^(٤) ، الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال للكفار : ﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾^(٥) ، بدليل قوله : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ أَذَىٰ الْأَلَمُولُوا ﴾^(٧) .

قال ابن خالويه^(٨) : في كتاب « المبتدأ »^(٩) .

(٢) سورة الفتيكوت ٢٠

(٤) سورة هود ١٤

(١) سورة الأعراف ٧٩

(٣) سورة الأنعام ٩٩

(٥) سورة النساء ٣

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه النحوي ، صاحب سيف الدولة ومؤيد أولاده . تول

عقب سنة ٣٧٠ . إنباه الرواة ١ : ٣٢٤

(٧) في ت « البشري » تصحيف . ذكره التفطلي وابن التديم ٨٤ .

الحادى والمشرون

خطاب التلويح

وسماه التملبي^(١) للتلون . كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٢)
﴿ فَمَنْ رُبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾^(٣) . وتسميه أهل المعاني الالتفات ؛ وستسكلم عليه
إن شاء الله تعالى بأقسامه .

الثانى والمشرون

خطاب الجمادات خطاب من يعقل

كقوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾^(٤)
تقديره : « طائعة » .

وقيل : لما كانت تمن يقول ، وهى حالة عقل ، جرى الضمير فى ﴿ طائعين ﴾ عليه ،
كقولهم : ﴿ رَأَى لَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٥) .

وقد اختلف — أن هذه المقالة حقيقة ، بأن جعل لها حياة وإدراكا يقتضى نطقها ،
أو مجازا ، بمعنى ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول — على قولين :
قال ابن عطية : والأول أحسن ، لأنه لا شئ يدفعه ، والمعبرة فيه أتم ، والقدره
فيه أظهر .

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم التملبي القرطبي ، صاحب التفسير الكبير وكتاب العربالس . توفي سنة ٤٢٧

إنباه الرواة ١ : ١١٩

(٢) سورة طه ٤٩

(٣) سورة الطلاق ١

(٤) سورة يوسف ٤

(٥) سورة فصلت ١١

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّينَا مَعَهُ ﴾^(١) ، فأمرها كما تؤمر الواحدة المخاطبة للوثة لأن جميع مالا يعقل كذلك يؤمر .

الثالث والعشرون

خطاب التبييع

كقوله : ﴿ وَتَلَىٰ اللَّهُ فَتْحًا كَلِمًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ، ولا يدل على أن من لم يوكل ينتفى عنهم الإيمان ، بل حش لم على التوكل .

وقوله : ﴿ فَإِنَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٤) ، فإنه سبحانه وصفهم بالإيمان عند الخطاب ثم قال : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، قصد حثهم على ترك الربا ، وأن المؤمنين حثهم أن يفعلوا^(٥) ذلك .

وقوله : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَقَلِّبْهُ نَوَ كَلِمًا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْقِيَامَتَانِ ﴾^(٨) .

وهذا أحسن من قول من قال : « إن » هاهنا بمعنى : « إذ » .

(٢) سورة المائدة ٢٣

(٤) سورة البقرة ٢٧٨

(٦) الأنفال ١

(٨) سورة الأنفال ٤١

(١) سورة سبأ ١٠

(٣) سورة التوبة ١٣

(٥) ت : « يسموا »

(٧) سورة يونس ٨٤

الرابع والعشرون

خطاب الإغصاب

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَلَا يُغْنِيكُمْ عَنْهُ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْذُلُ ۚ ۝١٠ ﴾ .
وقوله : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ۝١١ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَذُوقُوا لَوْنَهُمْ فَمَن يَكْفُرْ لَّكَافَرًا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ۚ فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۝١٢ ﴾ .

الخامس والعشرون

خطاب التشجيع والتحريض

وهو الحث على الاتصاف بالصفات الحسنة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بَنِيَانٌ مَّرْضُومًا ۝١٣ ﴾ ، وكفى بحث الله سبحانه تشجيعا على منازلة الأقران ، ومباشرة الطعان !

وقوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْ كُرًّا مِّن رَّبِّكُمْ مِخْمَسَةَ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ۝١٤ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ ۝١٥ ﴾ وكيف لا يكون للقوم صبر والمك

(٢) سورة الكهف ٥٠

(٤) سورة الصنف ٤

(٦) سورة الأفعال ١٦

(١) سورة المتحنة ٩

(٣) سورة النساء ٨٩

(٥) سورة آل عمران ١٢٥

الحق جل جلاله قد وعدم بالمدد الكريم قال : ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ كَمَا تَأْتُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ ^(٢) .

وقد جاء في مقابلة هذا القسم ما يراد منه الأخذ بالجزم والتأني بالحرب والاستظهار عليها بالمدد ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْنُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتِهْلُكَةِ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ ^(٤) .

ونحو ذلك في الترغيب والترهيب ماجاء في قصص الأشقياء تحذيرا للماثل من العذاب ، وإخبارا للسعداء فيما صاروا إليه من الثواب .

السادس والعشرون

خطاب التنفير

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٥) قد جمعت هذه الآية أوصافا وتصورا لما يناله للفتاب من عرض من يفتابه على أفطع وجه ؛ وفي ذلك محاسن كالاستفهام الذي معناه التفريع والتوبيخ ، وجعل ما هو الغاية في الكراهة موصولا بالحبة ، وإسناد الفعل إلى ﴿ أَحَدِكُمْ ﴾ . وفيه إشعار بأن أحدا لا يحب ذلك . ولم يقتصر على تمثيل الاعتبار بأكل لحم الإنسان حتى جعله « أخا » ولم يقتصر على لحم الأنخ حتى

(٢) سورة النساء ١٠٤

(٤) سورة الأهل ٦٠

(١) سورة آل عمران ١٢٦

(٣) سورة البقرة ١٩٥

(٥) سورة المجرات ١٢

جله « ميتا » وهذه مبالغات عظيمة ، ومنها أن الكتاب غائب وهو لا يقدر على الدفع لما قيل فيه فهو كالميت .

السابع والمثرون

خطاب التحنن والاستعطاف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ﴾^(١) .

الثامن والمثرون

خطاب التحبيب

نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾^(٢) .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾^(٣) .

﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾^(٤) .

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « يا عباس يا عم رسول الله » .

التاسع والمثرون

خطاب التمجيز

نحو : ﴿ قَاتِلُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾^(٥) .

﴿ قَلِيلًا تَوَاتَرًا بِمِثْلِهِ ﴾^(٦)

(٢) سورة مريم ٤٢

(٤) سورة طه ٩٤

(٦) سورة الطور ٣٤

(١) سورة الزمر ٥٣

(٣) سورة لقمان ١٦

(٥) سورة البقرة ٢٣

﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ﴾^(١) .

﴿فَادْرَبُوا عَنْ أُنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾^(٢) .

وجعل منه بعضهم : ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾^(٣) ، ورد ابن عطية بأن التعميز يكون حيث يقتضى بالأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب؛ وإنما معنى الآية : كونوا بالنوم والتقدير كذا .

الثلاثون

التحشير والتلف

كقوله تعالى : ﴿قُلْ مَوْتُوْا بِنَفْسِكُمْ﴾^(١) .

الحادى والثلاثون

التكذيب

نحو قوله : ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٢) .

﴿قُلْ هَلْمْ شُهَدَاءُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾^(٣) .

الثانى والثلاثون

خطاب الشريف

وهو كل ما فى القرآن العزيز مخاطبه بقل ، كالتفلاقل^(١) .

وكقوله : ﴿قُلْ آمَنَّا﴾^(٢) ، وهو تشريف منه سبحانه لهذه الأمة ؛ بأن يخاطبها

(١) سورة هود ١٣

(٢) سورة آل عمران ١٦٨

(٣) سورة آل عمران ١١٩

(٤) سورة الأنعام ١٥٠

(٥) سورة آل عمران ٩٣

(٦) سورة آل عمران ٧٤

(١) سورة الإسراء ٥٠

(٢) سورة آل عمران ٩٣

(٣) سورة آل عمران ٧٤

(٤) سورة آل عمران ٧٤

(٥) سورة آل عمران ٧٤

(٦) سورة آل عمران ٧٤

بنير واسطة لتفوز بشرف الخطابة ؛ إذ ليس من التصحيح أن يقول الرسول للرسول إليه :
قال لي المرسل : « قل كذا وكذا » ؛ ولأنه لا يمكن إسقاطها ؛ فدل على أن المراد بقاؤها ،
ولا بد لها من قائدة ، فتكون أمرا من التكلم للتكلم بما يتكلم به أمره شفاها بلا واسطة ؛
كقولك لمن مخاطبه : اقل كذا .

الثالث والثلاثون

خطاب للمدوم

ويصح ذلك تبعا لموجود ، كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾^(١) ، فإنه خطاب لأهل
ذلك الزمان ، ولكل من بعدهم ، وهو على نحو ما يجرى من الوصايا في خطاب الإنسان
لوله وولد ولده ماتناسلوا ، بتقوى الله وإتيان طاعته .

قال الرماني^(٢) في تفسيره : وإنما جاز خطاب المدوم لأن الخطاب يكون بالإرادة
للمخاطب دون غيره ، وأما قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣) فند الأشارة أن وجود
المالم حصل بمخاطب « كن » .

وقالت : الحنفية : التكوين أزلى قائم بذات الباري سبحانه ، وهو تكوين لكل
جزء من أجزاء المالم عند وجوده ، لا أنه يوجد عند « كاف ونون » .
وذهب فخر الإسلام شمس الأئمة^(٤) منهم إلى أن خطاب « كن » موجود عند إيجاد
كل شيء ، فالخاصل عندهم في إيجاد الشيء شيان : الإيجاد وخطاب « كن » .

(١) سورة الأعراف ٢٦

(٢) هو أبو الحسن طي بن عيسى الرماني النحوي المعروف سنة ٣٨١ ؛ ذكر تفسيره صاحب كشف

القلوب ٤٤٧

(٤) هو الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل

(٣) سورة النحل ٤٠

المرخسي ، صاحب كتاب اللطوط ؛ وللتولي سنة ٤٨٠ على أحد الأقوال .

واحتج الأشاعرة بظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٢) وقوله : ﴿ بِدَعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣) ولو حصل وجود العلم بالتكوين لم يكن في خطاب « كن » فائدة عند الإيجاد .
وأجاب الحنفية بأننا نقول لموجها ولا تستقل بالفائدة ؛ كالنقابة ، فيقول بوجود خطاب « كن » عند الإيجاد في غير تشبيه ولا تعطيل^(٤) .

(١) النحل ٤٠

(٢) سورة يس ٨٢

(٣) سورة البقرة ١١٢ .

(٤) ذكر المؤلف في صدر هذا النوع ص ٢٥٧ : « أنه يأتي على أربعين وجها ؛ ولكنه لم يذكر

سوى ثلاثة وتلاتين وجها .

النسخ الثالث والأربعون في بيان حقيقة ومجازه

لا خلاف أن كتب الله يشتمل على الحقائق ، وهي كل كلام بقي على موضوعه كالآيات التي لم يتجاوز فيها ؛ والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه ، والداعية إلى (١) أسمائه وصفاته ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ... ﴾ (٢) الآية .

وقوله : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ... ﴾ (٣) ، ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا ... ﴾ (٤) ، ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ... ﴾ (٥) ، ﴿ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ (٦) ، ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (٧) .
وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُخْفِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ (٨) .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ (٩) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْمِلُونَ ﴾ (١٠) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ آيَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾ (١١) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴾ (١٢) .

قيل : ومنه الآيات التي لم تُنسخ ، وهي كالآيات الحكميات ، والآيات المشتملة (١٣) ،

(١) كذا في م ، ط ، و ق ت : « والله على أسمائه » .

(٢) سورة الحجر ٢٢ (٣) سورة النمل ٦٠

(٤) سورة النمل ٦١ (٥) سورة النمل ٦٧

(٦) سورة النمل ٦٣ (٧) سورة النمل ٦٤

(٨) سورة يس ٧٨ (٩) سورة الواقعة ٥٨

(١٠) سورة الواقعة ٦٣ (١١) سورة الواقعة ٦٨

(١٢) سورة الواقعة ٧١

(١٣) كذا في الأصول ؛ وقد كتب ناسخ نسخة ط فوق كلمة « للمثمة » كلمة : « كذا » .

ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحد الله على نعمائه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَا آخِرَةَ ثُمَّ يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، وأكثر ما يأتي من الآي على هذا.

وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة، منهم ابن القاسم^(٢) من الشافعية، وابن خُوَيزَمِنْدَاذ^(٣) من المالكية. وحكى عن داود الظاهري^(٤) وابنه، وأبي مسلم الأصبهاني^(٥).

وشبهتهم أن التكلم لا يمتثل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه.

وهذا باطل، ولو وجب خلوه القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف، وثنية القصص وغيره، ولوسقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن.

وقد أفرده بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام^(٦)، وجمع فأوعى.

(١) سورة البقرة ٤

(٢) هو أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري المعروف بابن القاسم، أحد فقهاء الشافعية، وصاحب المصنفات المشهورة كالتلخيص والفتاح وأدب القاضي. توفي بطرسوس سنة ٣٣٥. طبقات الشافعية ٢ : ١٠٣ (٣) خُوَيزَمِنْدَاذ، معجمتين أو إجمال الأولى، من علماء المالكية؛ تلميذ الأبهري، من أهل البصرة، توفي في حدود الأربعينات. شهاب الثقا ٤ : ١٧٠

(٤) داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بالظاهري؛ صاحب المذهب المختل، وأتباعه يعرفون بالظاهرية، توفي سنة ٢٧٠. وبعد وفاته جلس ابنه محمد في حلقة، وتذهب بذهبه، وتوفي سنة ٢٩٧. ابن خلكان ١ : ١٧٥، ٤٧٨

(٥) هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني، من فقهاء المعتزلة، وصنف تفسيراً على طريقهم، توفي سنة ٣٧٠. لسان الميزان ٥ : ٨٩

(٦) هو الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الشهير بالزمخشري بن عبد السلام، الشافعي المسمى المتوفى سنة ٦٦٠، وطبع كتابه في إستانبول سنة ١٣١٢؛ وهو المسمى بكتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز.

وأما معناه ، فقال الحارثي : ^(١) معناه طريق القول ، وماأخذه مصدر «جرت مجازاً» كما يقال : « قُت مقتلاً » .

قال الأصمى : كلام العرب إنما هو مثال شبه الوحي .

[نوعا المجاز]

وله سببان : أحدهما الشبه ، ويسمى المجاز اللغوي وهو الذى يتكلم فيه الأصولى .
والثانى لللابسة ، وهذا هو الذى يتكلم فيه أهل اللسان ؛ ويسمى المجاز العقلى ، وهو أن تُسند الكلمة إلى غير ماهى له أصالة بضرب من التأويل ، كسب زيد أباه ، إذا كان سبياً فيه .

[المجاز فى المركب وأقسامه]

والأول مجاز فى القرد ؛ وهذا مجاز فى المركب .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ^(٢) ، ونسبت الزيادة التى هى فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها .
وكذا قوله تعالى : ﴿ وَذَٰلِكُمْ فَلَّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ^(٤) ، والفاعل غيرهُ ، ونُسب الفعل إليه لكونه الأمر به .

وكقوله : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ ^(٥) ، نسب النزاع الذى هو فعل الله إلى إبليس

(١) لعله أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبدوس بن حاتم الحارثي الفقيه الشافعى ؛ ذكره ابن الأثير فى

لنفة الله ؛ لأن سببه أكل الشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها إنه لها
لمن الناصحين .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رَیَحْتُمِجَارُهُمْ ﴾ ^(١) ، جمل التجارة الراجعة .

وقوله : ﴿ نَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ ^(٢) لأن الأمر هو للمزوم عليه ؛ بدليل : ﴿ فَإِذَا
عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾
فقسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرهم ؛ لأن سببه كفرهم ، وسبب كفرهم أمر
أكابرهم بإمام بالكفر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ^(٤) ، نسب الفعل إلى الظرف
لوقوعه فيه .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ تَنَشُّقًا ﴾ ^(٦) .

وقد يقال إن النزاع والإحلال يعبر بهما عن فعل ما أوجبهما ؛ فالجواز إفرادي
لا إسنادي .

وقوله : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ^(٨) ، يحتمل معناه : يجعل هؤلاء ، فهو من
مجاز الحذف .

(٢) سورة محمد ٢١

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٦) سورة الزلزلة ٢

(٨) سورة الرمل ١٧

(١) سورة البقرة ١٦

(٣) سورة آل عمران ١٥٩

(٥) سورة الزمل ١٧

(٧) سورة طه ١١٧

وأما قوله تعالى : ﴿ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ^(١) ، قيل على النسب ، أى ذات رضا . وقيل : بمعنى « مرضية » وكلاهما مجاز لإفراد لا مجاز إسناد ؛ لأن المجاز في لفظ « راضية » لا في إسنادها ؛ ولكنهم كأنهم قدروا أنهم قالوا : رضيتُ عيشتهُ ، فقالوا : « عيشة راضية » .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما طرفاه حقيقتان ، نحو : أنبت للطر البقل ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْمَالَهَا ﴾ ^(٣) .

والثاني : مجازيان نحو : ﴿ فَمَا رَجَعَتِ تِجَارَتُهُمْ ﴾ ^(٤) .

والثالث : ما كان أحد طرفيه مجازاً ^(٥) دون الآخر ، كقوله : ﴿ تُوَفِّي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ إِذْنِ رَبِّهَا ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ ^(٧) . قال بعضهم : ومن شرط هذا المجاز أن يكون للسند إليه شبه بالمتروك ، في تعلقه بالماثل .

[المجاز الإفرادى وأقسامه]

وأنواع الإفرادى في القرآن كثير يميز المدّ عن إحصائها .

- | | |
|---|--------------------|
| (١) سورة البقرة ٧ | (٢) سورة الأنفال ٢ |
| (٣) سورة الزلزلة ٢ | |
| (٤) سورة البقرة ١٦ ، قال السيوطي في الإتقان ٢ : ٣٦ : « أى ما ربحوا فيها ، وإطلاق الرخ والتجارة هنا مجاز » . | |
| (٥) الإتقان : « ما أحد طرفيه حقيق دون الآخر ، إما الأول أو الثانى » ، وجعل أقسام هذا النوع أربعة . | |
| (٦) سورة إبراهيم ٢٥ | (٧) سورة محمد ٤ |

كقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَقْىَ - تَرَاعَةً لِشَوَى - تَدْعُو ﴾ ^(١) قال : الدعاء من النار مجاز .
وكقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا . . . ﴾ ^(٢) الآية ، والسلطان هنا هو
البرهان ، أى رهان يستدلون به ^(٣) ، فيكون صامتاً ناطقاً ، كالدلائل الخبيرة ، والمبرة والوعظة .
وقوله : ﴿ فَأَمَّهُ هَآوِيَّةٌ ﴾ ^(٤) فاسم الأم الهاوية مجاز ؛ أى كما أَنَّ الأم كافلة لولدها
وملجأ له ، كذلك أيضاً النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع .
وقوله : ﴿ قُتِلَ أَنْزَارُ صَوْنٍ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ^(٦) ، ﴿ فَأَتَلَتْهُمْ اَللَّهُ
أَنَّى يُؤْفِكُونَ ﴾ ^(٧) ، والفعل فى هذه اللواضع مجاز أيضاً لأنه بمعنى أبده الله وأذله .
وقيل : قهره وغلبه وهو كثير ، فلنذكر ^(٨) أنواعه لتكون ضوابط لبقية الآيات الشريفة .

الأول

إيقاع السبب موقع السبب

وكقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ ^(١) ولما نزل سببه ، وهو الماء .
وكقوله : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴾ ^(٢)
ولم يقل : « كافتن أبويكم » ، لأن الخروج من الجنة هو السبب الناشئ عن الفتنة ،
فأوقع السبب موقع السبب ، أى لا تفتنوا بفتنة الشيطان ، فأقيم فيه السبب مقام السبب ،
وهو سبب خاص ، فإذا علم فيعلم السبب ، فالنبي فى الحقيقة لبنى آدم ، والمقصود عدم
وقوع هذا الفعل منهم ، فلما أخرج السبب من أن يوجد بإيراد النهى عليه ، كان أدل هل
امتناع النهى بطريق الأولى .

(٢) سورة الروم ٣٥

(١) سورة الماعز ١٥ - ١٧

(٣) ت : « يشركون » صوابه فى ط ، م .

(٥) سورة القبايل ١٠

(٤) سورة القارعة ٩

(٧) سورة المنافقون ٥

(٦) سورة عبس ١٢

(٩) سورة الأعراف ٢٢

(٨) ت : « قلت : ذكر أنواعه » .

وقوله تعالى : ﴿ مَالِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ﴾ ^(١) وهم لم يدعوه إلى النار ، إنما دعوه إلى الكفر ؛ بدليل قوله : ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) ، لكن لما كانت النار مسببة عنه أطلقها عليه .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ ^(٣) أى العناد للستارم للنار .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَا كُفُونًا فِي يَطْوُونَهُمْ فَأَرَأَيْتُمْ ﴾ ^(٤) لاستلزام أموال اليتامى إياها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتُنْفِئِ الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ نِكَاحًا ﴾ ^(٥) إنما أراد - والله أعلم - الشيء الذى ينكح به ، من مهر ونفقة وما لا بد للزوج منه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٦) أى لا تأكلوها بالسبب الباطل الذى هو القمار .

وقوله : ﴿ وَالزَّجَرَ فَاهْجُرْ ﴾ ^(٧) ، أى عبادة الأصنام لأن المذاب مسبب عنها .

وقوله : ﴿ وَابْجِدُوا فِيكُمْ غِلَظَةً ﴾ ^(٨) أى وأغلظوا عليهم ، ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المتصور لقائه ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لقائه بل لتجدوه .

الثانى

عكسه ، وهو إيقاع السبب موقع السبب

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلَهَا ﴾ ^(٩) .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١٠)

(١) سورة البقرة ٢٤

(٢) سورة النور ٣٣

(٣) سورة المدثر ٥

(٤) سورة التورى ٤٠

(١) سورة المؤمن ٤٦ ، ٤٧

(٢) سورة النساء ١٠

(٣) سورة البقرة ١٨٨

(٤) سورة التوبة ١٢٣

(٥) سورة البقرة ١٩٤

سمى الجزء الذى هو السبب سبباً واعتداء ، فسئى الشئ باسم سببه وإن عبرت السببة عما ساء - أى أحرز - لم يكن من هذا الباب ، لأن الإساءة تحزن فى الحقيقة ، كالجنابة .
ومنه : ﴿ وَمَكَّرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ ﴾^(١) تجوز بافظ « للكر » عن عقوبته^(٢) لأنه سبب لها .

ومنه قوله : ﴿ أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(٣) إنما جعلت المرأتان للتذكير إذا وقع الضلال لا ليقع الضلال ؛ فلما كان الضلال سبباً للتذكير أقيم مقامه .
ومنه إطلاق اسم الكتاب على الحفظ ، أى المكتوب فإن الكتابة سبب له ، كقوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قُلُوا ﴾^(٤) أى سنحفظه حتى نبازيهم عليه .

ومنه إطلاق اسم السمع على القبول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾^(٥) ، أى ما كانوا يستطيعون قبول ذلك والعمل به ، لأن قبول الشئ مرتب على سماعه ومسبب عنه . ويجوز أن يكون نفي السمع لا بقاء فائدته .
ومنه قول الشاعر :

وإن حلفت لا ينقضُ النأى عهدَهَا فليسَ المحضوبُ البنانِ يمينُ^(٦)
أى وفاء يمين .

ومنه إطلاق الإيمان على ما نشأ عنه من الطاعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ﴾^(٧) . ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾^(٨) أى أضعفون بعض التوراة - وهو فداء الأسارى - وتركون المثل ببعض - وهو قتل إخوانهم وإخراجهم من ديارهم

(٢) كذا فى م وث ت ، ط : « لأنها » .

(٤) سورة آل عمران ١٨١

(٦) كتاب الإشارة ٧٥

(٨) سورة البقرة ٨٥

(١) سورة آل عمران ٥٤

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة هود ٢٠

(٧) سورة البقرة ١٤٣

وجعل الشيخ عز الدين من الأنواع^(١) نسبة الفعل إلى سبب سببه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَاهُمَا جَمًّا كَانَا فِيهِ ﴾^(٢) أى كما أخرج أبيكم فلا يخرجكما من الجنة : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾^(٣) .

الخروج والنازع في الحقيقة هو الله عز وجل ، وسبب ذلك أكل الشجرة ، وسبب أكل الشجرة وسوسة الشيطان ومقاومته على أنه من الناصحين . وقد مثل البيانون بهذه الآية للسبب وإنما هي لسبب السبب .

وقوله : ﴿ وَأَخْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾^(٤) لما أمروهم بالكفر للوجوب لحلول النار . نسب ذلك إليهم لأنهم أمروهم به ؛ فالله هو المحل لدار البوار ، وسبب إحلالها كفرهم ، وسبب كفرهم أمرهم بكفرهم بإمامهم بالكفر للوجوب لحلول النار^(٥) .

الثالث

إطلاق اسم الكل على الجزء

قال تعالى : ﴿ يَحْمِلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾^(٦) أى أناملهم ؛ وحكمة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى أنهم يدخلون أناملهم في آذانهم بغير المعتاد ، فرارا من الشدة ، فسكانهم جعلوا الأصابع .

وقال تعالى : ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾^(٧) واليد حقيقة إلى النكسب ، هنا إن جعلنا « إلى » بمعنى « مع » ، ولا يجب غسل جميع الوجه إذا ستره بعضُ الشعور الكثيفة .

(١) في كتاب الإشارة إلى المجاز الفصل الثامن والمعبرون ص ٤٥

(٢) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٥) تكملة من كتاب الإشارة إلى المجاز للقر بن عبد السلام .

(٦) سورة الأعراف ٢٧

(٧) سورة البقرة ١٩

وقوله : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١) ، وللمراد هو البعض الذي هو الرسخ .

وقال تعالى : ﴿وَمَنْ آوَىٰ يَطْعَمُهُ﴾^(٢) أى من لم يذق .

وقوله : ﴿تُحِبُّكَ أَجْأَمُهُمْ﴾^(٣) والمعاد وجوهمهم ؛ لأنه لم ير جملة لهم .

ومنه قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٤) استشكله الإمام^(٥) في تفسيره ؛ من جهة أن الجزاء إنما يكون بعد تمام الشرط والشرط أن يشهد الشهر ، وهو اسم ثلاثين يوما . وحاصل جوابه أنه أوقع الشهر وأراد جزءا منه ، وإرادة الكل باسم الجزء مجاز شهير .

وقيل عن علي رضي الله عنه أن للفقهاء من شهد أول الشهر فليصم جميعه ، وأن الشخص متى كان مقيا أو في البر ثم سافر ، يجب عليه صوم الجميع . والجمهور على أن هذا عام ، يخص بقوله : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا...﴾^(٦) الآية . ويفترق على هذا أن من أدرك الجزء الأخير من رمضان : هل يلزمه صوم ما سبق إن كان مجنونا في أوله ؟ فيه قولان .

الرابع

إطلاق اسم الجزء على الكل

كقوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٧) ، أى ذاته . ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٤٩

(٤) سورة البقرة ١٨٥

(٧) سورة القصص ٢٧٨ .

(٧) سورة القصص ٨٨

(١) سورة المائدة ٣٨

(٣) سورة النافقون ٤

(٥) هو إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله الفقيه الشافعي ، صاحب كتاب التام في أصول الدين والبرهان في أصول الفقه وغيرها من المصنفات توفى سنة ٤٧٨ هـ . ابن خلكان ١ : ٢٧٨ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦

(٨) سورة الرحمن ٢٧

وقوله : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴾^(٢) ؛ يريد الأجساد ، لأن العمل والنَّصَب^(٣) من صفاتها . وأما قوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾^(٤) ؛ فيجوز أن يكون من هذا ؛ غير بالوجوه عن الرجال . ويجوز أن يكون من وصف البعض بصفة الكل لأن التعمُّ منسوب إلى جميع الجسد .

ومنه : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾^(٥) ؛ فالوجهُ للراد به جميع ما وقع به للواجهة لا الوجه وحده .

وقد اختلف في تأويل « الوجه » الذي جاء مضافاً إلى الله في مواضع من القرآن ، فنقل ابن عطية عن الخذاق أنه راجع إلى الوجود ، والمبارة عنه بالوجه مجاز ؛ إذ هو أظهر الأعضاء في المشاهدة وأجلها قدراً . وقيل - وهو الصواب - هي صفة ثابتة بالسمع ، زائدة على ما توجبُه القول من صفات الله تعالى . وضَعفه إمام الحرمين . وأما قوله تعالى : ﴿ قَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾^(٦) فالمراد الجملة التي وَجَّهْنَا إليها في القبلة . وقيل : المراد به الجاه ، أي قَمَّ جلالُ الله وعظمته .

وقوله : ﴿ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾^(٧) . ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾^(٨) تجوز بذلك عن الجملة .

وقوله : ﴿ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾^(٩) ، البنان الإصبع ؛ تجوز بها عن الأيدي

(٢) سورة الناشية ٢ ، ٣

(١) سورة البقرة ١٤٤

(٣) أي وقع منها عمل في الدنيا وأصلها فيه نصب ؛ أي تب .

(٥) سورة القيامة ٢٢

(٤) سورة الناشية ٨

(٧) سورة الشورى ٣٠

(٦) سورة البقرة ١١٥

(٩) سورة الأتفال ١٢

(٨) سورة البقرة ١٦٥

والأرجل ، عكس قوله تعالى : ﴿ يَحْمِلُونَ أَثَامًا بِمَعْنَى ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٢) .

وقوله ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرطُومِ ﴾^(٣) ، عبر بالأنف عن الوجه .

﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ آتَمَّ قَلْبُهُ ﴾^(٥) ، أضاف الإنم إلى القلب وإن كانت الجملة كلها آتمة ؛ من حيث كان محلا لاعتقاد الإنم والبر كما نسبت الكتابة إلى اليد من حيث إنها تفعل بها في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٦) ، وإن كانت الجملة كلها كاتبة ولهذا قال : ﴿ وَذَرِيبُ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾^(٧) .

وكذا قوله : ﴿ لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا بَصَارٌ ﴾^(٨) . وقيل : المعنى على حذف المضاف ؛ لأن

المترك هو الجملة دون الحاسة ، فاستند الإدراك إلى الأبصار ، لأنه بها يكون .

وكقوله تعالى : ﴿ وَيَحْذَرُ كُفْرَ اللَّهِ فَنَفْسُهُ ﴾^(٩) ، أى إياه .

﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ﴾^(١٠) .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْضُلُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾^(١١) . وحكى

ابن فارس عن جماعة أن « مِنْ » هنا للتبويض ؛ لأنهم أمروا بالنفض عما يحرم النظر إليه .

وقوله : ﴿ قُمْ لِلَّيْلِ ﴾^(١٢) ، أى صلى في الليل ؛ لأن القيام بعض الصلاة .

(١) سورة البقرة ١٩	(٢) سورة المجادلة ٣
(٣) سورة ن ١٦	(٤) سورة الحاقة ٤٥
(٥) سورة البقرة ٢٨٣	(٦) سورة البقرة ٧٩
(٧) سورة الأنعام ١٠٣	(٨) سورة آل عمران ٢٨
(٩) سورة المائدة ١١٦	(١٠) سورة النور ٣٠
(١١) سورة الزمل ١	

وكقوله : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(١) ، أى صلاة الفجر .

ومنه « المسجد الحرام » وللراد جميع الحرم .

وقوله : ﴿ وَأَرْكَمُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٢) أى للصالحين .

﴿ يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ ﴾ ^(٤)

أى الوجوه .

وقوله : ﴿ إِنْ أَفْهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٥) فبقر بالأرض والسماء عن العالم ؛ لأن اللقائم مقام الوعيد ؛ والوعيد إنما يحصل لو بين أن الله لا يخفى عليه أحوال العباد ؛ حتى يجازيهم على كفرهم وإيمانهم ، والعباد وأحوالهم ليست السماء والأرض بل من العالم فيكون للراد بالسماء والأرض العالم ؛ إطلاقاً للجزء على الكل .

وقوله : ﴿ قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، قال الفارسي : جملة على المجاز « أذنا » لأجل إصفاها ؛ قال : ولو صُفرت « أذنا » هذه التي في هذه الآية ، كان في لحاق التاء فيها وتركها نظر .

وجعل الإمام نحر الدين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ ^(٧) للراد به جميع الحرم ، لا صفة الكعبة فقط ، بدليل قوله : ﴿ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ ^(٨) ، وقوله : ﴿ هَدَيْنَا بَابِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٩) ، وللراد الحرم كله ، لأنه لا يُذبح في الكعبة ، قال : وكذلك « المسجد الحرام » في قوله : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَدَنِهِمْ ﴾

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٤) سورة آل عمران ١٠٩

(٦) سورة البقرة ١٢٥

(٧) سورة المائدة ٩٥

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الإسراء ١٠٧، ١٠٩

(٥) سورة التوبة ٦١

(٩) سورة النكبات ٦٧

هَذَا^(١)؛ والراد منهم من الحج وحضور مواضع النسك .

وقيل في قوله تعالى : ﴿يَا قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُوءَ بَنَاتِهِ﴾^(٢) ، أى بحسبها
صفحة مستوية لا شقوق فيها كخف البعير ، فيعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة ، كالكتابة
والخطاطة ونحوها من الأعمال التى يُستمان فيها بالأصابع ، قالوا : وذكرت البنات لأنه
قد ذكرت اليدان ؛ فاخصّ منها الظمها .

وجوز أبو عبيدة ورود^(٣) البعض وإرادة الكل ؛ وخرج عليه قوله تعالى :
﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي
تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾^(٤) أى كله ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي
بَعْدَكُمْ﴾^(٥) وأنشد بيت لبيد :

تَرَكَ أَمْكِنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَمْتَلِقُ بَعْضَ النَّفُوسِ حَامُهَا^(٦)
قال : وللوّ لا يمتلق بعض النفوس دون بعض ؛ ويقال للمنيّة : علوق ،
وعلاقة . انتهى .

وهذا الذى قاله فيه أمران :

أحدهما : أنه ظنّ أن النبىّ يحبّ عليه أن يبيّن في شريعته جميع ما اختلفوا فيه ؛
وليس كذلك ؛ بدليل سؤالهم عن الساعة وعن الروح وغيرهما مما لا يصله إلا الله . وأما الآية

(٢) سورة الفاتحة ٤

(١) سورة التوبة ٢٨

(٣) جله السيوطى في الإتيان قسما مستقلا ، وألفقه بقسم إطلاق الجزء على الكل ؛ وعلى قول
أبي عبيدة .

(٥) سورة المؤمن ٢٨

(٤) سورة الزخرف ٦٣

(٦) من المعلقة ص ١٥٥ - بصرح التبريزي .

الأخرى ، فقال ثعلب : إنه كان وعدم بشيء من العذاب : عذاب الدنيا وعذاب الآخرة
 قال : يصبكم هذا العذاب في الدنيا ، - وهو بعض الوعيد - من غير نفي عذاب الآخرة .
 الثاني : أنه أخطأ في فهم البيت ؛ وإنما مرادُ الشاعر ببعض النفوس نفسه هو ، لأنها
 بعض النفوس حقيقة ؛ ومعنى البيت : أنا إذا لم أرضَ الأمسكة أتركها إلى أن أموت ؛
 أي إذا تركتُ شيئاً لا أعود إليه إلى أن أموت ، كقول الآخر :

إذا انصرفتُ نفسي عن الشيء لم تكدْ إليهِ بوجه آخر الدهرِ ترجعُ

وقال الزمخشري : إن صحّت الرواية عن أبي عبيدة ، فيدخل فيه قول اللّازني في
 مسألة^(١) « الملقى » : كان أجنى من أن يبقه ما أقول له . وأشار الزمخشري بذلك إلى أن
 أبا عبيدة قال للمازني : ما أكذب النحويين ! [قلت له : لم قلت ذلك ؟ قال]^(٢) : يقولون :
 هاء التانيث تدخل على ألف التانيث وإن الألف [التي]^(٣) في « علقى »^(٤) ملحقة
 [ليست للتانيث]^(٥) ، قال : قلت له : وما أنكرت من ذلك ؟ قال سمعت رؤبة يثني
 * فحطّ في علقى وفي مكور^(٦) *

فلم ينوتها ، قلت : ما واحد الملقى ؟ قال : علقاة ، قال للمازني : فأسفت ولم أفسر له
 لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا^(٧) !

(١) انظر خبر أبي عبيدة مع اللّازني في إنباء الرواة : ٢٥٣ .

(٢) زيادة من إنباء الرواة .

(٣) الملقى : شجرة تسمم خضرتها في القيظ ولها أفتان طوال دقاق وورق لطاف .

(٤) ورد البيت عرقاً في الأصول ، وصوابه من اللسان : ٧ ، ١٣٣ ، ١٢ ، ١٣٦ ، واللكور :

جمع مكر : وهي نبتة تميل إلى القبرة ، تلبث في السهل وفي الرمل ، لها ورق وليس لها زهر ، وبسده :

* يَبِينُ تَوَاكُرَى الشَّمْسِ وَالذُّرُورِ *

(٥) إنباء الرواة : « مثل ذلك » .

قلت : ويحتمل قوله : ﴿ يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَمِدُّكُمْ ﴾^(١) أن الوعيد عما لا يفتكر تركه جميعه ، فكيف به ١ ويدل قوله في آخر هذه السورة : ﴿ فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرَبِّيكَ بِبَعْضِ الَّذِي نَعِدُّهُمْ أَوْ نَتَوَفِّيكَ وَآلَيْنَا يُرْجُونَ ﴾^(٢) ، وفيها تأييد لكلام ثعلب أيضاً .

وقد يوصف البعض^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿ يَلْمِزُ حَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾^(٤) وقوله : ﴿ نَاصِبَةٍ كَازِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾^(٥) اخطأ صفة الكل فوصف به الناصبة ، وأما الكاذبة فصفة اللسان .

وقد يوصف الكل بصفة البعض كقوله : ﴿ إِنَّمَا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾^(٦) ، والوجل صفة القلب .

وقوله ﴿ وَكَلَيْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾^(٧) والرب إنما يكون في القلب .

الخامس

إطلاق اسم للزوم على اللازم

كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهَوَّيْتُمْ كَيْدَهُمْ بِمَا كَانُوا بِهِ يَشْرِكُونَ ﴾^(٨) ، أى أنزلنا برهانا يستدلون به ، وهو يدلهم ، سمي الدلالة « كلاما » ، لأنهم لوازم الكلام .
وقوله : ﴿ هُمْ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾^(٩) فإن الأصل « عى » لقوله في موضع آخر : ﴿ هُمْ فِي بُكْمٍ عَمًى ﴾^(١٠) ؛ لكن أتى بالظلمات لأنها من لوازم العمى .

(١) سورة المؤمن ٢٧

(١) سورة المؤمن ٢٨

(٣) جله السيوطي قسما خاصا سماه « وصف البعض بصفة الكل » ، وانظر الإتهان ٢ : ٣٧

(٤) سور غافر ١٩

(٦) سورة الحجر ١٦

(٥) سورة مطلق ١٦

(٨) سورة الروم ٣٥

(٧) سور الكهف ١٨

(١٠) سورة البقرة ١٨

(٩) سورة الأنعام ٣٩

فإن قيل : ما الحكمة في دخول الواو هنا وفي التعبير بالظلمات عن المعنى بخلافه في الآية الأخرى^(١) .

السادس

إطلاق اسم اللازم على اللزوم
كقوله تعالى : ﴿ قُلُوا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾^(٢) أى للصليين .

السابع

إطلاق اسم المطلق على التقيد
كقوله : ﴿ فَمَقَرُّوا النَّاقَةَ ﴾^(٣) ، والماقر لها من قوم صالح قدار ؛ لكنهم لا رضى الفعل فزّلوا منزلة الفاعل .

الثامن

عكسه

كقوله تعالى : ﴿ تَمَآلَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾^(٤) ، والمراد كلمة الشهادة ، وهى عدة كلمات .

التاسع

إطلاق اسم الخاص وإرادة العام

كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٥) أى رسله .
وقال : ﴿ هُمُ الْمَدْعُوْنَ فَاحْذَرْهُمْ ﴾^(٦) ، أى الأعداء .

(١) كذا في جميع الأصول ولم يذكر جوا بالسؤال . (٢) سورة الصافات ١٤٣

(٣) سورة الأعراف ٧٧

(٤) سورة آل عمران ٦٤

(٥) سورة الزخرف ٤٦

(٦) سورة المنافقون ٤

﴿وَضَعْنَاهُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(١) أى الذين .

وقوله : ﴿عَلَيْتَ نَفْسٌ﴾^(٢) ، أى كل نفس .

وقوله : ﴿وَجَزَاهُ سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾^(٣) ، أى كل سيئة .

وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَنْتَ أَفْهَى وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ﴾^(٤) انعطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وللمراد الناس جميعا .

العاشر

إطلاق اسم العام وإرادة الخاص

كقوله تعالى : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٥) أى للؤمنين ، بدليل قوله فى موضع آخر : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٦) ، ولما خفى هذا على بعضهم زعم أن الأولى منسوخة بالثانية .

وكقوله تعالى : ﴿كُلُّ لَهْ قَانِتُونَ﴾^(٧) ، أى أهل طاعته ، لا الناس أجمعون ، حكاه الواحدى عن ابن عباس وغيره ، واختاره الفراء^(٨) .

وقوله : ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٩) ، قيل : المراد بالناس هنا نوح ومن معه فى السفينة . وقيل آدم وحواء .

وقوله : ﴿وَالْعِزْرَانِ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾^(١٠) ، أى عالى زمانه ، ولا يصح العموم ؛

(٢) سورة النكوير ١٤

(٤) سورة الأحزاب ١

(١) سورة التوبة ٦٩

(٣) سورة الثورى ٤٠

(٧) سورة البقرة ١١٦

(٨) فى معاني القرآن ١ : ٧٤ ، ونس عبارة عنه شرح الآية : « يريد معنيون ؛ وهذه خاصة لأهل الطاعة ليست بامة » .

(١٠) سورة آل عمران ٣٣

(٩) سورة البقرة ٢١٣

لأنه إذا فضل أحدهم على المألين قد فضل على سائرهم ؛ لأنه من المألين ، فإذا فضل الآخرين على المألين قد فضلهم أيضا على الأول ؛ لأنه من المألين ، فيصير الفاضل مفضولا ؛ ولا يصح .

وقوله : ﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَلْرَ مِمْ ﴾ ^(١) أى شئ يحكم عليه بالذهاب ، بدليل قوله : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَ كِنُهُمْ ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٤) ؛ مع أنها لم تؤت لحية ولا ذكرا .
وقوله : ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٥) أى [كل شئ] ^(٦) أحبوه .
وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾ ^(٧) أى مما ظنه وقدره .

وقوله حكاية عن نبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٨) وعن موسى : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٩) ولم يرد الكل ؛ لأن الأنبياء قبله ما كانوا مسلمين ولا مؤمنين .

وقال : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَنْبِغُهُمُ الْمَأْوُونَ ﴾ ^(١٠) ، ولم ينع كل الشعراء .
وقوله : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ ^(١١) ، أى أخوان فصاعدا .
وقوله : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ ^(١٢) أى بابا من أبوابها ، قاله للفسرون .

(٢) سورة الأحقاف ٢٥

(٤) سورة الأنعام ٤٤

(٦) سورة النور ٣٩

(٨) سورة الأعراف ١٤٣

(١٠) سورة النساء ١١

(١) سورة القاريات ٤٢

(٣) سورة النمل ٢٣

(٥) زيادة يفتضحها السياق

(٧) سورة الأنعام ١٦٣

(٩) سورة الشعراء ٢٢٤

(١١) سورة الأعراف ١٦١

- وقوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ ^(١) ، وإنما قاله فريق منهم .
- ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ ^(٢) ، وأراد الآيات التي إذا كُذِّبَ بها نزل العذاب على المكذِّب .
- وقوله : ﴿ وَیَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) ، أى من المؤمنين .
- وقوله : ﴿ وَیَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٤) .
- وقوله : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٥) ، والمراد بعضهم ، فإن منهم أفاضل للصلين والصدیقین وعلياً رضى الله عنهما .
- وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإن ﴿ النَّاسَ ﴾ الأولى لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾ ، ولأن ﴿ الذين ﴾ من ﴿ الناس ﴾ ؛ فلا يكون الثانى مستغرفاً ، ضرورة خروج ﴿ الذين ﴾ منهم ، لأنهم لم يقولوا لأنفسهم .
- وقوله : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَّنْعُولًا ﴾ ^(٧) والمراد شهران وبعض الثالث .

الحادى عشر

إطلاق الجمع وإرادة المتنى

كقوله تعالى : ﴿ قَدْ صَفَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ^(٨) ؛ أطلق اسم القلوب على القلبين .

- (٢) سورة الإسراء ٥٩ .
(٤) سورة المؤمن ٧
(٦) سورة آل عمران ١٧٣
(٨) سورة التحريم ٤

- (١) سورة المجرات ١٤
(٣) سورة الثورى ٥
(٥) سورة الأنعام ٦٦
(٧) سورة البقرة ١٩٧

الثاني عشر النقصان

ومنه حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كقوله : ﴿ وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) أى أهلها .

وقوله : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾ ^(٢) أى على لسان رسلك .

وقلوا : ﴿ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، أى أنصار دين الله .

وقال : ﴿ وَأَثَرُ بُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ ^(٤) أى حبه .

﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ ^(٥) ، أى من قومه . قالوا : وإنما يحسن الحذف إذا كان فيه زيادة مبالغة ، والمخوفات في القرآن على هذا النمط ، وسيأتى الإشباع فيه ^(٦) وفي شروطه إن شاء الله تعالى . وذهب المحققون إلى أن حذف المضاف ليس من الجواز ؛ لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ، ولأن الكلمة المحذوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف ، كالأمثلة السابقة .

الثالث عشر الزيادة

كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٧) ، ذكره الأصوليون .

(٢) سورة آل عمران ١٩٤

(٤) سورة البقرة ٩٣

(١) سورة يوسف ٨٢

(٣) سورة الصف ١٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٥

(٦) الأسلوب الثاني من أساليب القرآن ، في النوع السادس والأربعين ، يأتي .

(٧) سورة الثوري ١٦

وللتحريين فيها قولان :

أحدهما : أن « مثل » زائدة ؛ والتقدير : ليس كهو شيء .

والثاني - وهو المشهور - : أن الكاف هي الزائدة ، وأن « مثل » خبر ليس .

ولا خفاء أن القول بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم .

وممن قال به ابن جني والسيرافي^(١) وغيرهما ، قالوا : المعنى ليس مثله شيء ، والكاف

زائدة ، وإلا لاستحال الكلام ، لأنها لو لم تكن زائدة كانت بمعنى « مثل » ، وإن كانت

حرفا ، فيكون التقدير : ليس مثل مثله شيء ، وإذا قدر هذا التقدير ثبت له مثل ، ونقي

الشبه عن مثله ؛ وهذا محال من وجهين :

أحدهما : أن الله عز وجل لا مثله له .

والثاني : أن نفس اللفظ به محال في حق كل أحد ؛ وذلك أنا لو قلنا : ليس مثل مثل

زيد ، لاستحال ذلك ، لأن فيه إثبات أن زيد مثلا ، وذلك يستلزم جعل زيد مثلا له ؛

لأن ما مائل الشيء قد مائله ذلك الشيء . وغير جائز أن يكون زيد مثلا لعمرو ، وعمرو

ليس مثلا لزيد ، فإذا ثبتا للمثل عن مثل زيد ، وزيد هو مثل مثله ، فقد اختلفنا . ولأنه

يلزم منه التناقض على تقدير إثبات المثل ، لأن مثل المثل لا يصح نفيه ضرورة كونه مثلا

لشيء وهو مثل له .

وأجيب عن الأول بأننا لا نسلم لزوم إثبات للمثل ، غاية ما فيه نفي مثل مثل الله ؛

وذلك يستلزم ألا يكون له مثل أصلا ، ضرورة أن مثل كل شيء فذلك الشيء مثله ،

فإذا اتفق عن شيء أن يكون مثل عمرو اتفق عن عمرو أن يكون مثله .

(١) هو الحسين بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد القاضي السمرقاني ، شارح كتاب سيويه ، وصاحب

كتاب أخبار النحاة البصريين ، توفي سنة ٣٦٨ . إنباه الرواة ١ : ٣١٣

وأما الثاني فهو مبنى على أن هذه العبارات يلزم منها إثبات المثل، ونحن قد منعناه، بل أخطاه من العبارة .

وقيل : ليست زائدة، إما لاعتبار جواز سلب الشيء عن المدوم، كما تسلب الكتابة عن زيد وهو معدوم، أو يحمل المثل على المثل، أى الصفة، كقوله تعالى : ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾^(١)، أى صفتها، فالتقدير : ليس كصفته شيء .

وبهذين التقديرين يحصل التخلص عن لزوم إثبات « مثل » وإن لم تكن زائدة .
وأما الثاقلون بأن الزائد « مثل »، وإلا لزم إثبات المثل، ففيه نظر، لاستلزام تقدير دخول الكاف على الضمير، وهو ضميم لا يحىء إلا فى الشعر . وقد ذكرنا ما يخلص من لزوم إثبات للمثل .

وقيل : المراد الذات والعين، كقوله : ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٢) وقول امرئ القيس :

* على مثل ليلى يقتل المرء نفسه^(٣) *

فالكاف على بابها، وليس كذلك، بل المراد حقيقة المثل ليكون نغيا عن الذات بطريق برهاني كسائر الكتابات . ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات المملوحة مثل فى الخارج حصل النفي عنه؛ بل هو من باب التخيل فى الاستعارة التى يتكلم فيها البياني .

فإن قيل : إنما يكون هذا نغيا عن الذات بطريق برهاني أن لو كانت المائلة تستدعى المساواة فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال، فإن اتفاق الشخصيتين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما .

(٢) سورة البقرة ١٢٧

(١) سورة الرعد ٣٥ ، القتال ١٥

(٣) لم أجده فى ديوان امرئ القيس .

قيل : ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه في العلوم العقلية ، بل المراد مَنْ هو مثل حاله في الصفات المناسبة لما سبق الكلام له ، وليس المراد مَنْ هو^(١) مثل في كل شيء لأن لفظة « مثل » لا تستدعي المشابهة من كل وجه .

وقال الكواشي^(٢) : يجوز أن يقال : إن الكاف « مثل » ليسا زائدتين ، بل يكون التمثيل هنا على سبيل الفرض ، كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٣) ، وتقدير الكلام : لو فرضنا له مثلاً لا ممتنع أن يُشبه ذلك المثل المفروض شيء ؛ وهذا أبلغ في نفى المائلة .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ آمَتَدُوا ﴾^(٤) ، قيل : إن « ما » فيه مصدرية . وهذا فيه نظر ، لأن « ما » لو كانت مصدرية لم يمد إليها من الصلة ضميرٌ ، وهو الهاء في ﴿ به ﴾ لأن الضمير لا يعود على الحروف ، ولا يعتبر اسماً إلا بالصلة ، والاسم لا يعود عليه ما هو صفته ؛ إذ لا يحتاج في ذلك إلى ربط .

وجوابه أن تكون « ما » موصولة ، صلها ﴿ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾^(٥) .

وقيل : مزيدة ، والتقدير : فإن آمنوا بالذي آمنتم به ، أى بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به الأنبياء .

وقيل : إن « مثلاً » صفة المحذوف تقديره : فإن آمنوا بشيء مثل ما آمنتم به . وفيه نظر ، لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتى يؤمنوا بذلك للثل .

(١-١) ساقط من ت .

(٢) هو موفق الدين أحمد بن يوسف اللوصل الشيباني الشافعي التوفي سنة ٦٨٠ هـ ؛ وله تفسيران : أحدهما كبير سماه البصرة ، والثاني صغير سماه التفسير (كشف الظنون) .

(٤) سورة البقرة ١٣٧

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

(٥) سورة البقرة ١٣٧

وحكى الواحدى عن أكثر القسرين فى قوله تعالى : ﴿ قَائِلِينَ تَوَلَّوْا قِمَّةً وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، أن « الوجه » صلة ، وللعنى : قِمَّ الله يعلم ويرى ، قال : والوجه قد ورد صلة مع اسم الله كثيراً ، كقوله : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِنَّا نَطْمِسُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ^(٤) .

قلت : والأشبه حله على أن المراد به الذات ، كما فى قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) وهو أولى من دعوى الزيادة .

ومن الزيادة دعوى أبى عبيدة ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ ^(٦) أن ﴿ إِذْ ﴾ زائدة . وقوله : وَلَا حِيلَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكْ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ ^(٨) ، وقد سبق .

الرابع عشر

تسمية الشيء بما يشول إليه

كقوله تعالى تعالى . ﴿ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاكِراً كَفَّاراً ﴾ ^(١) ، أى صائراً إلى الفجور والكفر

وقوله : ﴿ إِنِّى أَرَأِىْ أَتَجِلُّ فَوْقَ رَأْسِ خُبْرَا ﴾ ^(٢) ، أى لأن الذى تأكل الطير منه إنما هو البر لا الخبز . ولم يذكر العلماء هنا من جملة الأمثلة ؛ إنما اقتصرنا فى التمثيل

(٢) سورة الرحمن ٢٧

(٤) سورة القصص ٨٨

(٦) سورة الشعراء ٧٢

(٨) سورة المؤمن ٢٨

(١٠) سورة يوسف ٣٦

(١) سورة البقرة ١١٥

(٣) سورة الدهر ٩

(٥) سورة البقرة ١١٢

(٧) سورة آل عمران ٥٠

(٩) سورة نوح ٢٧

على قوله: ﴿أَعْصِرْ خَمْرًا﴾^(١)، أى عِنَبًا، صَبَّرَ عنه لأنه آيِل إلى الخمرية . وقيل: لا مجاز فيه، فإن الخمر العنب بعينه، لغةً لأزْد عُان؛ فله الفارسي في «التذكرة»^(٢)، عن «غريب القرآن»^(٣) لابن حريز .

وقيل: اكتفى بالسبب، الذى هو الخمر، عن السبب، الذى هو العنب قاله ابن جنى في «الخصائص»^(٤) .

وقيل: لا مجاز فى الاسم بل فى الفعل، وهو ﴿أَعْصِرْ﴾؛ فإنه أطلق وأريد به أستخرج وإليه ذهب ابن عَزِيز فى غريبه^(٥) .

وقوله: ﴿حَتَّى تَنْسَكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٦)، سماه زوجاً لأنَّ العقد يثول إلى زوجية، لأنها لا تنسكح فى حال كونه زوجاً .

وقوله: ﴿فَبَشِّرْهُ بِفُلَامٍ حَلِيمٍ﴾^(٧)، ﴿وَبَشِّرْهُ بِفُلَامٍ عَلِيمٍ﴾^(٨) وصفه فى حال البشارة بما يثول إليه من العلم والحلم .

تنبيه: ليس هذا من الحال للتدرة - كما يقبدر إلى القهن - لأنَّ الذى يقترن بالفاعل، أو للفعول إنما هو تقدير ذلك وإرادته، فيكون اللفظ فى قوله: ﴿فَقَبَّسَ ضَاحِكًا﴾^(٩) مقدراً ضاحكه .

(١) سورة يوسف ٣٦

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون؛ وقال: «وهو كبير فى مجلدات، لحسه أبو الفتح عثمان بن جنى» .

(٣) ذكره النقطلى فى الإنباء ٩٧ (٤) الخصائص ٣ : ١٧٧

(٥) هو الإمام أبو بكر محمد بن عزيز السجستانى صاحب كتاب غريب القرآن، وما أورده فى ص ١٥٥، ونصه: «أعصر خمرًا، أى أستخرج الخمر؛ لأنه إذا عصر العنب فإنما يستخرج الخمر . ويقال: الخمر العنب بعينه» .

(٦) سورة البقرة ٢٣٠ (٧) سورة الصافات ١٠١

(٨) سورة القدريات ٢٨ (٩) سورة النمل ١٩

وكذا قوله : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ ^(١) على قول أبي عليّ وهذا حمل منه للغرور على ابتدائه ، وإن سَحَلَهُ على انتهائه كانت الحال للفظ بها ناجزة غير مقدره .
وكذلك قوله : ﴿ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ ^(٢) أى ادخلوها مقدرين الخلود فيها ، فإن مَنْ دَخَلَ مدخلا كريماً مقدراً ألا يخرج منه أبداً كان ذلك أتم لسروره ونعيمه ، ولو توهم انقطاعه لتنفص عليه النعيم الناجز مما يتوهمه من الانقطاع اللاحق .

الخامس عشر تسمية الشيء بما كان عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾ ^(٣) ، أى الذين كانوا يتامى ؛ إذ لا يُتَمَّ بعد البلوغ . وقيل : بل هم يتامى حقيقة ، وأما حديث : « لا يُتَمَّ بعد احتلام » فهو من تعليم الشرع لا اللغة ، وهو غريب .
وقوله : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ ^(٤) ، وإذا مِتُّن لم يكن أزواجا ، فساهن بذلك لأنهن كن أزواجا .
وقوله : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ ^(٥) أى الذين كانوا أزواجهن .
وكذلك : ﴿ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ ^(٦) لاقطاع الزوجية بالموت .
وقوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ ^(٧) ، سَمَّاهُ مجرماً باعتبار ما كان عليه فى الدنيا من الإجمام .

(٢) سورة الزمر ٧٣
(٤) سورة النساء ١٢
(٦) سورة البقرة ٢٣٤

(١) سورة يوسف ١٠٠
(٣) سورة النساء ٢
(٥) سورة البقرة ٢٣٢
(٧) سورة طه ٧٤

وقوله : ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ ^(١) ، ولكن ما ردّ عليهم عالم ، وإنما كانوا قد اشتروا بها البيرة ، فجعلها يوسف في متاعهم ، وهى له دونهم ، ففسبها الله إليهم ، بمعنى أنها كانت لهم .

السادس عشر

إطلاق اسم الحل على الحال

كقوله : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ ﴾ ^(٣) ، أى نساؤه ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنِشَاءً ﴾ ^(٤) .

وكالتعبير باليد عن القدرة ، كقوله : ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ ^(٥) ، ونحوه .

والتعبير بالقلب عن الفعل ، كقوله : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ ^(٦) أى عقول .

وبالأفواه عن الألسن ، كقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٧) ، ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٨) .

وإطلاق الألسن على اللغات ، كقوله : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ^(٩) .

والتعبير بالقرية عن ساكنها ، نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الملق ١٧

(٤) سورة الملك ١

(٦) سورة المائدة ٤١

(٨) سورة الشعراء ١٩٥

(١) سورة يوسف ٦٥

(٣) سورة الواقعة ٣٤ ، ٣٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٩

(٧) سورة آل عمران ١٦٧

(٩) سورة يوسف ٨٢

السابع عشر

إطلاق اسم الحال على الحال

كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْصَتْ وُجُوهُهُمْ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١)، أى فى الجنة لأنها محل الرحمة .

وقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٢)، أى فى الليل .

وقال الحسن^(٣) فى قوله: ﴿إِذْ يُرَبِّكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾^(٤)، أى فى عينك ، واستبمذه الزمخشريّ وقدر: ببنى فى رؤياك .

وقوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾^(٥)، وصف البلد بالأمن، وهو صفة لأهل .

ومثله: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾^(٦) . ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾^(٧) .

وقوله: ﴿بَلَدٌ طَيِّبَةٌ﴾^(٨)، وصفها بالطيب وهو صفة لهوائها .

وقد اجتمع هذا والذى قبله فى قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٩)، وذلك لأن أخذ الزينة غير ممكن؛ لأنها مصدر فيكون المراد محل الزينة، ولا يجب أخذ الزينة للمسجد نفسه فيكون المراد بالمسجد الصلاة، فأطلق اسم الحال على الحال وفى الزينة بالعكس .

الثامن عشر

إطلاق اسم آلة الشيء عليه

كقوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾^(١٠)، أى ذكرنا حسنا ،

(١) سورة صبا ٣٣

(١) سورة آل عمران ١٠٧

(٣) غلة الزمخشري فى الكشف ٢ : ١٧٥ ، ونصه : « وعن الحسن : فى منامك : فى عينك ، لأنها مكان النوم ؛ كما قيل للقطيفة : النامة ؛ لأنه ينام فيها ؛ وهذا تفسير فيه نصف » .

(٥) سورة إبراهيم ٣٥

(٤) سورة الأهل ٤٣

(٧) سورة الدخان ٥١

(٦) سورة التين ٣

(٩) سورة الأعراف ٣١

(٨) سورة صبا ١٥

(١٠) سورة الشعراء ٨٤

أطلق اللسان وعبر به عن الذكر ؛ لأن اللسان آية الذكر .
وقال تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) ، أى يبرأى منا ، لما كانت العين آية الرؤية .
وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ ^(٤) ، أى بلغة قومه .

التاسع عشر إطلاق اسم الضدين على الآخر

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٥) وهى من اللبتى سبئة ومن الله حسنة ،
لجمل اللفظ على اللفظ .

وعكسه : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ ^(٦) ، مسمى الأول إحساناً لأنه مقابل
لجزائه وهو الإحسان ، والأول طاعة ، كأنه قال : هل جزاء الطاعة إلا الثواب ؟
وكذلك : ﴿ وَتَسْكُرُوا وَتَكْفُرُ اللَّهُ ﴾ ^(٧) ، يحيل اللفظ على اللفظ ، فخرج الاء
بلفظ الذنب ، لأن الله لا يسكر .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَقَامِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ ^(٨) ،
فهو وإن لم يتقدم ذكر مكرهم فى اللفظ لكن تقدم فى سياق الآية قبله ما يصير إلى
مَكْرَ ، والمتابعة لا يشترط فيها ذكر المقابل لفظاً ، بل هو ، أو ما فى معناه .

وكذلك قوله : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بَعْدَآبٍ أَكْبَرٍ ﴾ ^(٩) ، لما قال : بشر هؤلاء بالجنة قال :
بشر هؤلاء بالعذاب ؛ والبشارة ؛ إنما تكون فى الخير لا فى الشر .

وقوله : ﴿ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ ﴾ ^(١٠) ، والفعل الثانى ليس بسخرية .

(٢) سورة إبراهيم ٤

(٤) سورة الرحمن ٦٠

(٦) سورة الأعراف ٩٩

(٨) سورة هود ٣٨

(١) سورة القمر ١٤

(٣) سورة الثورى ٤٠

(٥) سورة آل عمران ٥٤

(٧) سورة التوبة ٣٤

العشرون

تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصّارف عنه

لما بينهما من التعلق ، ذكره السكاكي ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ ﴾^(١) يعني « ما دعاك ألا تسجد » ؟ واعتصم بذلك في عدم زيادة^(٢) « لا » .
وقيل : معناه : ما حاك في ألا تسجد - أي من العقوبة - أي ما جعلك في منعة من عقوبة ترك السجود .

وهذا لا يصح ؛ أما الأول فلم يثبت في اللغة وأما الثاني فكأن تركيبه : « ما يمنحك » سؤالاً عما يمنه لا بلفظ الماضي ، لأنه لا تخويف بماض .
وبحاج بأن المخالفة تقتضي الأمانة ، كأنه قيل : ما أمنك حتى خالفت ! بيانا لاغتراره وعدم رشده ، وأنه إنما خالف وحاله حال من امتنع بقوته من عذاب ربه ، فكأنه عنه : « ما يمنحك » تهكما ، لا أنه امتنع حقيقة وإنما جسر جسارة من هو في منعة .
ورداً أيضاً بأنه أجاب بـ : ﴿ أنا خير ﴾ ، وهو لا يصلح جواباً إلا لترك السجود .
وأجيب بأنه لم يجب ، ولكن عدل بذلك جواب ما لا يمكن جوابه .

(١) سورة الأعراف ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ١٩٦ ، وعبارته هناك : « يحتمل عندي أن يكون : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ في قوله علت كنهه : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ، مراد به : ما دعاك إلى ألا تسجد ، وأن « لا » غير صفة قرينة للجواز ، ولغايه : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعِي ﴾ .

الحلادى والمشرون إقامة صيغة مقام أخرى

وله صور :

فنه « فاعل بمعنى » مفعول « ، كقوله : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(١) ،
أى لا معصوم .

وقوله تعالى : ﴿ مِنْ ذَاقِي ﴾^(٢) أى مدفوق .

و ﴿ فِي عَيْشَةٍ ﴾^(٣) ، أى مرضية بها وقيل على النسب ، أى ذات رضا ، وهو مجاز
إفراد لا تركيب .

وقوله : ﴿ أَنَا جَمَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾^(٤) ، أى مأمونا .

وعكسه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾^(٥) ، أى آتيا .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾^(٦) ، أى ساترا ، وحكى
الهروى^(٧) فى « الفريب » عن أصل اللمة ، « وتأويل الحجاب الطبع » .

وقال السهيلي^(٨) : الصحيح أنه على بابه ، أى مستورا عن العيون ، ولا يحسن به أحد ،

(١) سورة هود ٤٣

(٢) سورة الطارق ٦

(٣) سورة الفارعة ٧

(٤) سورة النكبات ٦٧

(٥) سورة مريم ٦١

(٦) سورة الإسراء ٤٥

(٧) فى باب البين مع التاء ، وهو أحمد بن محمد الهروى ، صاحب كتاب التريين ، جمع فيه بين
تفسير غريب القرآن وغريب الحديث ؛ ومنه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية رقم ٢٠ ش تفسير
ترجم له ابن خلكان فى ١ : ٢٨ ، وقال : إنه توفى سنة ٤١٠

(٨) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، صاحب كتاب الروض الأتف ، والتعريف والإعلام

لما انهم فى القرآن من الأسماء والأعلام سنة ٨١٠ هـ

وللعنى « مستور عنك وعنهم » كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾^(١) .
وقال الجوهري^(٢) : « أى حجاباً على حجاب ، والأول مستور بالثانى ، يراد بذلك كثافة^(٣) الحجاب ؛ لأنه جعل على قلوبهم أكنة وفى آذانهم وقراً » .
قال أبو الفتح^(٤) فى كتابه « هذا القذ » : وسألته - يعنى الفارسى - إذا جعلت فاعلاً بمعنى مفعول فلام ترفع الضمير الذى فيه ؟ أهلك حد ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل أم اسم المفعول ؟ فقال : إن كان بمعنى « مفعول » ارتفع الضمير فى ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل ، وإن جاء على لفظ اسم الفاعل .

ومنه « فعل » بمعنى « مفعول » كقوله ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً ﴾^(٥) أى مظهرها فيه ، ومنه ظهرت به فلم ألفت إليه .
أما نحو : ﴿ قُلْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾^(٦) قال بعض النحويين : إنه بمعنى « مؤلم » وردة النحاس ، بأن « مؤلماً » يجوز أن يكون قد ألم ثم زال ، و « أليم » أبلغ ، لأنه يدل على اللزامة ، قال : ولهذا منع النحويون إلا سيبويه أن يمدى « فيل » .

ومنه بحى المصدر على « فمول » ، كقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرْ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً ﴾^(٧) . وقوله : ﴿ لَا تَرْيَدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً ﴾^(٨) ، فإنه ليس المراد

(١) سورة المدثر ٣١

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، صاحب الصحاح فى اللغة ، توفى سنة ٤٠٠ ، وما نقله عن الصحاح

(مادة - ستر)

(٣) فى الأصول : « كناية » ، وسواها من الصحاح .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، صاحب كتاب الخصائص ؛ وكتابه « هذا القذ » ، وبسمه ؛ ضمهم : « كتاب ذى القذ » ورد ذكره فى الحزاة ٢ : ١٢٩ ، وبهاشها : « جمه من كلام شيخه أبى على الفارسى » . وانظر مقدمة الخصائص لحفقه الأستاذ محمد على التجارس ٦٦

(٥) سورة البقرة ١٧٨

(٦) سورة الفرقان ٥٥

(٧) سورة الإنسان ٩

(٨) سورة الفرقان ٦٢

الجمع هنا ، بل المراد : لا تريد منكم شكراً أصلاً ، وهذا أبلغُ في قصد الإخلاص في نقي الأنواع .

وزعم السهيلي أنه جمع « شكر » ، وليس كذلك لقوات هذا المعنى .

ومنها إقامة الفاعل مقام المصدر ، نحو : ﴿ لَيْسَ لَوْفَقَهَا كَاذِبَةٌ ﴾ ^(١) أى تكذيب ، وإقامة للمفعول مقام المصدر ، نحو : ﴿ بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ ^(٢) ، أى الفتنة .

ومنه وصف الشيء بالمصدر ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَنَّهُمْ عَدُوِّي ﴾ ^(٣) ، قالوا : إنما وحده ، لأنه في معنى المصدر ، كأنه قال : « فإنهم عداوة » .

ومجيء المصدر بمعنى المفعول ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ ^(٤) ، أى من مملومه .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ ^(٥) ، أى من العلوم .

وقوله : ﴿ صُنْعَ آفَةٍ ﴾ ^(٦) ، أى مصنوعة .

وقوله : ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ ^(٧) ، أى مترحم ، قاله الفارسي .

وكذا قوله : ﴿ فَأَعْيُنُونِي بِقُوَّةٍ ﴾ ^(٨) ، أى مقوى به ، ألا ترى أنه أراد منهم

أبر الحديد والنفخ عليها !

وقوله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ خَلَّفَ ظُلُمًا ﴾ ^(٩) ، أى مظلوما فيه .

(١) سورة الواقعة ٢

(٢) سورة القلم ٦

(٣) سورة الشعراء ٧٧

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة النجم ٣٠

(٦) سورة النمل ٨٨

(٧) سورة الكهف ٩٨

(٨) سورة طه ١١١

وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَيْصِرٍ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾^(١) ، أى مكذوب فيسه ، وإلا لو كان على ظاهره لأشكل ، لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام . وقال الفراء : يجوز في النحو « بدم كذبا » بالنصب على المصدر ؛ لأن ﴿ جاءوا ﴾ فيه معنى « كذبوا كذبا » ، كما قال تعالى : ﴿ وَالْمَادِيَاتِ ضَبَحًا ﴾^(٢) . لأن « الماديات » بمعنى الصابحات .

وعكسه : ﴿ وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلَيْهِم مِّنَ الْغُفَاءِ ﴾^(٣) .

ومنه « فعيل » بمعنى الجمع ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾^(٤) . وقوله : ﴿ خَلَّصُوا نَجْيًا ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَحَسَنَ أَوَّلِكَ رَافِقًا ﴾^(٦) .

وشرط بعضهم أن يكون الخبر عنه جمعا ، وأنه لا يحىء ذلك في المثني ؛ ويردّه قوله تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾^(٧) ، فإنه نقل الواحدى عن المبرد ، وابن عطية عن الفراء أن « قعيد » أسند لهما .

وقد يقع الإخبار بلفظ الفرد عن لفظ الجمع ، وإن أريد معناه لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾^(٨) ، فإن سبب النزول وهو قول أبى جهل « نحن ننتصر اليوم » يقضى بإعراب « منتصر » خبرا .

- | | |
|------------------|---------------------|
| (١) سورة يوسف ١٨ | (٢) سورة الماديات ١ |
| (٣) سورة يوسف ٦٨ | (٤) سورة النجم ٤ |
| (٥) سورة يوسف ٨٠ | (٦) سورة النساء ٦٩ |
| (٧) سورة ق ١٧ | (٨) سورة القمر ٤٤ |
- (٩) في تفسير الكشاف : عن أبى جهل أنه ضرب فرسه يوم بدر ؛ فتقدم في الصف وقال : نحن نتصر اليوم من محمد وأصحابه ، فنزلت : ﴿ سَيُجْزَمُ الْجَمْعُ وَيَرْثُونَ الذَّبْرَ ﴾ .

ومنه إطلاق الخبر وإرادة الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(١)، أى ليرضع الوالدات أولادهن.

وقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾^(٢)، أى تتربص للتوقُّف عنها.

وقوله: ﴿تَرْعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾^(٣)، والمعنى «ازرعوا سبع سنين»، بدليل قوله: ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾^(٤).

وقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾^(٥)، معناه: آمنوا واجاهدوا، ولذلك أوجب بالجزم في قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾^(٦)، ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَذِلَّكُمْ﴾^(٧)؛ لأن المغفرة وإدخال الجنان لا يترتبان على مجرد الدلالة؛ قاله أبو اثبتاء^(٨) والشيخ عز الدين^(٩).

والتحقيق ما قاله النبيل أنه جعل الدلالة على التجارة سبباً لوجودها، والتجارة هي الإيمان، ولذلك فسرها بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾^(١٠)، فلم أن التجارة من جهة الدلالة هي الإيمان فالدلالة سبب الإيمان، والإيمان سبب الغفران، وسبب السبب سبب. وهذا النوع فيه تأكيد؛ وهو من مجاز التشبيه، شبه الطلب في تأكيد مجرى الصادق الذي لا بد.

(٢) سورة البقرة ٢٣٤

(٤) سورة الصف ١١

(٦) سورة الصف ١٠

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٣) سورة يوسف ٢٧

(٥) سورة الصف ١٢

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين عبد الله السكري في كتابه: «إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب في القرآن» ٢: ١٤٠. والمبارة فيه: «وقال القراء: هو جواب الاستفهام على اللفظ، وفيه بس: لأن دلالاته لإيحاء لا توجب المغفرة لهم».

(٨) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام في كتابه: «الإشارة إلى الإيجاز في بنيان أنواع المجاز» ص ٢٧، والمبارة فيه: «ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَذِلَّكُمْ﴾؛ لأن المغفرة وإدخال الجنان لا يترتبان على مجرد الدلالة؛ وهذا من مجاز التشبيه، شبه الطلب في تأكيد مجرى الصادق الذي لا بد من وقوعه، وإذا شبهه بالمجرى للمأخى كان تأكيد».

من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر الماضي كان أكسد .

ومنه عكسه كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(١) والتقدير : مده الرحمن مداً .

وقوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾^(٢) ، أى نحمل .

قال الكواشى^(٣) : والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه الأزوم ، نحو : إن زرتنا فلنكرمك . يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم ، كذا قال الشيخ عز الدين ؛ مقصوده تأكيد الخبر ؛ لأن الأمر للإيجاب يشبه الخبر في إيجابه^(٤) .

وجعل الفارسي منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لَيْشَىءَ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ سَكُنْ فَيَسْكُونُ ﴾^(٥) ، قال : ﴿ سَكُنْ ﴾ لفظه أمر والمراد الخبر ، والتقدير : « يكون فيكون » أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو يكون ، قال : ولهذا أجمع القراء على رفع « فيكون » ورفضوا فيه النصب ؛ إلا ما روى عن ابن عامر ، وسوغ النصب لكونه بصيغة الأمر قال : ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ قول ﴾ فيجى النصب على الفعل المنصوب ؛ لأن ذلك لا يطرد ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٦) ؛ إذ لا يستقيم هنا العطف للذكور ؛ لأن ﴿ قال ﴾ ماض

(١) سورة مريم ٧٥

(٢) سورة النكبات ١٢

(٣) نقله السيوطي في الإقتان ٢ : ... ، وهو موفق الدين أحمد بن يوسف الوصل الشافعي اللؤلؤ سنة ٦٨٠ ؛ صاحب التفسير ، ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) في كتابه الإشارة ص ٢٨ وعبارته « النوع السادس » : التجوز بلفظ الأمر عن الخبر تركيباً للخبر ، لأن الأمر للإيجاب ، فيشبه به الخبر في إيجابه ، وله مثالان : أحدهما قوله : ﴿ قُلْ هُنَّ كَانْنَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ، تقديره : قل من كان في الضلالة يمد له الرحمن مداً . الثاني قوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، تقديره : اتبعوا سبيلنا نحمل خطاياكم .

(٥) سورة النمل ٤٠

(٦) سورة عمران ٩٩

﴿ ويكون ﴾ مضارعا ، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما .
قلت : وهذا الذي قاله الفارسي ضيف مخالف لقواعد أهل السنة .

ومنه إطلاق الخبر وإرادة النهي ، كقوله : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(١) ، ومعناه :
« لا تعبدوا » .

وقوله : ﴿ لَا تَسْكَوْنَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٢) ، أى لا تسفكوا
ولا تخرجوا .

وقوله : ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) أى ولا تنفقوا .

الثانى والمشرون

إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلويح

وغير ذلك من المعانى الستة عشر وما زيد عليها من أنواع المجاز ؛ ولم يذكروه
هنا فى أقسامه .

الثالث والمشرون

إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل له فى الحقيقة

إما على التشبيه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ ^(١) ، فإنه شبه ميله
للقوع بشبه المريد له .

وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ غُلِبْتَ الْأَعْيُنُ ﴾ ^(٢) ، فالغلبة
واقعة بهم من غيرهم ، ثم قال : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيْفَلِيُونَ ﴾ ^(٣) ، فأضاف الغلب
إليهم ؛ وإثما كان كذلك ؛ لأنَّ الغلب وإن كان لغيرهم فهو متصل بهم لوقوعه بهم .

(٢) سورة البقرة ٨٤
(٤) سورة الكهف ٧٧
(٦) سورة الروم ٦

(١) سورة البقرة ٨٣
(٣) سورة البقرة ٢٧٢
(٥) سورة الروم ٢٤١

ومثله : ﴿وَأَتَى آلَآلَ عَلَى حَبِّهِ﴾^(١) ﴿وَيُطْعَمُونَ الطُّعَامَ عَلَى حَبِّهِ﴾^(٢) فالحبة في الظاهر مضاف إلى الطعام والئال ؛ وهو في الحقيقة لصاحبها .
ومثله : ﴿وَلَمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾^(٣) ، ﴿ذَلِكَ لِمَن خَافَ مَقَامِي﴾^(٤) أى مقامه بين يدي .

ولما وقع فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَجْمَلُ الْوِلْدَانَ شَيْبًا﴾^(٥) .
ولما لأنه سببه ، كقوله تعالى : ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾^(٦) . ﴿وَذَآئِكُمْ ظَنَسْتُمْ آلَآلَ الَّذِي ظَنَنْتُمْ أَنَّكُمْ بَرَآءُكُمْ أَزْدَاكُمْ﴾^(٧) . ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَآءَهُمَا﴾^(٨) . ﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾^(٩) ، كما تقدم في أمثلة الحجاز العلى .

وقد يقال : إن النزاع والإحلال يدير بهما عن فعل ما أوجبها ، فلحجاز إفرادى لا إسنادى .
وقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَجْمَلُ الْوِلْدَانَ شَيْبًا﴾^(١٠) ، أى يجعل هولهُ ؛ فهو من مجاز الخلف .

الرابع والعشرون

إملاق الفعل والمراد مقارنته ومشارفته لا حقيقة

كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾^(١١) ، أى قَارِنَ بلوغ الأجل ، أى انتهاء المدة لأن الإمساك لا يكون بعد انقضاء المدة ، فيكون بلوغ الأجل تمامه ؛

- (٢) سورة الإسنان ٨
(٤) سورة إبراهيم ١٤
(٦) سورة التوبة ١٢٤
(٨) سورة الأعراف ٢٧
(١٠) سورة الصافات ٢

- (١) سورة البقرة ١٧٧
(٣) سورة الرحمن ٤٦
(٥) سورة الزمل ١٧
(٧) سورة فصلت ٢٣
(٩) سورة إبراهيم ٢٨

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ الْإِنْسَانُ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَمَسُّوهُنَّ ﴾^(١) ، أى أتمدت المدة وأردت مراجعة الأزواج . ولو كانت مقاربتة لم يكن للولى حكم فى إزالة الرجعة ؛ لأنها بيد الزوج ، ولو كان الطلاق غير رجعى لم يكن للولى أيضاً حكم قبل تمام المدة ، ولا تسمى عاضلا حتى يمنعها تمام المدة من الراجعة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِرُونَ ﴾^(٢) ، المعنى قارب ، وبه يندفع السؤال للمشهور فيها ، إن عند مجيء الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير .
وقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٣) ، أى قارب حضور اللوت .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ، لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ . فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً ﴾^(٤) ، أى حتى يشارفوا الرؤية ويقاربوها .
ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها ؛ وذلك على أن يكون : يرونه فلا يظنونونه عذابا .
﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾^(٥) ، ولا يظنونونه واقعا بهم ، وحينئذ فيكون أخذه لم بغتة بعد رؤيته .

ومن دقيق هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ﴾^(٦) ، للراد قارب النداء ، لا أوقع النداء ، لدخول الفاء فى ﴿ فَقَالَ ﴾^(٧) فإنه لو وقع النداء لسقطت ، وكان ما ذكر

(٢) سورة النحل ٦١
(٤) سورة الشعراء ٢٠٠ - ٢٠٢

(١) سورة البقرة ٢٣٢
(٣) سورة البقرة ١٨٠
(٥) سورة الطور ٤٤

(٦) سورة هود ٤٥ ؛ والآية بنهايا : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ لَأَحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ .

تفسيراً للنداء ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ ^(١) ۖ وَقَوْلُهُ : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ۖ قَالَ رَبِّ ^(٢) ۖ لَمَّا ^(٣) ۖ فَسَرَّ النَّدَاءَ سَقَطَ الْفَاءُ .

وذكر النعاة أن هذه الفاء تفسيرية ؛ لأنها عطفت مفعلاً على مجمل ، كقوله : « تَوْضُأً ففصل وجهه » ، وفائدة ذلك أن نوحاً عليه السلام أراد ذلك ، فرد القصد إليه ولم يقع ، لا عن قصد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْقِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ^(٤) ۖ أَيْ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ شَارَفُوا أَنْ يَتْرَكُوا ، وَإِنَّمَا أَوَّلَ التَّرْكِ بِمِثَارَةِ التَّرْكِ ؛ لِأَنَّ الْغُلَاطِلَ لِلْأَوْصِيَاءِ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ التَّرْكِ ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَهُ أَمْوَاتُ .

وقريب منه إطلاق الفعل وإرادة إرادته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ^(٥) ۖ أَيْ إِذَا أُرِدْتَ .

وقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ^(٦) ۖ أَيْ إِذَا أُرِدْتُمْ ، لِأَنَّ الْإِرَادَةَ سَبَبُ الْقِيَامِ .

﴿ إِذَا قَفَى أَمْرًا ^(٧) ۖ أَيْ أَرَادَ .

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم ^(٨) ۖ أَيْ أُرِدْتَ الْحُكْمَ .

ومثله : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ ^(٩) .

﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ ^(١٠) ۖ أَيْ أُرِدْتُمْ مُنَاجَاتَهُ .

(١) سورة مريم ٣ ، ٤

(٢) سورة النساء ٩

(٣) سورة المائدة ٦

(٤) سورة المائدة ٤٢

(٥) سورة المجادلة ١٧

(٦) سورة آل عمران ٣٨

(٧) كلمة : ٥ ٤ ٣ ساقط من م .

(٨) سورة النحل ٩٨

(٩) سورة مريم ٣٥

(١٠) سورة النساء ٥٨

﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(١) .

وقوله : ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾^(٢) ، قال ابن عباس : مَنْ يَرِدِ اللَّهُ هُدَايَهُ ؛ ولقد أحسن رضى الله عنه لثلاثا يتعدد الشرط والجزاء .

وقوله : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾^(٣) ، أى أردتم القول .

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَفْقَحُوا﴾^(٤) ، أى أرادوا الإفحاق .

وقوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(٥) لأن الإهلاك إنما هو بدمعى البأس ؛ وإنما خص هذين الوقتين - أعنى البيات والقيلولة - لأنها وقت النفلة والقدرة ، فيكون نزول المذاب فيها أشد وأفظع .

وقوله تعالى : ﴿مَا آمَنْتَ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٦) ، أى أردنا إهلاكها .

﴿فَانْتَقَصْنَا مِنْهُمْ فَاعْرِفْنَاهُمْ﴾^(٧) ، أى فاردنا الانتقام منهم ؛ وحكته أنا إذا أردنا أمراً قدر فيه إرادتنا ، وإن كان خارقاً للمادة .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا﴾^(٨) أى أردت جدالها

وشرعت فيه ؛ وكان للوجوب لهذا التقدير خوف التكرار ، لأن « جادلت » « فاعلت » وهو يعطى التكرار ، أو أن المعنى : لم تُرد منا غير الجدال له لا النصيحة .

قلت : وإنما عبروا عن إرادة الفعل بالفعل ؛ لأن الفعل يُوجد بقدرة الفاعل وإرادته وقصد إليه ، كما عبر بالفعل من القدرة على الفعل في قولهم : الإنسان لا يعطير ، والأهمى

(٢) سورة الأعراف ١٧٨

(٤) سورة الفرقان ٦٧

(٦) سورة الأنبياء ٦

(٨) سورة هود ٣٢

(١) سورة الطلاق ١

(٣) سورة الأنعام ١٥٢

(٥) سورة الأعراف ٤

(٧) سورة الأعراف ١٣٦

لا يبصر؛ أى لا يتدر على الطيران والإبصار؛ وإنما حُجِّلَ على ذلك دون الحُجِّلِ على ظاهره للدلالة على جواز الصلاة بوضوء واحد، والحُجِّلِ على الظاهر يوجب أن مَنْ جالس يتوضأ، ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر، فلا يزال مشغولاً بالوضوء ولا يتفرغ للصلاة. وفساده بين .

الخامس والعشرون

إطلاق الأمر بالشئ للتلبس به وللمراد دوامه

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾^(١) هكذا أجاب به الزمخشري وغيره، وأصل السؤال غير وارد؛ لأن الأمر لا يتعلق بالماضي ولا بالحال، وإنما يتعلق بالمستقبل المعلوم حالة توجه الخطاب، فليس ذلك تحصيلاً للحاصل بل تحصيلاً للمعلوم؛ فلا فرق بين أن يكون المخاطب حالة الخطاب على ذلك الفعل أم لا، لأن الذى هو عليه عند الخطاب مثلُ للأمور به لا نفس للأمور به . والحاصل أن الكل مأثور بالإشياء، فانؤمن ينشئ ما سبق له أمثاله؛ والكافر ينشئ ما لم يسبق منه أمثاله .

السادس والعشرون

إطلاق اسم البشرى على للبشر به

كقوله تعالى: ﴿بُشْرَاكُمْ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ﴾^(٢)، قال أبو علي الفارسي: التقدير: بشراكم دخول جنت أو خلود جنت، لأن البشرى مصدر، والجنت ذات؛ فلا يخبر بالذات عن للمفى .

ونحوه إطلاق اسم القول على القول : كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾^(١).

ومنه : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾^(٢) ، أى عن مدلول قولهم .

ومنه : ﴿ قَبْرَاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا ﴾^(٣) ، أى من مقولهم ؛ وهو الأذرة^(٤).

وإطلاق الاسم على اللى : كقوله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾^(٥) أى سميات .

﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾^(٦) ، أى ربك .

وإطلاق اسم الكلمة على التكلم كقوله تعالى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾^(٧) ، أى لمتنصي عذاب الله ، و ﴿ إِنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾^(٨) ، تجوز بالكلمة عن المسيح ، لكونه تكون بها من غير أب ، بدليل قوله : ﴿ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾^(٩) ولا تنصف الكلمة بذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾^(١٠) ، فإن الضمير فيه عائد إلى مدلول الكلمة ، والمراد بالاسم المسمى ، فاللفظ : للسمى للبشر به المسيح بن مريم .

(١) سورة الإسراء ٤٢

(٢) سورة الإسراء ٢٣

(٣) سورة الأحزاب ٦٩ ، وقبلها : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﴾ .

(٤) هو أحد الأقوال ؛ وقيل لأنهم اتهموه بتل هارون ، وانظر الكشف .

(٥) سورة يوسف ٤٠

(٦) سورة الأمل ١

(٧) سورة آل عمران ١٠

(٨) سورة يونس ٦٤

وإطلاق اسم اليقين على الخلو فبه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْمَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾^(١) ؛ أى لا تجميلوا يمين الله أو قسم الله مانعا لما تحلفون عليه من البر والتقوى بين الناس .

إطلاق الهوى عن الهوى ، ومنه : ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾^(٢) أى عما تهواه من الماصى ، ولا يصح نهيها عن هواها ، وهو ميلها ، لأنه تكليف لما لا يطلق ؛ إلا على حذف مضاف ، أى نهى النفس عن اتباع الهوى .

التجوز عن المجاز بالمجاز

وهو أن تجمل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر ؛ فتجوز بالمجاز الأول عن الثانى لملاقة بينهما .

مثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَسَكِنَّ لَا تُوَاعِدُهُنَّ سِرًّا ﴾^(٣) ، فإنه مجاز عن مجاز ؛ فإن الوعد تجوز عنه بالسر ، لأنه لا يقع غالبا إلا فى السر وتجوز بالسر عن العقد ؛ لأنه مسبب عنه ، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة ، والثانى السببية ، والمعنى : « لا تواعدوهن عقد نكاح » . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾^(٤) ، إن حبل على ظهره كان من مجاز المجاز ، لأن قوله : « لا إله إلا الله » مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ ، والتصيير بلا إله إلا الله عن الوحدانية من مجاز التعبير بالقول عن المقول فيه ؛

(٢) سورة التلزعات ٤٠

(١) سورة البقرة ٢٢٤

(٣) سورة البقرة ٢٣٥

(٤) سورة المائدة ٥

والأول من مجاز السببية ؛ لأن توحيد اللسان ، مسبب عن توحيد الجنان .

قلت : وهذا يسميه ابن السيد^(١) مجاز المراتب ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي دَاوُدَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾^(٢) ، فإن للنزل عليهم ليس هو نفس اللباس ؛ بل الماء المنبت للزروع ، للتخذ منه النزل المنسوج منه اللباس .

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، صاحب الانقضا ب في شرح أدب الكاتب وغيره من كتب اللغة . توفي سنة ٤٤٤ . إنباه الرواة ٢ : ١٤٩

(٢) سورة الأعراف ٢٦

السَّوْعُ الرَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ
فِي الْكِنَايَاتِ وَالْتَعْرِيفِ
فِي الْقُرْآنِ

اعلم أن العرب تعد الكناية من البراعة والبلاغة ؛ وهي عندهم أبلغ من التصريح .
قال الطرطوسي : وأكثر أمثالهم الفصيحة على مجازى الكِنَايَاتِ ؛ وقد ألف
أبو عبيد^(١) وغيره كتباً في الأمثال^(٢) ؛ ومنها قولهم : فلان عَفِيفُ الإِزَارِ ، طاهر الذيل ،
ولم يُخَصِّنْ فرجه . وفي الحديث : « كان إذا دخل المشر أقطأ أهله ، وشدَّ اللَّيْزَرَ » ،
فكَنُوا عن ترك الوطء بشدَّ اللَّيْزَرِ ، وكفى عن الجماع بالعَسِيلَةِ^(٣) ، وعن النساء بالقوارير^(٤)
لضعف قلوب النساء . ويكونون عن الزوجة بربة البيت ، وعن الأُمى بالحجوب

(١) طبع كتاب أبي عبيد ضمن مجموعة في مطبعة الجوالب سنة ١٣٠٢ ؛ وذكر صاحب كشف
الظنون ص ١٦٧ أن عبد الله بن عبد العزيز بن مصعب البكري وضع شرحاً عليه سماه فصل النال ؛ كما
شرحه محمد بن آدم المروى .

(٢) منهم أبو إسحاق الزبائى وأبو بكر بن الأنبارى وأبو عبيدة وحسين الخالغ وأبو هلال المكري
ورؤس وتلب بن حبيب ومحمد بن زياد الأعرابي والزمخمرى والميداني . وراجع كشف الظنون ١٦٧
(٣) قل ابن الأثير أنه عليه السلام : « قال لامرأة رفاعة القرطى : حتى تذوق عسيلته ويذوق
عيلتك » . شبه قدة الجماع بذوق السل ، فستمر لها ذوقاً ؛ وإنا أنث لأنه أراد قطعة من السل . وقيل :
على إعطائها معنى النطفة . وقيل : السل في الأصل يذكر ويؤنث ؛ فمن صرفه مؤنثاً قال عيلة كقومة
وشمية ؛ وإنا صرفه لإشارة إلى القدر اليسير الذي يحصل به الحمل . وانظر النهاية ٣ : ٩٦

(٤) الحديث في رواية البراء بن مالك : « وقتاً بالقوارير » أراد النساء ؛ شهجن بالقوارير من الزجاج
لأنه يسرع إليها الكسر ؛ وكان أمجة يحبو وينشد القريني والرجز ؛ فلم يأمن أن يصيبهن أو يقع
في قلوبهن حذاءه ، فأمره بالكف عن ذلك . النهاية لابن الأثير ٣ : ٧٤٠

والمكشوف ، وعن الأبرص بالوضّاح ، وبالأبرش ، وغير ذلك ، وهو كثير في القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ ﴾ ^(١) .
والكناية عن الشيء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه .

وهي عند أهل البيان أن يريد للتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له من اللفظة ؛ ولكن يحمى إلى معنى هو تاليه وردفؤه في الوجود ، فيرمى به إليه ، ويجعله دليلاً عليه ، فيدلّ على المراد من طريق أولى ؛ مثله ، قولهم : « طويل النجاد » و« كثير الرماد » ؛ يعنون طويل القامة وكثير الضيافة فلم يذكروا المراد بلفظه الخاص به ولكن توصّلوا إليه بذكر معنى آخر ، هو ردفؤه في الوجود ؛ لأن القامة إذا طالت طالت النجاد ؛ وإذا كثّر القرم كثّر الرماد .

— وقد اختلف في أنها حقيقة أو مجاز ، فقال الطرطوسي ^(٢) في العمدة : « قد اختلف في وجود الكناية في القرآن ، وهو كالتخلاف في المجاز ؛ فمن أجاز وجود المجاز فيه أجاز الكناية ؛ وهو قول الجمهور ، ومن أنكر ذلك أنكر هذا .

وقال الشيخ عز الدين : الظاهر أنها ليست بمجاز ؛ لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره ؛ ولم تخرجه عن أن يكون مستعملاً فيما وضع له ؛ وهذا شبيه بدليل الخطاب . في مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْرَ ﴾ ^(٣) .

[أسباب الكناية]

ولها أسباب :

أحدها : التنبيه على عظم القدرة ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ^(٤) كناية عن آدم .

(١) سورة البقرة ٢٣

(٢) هو القاضي تميم الدين إبراهيم بن علي الطرطوسي المتوفى سنة ٧٥٨ هـ ، وكتابه « عمدة الحكماء فيما لا يتفد من الأحكام » ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة الأعراف ١٨٩

(٣) سورة الإسراء ٢٣

ثانيها : فطنة المخاطب ، كقوله تعالى في قصة داود : ﴿ خَصَمَانِ بَقِيَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴾^(١) ، فكفى داود بنصم على لسان ملكين تعريفاً .

وقوله في قصة النبي صلى الله عليه وسلم وزيد : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾^(٢) أى زيد ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَتَقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾^(٤) ؛ فإنه كناية عن ألا تماندوا عند ظهور المعجزة فتمسكتم هذه النار العظيمة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِيْ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا . . . ﴾^(٦) الآيات ، فإن هذه تسلية لقنبي صلى الله عليه وسلم . والمعنى . لا تظن أنك مقصر في إنذارهم ؛ فإننا نحن المانعون لهم من الإيمان ؛ فقد جعلناهم حطباً للنار ؛ ليقوى التذاذ للؤمن بالنعيم ، كما لا تقيين لذة الصحيح إلا عند رؤية للريض .

ثالثها : ترك اللفظ إلى ما هو أجل منه ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً وَلِيْ نَجْعَةٍ وَاحِدَةٍ ﴾^(٧) ، فكفى بالمرأع النجعة كمادة العرب ، أنها تسمى بها عن الرأه .

وقوله : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ ﴾^(٨) ، كفى بالتحيز عن الهزيمة

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٤) سورة البقرة ٢٣

(٦) سورة م ٢٣

(١) سورة م ٢٢

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٥) سورة يس ٨

(٧) سورة الأهل ١٦

وقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾^(١)، فكفى بنفى قبول التوبة عن اللوث على الكفر؛ لأنه يرداه.

رابعها: أن يفحش ذكره في السمع، فيكفى عنه بما لا ينبو عنه الطبع؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِالْمِغْرَمِ مَرُّوا كِرَامًا﴾^(٢)، أى كُنُوا عن لفظه، ولم يوردوه على صيفته. ومنه قوله تعالى في جواب قوم هود: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾^(٣). ﴿قَالَ يَاقَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)، فكفى عن تكذيبهم بأحسن.

ومنه قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾^(٥)، فكفى عن الجماع بالسر. وفيه لطيفة أخرى، لأنه يكون من الآدميين في السر غالبا، ولا يُسرّه. ما عدا الآدميين - إلا الغراب. فإنه يسره؛ ويحكى أن بعض الأدباء أسرّ إلى أبي علي الحائمي كلاما قال: «ليكن عندك أخفى من سيفاد الغراب»، ومن الرءاء في كلام الألفج، قال: نم ياسيدنا؛ ومن ليلة القدر، وعلم النيب.

ومن عادة القرآن العظيم الكناية عن الجماع باللمس واللامسة والرفق، والدخول، والنكاح، ونحوهن، قال تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾^(٦)، فكفى بالباشرة عن الجماع لما فيه من التقاء البشريتين.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَا مَسْئُومٌ لِلنِّسَاءِ﴾^(٧) إذ لا يخلو الجماع عن اللامسة.

(٢) سورة الفرقان ٧٢

(٤) سورة الأعراف ٦٧

(٦) سورة البقرة ١٨٧

(١) سورة آل عمران ٩٠

(٣) سورة الأعراف ٦٦

(٥) سورة البقرة ٢٣٥

(٧) سورة النساء ٤٣.

وقوله في الكناية عنهن : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ ^(١) ، واللباس من اللابسة ، وهى الاختلاط والجماع .

وكى عنهن فى موضع آخر بقوله : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْى نَشِئْتُمْ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَرَأَوْنَهُ الَّتِى هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾ ^(٣) ، كناية عما تطلب المرأة من الرجل .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا ﴾ ^(٤) .

ومنه قوله تعالى فى مريم وابنها : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ ^(٥) ، فكفى بأكل الطعام عن البول والناط ، لأنهما منه مسيبان ، إذ لا بدّ للأكل منها ، لكن استقبح فى المخاطب ذكر الناط ، فكفى به عنه .

فإن قيل : قد صرح به فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ^(٦) . قلنا : لأنه جاء على خطب العرب وما يلقون ؛ وللمراد تعريضهم الأحكام فكان لا بدّ من التصريح به ؛ على أن الناط أيضا كناية عن التجو ؛ وإنما هو فى الأصل اسم للسكان المنخفض من الأرض ؛ وكانوا إذا أرادوا قضاء حاجتهم أبعّدوا عن العيون إلى منخفض من الأرض ، فسوّى له تلك ؛ ولكنه كثر استعماله فى كلامهم ؛ فصار بمنزلة التصريح .

وما ذكرناه فى قوله تعالى : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ ^(٧) هو المشهور ، وأنكره الجاحظ ، وقال : بل الكلام على ظاهره ، ويكفى فى الدلالة على عدم الإلهية نفس أكل

(٢) سورة البقرة ٢٢٣

(٤) سورة الأعراف ١٨٩

(٦) سورة المائدة ٦

(١) سورة البقرة ١٨٢

(٣) سورة يوسف ٢٣

(٥) سورة اللّٰه ٧٥

الطعام ، لأن الإله هو الذى لا يحتاج إلى شئ . يأكله ؛ ولأنه كما لا يجوز أن يكون للمبود محدثاً ، كذلك لا يجوز أن يكون طامعاً ، قال الخفاجى : « وهذا صحيح »^(١) .

ويقال لها : الكناية عن النائط فيه تشنيع وبشاعة على من اتخذها آلهة ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَكَأَكْلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾^(٢) ، فهو على حقيقته .

قال الوزير ابن هبيرة^(٣) : وفي هذه الآية فضل المالم للتصدى للخلق على الزاهد المتقطع ، فإن النبىء كالطبيب ، والطبيب يكون عند المرضى ، فلو انقطع عنهم هلكوا . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَصَلِّهُمْ كَعَصْفٍ مَا كُولٍ ﴾^(٤) ، كنى به عن مصيرهم إلى العذرة ، فإن الورق إذا اكمل انتهى حاله إلى ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ يَسْهَدْتُمْ عَلَيْنَا ﴾^(٥) ، أى لقروجهم ، فكفى عنها بالجلود ، على ما ذكره المفسرون .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَيْنْتَ فَرْجَهَا ﴾^(٦) ، فصرح بالفرج ؟ قلنا : أخطأ من توهم هنا الفرج الحقيقى ، وإنما هو من لطيف الكنايات وأحسنها ، وهى كناية عن فرج القميص ، أى لم يعلق ثوبها ربية ، فهى طاهرة الأثواب ، وفروج القميص أربعة : السكمان والأعلى والأسفل ، وليس المراد غير هذا ، فإن القرآن أنزه معنى ،

(١) فى كتاب سر القضاة ١٥٩ (٢) سورة الفرقان ٢٠

(٣) هو أبو الفطر يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة القهلى الشيبانى ، من كبار الوزراء فى الدولة العباسية ، وصاحب كتاب « الإشراف على مقعب الأشراف » ، فى فقه الشافعية ، والإصباح على شرح معاني الصحاح ، ، وغيرهما . توفى سنة ٥٦٠ هـ . الأعلام للزركلى ص ١١٥٦ (المطبعة العربية) .

(٤) سورة القيل ٥ (٥) سورة فصلت ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٩١

وَالْعَفْءُ إِشَارَةٌ، وَأَمْلَعٌ^(١) عبارة من أن يُريد ما ذهب إليه وهمُ الجاهل، لاسيما والتفخيم من روح القدس بأمر القدوس، فأضيف القدس إلى القدوس، ونزَّهت القاتنة الطاهرة عن الظن الكاذب والحدس. ذكره صاحب «التعريف والإعلام»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْغَيْتُنَّ لِلْغَافِلِينَ﴾^(٣)، يريد الزناة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا نَايِفَةٌ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَلَا أَرْجُلَيْهِمْ﴾^(٤)؛ فإنه كناية عن الزنا. وقيل: أراد طرح الولد على زوجها من غيره؛ لأن بطنها بين يديها ورجليها وقت الحمل.

وقوله تعالى: ﴿يَحْمِلُونَ أَثَامَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾^(٥)؛ وإنما يوضع في الأذن السبابة، فذكر الإصبع وهو الاسم العام أدبا، لاشتقاقها من السب، ألا ترام كنوا عنها بالسببة، والدعاة، وإنما يعبر بها عنها لأنها ألقاظ مستحدثة. قاله الزمخشري.

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح «الإمام»^(٦): يمكن أن يقال إن ذكر الإصبع هنا جامع لأمرين: أحدهما التنزه عن اللفظ للكروه، والثاني حط منزلة الكفار عن التعبير باللفظ المحمود، والأعم يفيد المقصودين معا، فأتى به وهو لفظ الإصبع، وقد جاء في الحديث الأمر بالتعبير بالأحسن مكان القبيح كما في حديث: «من سبقه الحدث في الصلاة فليأخذ بأذنه ويخرج»، أمر بذلك لإرشادا إلى إيها سبب أحسن من الحدث، وهو الزعاف، وهو أدب حسن من الشرع في ستر المورة وإخفاء القبيح. وقد صحح نهيه عليه السلام

(١): ت «وأحسن».

(٢): سورة التور ٢٠.

(٣): السيل، م ٨٤.

(٤): سورة البقرة ١٩.

(٥): سورة النح ١٢.

(٦): كتاب الإمام في أحاديث الأحكام؛ لابن دقيق العيد، جمع فيه من الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه، وسماه الإمام؛ قيل إنه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه، لا فيه من الاستنباطات والفوائد؛ لكنه لم يكمله. شرح القلن ١٥٨.

أن يقال [لشجر العنب]^(١) : الكرم ، وقال : « إنما الكرم الرجل السلم » ، كره الشارع تسميتها بالكرم لأنها تقتصر منها أم الغبائت .

وحديث : « كان يصيب من الرأس وهو صائم » ، قيل هو إشارة إلى القبلة ، وليس لفظ القبلة مستهجناً .

وقوله : « إياكم وحضراء الدمن » .

خامسها : تحمين اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ بَيِّضٌ مَّكْنُونٌ ﴾^(٢) ، فإن العرب كانت عادتهم الكناية عن حرائر النساء بالبيض ، قال امرؤ القيس :

وَبَيِّضَةٌ خِذْرٍ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمْتَعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ^(٣)

^(٤) وقوله تعالى ﴿ وَلَيَأْتِيَنَّكَ فُطْرٌ ﴾^(٥) ، ومثله قول عنترة :

فَشَكَّكْتُ بِالرَّمْحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَاءِ بِمَحْرَمٍ^(٦)

سادسها : قصد البلاغة ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ مِنْ يُمْشِقًا فِي الْحَلِيقَةِ وَهُوَ فِي الْغِلْصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾^(٧) ، فإنه سبحانه كفى عن النساء بأنهن يُفْشِقْنَ في الترفه والتزين والتشاغل

(١) زيادة يقتضيا السياق ؛ والحديث كما رواه ابن الأثير « لانسوا العنب الكرم ؛ فإنما الكرم الرجل السلم » . وقال الزمخشري : أراد أن يقرر ويسد ما في قوله عز وجل . ﴿ إِنَّا أَكْرَمُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ بطريقه أئمة ومالك لطيف ؛ وليس الفرض حقيقة انتهى عن تسمية العنب كرمًا ؛ ولكن الإشارة إلى أن المسلم لا يشارك فيها سواه الله ، وقوله : « الكرم الرجل السلم » أي إنما المستحق للاسم المشتق من الكرم الرجل السلم . النهاية ٤ : ١٦ ، ١٧

(٢) ديوانه ١٣

(٣) سورة الصافات ٤٩

(٤) الكلام من هنا إلى آخر البيت ساقط من ت . (٥) سورة الدھر ٤

(٦) من المعلقة بصرح التبريزي ١٩٦ ؛ وروايته هناك : « بالرمح الأسم » .

(٧) سورة الزخرف ١٨

عن النظر في الأمور ودقيق للماني ، ولو أتى بلفظ النساء لم يشعر بذلك ؛ والمراد نفي ذلك - أعنى الأنوثة - عن الملائكة ، وكونهم بنات الله ؛ تعالى الله عن ذلك .
وقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(١) ، أى هم في التمثيل بمنزلة المتعجب منه بهذا التعجب .

سابعها : قصد المبالغة في التشنيع ؛ كقوله تعالى حكاية عن اليهود لمنهم الله : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ ^(٢) فإن النل كناية عن البخل ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْمَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ﴾ ^(٣) ؛ لأن جماعة كانوا متمولين ، فكذبوا النبي صلى الله عليه وسلم فكف الله عنهم ما أعطاهم ، وهو سبب نزولها .

وأما قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٤) فيحصل على المجاز على وجه الدعاء والمطابقة للفظ ؛ ولهذا قيل : إنهم أبخل خلق الله ، والحقيقة أنهم نفل أيديهم في الدنيا بالإسار ، وفي الآخرة بالمذاب وأغلال النار .

وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ^(٥) ، كناية عن كرمه ، ونفى اليد - وإن أفردت في أول الآية - ليكون أبلغ في السخاء والجود .

ثامنها : التنبيه على مصيره ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(٦) ، أى جهنمى مصيره إلى اللهب .

وكقوله : ﴿ حَمَالَةَ الْخَطَابِ ﴾ ^(٧) ، أى نمامة ، ومصيرها إلى أن تكون خطبا جهنم .

(٢) سورة المائدة ٦٤

(٤) سورة اللهب ١ ، ٤

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة الإسراء ٢٩

تاسعها : قصد الاختصار ؛ ومنه الكناية عن أفعال ممتدة بلفظ « فعل » ، كقوله تعالى :
 ﴿وَلَيْتَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(١) ، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا مَا يُوعَدُونَ بِهِ﴾^(٢) ، ﴿فَإِنْ
 لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٣) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا .

عاشرها : أن يمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر ، فيأخذ الخلاصة منها
 من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز ، فتعربها عن متصودك ؛ وهذه الكناية استنبطها
 الزمخشري ، وخرج عليها قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٤) ؛ فإنه كناية
 عن الملك ؛ لأن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك ، فعملوه كناية عنه .
 وكقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . .﴾^(٥) الآية ، إنه كناية
 عن عظمتهم وجلالتهم من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين : حقيقة ومجاز .
 وقد اعترض الإمام نجر الدين على ذلك بأنها تفتح باب تأويلات الباطنية ، فلم أن
 يقولوا : المراد من قوله : ﴿فَأَخْلَعَ نَعْلَيْكَ﴾^(٦) الاستفراق في الخدمة من غير الذهاب
 إلى نعل وخلعه ، وكذا نظائره . انتهى .

وهذا مردود لأن الكناية إنما يصار إليها عند عدم إجراء اللفظ على ظاهره ،
 كما سبق من الأمثلة ، بخلاف خلع النملين ونحوه .

(٢) سورة النساء ٦٦

(١) سورة المائدة ٧٩

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة طه ٥ ؛ عبارة الزمخشري . « لا كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرفع
 الملك جلوه كناية عن الملك فقالوا : استوى فلان على العرش ، يريدون ملكه ، وإن لم يقم على سرير البقية »

(٦) سورة طه ١٢

(٥) سورة الزمر ٦٧

تَسْبِيَّات

الأول : في أنه هل يشترط في الكناية قرينة كالحجاز ؟

هذا ينبغي على الخلاف السابق أنها مجاز أم لا . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾^(١) ، في سورة آل عمران : إنه مجاز^(٢) عن الاستهانة بهم ، والسخط عليهم ، قول : فلان لا ينظر إلى فلان ، تريد نقي اعتداده به وإحسانه إليه ، قال^(٣) : وأصله فيمن يجوز عليه [النظر]^(٤) الكناية ؛ لأن من اعتد بالإنسان التفت إليه ، وأعاره نظر عينيه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداء والإحسان ، وإن لم يكن ثم نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسان ، مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر . انتهى .

وهذا بناء منه على مذهبه الفاسد في نقي الروية ؛ وفيه تصريح بأن الكناية مجاز ، وبه تصريح في قوله تعالى : ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾^(٥) . وصرح الشيخ عبد القادر الجرجاني^(٦) في «الدلائل» بأن الكناية لا بد لها من قرينة .

الثاني : قيل من عادة العرب أنها لا تكفي عن الشيء بغيره ؛ إلا إذا كان يقبح

(١) سورة آل عمران ٧٧ (٢) تفسير الكشاف ١ : ٢٧٨

(٣) عبارة الزمخشري : « فإن قلت : أي فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه ؟ قلت : أصله فيمن ... »

(٤) تكملة من تفسير الكشاف .

(٥) سورة البقرة ٢٣٥ : وانظر تفسير الكشاف ١ : ٣١٤ ، ٢١٥

(٦) هو الإمام عبد القاهر بن عبد القادر الجرجاني صاحب كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وشرح الإيضاح ، وغيرها من الكتب الجليلة ، توفي سنة ٤٧١ . إنباء الرواة ٢ : ١٨٨ ، وانظر دلائل الإعجاز

ذكره ، وذكروا احتمالين في قوله : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ ^(١) .

أحدهما : أنه كنى بالإفشاء عن الإصابة .

والثاني : أنه كنى عن الخطوة .

ورجعوا الأول ؛ لأن العرب إنما تكنى عما يقيح ذكره في اللفظ ، ولا يقيح ذكر الخطوة . وهذا حسن ، لكنه يصلح للترجيح .

وأما دعوى كون العرب لا تكنى إلا عما يقيح ذكره فنلظ ، فكنوا عن القلب بالثوب ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ^(٢) ، وغير ذلك مما سبق .

التعريض والتلويح

وأما التعريض ، فقيل : إنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم ، ومثى تعريضا لأن المعنى باعتباره يفهم من عرض اللفظ ، أى من جانبه ، ويسى التلويح ؛ لأن التكلم يلوح منه للسامع ما يريد ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ قَعْلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾ ^(٣) ، لأن غرضه بقوله : ﴿ فَاسْأَلُوهُمْ ﴾ ، على سبيل الاستهزاء وإقامة الحجة عليهم بما عرض لهم به ، من عجز كبير الأصنام عن الفعل ، مُستدلا بى ذلك بعدم إجابتهم إذا سُئِلُوا ، ولم يرد بقوله : ﴿ بَلْ قَعْلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ ^(٤) ، نسبة الفعل الصادر عنه إلى الصنم ، فدلالة هذا الكلام عجز كبير الأصنام عن الفعل بطريق الحقيقة .

ومن أقسامه أن يخاطب الشخص والمراد غيره ، سواء كان الخطاب مع نفسه ، أو مع

(٢) سورة الدثر ٤

(١) سورة النساء ٢١

(٣) سورة الأنبياء ٦٣

غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(١) .
 ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ﴾^(٢) .

﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٣) ، ترميضا بأن قومه أشركوا واتبعوا أهواءهم ، وزلوا فيما مضى من الزمان ؛ لأن الرسول لم يقع منه ذلك ، فأبرز غير الحاصل في معرض الحاصل ادعاء .

وقوله : ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ ، فإن الخطاب للمؤمنين والتعريض لأهل الكتاب ؛ لأن الزلل لم لا للمؤمنين .

فأما الآية الأولى ففيها ثلاثة أمور : مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره ، وإخراج المحال عليه في صورة للشكوك والمراد غيره ، واستعمال المستقبل بصيغة الماضي . وأمر رابع وهو «إن» الشرطية قد لا يراد بها إلا مجرد اللازمة التي هي لازمة الشرط والجزاء ، مع العلم باستحالة الشرط أو وجوبه أو وقوعه .

وعلى هذا يحمل قول من لم ير من المفسرين محل الخطاب على غيره ؛ إذ لا يلزم من فرض أمر - لا بد منه - صحة وقوعه ؛ بل يكون في الممكن والواجب والمحال .

ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾^(٤) ؛ إذا جُمِلَتْ شرطية لا نافية .

ومنه : ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾^(٥) .

(٢) سورة البقرة ١٢٠

(٤) سورة البقرة ٢٠٩

(٦) سورة الأنبياء ١٧

(١) سورة الزمر ٦٥

(٣) سورة البقرة ٢٠٩

(٥) سورة الزخرف ٨١

ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا لِيَ لَا أُعْبِدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(١)؛ المراد : ما لكم لا تعبدون ،
بدليل قوله : ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٢) ، ولولا التمرّض لكان المناسب « وإليه أرجع » .
وكذا قوله : ﴿أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾^(٣) ، والمراد : أتعبدون من دونه آلهة .
﴿إِنْ يُرِذَّنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ . إِنِّي إِذَا لَنِي ضَلَالٍ
مُيِينٌ﴾^(٤) ، ولذلك قيل ﴿آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَأَتِمُّوهُ﴾^(٥) دون « ربّي » ، و « أتممه » ،
« فَأَتِمُّوهُ » .

ووجه حسنه ظاهر ، لأنه يتضمن إغلام السامع على صورة لا تقتضى مواجهته بالخطاب
المسكر ، كأنك لم تمنّه ، وهو أعلى في محاسن الأخلاق وأقرب للقبول ، وأدعى للتواضع
والسلام عن هو رب المالين نزله بلقمتهم ، وتعلما للذين يقتلون .
قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ لَا تَأْكُلْ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٦) ،
فصل التصود في قالب التلطّف ، وكان حقّ الحلال من حيث الظاهر ، لولاه أن يقال :
« لا تأكلون مما علمنا ولا نأكل مما نجرمون » .

وكذا مثله : ﴿وَلَنَا أَوْ يَأْيَاكُمْ لَعَلِّي هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٧) ، حيث ردّد
الضلال بينهم وبين أنفسهم ، والمراد : إنا على هدى وأنتم في ضلال ، وإنا لم يصّرّح به لئلا
تصير هنا نكتة ، هو أنه خولف في هذا الخطاب بين « هلى » و « فى » بدخول « هلى »
على الحق ، و « فى » على الباطل ، لأن صاحب الحق ، كأنه هلى فرس جواد يركض به ،
حيث أراد ، وصاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام لا يدرى أين يتوجّه .

قال السكاكى : ويسى هذا النوع الخطاب للمتّصف ، أى لأنه يوجب أن

(٢) سورة يس ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥

(٤) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة يس ٢٢ ، ٢٣

(٣) سورة سبأ ٢٥

أن ينصف المخاطب إذا رجع إلى نفسه استدراجاً لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم ، وهو شبيه بالجلد ، لأنه تصرف في اللغات الخطائية .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يُحْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ ﴾^(١) ، المقصود التعريض بدم من ليست له هذه الخشية ، وأن يعرف أنه لفرط عناده كأنه ليس له أذن تسمع ، ولا قلب يعقل ، وأن الإنذار له كلاً إنذار ، وأنه قد أنذر من له هذه الصفة ، وليست له .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَنْذَرُكُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾^(٢) المقصود التعريض ، وأنهم لغليلة هوام في حكم من ليس له عقل .

وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٣) ، نزلت في أبي جهل ، لأنه قال : « ما بين أخشيها - أي جبلها ، يعني مكة - أعز مني ولا أكرم » ، وقيل : بل حوطب بذلك استهزاء .

[التوجيه]

وأما التوجيه ، وهو ما احتمل معنيين ويؤتى به عند فطنة المخاطب ، كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام : ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ﴾^(٤) ، فإن الضمير في ﴿ له ﴾ يحتمل أن يكون لموسى ، وأن يكون لفرعون .

قال ابن جرير : وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم : « إنك عرفته » ، فقالت : أردت : « ناصحون للملك » ، واعترض عليه بأن هذا في لغة العرب لا في كلامها المحكي

(٢) سورة الرعد ١٩

(٤) سورة القصص ١٢

(١) سورة فاطر ١٨

(٣) سورة الدخان ٤٩

وهذا مردود ، فإن الحكاية مطابقة لما قالته ؛ وإن كانت بلغة أخرى .
ونظيره جواب ابن الجوزي لمن قال له : من كان أفضل عند النبي صلى الله عليه وسلم ؟
أبو بكر أم علي ؟ قال : من كانت ابنته تحته ^(١) .
وجعل السكاكي من هذا القسم مشكلات القرآن .

(١) الإشكال في ضمير « ابنته » ، وضمير « تحته » فإن فاطمة الزهراء ابنة الرسول كانت زوج علي ، وعائشة بنت الصديق كانت زوج الرسول .

النوع العام والابن في أقسام معاني الكلام

زعم قوم أن معاني القرآن لا تنحصر، ولم^(١) يتعرضوا لحصرها، وحكاية ابن السيد عن أكثر البصريين في زمانه .

وقيل : قيمان^(٢) : خير ، وغير خير .

وقيل : عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتوجب ، وقسم ، وشرط ، ووضع ، وشك ، واستفهام .

وقيل : تسعة ، وأسقطوا الاستفهام لدخوله في المسألة .

وقيل : ثمانية ، وأسقطوا التشفع لدخوله في المسألة .

وقيل : سبعة ، وأسقطوا الشك لأنه في قسم الخبر .

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة أيضا ، وهي عنده : الخبر والاستخبار ، والأمر ، والنهي ، والنداء ، والتمنى .

وقيل : خمسة : الخبر ، والأمر ، والتصريح ، والطلب ، والنداء ، وقيل غير ذلك^(٣) .

(٢) ساقطة من ت .

(١) م : د فلم .

(٣) الإختان ٢ : ٨٥٠ وقال قوم أربعة : خبر ، واستخبار ، وطلب ، ونداء . وقال كثيرون ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء : قالوا لأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا ، الأول الخبر ، والثاني : إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب . والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء ، وأن معنى اضرب مثلا - وهو طلب الضرب - مقترن بلفظه ، وأما الضرب الذي لا يوجد بعد ذلك ، فهو متعلق الطلب لا به .

[الخبير]

الأول الخبير^(١) والقصد به إفاضة الخطاب وقد يشرب مع ذلك معاني آخر :

منها التعجب ، قال ابن^(٢) فارس : وهو تفضيل الشيء على أضرابه [بوصف]^(٣).
وقال ابن الضائع : استعظام صفة خرج بها المتعجب منه عن نظائره ، نحو : ما أحسن
زيدا ! وأحسن به ! استعظمت حسنه على حسن غيره .

وقال الزمخشري في تفسير سورة الصف^(٤) : معنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب
السامعين ؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله .

وقال الرماني : المطلوب في التعجب الإبهام ؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا عما
لا يعرف سببه ، وكذا^(٥) استبهم السبب كان التعجب أحسن ، قال : وأصل التعجب إثمنا
هو للمعنى الخفي سببه ، والصيغة الدالة عليه تسمى تعجبا ، يعني مجازا . قال : ومن
أجل الإبهام لم تعمل « نم » إلا في الجنس من أجل التنخيم ؛ ليقع التفسير على نحو التنخيم
بالإضمار قبل الذكر .

ثم قد وضعوا للتعجب صيفا من لفظه ، وهي : « ما أفعله » و « أفضل به » ، وصيفا

(١) اختلف العلماء في حد الخبر ، فقليل لا يحد لنسبه وقيل لأنه ضروري ، لأن الإنسان يفرق بين
الخبر والإنشاء ضرورة . والأكثر على حده : قالت المعتزلة : الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب .
وقال أبو الحسن البصري : كلام يقيد بنفسه نية . وقيل : الذي يدخله التصديق والتكذيب .
وقيل : الكلام للبليد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نيا أو إثباتا . وقد أورد السيوطي
في الإتهان (٢ : ٨٥) تفصيل الكلام في ذلك .

(٢) تكملة من فقه اللغة .

(٣) في فقه اللغة ص ١٥٨

(٤) م : « فكليا » .

(٥) الكشاف ٤ : ٤١٨

من غير لفظه نحو « كُبر » ، [في] نحو : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(١) ،
﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٣) .

واحتج الثماني ^(٤) على أنه خير بقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(٥) ، تقديره :
ما أسمعهم وأبصرهم ! والله سبحانه لم يتعجب بهم ولكن دلّ المكفّرين على أن هؤلاء
قد نزلوا منزلة من يتعجب منه .

وهنا مسألتان :

الأولى : قيل لا يتعجب من فعل الله ؛ فلا يقال : « ما أعظم الله ! » لأنه بثول إلى :
« شيء عظم الله » كافي غيره من صيغ التعجب ، وصفات الله تعالى قديمة . وقيل بجوازه
باعتبار أنه يحب تعظيم الله شيء من صفاته ، فهو يرجع لاعتقاد العباد عظمته وقدرته ،
وقد قال الشاعر :

ما أقدّر الله أن يدنى على شحطٍ مَنْ دارُهُ الْخَزَنُ يَمْنُ دارُهُ صَوْلُ
والأولون قالوا : هذا أعرابي جاهل بصفات الله . وقال بعض المحققين : التعجب إنما
يقال لتعظيم الأمر المتعجب منه . ولا يخطر بالبال أن شيئاً صيره كذلك وخفى علينا ،
فلا يمتنع حينئذ التعجب من فعل الله .

والثانية : هل يجوز إصلاق التعجب في حق الله تعالى ؟ قيل بالمنع ؛ لأن التعجب استعظام
ويعسجه الجاهل والله سبحانه منزّه عن ذلك ، وبه جزم ابن عصفور ^(٦) في « المقرب » .

(٢) سورة الصف ٣

(١) سورة الكهف ٥

(٣) سورة البقرة ٢٨

(٤) هو عمر بن ثابت أبو التمام الثماني النحوي الضرير ، شارح كتابي اللغ والصحيف الملوك
توفي سنة ٢٤٢ . بنية الوعاة ٣٦٠

(٥) سورة مريم ٣٨

(٦) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي السروي بأبي الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلي ، حامل لواء العرب
في زمانه بالأندلس ، وصاحب كتاب المنع في التصريف والمقرب وشارح أحكام التة الجاهليين وغير
توفي سنة ٦٦٣ ؛ ومن كتابه المقرب نسختان خطيتان يدور الكتب المصرية برقي ٤٥٩ ، ٧٩ م نحو
وانظر بنية الوعاة ص ٣٥٧

قال : فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف إلى المخاطب ؛ كقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾^(١) ، أى « هؤلاء يجب أن يتعجب منهم » .

وقيل : بالجواز ، لقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾^(٢) ، إن قلنا : « ما » تعجيبية لا استفهامية ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾^(٣) في قراءة بعضهم بالضم .

والخيار الأول ، وما وقع منه أول بالنظر إلى المخاطب ، أى علمت أسباب ما يتعجب منه المباد ، فسى العلم بالتعجب عجبا .

وأصل الخلاف في هذه المسألة يلتص على خلاف آخر ، وهو أن حقيقة التعجب هل يشترط فيه خفاء سببه فيتعجب فيه للتعجب منه أولا ؟

ولم يقع في القرآن صيغة التعجب إلا قوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ، وقوله : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾^(٤) ، و ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا أَغْرَكَ ﴾^(٥) ، في قراءة من زاد الهمزة .

ثم قال المحققون : التعجب معنوف إلى المخاطب ، ولهذا تطف الزمخشري فيمترعه بالتعجب ، ويجى التعجب من الله كمجئ الدعاء منه والترجى ؛ وإنما هذا بالنظر إلى ما نفهمه العرب ، أى هؤلاء عندهم ممن يجب أن تقولوا لهم هذه . وكذلك تفسير سيبويه

(٢ - ٢) ساقط من ت .

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة الصافات ١٢ ، وفي قراءة حمزة والكسائي وخلف ، بناء التكلم المضمومة ، وللمعنى على هذه القراءة : قل يا محمد بل عجبنا أو أن هؤلاء من رأى حالهم يقول عجبنا وانظر لآثاف فضلاء البشر ٣٦٨

(٤) سورة عبس ١٧

(٥) سورة الانطار ٦ ، وفي قراءة سديد بن جبير ، قال صاحب الكشف : « إما على التعجب وإما على الاستفهام » من قولك : غر الرجل فهو غار ، إذا غفل ، من قولك : يتهم الصلوة وهم غارون ، وأغره غيره جعله غارا .

قوله تعالى : ﴿لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَحْشَوْا﴾ ^(١) قال: المعنى : اذهبوا على رجائكم وطمعكم ^(٢) قال ابن الضائع ^(٣) : وهو حسن جدا .

قلت : وذ كر سبويه أيضا قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ﴾ ^(٤) ، ﴿وَيْلٌ لِلطَّافِينَ﴾ ^(٥) ، قال : لا [ينبغي] ^(٦) أن تقول [إنه] ^(٧) دعاء هاهنا ، لأن الكلام بذلك ^(٨) [واللفظ به] ^(٩) قبيح ، ولكن المباد إنما كلموا ^(١٠) بكلامهم ، وجاء القرآن على نفهم وعلى ما ينعون ؛ فكأنه - والله أعلم - قيل لهم : ﴿وَيْلٌ لِلطَّافِينَ﴾ ، و ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ﴾ ، أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والملكة ، قليل : هؤلاء ممن دخل في الملركة ، ووجب لهم هذا ^(١١) . انتهى

ومنها الأمر ، كقوله تعالى ﴿وَالطَّلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ ^(١٢) ، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ ^(١٣) ، فإن السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك ؛ لأنه خبر ، وإلا لزم الغلف في الخبر ، وسبق في الجاز .

(١) سورة طه ٤٤

(٢) الكتاب ١ : ١٦٧ ؛ والمبارة فيه : « فاعلم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذهب أتما في رجائكم وطمعكم وميلكم من العلم ؛ وليس لها أكثر من ذا ما لم يعلما » .

(٣) هو على بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع ؛ أحد شراح كتاب سبويه ، جمع فيه بين شرحي السراي وابن خروف ، وتوفى سنة ٦٨٠ ، بقية الرقعة ٣٥٥ .

(٤) سورة المطففين ١٥

(٥) سورة المطففين ١١

(٦) تسكئة من الكتاب

(٧) كذا في ط ، م ، وفي ت : « في ذلك » ، وفي الكتاب « بذاك »

(٨) كلمة « وإنما » زائدة عن الكتاب ، وفي م : « تكلموا » تحريف

(٩) الكتاب ١ : ١٦٧

(١٠) سورة البقرة ٢٢٨

(١١) سورة البقرة ٢٢٣

ومنها النهى ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْئَلُ إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴾ ^(١) .

ومنها الوعد ، كقوله : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾ ^(٢) .

ومنها الوعيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ^(٣) .

ومنها الإنكار والتبكيث ، نحو : ﴿ ذُنْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٤) .

ومنها الدعاء ، كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٥) ، أى أعنا على عبادتك .

وربما كان اللفظ خبرا والمنى شرطا وجزاء ؛ كقوله : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ ^(٦) ، فظاهره خبر ، والمنى ^(٧) : إِنَّا إِنْ نَكْشِفْ عَنْكُمْ الْعَذَابَ تَعُودُوا . ومنه قوله : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ^(٨) ، : مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَرَّتَيْنِ فَلْيَسْكَبْهَا بِسَدْمَا بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ يَسْرِحْهَا بِإِحْسَانٍ .

ومنها التمنى ، وكلته للوضوعة له « ليت » ، وقد تستعمل ثلاثة أحرف : أحدها : « هل » ، كقوله : ﴿ قَهْلٌ لَنَا مِنْ شُفْعَاءِ قَبِشْتُمْوَا لَنَا ﴾ ^(٩) ، حُجِلَتْ « هل » على إفادة التمنى لعدم التصديق بوجود شفع في ذلك المقام ، فيقول ^(١٠) التمنى . بمعونة قرينة الحال .

(٢) سورة فصلت ٧٩

(٤) سورة البقرة ٤٩

(٦) سورة البقرة ١٥

(٨) سورة البقرة ٢٢٩

(١٠) ت : « فينوكد » .

(١) سورة الواقعة ٧٩

(٣) سورة الشعراء ٢٢٧

(٥) سورة الفاتحة ٥

(٧) ت : « أما إن »

(٩) سورة الأعراف ٥٣

والثاني : « لو » سواء كانت مع « ودة » كقوله تعالى : ﴿ وَذُوا لَوْ تَذَهِنُ قَيْدَهُنَا ﴾ ^(١) بالنصب ، أو لم تكن ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونُ ﴾ ^(٤) .

والثالث : « لعل » ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴾ ^(٥) ، في قراءة النصب .

واختلف : هل التني خبر ومعناه التني ، أو ليس بخبر ، ولهذا لا بدخله التصديق والتكذيب ؟ قولان عن أهل العربية ، حكاهما ابن فارس في كتاب « فقه العربية » ^(٦) . والزخشي بى كلامه على أنه ليس بخبر ، واستشكل دخول التكذيب في جوابه ، في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرْدُّ وَلَا نُكَذِّبُ ﴾ ^(٧) ، إلى قوله : ﴿ وَلَهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(٨) ، وأجاب بتضمنه معنى العدة فدخله التكذيب ^(٩) .

(١) سورة ن ٩٩ والقراءة المشهورة ﴿ وَذُوا لَوْ تَذَهِنُ قَيْدَهُنَا ﴾ ، وتوجيهها : جلت الجنة مبتدأ محذوف ، والتقدير « فهم يدعون » . وقراءة النصب : ذكر سيبويه في الكتاب ١ : ٤٢٢ : « وزعم هارون أنها في بعض المصاحف » .

(٢) سورة البقرة ١٦٧

(٣) سورة هود ٨٠

(٤) سورة الزمر ٥٨

(٥) سورة المؤمن ٣٦ ، ٣٧ ، والنصب قراءة حفص ، بتقدير « أن » بعد الأمر : ﴿ آتِنِي ﴾ وقيل : في جواب التني : ﴿ لَعَلَّ ﴾ « لعل » على التني على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيمنعون ؛ والباقي بالرفع عطفا على ﴿ أَبْلَغُ ﴾ . إنحاف فضاء اليسر ٣٧٩

(٦) ص ١٥٨ ، والبيان فيه : « قال قوم : هو - أي التني - من الأخبار ، لأن معناه « ليس » ، لذا قال الفائل : ليت لي مالا ؟ فتاء : ليس لي مال ، وآخرون يقولون : لو كان خبرا لجاز تصديق قائله أو تكذيبه ؛ وأهل العربية يختلفون فيه على هذين الوجهين » .

(٧) سورة الأنعام ٢٨

(٨) سورة الأنعام ٢٧

(٩) الكشاف ١١ : ٢ ، وعبارته : « هذا تني قد تضمن معنى العدة ؛ لجاز أن يخلق به التكذيب ؛ كما يقول الرجل : ليت الله يرزقني مالا فأحسن إليك ، وأكافئك على صنيعك ؛ فهذا تني في معنى الوعد فلورزق مالا ولم يحسن لي صاحبه ولم يكافئه كذب » .

وقال ابن الضائع : التفتي حقيقة لا يصح فيه الكذب ؛ وإنما يرد الكذب في التفتي الذي يترجح عند صاحبه وقوعه ؛ فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد ، الذي هو ظن ، وهو خير صحيح .

قال : وليس للمنى في قوله : ﴿وَلَهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ أن ما تمنوا ليس بواقع ، لأنه ورد في معرض الذم لهم ، وليس في ذلك للمنى ذم ، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون ، وأنهم يؤمنون .

ومنها الترتجي ، والفرق بينه وبين التفتي أن الترتجي لا يكون إلا في للمكنات ، والتفتي يدخل للمستحيلات .

ومنها النداء ، وهو طلب إقبال للدعوة على الداعي بحرف مخصوص ، وإنما يصحب في الأكثر الأمر والنهي ، كقوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾^(١) . ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾^(٢) . ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٣) . ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٤) . ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْتَكْبِرُوا الْيَوْمَ﴾^(٥) .

وربما تقدمت جملة الأمر جملة النداء ؛ كقوله تعالى : ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٦) .

(١) سورة البقرة ٢١

(٢) سورة الزمر ١٦

(٣) سورة الحجر ١٦

(٤) سورة النور ٣١

(٥) سورة البقرة ٢١

(٦) سورة الزمر ١٦

(٧) سورة الحجر ١٦

(٨) سورة النور ٣١

وإذا جاءت جملة الظير بعد النداء^(١) تتبعها جملة الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾^(٢).

وقد نجىء منه اجل الاستفهامية والتعجيرية؛ كقوله تعالى في الظير: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٣)، وفي الاستفهام: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾^(٤). ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ﴾^(٥). ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٦). ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(٧).

وهنا فائدتان:

إحداهما: قال الزمخشري رحمه الله: كل نداء في كتاب الله يتبعه فهم في الدين، إما من ناحية الأوامر والنواهي التي عقدت بها سعادة الدارين، وإما مواعظ وزواجر وقصص لهذا المعنى؛ كل ذلك راجع إلى الدين الذي خلق الخلق لأجله، وقامت السموات والأرض به، فكان حق هذه أن تدرك بهذه الصيغة البليغة.

الثانية: النداء إنما يكون للبعد حقيقة أو حكماً؛ وفي قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الْعُورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾^(٨). لطيفة؛ فإنه تعالى بيّن أنه كما ناداه ناجاه أيضاً؛ والنداء مخاطبة الأبد، وللناجاة مخاطبة الأقرب؛ ولأجل هذه اللطيفة أخبر سبحانه عن مخاطبته لآدم وحواء بقوله: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٩)،

(٢) سورة الحج ٧٣

(٤) سورة مريم ٤٢

(٦) سورة التحرّم ١

(٨) سورة مريم ٥٢

(١) ت « تنفعا »

(٣) سورة الزخرف ٦٨

(٥) سورة المؤمن ٤١

(٧) سورة الصف ٢

(٩) سورة البقرة ٣٥

وفي موضع : ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ﴾^(١) ، ثم لما حكى عنهما ملبسة المخالفة ، قال في وصف خطابهما : ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾^(٢) ، فأشعر هذا اللفظ بالبعد لأجل المخالفة ، كما أشعر اللفظ الأول بالقرب عند السلامة منها .

وقد يستعمل النداء في غير معناه مجازاً في مواضع :

الأول : الإغراء والتعذير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^(٣) ، والإغراء أمر معناه الترغيب والتعريض ، ولهذا خصوا به الخطاب .

الثاني : الاختصاص ، وهو كالنداء إلا أنه لا حرف فيه .

الثالث : التنبية ، نحو : ﴿يَا كَيْفِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾^(٤) ؛ لأن حرف النداء يختص بالأمم .

وقال النحاس في قوله تعالى : ﴿يَا وَيْلَتَى﴾^(٥) نداء مضاف ، والفائدة فيه أن معناه : هذا وقت حضور الويل . وقال الفارسي في قوله تعالى : ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِمَادِ﴾^(٦) ، معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصح نداء لكان هذا وقتها .

وقد اختلف في أن النداء خبر أم لا ، قال أبو البقاء^(٧) في شرح «الإيضاح» : ذهب الجميع إلى أن قولك : «يا زيد» ليس بخبر محتمل للتصديق والتكذيب ، إنما هو بمنزلة الإشارة والتصويت .

واختلفوا في قولك^(٨) : «يا فاسق» فالأكثر على أنه ليس بخبر أيضاً ، قال أبو علي

(٢) سورة الأعراف ٢٢

(١) سورة الأعراف ١٩

(٤) سورة مريم ٢٣

(٣) سورة الشمس ١٣

(٦) سورة يس ٣٠

(٥) سورة الفرقان ٢٨

(٧) أبو البقاء عبد الله بن حنين المكي ؛ شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ؛ في النحو

والصرف ؛ ذكره صاحب كشف القانون ٢١١ . (٨) ت : « في ذلك » .

الفارسي : خير ؛ لأنه تضمن نسبه للفسق .

ومنها الدعاء ، نحو : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ »^(١) ، وقوله : « فَاتْلَمْ اللَّهُ »^(٢) ،
« حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ »^(٣) ، « وَيْلٌ لِلطَّافِقِينَ »^(٤) .

قال سيبويه^(٥) : هذا دعاء ، وأنكره ابن الطراوة^(٦) لاستحالة هنا ، وجوابه أنه
مصرف للخلق وإعلامهم بأنهم أهل لأن يدعى عليهم ، كما في الرجاء وغيره مما سبق .

فائدة

ذكر^(٧) الغنخري أن الاستطاف ، نحو « تالله هل قام زيد » قسم ، والصحيح
أنه ليس بقسم ، لكونه خبراً .

[الاستخبار ، وهو الاستفهام]

الثاني الاستخبار ؛ وهو طلب خبر ما ليس عندك ، وهو بمعنى الاستفهام ؛ أي طلب
الفهم ؛ ومنهم من فرق بينهما بأن الاستخبار ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم ؛ فإذا
سألت عنه ثانياً كان استفهاماً ؛ حكاه ابن فارس في « قه العربية »^(٨) .

ولكون الاستفهام طلب ما في الخارج أو تحصيله في الذهن لم يَلِمْ ألا يكون حقيقةً

(٢) سورة المنافقون ٤

(٤) سورة الطفقين ١

(١) سورة اللهب ١

(٣) سورة النساء ٩

(٥) الكتاب ١ : ١٦٧

(٦) هو أبو الحسن سليمان بن عبد الله اللالائي المعروف بابن الطراوة ؛ ألف كتاب اللقدسات على

سيبويه وغيرهما من كتب النحو ؛ توفي سنة ٢٢٨ هـ بنية الرعاة ٢٦٣ .

(٧) هذه الفائدة ساقطة من ت ، وم في م وحاشية ط .

(٨) م ١٥١ ، ١٥٢ .

إلا إذا صدر من شاكٍّ مصدّق بإمكان الإعلام ؛ فإن غير الشاكِّ إذا استفهم يلزم تحصيل
الحاصل ، وإذا لم يصدّق بإمكان الإعلام انتفت قائمة الاستفهام .

بَيِّنَات

وفي الاستفهام فوائد :

الأولى : قال بعض الأئمة : ما جاء على لفظ الاستفهام في القرآن فإنما يتبع خطاب الله تعالى على معنى أن مخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل ، فيستفهم عنه نفسه تخبره به ، إذ قد وضعه الله عندها ، فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنْ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ ^(١) والنفي كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ ^(٢) ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٣) ، ومعنى ذلك أنه قد حصل لكم العلم بذلك تجدونه عندكم إذا استفهمتم أنفسكم عنه ، فإن الرب تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء ، وإنما يستفهمهم ليقرّهم ويذكرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشيء ؛ فهذا أسلوب بديع انفراد به خطاب القرآن ، وهو في كلام البشر مختلف .

الثانية : الاستفهام إذا بنى عليه أمر قبل ذكر الجواب فهم ترتب ذلك الأمر على جوابه ، أي جواب كان ؛ لأن سبقه على الجواب يشعر بأن ذلك حال من يذكر في الجواب ؛ لتلا يكون إرادته قبله عبثاً ، فيفيد حينئذ تعميماً ، نحو « من جاءك فأكرمه » بالنصب ؛ فإنه لما قال قبل ذكر جواب الاستفهام « أكرمه » علم أنه يكرم من يقول الحبيب : إنه جاء ، أي جاءه كان ، وكذا حكم « من ذا جاءك أكرمه » ، بالجزم .

الثالثة : قد يخرج الاستفهام عن حقيقته ؛ بأن يقع عن يلم ويستغنى عن طلب الإفهام .

[أقسام الاستفهام]

وهو قسمان : بمعنى الخير ، وبمعنى الإنشاء :

[الاستفهام بمعنى الخير]

الأول : بمعنى الخير ، وهو ضربان : أحدهما نفي والثاني إثبات ، فالوارد للنفي يسمى استفهام إنكار ، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير ؛ لأنه يطلب بالأول إنكارُ المخاطب ، وبالتالي إقراره به .

[استفهام الإنكار]

فالأول : للمنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي . ولذلك تصيحه « إلاً » ، كقوله تعالى : ﴿ قَهْلُ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ النَّاسِقُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ يُبَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾ ^(٢) .

ويطغى عليه النفي ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ ^(٣) ، أى لا يهْدِي ؛ وهو كثير .

ومنه ﴿ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ^(٤) ، أى لست تنقذ من في النار .

﴿ أَفَأَنْتَ تُسَكِّرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة سبأ ١٧

(٤) سورة الزمر ١٩

(١) سورة الأحقاف ٣٥

(٣) سورة الروم ٢٩

(٥) سورة يونس ٩٩ .

(أَفَتَدْعُرُ اللَّهِ أَتَنْفِي حَكَمًا) ^(١).

وكقوله تعالى : (قَالُوا أَنْتُمْ أَنْتُمْ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَكُمْ الْأَرْذَلُونَ) ^(٢).

(قَالُوا أَنْتُمْ أَنْتُمْ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَكُمْ الْأَرْذَلُونَ) ^(٣) ، أى لا تؤمن .

وقوله : (أَمْ لَهُ الْآبَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ) ^(٤) ، أى لا يكون هذا .

وقوله تعالى : (أَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا) ^(٥) ، أى ما أنزل .

وقوله تعالى : (أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ) ^(٦) ، أى ما شهدوا ذلك .

وقوله تعالى : (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الْعُمْ أَوْ تَهْدِي الْعُمَى) ^(٧) ، أى ليس ذلك إليك ،

كما قال تعالى : (إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الْعُمْ أَلَدًا) ^(٨) .

وقوله تعالى : (أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ) ^(٩) ، أى لم نفعى به .

وهنا أمران :

أحدهما : أن الإنكار قد يحى لتعريف المخاطب أن ذلك للدعى ممنوع عليه ؛ وليس من قدرته ؛ كقوله تعالى : (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الْعُمْ أَوْ تَهْدِي الْعُمَى) ^(١٠) ؛ لأن إسماع العُم لا يدعيه أحد ؛ بل للمعنى أن إسماعهم لا يمكن ؛ لأنهم بمنزلة العُم والمعنى ؛ وإعما قدم الاسم فى الآية ؛ ولم يقل : « أسمع العُم » ؛ إشارة إلى إنكار موجه عن تقدير ظن منه عليه السلام أنه يختص بإسماع مَنْ بِهِ صَمٌّ ، وأنه ادعى القدرة على ذلك ، وهذا أبلغ من إنكار العقل .

(٢) سورة الصمراء ١١١

(٤) سورة الطور ٣٩

(٦) سورة الزخرف ١٩

(٨) سورة النمل ٨٠

(١٠) سورة الزخرف ٤٠

(١) سورة الأنعام ١١٤

(٣) سورة المؤمنون ٤٧

(٥) سورة ص ٨

(٧) سورة الزخرف ٤٠

(٩) سورة ق ١٥

وفيه دخول الاستفهام على المضارع ، فإذا قلت : أفعل ؟ أو أأنت تفعل ؟ احتمل وجهين :

أحدهما : إنكار وجود الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكْثُومًا وَأَنْتُمْ لَهُا كَارِهُونَ ﴾ ^(١) والمعنى لسنا بمثابة مَنْ يقع منه هذا الإلزام ، وإنَّ عِبْرَتَنَا بفعل ذلك ؛ جلَّ الله تعالى عن ذلك ، بل المعنى إنكار أصل الإلزام .

والثاني : قولك لن يركب الخطأ : أتذهب في غير طريق ؟ انظر لنفسك واستبصر . فإذا قدمتَ للقول توجَّهَ الإنكار إلى كونه بمثابة أن يقع به مثل ذلك الفعل ، كقوله : ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَحْسَدُ وَلِيًّا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ﴾ ^(٣) ، المعنى : أغيرَ الله بمثابة مَنْ يتخذ وليًّا !

ومنه : ﴿ أَبْشَرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَنْبِئُهُ ﴾ ^(٤) ؛ لأشهر بنوا كفرهم على أنه ليس بمثابة من يبيع صفة المستقبل ، إما أن يكون للحال ، نحو : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَقُّ يَكُونُوا ﴾ ^(٥) . أو للاستقبال ، نحو : ﴿ أَلَمْ يَقْسِمُوا رَحْمَةً رَبِّكَ ﴾ ^(٦) .

الثاني : قد يصحح الإنكار التكذيبُ للتمريض بأن الخطاب ادعاء وقصد فكذبيه ، كقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ ^(٧) . ﴿ أَلَمْ تَكُرْ وَلَهُ الْأُنثَى ﴾ ^(٨) . ﴿ أَلَا إِلَهَ مَعَ اللَّهِ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الأنعام ١٤

(٤) سورة القمر ٢٤

(٦) سورة الزخرف ٣٢

(٨) سورة النجم ٢١

(١) سورة هود ٢٨

(٣) سورة الأنعام ٢٠

(٥) سورة يونس ٩٩

(٧) سورة الصافات ١٥٣

(٩) سورة النمل ٦٠

وسواء كان زعمهم له صريحا ، مثل : ﴿ أَفَیَحْزَنُ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْعِرُونَ ﴾ ^(١) ،
أو التزاما ، مثل : ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقْنَاهُمْ ﴾ ^(٢) ، فإنهم لما جزموا بذلك جزم من يشاهد خلق
الملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم .

ونسبية هذا استفهام إنكار ؛ من أنكر إذا جحد ، وهو إما بمعنى « لم يكن »
كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْصَفْنَا كُفْرًا ﴾ ^(٣) ، أو بمعنى « لا يكون » نحو : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا ﴾ ^(٤) .
والحاصل أن الإنكار قسمان : إبطالي وحقيقي .

فالإبطالي أن يكون ما بعدها غير واقع ، ومدعيه كاذب كما ذكرنا ، والحقيقي يكون
ما بعدها واقع وأن فاعله مومن ؛ نحو : ﴿ أَنْعِبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ^(٥) . ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ
تَدْعُونَ ﴾ ^(٦) . ﴿ أَلَمْ يَكُنْ آلِهَةً ﴾ ^(٧) . ﴿ أَتَأْتُونَ اللَّهَ كِرْآنًا ﴾ ^(٨) . ﴿ أَتَأْخُذُونَ
بِهَتَانًا ﴾ ^(٩) .

[استفهام التقرير]

وأما الثاني ، فهو استفهام التقرير ، والتقرير حُكُّ المخاطب على الإقرار والاعتراف
بأمر قد استقر عنده ، قال أبو الفتح في « المخاطريات » ^(١٠) : ولا يستعمل ذلك بهل ، وقال
في قوله :

- | | |
|---|---------------------|
| (١) سورة الطور ٥ د | (٢) سورة الإسراء ٤٠ |
| (٣) سورة هود ٢٨ | (٤) سورة الصافات ٩٥ |
| (٥) سورة الأنعام ٤٠ | (٦) سورة الصافات ٨١ |
| (٧) سورة الشعراء ١٦٥ | (٨) سورة النساء ٢٠ |
| (٩) المخاطريات ، لأبي الفتح عثمان بن جني ؛ يذكره بقوله : « ما أحضرني المخاطر من المسائل الشبهة ؛
ما أمليت ، أو حصل في آخر تاليفي عن نفسي ؛ وغير ذلك مما هذه حالته وصورته » وانظر مقعنة
الأستاذ إتيان لكتاب الخصائص ٦٤ . | |

• جاءوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتِ الذَّنْبَ قَعْدَ •^(١)

و « هل » لا تقع تقريراً كما يَقَعُ غيرها مما هو للاعتقاد .

وقال الكندي :^(٢) ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾^(٣) إلى أن « هل » تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ ، إلا أني رأيت أبا عليّ - أبي ذلك ، وهو معذور ، فإن ذلك من قبيل الإنكار .

وقال الشيخ أبو حيان من سيويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل ، إنما تستعمل فيه الهمزة . ثم نقل عن بعضهم أن « هل » تأتي تقريراً ، في قوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾^(٤) .

والسلام مع التقرير موجب ، ولذلك يُعطف عليه صريح للوجوب ، ويُعطف على صريح للوجوب .

فالأول كقوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى . وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ ﴾^(٦) . ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾^(٧) .

(١) قبله :

• حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ •

والبيت من شواهد ابن عقيل ١٥٨ : ٢

(٢) نقله السيوطي في الإنشراح ٢ : ٨٩ هو التاج أبو المين زيد بن الحسن بن زيد الكندي القنوي ،

أحد علماء اللغة والنحو ؛ توفي سنة ٦٩٣ بنية الرواة ٢٤٩ .

(٤) سورة الفجر •

(٣) سورة الشعراء ٧٦ .

(٦) سورة الانشراح ١ ، ٢

(٥) سورة الضحى ٦ ، ٧

(٧) سورة القبل ٢ .

والثاني : كتوله : ﴿ أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾ ^(١) ، على ماقرره الجرجاني في النظم ؛ حيث جعلها مثل قوله : ﴿ وَجَعَدُوا بِهَا وَأَسْتَفْتَنَاهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(٢) .

ويجب أن يلى الأداة الشيء الذى تقرر بها ، فتقول فى تقرير الفعل : « أضربت زيدا ؟ » ، والفاعل محو : « أأنت ضربت ؟ » ، أو للقول « أزيذا ضربت » ، كما يجب فى الاستفهام الحقيقى .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْتَ قَمَلْتَ هَذَا بِالْهَيْئَةِ ﴾ ^(٣) ، يجعل الاستفهام الحقيقى ، بأن يكونوا لم يملوا أنه الفاعل ، والتقريرى بأن يكونوا علموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ، ولا تقريراً له ، لأنه لم يله ، ولأنه أجاب بالفاعل بقوله : ﴿ بَلْ قَمَلَهُ كَيِّدُهُمْ ﴾ ^(٤) . وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَلَمْ تَقْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٥) .

وقيل : أراد التقرير بما بعد النفى لا التقرير بالنفى ، والأولى أن يعمل على الإنكار ، أى ، ألم تلم أيها النكير للنسخ ^(٦) ا

وحقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفي ، وقد دخل على للنفي ونفى النفي إثبات . والذى يقرر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج : فلما أدخلت على « ليس » ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب فلم يحسن معها « أحد » ؛

(٢) سورة النحل ١٤

(٤) سورة الأنبياء ٦٣

(١) سورة النحل ٨٤

(٣) سورة الأنبياء ٦٢ .

(٥) سورة البقرة ١٠٦ .

(٦) إشارة لى ما ورد فى صدر الآية السابعة : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ .

لأن « أحدا » إنما يجوز مع حقيقة النفي ؛ لا نقول : أليس أحد في الدار ؛ لأن المعنى يؤول إلى قولك : أحد في الدار ، وأحد لا نعمل في الواجب .

وأمثله كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(١) ، أى أنا ربكم .

وقوله ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخْسِيَ الْمَوْتَى ﴾ ^(٢) .

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ^(٣) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ^(٤) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٦) .

﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٧) ، ومنه قوله صلى الله

عليه وسلم : « أتنبص الرطب إذا جف » ، وقول جرير :

* أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ لِلطَّيَا *

واعلم أن في جملهم الآية الأولى من هذا النوع إشكالا ، لأنه لو خرج الكلام عن النفي

لجاز أن يجاب بنعم ، وقد قيل : إنهم لو قالوا : « نعم » كفروا ، ولما حسن دخول الباء في

الخبر ، ولو لم تعد لفظة الهمة استفهاما لما استحق الجواب ، إذ لا سؤال حينئذ .

والجواب يتوقف على مقدمة ، وهى أن الاستفهام إذا دخل على النفي ، يدخل بأحد

وجهين :

(١) سورة الأعراف ١٧٢

(٢) سورة القيامة ٤٠

(٣) سورة يس ٨١

(٤) سورة الزمر ٣٦ ، ٣٧

(٥) سورة الزمر ٣٢

(٦) سورة النكوت ٥١ .

(٧) مجزء .

* وَأَنْتَ أَيُّهَا الْمَلَأَيْنِ بُطُونَ رَاحٍ *

إما أن يكون الاستفهام عن النفي : هل وجد أم لا ؟ فيبقى النفي على ما كان عليه ،
أو للتقرير كقوله : ألم أحسن إليك ! وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(١) ،
﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ ^(٢) .

فإن كان بالمعنى الأول لم يحز دخول « نعم » في جوابه إذا أردت إيجابه ، بل تدخل
عليه « بلى » . وإن كان بالمعنى الثانى - وهو التقرير - فللكلام حينئذ لفظ ومعنى ،
فلفظه نفي داخل عليه الاستفهام ، ومعناه الإثبات ؛ فبالنظر إلى لفظه تنجيبه ببلى ، وبالنظر
إلى معناه ، وهو كونه إثباتاً تنجيبه بنعم .

وقد أنكر عبد القاهر كون ^(٣) الهمزة للإيجاب ؛ لأن الاستفهام يخالف الواجب ،
وقال : إنها إذا دخلت على « ما » أو « ليس » يكون تقريراً وتحقيقاً ، فالتقرير كقوله تعالى :
﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ هَذَا ﴾ ^(٥) .

واعلم أن هذا النوع يأتى على وجوه :

الأول : مجرد الإثبات ، كما ذكرنا .

الثانى : الإثبات مع الافتخار ؛ كقوله تعالى عن فرعون : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ
مِصْرَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الضحى ٦

(٤) سورة المائدة ١١٦ .

(٦) سورة الزخرف ٥١ .

(١) سورة الانشراح ١

(٣) دلائل الإيجاز ص ٨٨ ، ٨٩

(٥) سورة الأنبياء ٦٢

الثالث : الإتيان مع التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً ﴾^(١)
أى هى واسعة ، فهلاً هاجرتم فيها !

الرابع : مع العتاب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ
لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٢) ، قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية
﴿ إِلَّا أَرْبَعُ سِنِينَ ﴾^(٣) . وما ألفت ما عاتب الله به خير خلقه بقوله تعالى : ﴿ عَمَّا أَثَبَّ اللَّهُ عَنْكَ
إِمْ آذَنْتَ لَهُمْ ﴾^(٤) ، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله تعالى فى هذه الآية .

الخامس : التبكيت ، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأَهْلِي إِهْمِينِ ﴾^(٥)
هو تبكيت للنصارى فيما ادعوه ؛ كذا جعل السكاكى وغيره هذه الآية من نوع
التقرير^(٦) . وفيه نظر لأن ذلك لم يقع منه .

السادس : التسوية^(٧) ، وهى الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، كقوله تعالى :
﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَذِّنْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(٨) . أى سواء عليهم الإنذار وعلمه ، مجردة
للتسوية ، مضحلا عنها معنى الاستفهام .

ومعنى الاستواء فيه استواءهما فى علم المستفهم ؛ لأنه قد علم أنه أحد الأمرين كاشن ،

-
- | | |
|--|--|
| (١) سورة الأنبياء ٩٧ | (٢) سورة الحديد ١٦ . |
| (٣- ٤) ساقط من ٣ | (٤) سورة التوبة ٣ : وتفسير الزمخشري لهذه الآية : |
| (٥) سورة المائدة ١١٦ | « مناه : أخطأت وبئس ملأنت » ؛ وانظر الكشاف وتطبيق ابن المنير ٢ : ٢١٥ |
| (٦) كذا فى ط ، م وى ت : « من هذا النوع . » | |
| (٧) كذا فى الأصول ، وبعبارة السيوطى فى الإتقان ٢ : ٩٠ « وهو الاستفهام الماخول على جملة . . . » | |
| (٨) سورة يس ١٠ | |

إما الإنذار وإما عدمه ؛ ولكن لا يمينه ، وكلاهما معلوم بعلم غير معين .
فإن قيل : الاستواء يُعلم من لفظة « سواء » ، لا من الميزة ، مع أنه لو علم منه
لزم التكرار .

قيل : هذا الاستواء غير ذلك الاستواء للمستفاد من لفظة « سواء » .
وحاصله أنه كان الاستفهام عن مستويين فجرد عن الاستفهام ، وبقي الحديث عن
المستويين . ولا يكون ضرر في إدخال « سواء » عليه لتبايرهما ، لأن المعنى أن المستويين
في العلم يستويان في عدم الإيعاب . وهذا - أعنى حذف مقدر واستماله فيما بقي - كثير
في كلام العرب ، كما في النداء ، فإنه لتخصيص المنادى وطلب إقباله ، فيحذف قيد الطلب ،
ويستعمل في مطلق الاختصاص ، نحو « اللهم اغفر لنا آثنا المصيبة » ، فإنه ينسأخ عن معنى
الكلمة ؛ لأن معناه مخصوص من بين سائر المصائب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُكُمْ أَمْ صَبَرْنَا ﴾ ^(١) .
وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ^(٢) .
﴿ أَوْ عَظَّمْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ ^(٣) .
ونارة تكون التقوية مصرحاً بها كما ذكرناه ، ونارة لا تكون ، كقوله تعالى :
﴿ وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ ﴾ ^(٤) .

السابع : التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة « الناقصون » ٦

(٤) سورة الأنبياء ١٠٩

(١) سورة إبراهيم ٢١

(٣) سورة النمر ١٣٦

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

الثامن : التهنيل ، نحو : ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(١) .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾^(٣) ، تنخيم للمذاب الذى يستعجلونه .

التاسع : التسهيل والتخفيف ، كقوله تعالى : ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾^(٤) .

العاشر : التضعيع ، نحو : ﴿مَالٍ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾^(٥) .

الحادى عشر : التكثرير ، نحو : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٦) .

الثانى عشر : الاسترشاد ، نحو : ﴿أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾^(٧) ؛ والظاهر

أنهم استفهموا مسترشدين ، وإنما فرّق بين المبارتين أدبا . وقيل : هى هنا للتعجب .

[الاستفهام بمعنى الإنشاء]

القسم الثانى : الاستفهام للترادف الإنشاء ، وهو على ضربين :

(٢) سورة الفارعة ١٠

(٤) سورة النساء ٣٩

(٦) سورة الأعراف ٤

(١) سورة الحاقة ١

(٣) سورة يونس ٥٠

(٥) سورة الكهف ٤٩

(٧) سورة البقرة ٣٠

الأول : مجرد الطلب، وهو الأمر، كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾^(١)، أى اذكروا .
 وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالنَّبِيِّينَ أَسَلِمْتُمْ ﴾^(٢) أى أسلموا .
 وقوله : ﴿ لَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾^(٣) أى أحبوا .
 وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٤)، أى قاتلوا .
 وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾^(٥) .
 وقوله : ﴿ فَهَلْ أُنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾^(٦) انتهوا، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « انتهينا » .
 وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٧) .
 وقوله تعالى : ﴿ أَنْصِرُونِ ﴾^(٨) ، وقال ابن عطية والزحشرى : للمضى أنصبرون .
 أم لا تصبرون ؟ والجرجاني في « النظم » على حذف مضاف ، أى لنعلم أنصبرون .

الثانى : النهى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عَزَّكَ رَبُّكَ الْكَرِيمِ ﴾^(٩)، أى لا يفرك .
 وقوله في سورة التوبة : ﴿ اتَّخَشَوْهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾^(١٠) ، بدليل قوله :
 ﴿ فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ ﴾^(١١) .

الثالث : التحذير ، كقوله : ﴿ أَلَمْ يَهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾^(١٢)، أى قدرنا عليهم فقدر عليهم .

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة يونس ٣ | (٢) سورة آل عمران ٢٠ |
| (٣) سورة النور ٢٢ | (٤) سورة النساء ٧٥ |
| (٥) سورة النساء ٨٢ | (٦) سورة اللأئمة ٩١ |
| (٧) سورة البقرة ١٠٦ | (٨) سورة الفرقان ٢٠ |
| (٩) سورة الانطار ٦ | (١٠) سورة التوبة ١٣ |
| (١١) سورة المائنة ٤٤ | (١٢) سورة المرسلات ١٦ |

الرابع : التذكير ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا قُلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ ^(١) .
وجعل بعضهم منه : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ ^(٢) . ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(٣) .

الخامس : التنبيه ، وهو من أقسام الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ ^(٤) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ ^(٦) .

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ ^(٧) ، والمعنى في كل ذلك : انظر بفكرك في هذه الأمور وتنبه .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ تُخْضَرُ ﴾ ^(٨) ،
حكاه صاحب « الكافي » ^(٩) عن الخليل ، ولذلك رفع الفعل ولم ينصبه .

وجعل منه بعضهم ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(١٠) ، للتنبيه على الضلال .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(١١) .

-
- | | |
|--|------------------------|
| (١) سورة يوسف ٨٩ | (٢) سورة الضحى ٦ |
| (٣) سورة الانعام ١ | (٤) سورة البقرة ٢٥٨ |
| (٥) سورة الفرقان ٤٥ | (٦) سورة البقرة ٢٤٣ |
| (٧) سورة الفيل ١ | (٨) سورة الحج ٦٣ |
| (٩) لمعه كتاب الكافي في النحو ، لأبي جعفر النحاس ، وانظر كشف الظنون ١٣٧٩ | |
| (١٠) سورة التكاوير ٧٦ | (١١) سورة البقرة ١٣٠ . |

السادس : الترغيب ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(١) .
﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ ^(٢) .

السابع : التنى ، كقوله : ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾ ^(٣) .
﴿ أَنَّىٰ يُجِيبِي هَٰذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ^(٤) ، قال المزني ^(٥) في تفسيره : أى كيف ،
وما أعجب معاينة الإحياء !

الثامن : الدعاء ، وهو كالنهي ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى :
﴿ أَتُنَبِّئُنَا بِمَا فَعَلَ السَّفَهَاءُ ﴾ ^(٦) .
وقوله : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(٧) ، وهم لم يستفهبوا ، لأن الله قال : ﴿ إِنِّي
جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ^(٨) .
وقيل : للمنى إنك ستجعل ؛ وشبهه أبو عبيدة ^(٩) بقول الرجل لثلامه وهو يضربه :
أأنت الفاعل كذا !

وقيل : بل هو تعجب ، وضمف .

وقال النحاس : الأولى ماقاله ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما ، ولا يخالفهما :

-
- | | |
|--|----------------------|
| (١) سورة الحديد ١١ | (٢) سورة الصف ١٠ |
| (٣) سورة الأعراف ٥٣ | (٤) سورة البقرة ٢٥٩ |
| (٥) هو أبو الماعز عزري بن عبد الملك، الفقيه الشافعي، صاحب كتاب البرهان في مشكلات القرآن،
توفي سنة ٤٩٤ . ابن خلكان ١ : ٣١٨ | (٦) سورة الأعراف ١٥٥ |
| (٧) سورة الأعراف ١٥٥ | (٨) سورة البقرة ٣٠ |

(٩) في كتاب مجاز القرآن؛ نشره الدكتور محمد فؤاد سزجین، وطبع في مصر سنة ١٩٥٥ ؛ والمباراة
في ١ : ٣٦ : « وتقول وأنت تضرب التلام على القلب : أأنت الفاعل كذا ؟ ليس باستفهام ؛ ولكنه
تعجب » .

أن الله تعالى لما قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ^(١) قالوا : وما ذاك الخليفة !
يكون له ذرية يفسدون ، ويقتل بعضهم بعضا !
وقيل : للمعنى : أنهم يحملهم فيها أم تحملنا ، وقيل : للمعنى : تحملهم وحالنا هذه أم يتغير .

التاسع والعاشر : العرض والتضيض ، والفرق بينهما : الأول طلب برفق ،
والثاني بشق ؛ فالأول كقوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(٢) ،
والثاني ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ ^(٣) .
ومن الثاني : ﴿ أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ ^(٤) ،
المعنى إتهمهم وأمرهم بالاتقاء .

الحادي عشر : الاستبطاء ، كقوله : ﴿ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٥) ،
بدليل : ﴿ وَیَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ ﴾ ^(٦) .
ومنه ما قال صاحب الإيضاح ^(٧) البياني : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ
مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٨) .

وقال الجرجاني : في الآية تقديم وتأخير ؛ أي « حتى يقول الرسول : أَلَا إِنَّ

(٢) سورة التور ٢٢

(٤) سورة الشعراء ١٠ ، ١١

(٦) سورة الحج ٤٧

(٧) هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن التزويني المعروف بالخطيب ، التوفى سنة ٧٣٩ هـ ؛ وكتابه
الإيضاح في المعاني والبياني ؛ وانظر الجزء الأول ص ١٣٧ .

(٨) سورة البقرة ٢١٤

(١) سورة البقرة ٣٠

(٣) سورة التوبة ١٣

(٥) سورة يس ٨

نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبٌ ، وَالَّذِينَ آمَنُوا : متى نصر الله ؟ « وهو حسن .

الثاني عشر : الإيَّاس ، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(١) .

الثالث عشر : الإيَّاس ، نحو : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٢) .

وقال ابن فارس : [المراد به] ^(٣) الإيَّاس ؛ فإن الله تعالى قد علم أن لها أمراً قد خفي على موسى عليه السلام فأعلم من حالها ما لم يعلم ^(٤) .

وقيل : هو للتقرير ، فيعرف ما في يده حتى لا ينفر إذا اقلبت حية .

الرابع عشر : التَّهْكُمُ والاستهزاء ، ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ . مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾ ^(٦) .

الخامس عشر : التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُوكَ إِلَّا هُزُؤًا أَمْهَدَا
الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ^(٧) ، ومنه ما حكى صاحب الكتاب : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ على معنى
من أَنْتَ تذكر زَيْدًا !

(٢) سورة طه ١٧
(٤) فقه اللغة : « يمله » .
(٦) سورة الصافات ١٢

(١) سورة التَّكْوِيم ٢٦
(٣) فقه اللغة ١٥٣ ، والتَّكْوِيمُ منه
(٥) سورة هود ٨٧
(٧) سورة الفرقان ٤١ .

السادس عشر : التمجيد ، نحو : ﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ ﴾ ^(١) .
 ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) .
 ومنهم من جعله للتنبيه .

السابع عشر : الاستبعاد ، كقوله : ﴿ أَلَيْسَ لَهُمُ اللَّهُ كَرِيْمٌ ﴾ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ^(٣) ،
 أي يُستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا .

الثامن عشر : التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَفَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ ^(٥) .
 ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(٦) ؛ ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح
 أو ما يترتب عليه فعل قبيح .

الفائدة الرابعة : قد يجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير ، كقوله : ﴿ فَأَيُّ
 الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ ^(٧) ، أي ليس الكفار آمنين ، والذين آمنوا أحق بالأمن ؛
 ولما كان أكثر مواقع التقرير دوافع الإنكار ، قال : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا
 إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة آل عمران ٨٣

(٦) سورة الكهف ٥٠

(١) سورة النمل ٢٠

(٣) سورة الدخان ١٣

(٥) سورة الصافات ٢

(٧) سورة الأنعام ٨١ ، ٨٢

وقد يحتملها ، كقوله : ﴿ اُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ^(١) .
ويحتمل أنه استفهام تقرير ، وأنه طلب منهم أن يُقروا بما عندهم تقرير ذلك ؛ ولهذا
قال مجاهد : التقدير « لا » فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا
« لا » جعلوا كأنهم قالوا ، وهو قول الفارسي والرخشي .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار ، بمعنى التوبيخ على عجبهم لأكل لحم أخيهم
فيكون « ميتة » ، والمراد محبتهم له غيبتة على سبيل المجاز ، و « فكرهتموه » بمعنى الأمر ،
أي اكرهوه .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب ، أنهم لما كانت حالهم حال من بدعي
حبة أكل لحم أخيه نُسب ذلك إليهم ، وكذبوا فيه ، فيكون « فكرهتموه » .

✽

الخامسة : إذا خرج الاستفهام عن حقيقته ؛ فإن أريد التقرير ونحوه لم يحتاج إلى معادل ،
كافي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٢) ، فإن معناه التقرير .
وقال ابن عطية : ظاهره الاستفهام المحض ، والمادل على قول جماعة : « أم يريدون » .
وقيل « أم » منقطعة فالمادل عندهم محذوف ، أي « أم علمتم » ، وهذا كله على أن
القصد مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبة أمة ، وأما إن كان هو المخاطب وحده فالمادل
محذوف لا غير ، وكلا القولين مروى . انتهى .

وماقاله غير ظاهر ، والاستفهام هنا للتقرير فيستغنى عن المادل ، أما إذا كان على حقيقته ،
فلا بد من تقدير للمادل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٣) ، أي ، من ينم في الجنة ؟

وقوله تعالى : ﴿ أَقْمِنَ زَيْنٌ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ ^(١) ، أى كمن هداه الله ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٢) ، التقدير : ذهب نفسك عليهم حسرات ، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾ ^(٣) .

وقد جاء في التنزيل موضع صُرح فيه بهذا الخبر ، وحذف للبنداء ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ ﴾ ^(٤) ، أى أكن هو خالد في الجنة يُسقى من هذه الأنهار ، كمن هو خالد في النار؟ على أحد الأوجه . وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى : ﴿ أَوْ مِنْ كَانَتْ مِيتَةً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَقْمِنَ كَانَتْ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زَيْنٌ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ ﴾ ^(٦) .

بَيِّنَاتٌ

السادسة : استفهام الإنكار لا يكون إلا على ماض ، وخالف في ذلك صاحب « الأقصى القريب » وقال : قد يكون عن مستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ ^(٨) ، قال : أنكر أن حكم الجاهلية مما يُبْتَغَى لحقارته ، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى ، وهو منكرف في الماضي والحال والمستقبل .

وهذا الذى قاله مخالف لإجماع البيانين ، ولا دليل فيما ذكره ، بل الاستفهام فى الآتيقن عن ماض ودخله الاستقبال ، نظيما لعدم اختصاص التكرار بزمان . ولا يشهد له قوله

(١) سورة فاطر ٨

(١) سورة فاطر ٨

(٢) سورة الأنعام ١٢٢

(٣) سورة محمد ١٥

(٤) سورة محمد ١٤

(٥) كذا ورد اسمه فى الأصول والإتقان ٢ : ٩١ ، وسماء صاحب كتاب كشف الظنون : « أقصى

القريب فى صناعة الأدب » ، الشيخ زين الدين محمد بن محمد التوحي ، التوفى سنة ٨٤٨

(٦) سورة الزمر ٣٧ .

(٧) سورة المائدة ٥٠

تعالى: ﴿أَسْتَيْدِلُونُ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾^(١)، لأن الاستبدان - وهو طلب البدل - وقع ماضياً، ولا: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾^(٢) وإن كانت «أن» تختص المضارع للاستقبال، لأنه كلام ملموح به جانب المعنى. وقد ذكر ابن جني في «التنبيه»^(٣) أن الإعراب قد يرد على خلاف ما عليه المعنى.

التابعة: هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته في النفي؛ هل تقول: إن معنى الاستفهام فيه موجود، وانضم إليه معنى آخر؟ أو تجرد عن الاستفهام بالكلية؟ لا ينبغي أن يطلق أحد الأمرين، بل منه ما تجرد كافي القسوية، ومنه ما يبقى، ومنه ما يحتمل ويحتمل؛ ويعرف ذلك بالتأمل. وكذلك الأنواع المذكورة في الإثبات؛ وهل المراد بالتقرير الحكم بثبوته، فيكون خبراً محضاً؟ أو أن المراد طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام تقرير المخاطب، أي يطلب أن يكون مقرراً به؟ وفي كلام ابن البليانين، كلٌّ من القولين، وقد سبق الإشارة إليه.

بَابُ

الثامنة: الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة: الهمة، وهل، وأم، وأما غيرها مما يستفهم به كمن، وما، ومتى، وأين، وأتى، وكيف، وكَم، وأَيَّان، فأسماء استفهام، استفهام بها نياية عن الهمة. وهي تنقسم إلى ما يختص بطلب التصديق، باعتبار الواقع، كهل وأم للنقطة، وما يختص بطلب التصوّر كأم المتصلة، وما لا يختص كالهمة.

[أحكام اختصت بها همة الاستفهام]

ولكون الهمة أم الباب اختصت بأحكام لفظية، ومعنوية.

(٢) سورة المؤمن ٢٨

(١) سورة البقرة ٦١

(٣) ذكره صاحب كشف الظنون من ٩٣؛

فنها كون الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجن في النفس إثبات ما يستفهم عنه ،
مخلاف «هل» فإنه لا ترجع عنده بنى ولا إثبات . حكاه الشيخ أبو حيان عن بعضهم .
ومنها اختصاصها باستفهام التقرير ، وقد سبق عن سيبويه وغيره أن التقرير لا يكون
بـهل ، والمخلاف فيه .

وقال الشيخ أبو حيان : إن طُلب بالاستفهام تقرير ، أو توبيخ ، أو إنكار ،
أو تعجب ، كان بالهمزة دون «هل» ، وإن أريد الجحد كان بـهل ، ولا يكون بالهمزة .
ومنها أنها تستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعدها ، كقولك : أتضرب زيدا وهو
أخوك ؟ قال تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(١) ، ولا تقع «هل» هذا
الواقع . وأما قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاةُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(٢) فليس منه ، لأن هذا
نقطة من أصله ؛ والمنوع من إنكار إثبات ما وقع بعدها . قاله ابن الحالج .
ومنها أنها تقع الاسم منصوبا بعدها بتقدير ناصب ، أو مرفوعا بتقدير رافع يفسره
ما بعده ، كقولك : أزيدا ضربت ؟ وأزيد قام ؟ ولا تقول : «هل زيدا ضربت ؟»
ولا «هل زيد قام ؟» إلا على ضعف .

وإن شئت قتل : ليس في أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يليه
الاسم في نصيح الكلام إلا الهمزة ، فتقول : أزيد قام ؟ ولا تقول : هل زيد قام ؟
إلا في ضرورة ، بل النصيح : هل قام زيد ؟

ومنها أنها تقع مع «أم» المتصلة ولا تقع مع «هل» ، وأما المنقطعة فتقع فيهما

جميعاً . فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فهذا للوضع لا يقع فيه « هل » ما لم قصد إلى
الانتقطة . ذكره ابن الحاجب .

ومنها أنها تدخل على الشرط ، تقول : ألأن أكرمتني أكرمتك . وألأن تخرج أخرج
ملك ؟ ألأن تضرب أضرب ؟ ولا تقول : هل إن تخرج أخرج ملك ؟

ومنها جواز حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وَرَتَّلْ نَمَّةً تَضُمُّ عَلَى ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى :
﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(٢) ، في أحد الأقوال ، وقراءة ابن محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ ^(٣) .

ومنها زعم ابن الطراوة أنها لا تكون أبداً إلا معادلة أو في حكمها ؛ بخلاف غيرها ،
فتقول : أقام زيد أم قعد ؟ ويجوز ألا يذكر للمعادل ؛ لأنه معلوم من ذكر الضد .

ورد عليه الصنار وقال : لا فرق بينها وبين غيرها ؛ فإنك إذا قلت : هل قام زيد ؟
فاللحن هل قام أم لم يتم ؟ لأن السائل إنما يطلب اليقين ، وذلك معطرد في جميع أدوات
الاستفهام . قال : وأما قوله : إنه عزيز في كلامهم لا يأتون لها بمعادل غفلاً ؛ بل هو أكثر
من أن يحصر ، قال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنْمَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ ^(٤) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي
تَوَلَّى ﴾ ^(٥) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ ^(٦) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ ^(٧) .
وهو كثير جداً .

(١) سورة الشعراء ٢٢ (٢) سورة الأنعام ٧٦ : قال أبو عبد الله
الفرطى : « واللى : أمثالي ! ومثل هذا يكون رداً ! خفف الهمزة » .

(٣) سورة البقرة ٦ ، وفي كتاب فضلاء البشر ص ١٢٨ : « وعن ابن محيصن : ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾
بهمزة واحدة مقصورة .

(٥) سورة النجم ٣٣

(٤) سورة المؤمنون ١١٥

(٧) سورة مريم ٧٧ .

(٦) سورة النجم ١٩

ومنها تقديمها على الواو وغيرها من حروف المطف ، فتقول : « أَلَمْ أَكْرَمْكَ ؟ »
« أَوَلَمْ أَحْسَنْ إِلَيْكَ ؟ » قال الله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ ^(١) ، وقال تعالى :
﴿ أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) ، فتقدم
الهمزة على حروف المطف : الواو ، والفاء ، وثم . وكان القاس تأخيرها عن الماطف ،
فيقال : « فَاَلَمْ أَكْرَمْكَ ؟ » ، « وَاَلَمْ أَحْسَنْ إِلَيْكَ ؟ » كاتقدم على سائر أدوات الاستفهام ،
نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ
رُسُلُهُ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الْأَنْظَامَاتُ وَالْأَنْزُورُ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى :
﴿ قَائِنٌ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(٦) ، فلا يجوز أن يؤخر الماطف عن شيء من هذه الأدوات ، لأن
أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، والماطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف ،
وإنما خولف هنا في الهمزة ، لأنها أصل أدوات الاستفهام ، فأرادوا تقديمها تنبيها على أنها
الأصل في الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ،

والزحشرى اضطرب كلامه ، فتارة يحمل الهمزة في مثل هذا داخلة على محذوف عطف
عليه الجلة التي بعدها ، فيقدر بينهما فلا محذوفاً تعطف الفاء عليه ما بعدها ، وتارة يجعلها
متقدمة على الماطف كما ذكرناه ، وهو الأولى .

وقدره عليه في الأول بأن يتم مواضع لا يمكن فيها تقدير فعل قبلها ، كقوله تعالى :
﴿ أَوَسْ يُبْشَأُ فِي الْخَلْقِ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَقْمَنَ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ﴾ ^(٢) ،
﴿ أَقْمَنَ هُوَ قَائِمٌ ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة يونس ٥١

(٤) سورة الرعد ١٦

(٦) سورة الزخرف ١٨

(١) سورة البقرة ٧٤ ، ١٠٠

(٣) سورة آل عمران ١٠١

(٥) سورة التكاوير ٢٦

(٧) سورة الرعد ١٩ ، ٣٣

وقال ابن خطيب زملكا^(١) : الأوجه أن يقدّر عنوف بعد الهزّة قبل الفاء تكون الفاء عاطفة عليه ؛ ففي مثل قوله تعالى : ﴿ أَقَاتِنَ مَاتَ ﴾^(٢) لو صُرح به لقيل : « أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتدتم فتخالقوا سنن اتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملك أنبيائهم بعد موتهم » ؟ وهذا مذهب الزخشرى .

فائدة

زعم ابن سيده^(٣) في كلامه على إثبات الجدل أن كل فعل يستفهم عنه ولا يكون إلا مستقبلا . وردّ عليه الأعم^(٤) ، وقال : هذا باطل ، ولم يمنع أحد : « هل قام زيد أمس ؟ » و « هل أنت قائم أمس ؟ » ، وقد قال تعالى : ﴿ قَهْلٌ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾^(٥) فهذا كله ماضٍ غير آت .

[الشرط]

الثالث : الشرط ، ويتعلق به قواعد .

(١)

القاعدة الأولى : المجازاة إنما تنمقد بين جملتين :

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي ابن خطيب زملكا ، والمعروف بالزملكاني ، وصاحب كتاب نهاية التأمل في علوم التنزيل في التفسير ، توفي سنة ٦٥١ . طبقات الشافعية . ١٣٣ : ٥ .

(٢) هو علي بن أحمد - وقيل ابن إسماعيل المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي ، صاحب المحكم والمصنوع وشرح الحاشية وغيرها ، توفي سنة ٤٤٣ . إنباء الرواة ٢ : ٢٢٥ .

(٣) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنفرى المعروف بالأعلم ، أحد علماء اللغة والنحو والأدب بالأندلس ، توفي سنة ٤٧٦ . بنية الرواة ٤٢٢ .

(٤) سورة الأعراف ٤٤

أولاهما فعلية ، لتلائم الشرط ، مثل قوله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾ ^(١) ، ﴿كُنْتَ جَنَّتَ بَابَةٍ﴾ ^(٢) ، ﴿اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ﴾ ^(٣) ، ﴿نُرَيْنَكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُّكُمْ﴾ ^(٤) .
﴿يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ ^(٥) .

وثانیهما قد تكون اسمية ، وقد تكون فعلية جازمة ، وغير جازمة ، أو ظرفية أو شرطية ، كما يقال : ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ ^(٦) . ﴿شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ ^(٧) .
﴿فَأُتِيَ بَابَةً﴾ ^(٨) . ﴿فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ ^(٩) . ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ ^(١٠) . ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ ^(١١) .

فإذا جمع بينهما وبين الشرط اتحدتا جملة واحدة ، نحو قوله : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ ^(١٢) . وقوله سبحانه : ﴿فَمَنْ يُرِيدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ ^(١٣) . وقوله : ﴿إِنْ كُنْتَ جَنَّتَ بَابَةٍ فَأَتِ بِهَا﴾ ^(١٤) . وقوله : ﴿فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ ^(١٥) . وقوله : ﴿وَلَمَّا نُرَيْنَكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُّكُمْ أَوْ تَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ ^(١٦) . وقوله : ﴿فَلَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ ^(١٧) ، فالأولى من جملة الجزاءة تسمى شرطاً ، والثانية تسمى جزاء .

ويسمى الناطقة الأولى مقدّماً والثاني تالياً .

فإذا انحلت الرابطة الواصلة بين طرفي الجزاءة عاد الكلام جملتين كما كان .

(١) سورة الأنعام ١٢٥	(٢) سورة الأعراف ١٠٦	(٣) سورة الأعراف ١٤٣
(٤) سورة الرعد ٤٠	(٥) سورة البقرة ٣٨	
(٦) سورة مريم ٦٠	(٧) سورة الزمر ٢٢	
(٨) سورة الشعراء ١٥٤	(٩) سورة الأعراف ١٤٣	
(١٠) سورة يونس ٧٠	(١١) سورة البقرة ٣٨	
(١٢) سورة النساء ١٢٤	(١٣) سورة الأنعام ١٢٥	
(١٤) سورة الأعراف ١٠٦	(١٥) سورة الأعراف ١٤٣	
(١٦) سورة يونس ٤٦	(١٧) سورة طه ١٢٢ .	

فإن قيل : فمن أى أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين ؟

قلنا : قال صاحب « المستوفى »^(١) : العبرة في هذا بالتالي ؛ إن كان التالي قبل الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمة - أعنى خبراً محضاً - ولذلك جاز أن توصل بها للموصولات ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾^(٢) ، وإن لم يكن جازماً لم تكن جازمة ، بل إن كان التالي أمراً ؛ فهي في عداد الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٣) ، وإن كانت رجاء فهي في عداد الرجاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَائِي ﴾^(٤) ؛ أى فهذا التسويف بالنسبة إلى المخاطب . فإن جمعت « سوف » بمعنى « أمكن » كان الكلام خبراً صرفاً ، فأما الفاء التي تلحق التالي معقبة فلا احتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالي بذاته ارتباطاً ؛ وذلك إن كان افتتح بغير الفعل ، كقوله : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَمَوْجَهُ اللَّهُ ﴾^(٥) وقوله سبحانه : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ﴾^(٦) ، لأن الاسم لا يدل على الزمان فيعجزى به .

وكذلك الحرف إن كان مفتتحاً بالأمر ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾^(٧) لأن الأمر لا يناسب معناه الشرط ، فإن كان مفتتحاً بفعل ماضٍ أو مستقبل ارتبط بذاته ، نحو قولك : « إن جئتني أكرمتك » ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصَرُوا لِلَّهِ يَنْصُرْكُمْ ﴾^(٨) ، وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ تَعَدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا ﴾^(٩) ، لأن

(١) المستوفى في النحو ، لأبي سعد كمال الدين مسعود الفرغاني ، ذكره صاحب كشف الظنون ؛ ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية .

(٣) سورة الأعراف ١٠٦

(٥) سورة البقرة ١١٥

(٧) سورة الحجرات ٦

(٩) سورة الأنعام ٧٠

(٢) سورة الحجرات ٤١

(٤) سورة الأعراف ١٤٣

(٦) سورة الأنعام ١٦٠

(٨) سورة القتال ٧

هذه كالجزم من الفعل، وتحطأها العامل؛ وليست كـ «إن» في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾^(١).

فإن قيل: فما الوجه في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٣)؟

قلنا: الأظهر أن يكون كل واحد منهما محمولاً على الاسم، كما أن التقدير «فإنما قد صفت قلوبكما» و«فهو ينتقم الله منه»، يدلُّك على هذا أن «صفت» لو جعل فيه الجزاء لزم أن يكتسب من الشرط معنى الاستقبال، وهذا غير مسوغ هنا. ولو جاز لجاز أن نقول: «أنما إن توبوا إلى الله صفت—أو—نصفت قلوبكما» لكن المعنى: «إن توبوا فبعد صفو من قلوبكما» ليتصور فيه معنى الاستقبال، مع بقاء دلالة الفعل على الممكن، وأن «ينتقم» لو جعل وحده جزاء لم يدلَّ على تكرار الفعل كما هو الآن، والله أعلم بما أراكم.

(٢)

الثانية: أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول، بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه، كقولك: «إن زرتني أحسنت إليك»، فالإحسان إنما يستحق بالزيارة، وقولك: «إن شكرتني زرتك» فالزيارة إنما استحققت بالشكر، هذا هو القاعدة.

وقد أورد على هذا آيات كريمات:

منها قوله تعالى: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ عِبَادَتُكُمْ﴾^(٤)، وهو عبادته، عذبتهم أو رحمهم

(١) سورة الكهف ٥٧

(٣) سورة المائدة ٩٥

(٢) سورة التجرى ٤

(٤) سورة المائدة ١١٨

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَفَرَّ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَزِيرُ الْحَكِيمُ ﴾ ^(١) ، وهو العزيز الحكيم ،
غفر لم أو لم يغفر لم .

وقوله : ﴿ إِنْ تَوَلَّيْنَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٢) ، وصغوا القلوب هنا الأمر
قد وقع ، فليس بموقوف على ثبوته .

والجواب أَنَّ هذه في الحقيقة ليست أجوبة ؛ وإنما جاءت عن الأجوبة المحذوفة ،
لكونها أسبابا لها .

قوله : ﴿ فَأَسْمِ عِبَادَكَ ﴾ ^(٣) ، الجواب في الحقيقة : فصحكم فيمن يحق لك الصَّحْمُ
فيه ، ودَّكر المبودية التي هي سبب القلدة .

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَفَرَّ ﴾ ^(٤) فالجواب : فانت متفضل عليهم ، بالآلا تجازيهم بذنوبهم
فكذلك غير مفتر إلى شيء ، فإنك أنت العزيز الحكيم .

وقال صاحب « المستوفى » : اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفاً على
الشرط أبداً ، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبداً ؛ بحيث يمكن وجوده ، ولا
أن تكون نسبة الشرط دائماً إلى الجزاء نسبة السبب إلى السبب ؛ بل الواجب فيها أن
يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلاً لزم مع حصوله حصول الجزاء ؛ سواء كان الجزاء قد
يقع ، لامن جهة وقوع الشرط ، كقول الطيب : من استنعم بالماء البارد احتفت الحرارة بطن
جسده ، لأن احتقان الحرارة قد يكون لا عن ذلك ، أو لم يكن كذلك ؛ كقولك : إن
كانت الشمس طالمة كان النهار موجوداً .

وسواء كان الشرط ممكناً في نفسه كالأمثلة السابقة ، أو مستحيلاً ؛ كما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾^(١) .

وسواء كان الشرط سببا في الجزاء ووصلة إليه؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْنَا لَأَخَذْنَا مِنْهُمُ اثْقَالَ شَنَاءٍ ﴾، أو كان الأمر بالعكس، كقوله: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٢)، أو كان لاهذا ولاذاك، فلا يقع إلا مجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذْ نَأْيُكُمْ ﴾^(٣)، إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سببا للضلال ومفضية إليه . ولا أن يكون الضلال مفضيا إلى الدعوة . وقد يمكن أن يحمل على هذا قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُمْ مَخْرَجًا ﴾^(٤) . وعلى هذا ما يكون من باب قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَتَسَكَّمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾^(٥) فإن التأويل « إن يسكنكم قرح فمع اعتبار قرح قد مسهم قبل » . والله أعلم بمراده .

(٣)

الثالثة : أنه لا يتعلق إلا بمستقبل؛ فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبلا المعنى، كقولك: « إن مت على الإسلام دخلت الجنة » . ثم للنحاة فيه تقديران : أحدهما : أن الفعل يغير لفظا لا معنى، فكان الأصل: « إن تمت مسلما تدخل الجنة »، فغير لفظا للصارع إلى الماضي تنزيلا له منزلة الحقيق . والثاني : أنه تغير معنى، وإن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال، وبقي لفظه على حاله .

(٢) سورة محمد ٣٦

(٤) سورة آل عمران ٥٧

(٦) سورة آل عمران ١٥٠

(١) سورة الزخرف ٨١

(٣) سورة الفاء ٧٩

(٥) سورة المتحنة ٧

والأول أسهل ، لأن تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى .

وذهب للبرد إلى أن فعل الشرط إذا كان لفظ « كان » بقى على حاله من اللضى ؛ لأن « كان » جُرِدت عنده للدلالة على الزم من الماضى فلم تغيرها أدوات الشرط . وقال : إن « كان » مخالفة فى هذا الحكم لسائر الأفعال ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ ^(١) ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ ^(٢) .

والجمهور على المنع ، وتأولوا ذلك . ثم اختلفوا :

فقال ابن عصفور والشلوبين وغيرهما : إن حرفَ الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف ، أى إن أكن كنت قلته ، أى إن أكن فى مستقبل موصوفاً بأنى كنت قلته فقد علمته . فعمل الشرط محذوف مع هذا ، وليست « كان » المذكورة بعدها هى فعل الشرط .

قال ابن الضائع : وهذا تكلف لا يحتاج إليه ، بل ﴿ كنت ﴾ بعد ﴿ إن ﴾ مقبولة المعنى إلى الاستقبال ، ومعنى ﴿ إن كُنْتُ ﴾ « إن أكن » ، فهذه التى بعدها هى التى يراد بها الاستقبال ؛ لا أخرى محذوفة ، وأبطلوا مذهب البرد بأن « كان » بعد أداة الشرط فى غير هذا الموضع قد جاءت مراداً بها الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ ^(٣) .

وقد نبه فى « التمهيل » ^(٤) فى باب الجواز على أن فعل الشرط لا يكون إلا مستقبل للمعنى ، واختار فى « كان » مذهب الجمهور ؛ إذ قال : ولا يكون الشرط غير مستقبل للمعنى بلفظ « كان » أو غيرها إلا مؤولاً .

(٢) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة المائدة ١١٦

(٣) سورة المائدة ٦

(٤) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المروفي بن مالك ؛ وكتابه « تمهيل الفوائد وتمثيل المقاصد » فى النحو ، ذكره صاحب كشف الظنون . وذكر العلماء الذين عتوا به وشرحوه .

واستدرك عليه « لو » « ولما » الشرطيتين ؛ فإن الفعل بعدهما لا يكون إلا ماضياً
فحين استثناءؤه من قوله : « لا يكون إلا مستقبل للمضى » .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَهْلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ ^(١) إلى ﴿ إِنْ وَهَبْتَ ﴾ ^(٢) فوقع
فيها « أهْلْنَا » المنطوق به أو التقدير ، على القولين ، جواب الشرط ، مع كون الإحلال
قديماً ، فهو ماضٍ . وجوابه أن المراد : « إِنْ وَهَبْتَ فَقَدْ حَلَّت » ، فجواب الشرط حقيقة
الحلّ المفهوم من الإحلال لا الإحلال نفسه ، وهذا كما أن الظرف من قولك : « قم غدا »
ليس هو لفعل الأمر ، بل للقيام المفهوم منه .

وقال البيانون : يحىء فعل الشرط ماضى اللفظ لأسباب :

منها : إيهامُ جعلٍ غيرِ الحاصل كالحاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ قَمَرًا رَأَيْتَ
نَعِيمًا ﴾ ^(٣) .

ومنها : إظهار الرغبة من التكلم في وقوعه ، كقولهم : « إِنْ ظَفَرْتَ بِحَسَنِ الْعَاقِبَةِ
فَذَاكَ » ، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا نَحْمَسُكَ ﴾ ^(٤) ، أى امتناعاً من الزنا ، جىء بلفظ
للمضى ولم يقل « يردن » إظهاراً لتوفير رضا الله ، ورغبة في إرادته التحصين .

ومنها : التعريض ، بأن مخاطب واحداً ومراده غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ أَشْرَكَتَ
لِيَحْبَبُنَّ عَمَلُكَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الزمر ٦٥

(١) سورة الأحزاب ٥٠

(٣) سورة النور ٣٣

(٤)

الرابعة : جواب الشرط أصله الفعل المستقبل ، وقد يقع ماضيا ، لاعلى أنه جواب في الحقيقة ، نحو : « إن أكرمتك فقد أكرمتني » اكتفاء بالوجود عن المدوم .
ومثله قوله تعالى : ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ﴾^(١) ، ومن القرح قد وقع بهم ، والمعنى : إن يؤاسكم ما نزل بكم فيؤلمهم ما وقع ، فالقصد ذكر الألم الواقع لجميعهم ، فوقع الشرط والجزاء على الألم .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾^(٢) ، فلي وقوع الماضي موقع المستقبل فيها ، دليله قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾^(٣) ، أي : ﴿ إِن كُنتُمْ قُلْتُمْ ﴾^(٤) « تسكن قد علمته » وهو عدول إلى الجواب إلى ما هو أبلغ منه كما سبق .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(٥) ، فالمعنى - والله أعلم - : « ما أنت بمصدق لنا ولو ظهرت لك براءتنا ، بتفضيلك إياه علينا » ، وقد أتوه بدلائل كاذبة ولم يصدقهم ، وقرعوه بقولهم : ﴿ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾^(٦) ، وإجماعهم على إرادة قتله ، ثم رميهم له في الجب أكبر من قولهم : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(٧) عندك .

(٥)

الخامسة : أحوات الشرط : حروف ، وهي « إن » ، وأسماء مضمنة معناها .
ثم منها ما ليس بظرف ، كمن ، وما ، وأى ، ومهما . وأسماء هي ظروف : أين ، وأينما ، ومق ، وحيثما ، وإذما .

(٢) سورة المائدة ١١٦

(٤) سورة يوسف ٩٥

(١) سورة آل عمران ١٤٠

(٣) سورة يوسف ١٧

وأقواما دلالة على الشرط دلالة « إن » لبساطتها ، ولهذا كانت أم الباب .

وما سواها فركب من معنى « إن » وزيادة معه ، فمن معناه كل في حكم إن ، وما معناه كل شيء إن ، وأبنا وحيثما يدلان على للكان وعلى إن ، وإذا ما ومتى يدلان على الشرط والزمان .

وقد تدخل « ما » على « إن » وهي أبلغ في الشرط من « إن » ولذلك تُتلقى بالنون للبقى عليها للضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذِي ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَبْذُلْنَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾^(٢) .

وعما ضُمن معنى الشرط « إذا » ، وهي كـ « إن » ، ويفترقان في أن « إن » تستعمل في المحتمل للشكوك فيه ، ولهذا يقبح : إن احمرّ البسر كان كذا ، وإن انصف النهار آنك ، وتكون « إذا » للجزم ، فوقوعه ، إما تحقيقا نحو : إذا اطلعت الشمس كان كذا ، أو اعتبارا كما سنذكره .

قال ابن الضائع : ولذلك إذا قيل : « إذا احمرّ البسر فانت طالق » وقع الطلاق في الحال عند مالك ؛ لأنه شيء لا بد منه ؛ وإنما يتوقف على السبب الذي قد يكون وقد لا يكون ، وهذا هو الأصل فيها .

* * *

وقد تستعمل « إن » في مقام الجزم لأسباب :

منها : أن تأتي على طريقة وضع الشرطي المتصل الذي يوضع شرطه تقديرا لتبيين

مشروطه تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ ﴾ ^(٣) .

ومنها أن تأتي على طريق تبيين الحال ، على وجه يأنس به المخاطب ، وإظهارا للتناصف في الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ﴾ ^(٤) .

ومنها تصوير أن المقام لا يصلح إلا بمجرد فرض الشرط ؛ كفرض الشيء المستحيل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَتَّبِعُوا مَا آسَأَاجِبُوا لَكُمْ ﴾ ^(٥) ، والضمير للأصنام . ويحتمل منه ما سبق في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(٦) .

ومنها لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب مدلول الشرط وأنه واجب الانقضاء ، حقيق ألا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ اللَّهَ كَرْهًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾ ^(٧) ، فحين يكسر « إِنْ » ، فاستعملت « إِنْ » في مقام الجزم ، بكونهم « مسرفين » لتصور أن الإسراف ينبغي أن يكون متنفيا ، فأجراه لذلك مجرى المحتمل للشكوك .

ومنها تنبيه المخاطب وتهيبه ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٨) ، وللمنى عبادتكم لله تستلزم شكركم له ، فإن كنتم ملتزمين عبادته فكلوا من رزقه واشكروه ، وهذا كثيرا ما يورد في الججاج والإلزام ، تقول : « إِنْ كَانَ لِقَاءُ اللَّهِ حَقًّا فَاسْتَعِدَّ لَهُ » .

وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِنَا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة سبأ ٥٠

(٦) سورة الزخرف ٥

(٨) سورة الأنعام ١١٨

(١) سورة الزخرف ٨١

(٣) سورة الإسراء ٤٢

(٥) سورة طه ١٤

(٧) سورة البقرة ١٧٢

ومنها التغليب ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَيْتِ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾^(٢) ، فاستعمل « إن » مع تحقق الارتياب منهم ؛ لأن الكل لم يكونوا مرتابين ، فغلب غير المرتابين منهم على المرتابين ؛ لأن صدور الارتياب من غير الارتياب مشكوك في كونه ، فلذلك استعمل « إن » على حد قوله : ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾^(٣) .

واعلم أن « إن » لأجل أنها لا تستعمل إلا في المأني المحتملة كان جوابها معانها على ما يحتمل أن يكون وألا يكون ، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه ، ليطلق اللفظ والمعنى ، فإن عدل عن المضارع إلى الماضي لم يعدل إلا لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ يَتَّقُوا كُفْرُكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءُ وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا نَوْكَرُوكُمْ﴾^(٤) ، فأق الجواب مضارعا ، وهو « يكونوا » وما عطف عليه ، وهو « يبسطوا » مضارعا أيضا ، وأنه قد عطف عليه « وودوا » بلفظ الماضي ، وكان قياسه المضارع ؛ لأن المعطوف على الجواب جواب ، ولكنه لما لم يحتمل وادتهم لكفرهم من الشك فيها ما يحتمله أنهم إذا تقفوا صاروا لهم أعداء ، وبسطوا أيديهم إليهم بالقتل ، وألسنتهم بالشتم - أتى فيه بلفظ الماضي ؛ لأن وادتهم في ذلك مقطوع بها ، وكونهم أعداء وباسطى الأيدي والألسن بالسوء مشكوك ، لاحتمال أن يمرض ما يصدّم عنه ، فلم يتحقق وقوعه .

وأما « إذا » فلما كانت في المأني المحققة غلب لفظ الماضي معها ، لكونه أدل على الوقوع باعتبار لفظه في المضارع ؛ قال تعالى : ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ

(٢) سورة البقرة ٢٣

(٤) سورة المتحنة ٢

(١) سورة الحج ٥

(٣) سورة الأعراف ٨٩

نُصِيبُهُمْ سَيِّئَةً يَطِيرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ^(١) بلفظ الماضي مع « إذا » في جواب الحسنة حيث أريد مطلق الحسنة ، لانوع منها ، ولهذا عرفت تعريف العهد ، ولم تنكر كما نكر المراد به نوع منها في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، وكما نكر الفعل حيث أريد به نوع في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنْ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ولفظ المضارع مع « إِنْ » في جانب السيئة وتنكيرها بقصد النوع .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتِنُونَ ﴾ ^(٤) لفظ الماضي مع « إذا » والمضارع مع « إِنْ » إلا أنه نكرت الرحمة ليطابق معنى الإذاقة بقصد نوع منها ، والسيئة بقصد النوع أيضاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ^(٥) أتى بإنا لما كان من الضر لم في البحر محققاً ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْغَلِيظِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَبْئُوسٌ قَنُوطٌ ﴾ ^(٦) فإنه لم يقيد من الشرهاها بل أطلقه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أُنْمِنَّا عَلَى الْإِنْسَانِ أُعْرِضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَتُوسَّسُ ﴾ ^(٧) ؛ فإن اليأس إنما حصل عند تحقق من الضر له ، فكان الإتيان بإذا أدل على التقصود من « إِنْ » ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ ^(٨) ، فإنه لقلة صبره وضمف احتماله في موقع انشراح عرض ، والحال في الدعاء ، فإذا تحقق وقوعه كان يتوسساً . وأما قوله : ﴿ إِنْ أَسْرَوْا هَلَكْ ﴾ ^(٩) مع أن الملاك محقق ، لكن جهل وقته ، فلذلك جيء « يان » .

(١) سورة الأعراف ١٣١

(٢) سورة النساء ٧٨

(٣) سورة النساء ٧٣

(٤) سورة الإسراء ٦٧

(٥) سورة الروم ٣٦

(٦) سورة الإسراء ٨٣

(٧) سورة فصلت ٤٩

(٨) سورة فصلت ٥١ ، وفي الأصل « وإن مـ » وهو خطأ ، وفي الكلام بعد ذلك غموض .

(٩) سورة النساء ١٧٦

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتُمْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾ ^(١) ، فأتى بإن التفضية للشك ، واللوت أمر محقق ؛ لكن وقته معلوم ، فأورد مورد للشكوك فيه ، المتردد بين اللوت والقتل .
وأما قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ ﴾ ^(٢) مع أن مشيئة الله محققة ، فجاء على تعليم الناس كيف يقولون ، وهم يقولون في كل شيء على جهة الاتباع ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) فيقول الرجل في كل شيء : إن شاء الله ؛ على تحخير به ، مقطوعا أو غير مقطوع ، وذلك سنة متبعة .

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » . ويحتمل أن تكون للإيهام في وقت اللعوق متى يكون .

تنبيه: سككت البيانون عما عدا « إذا » و « إن » ، وألحق صاحب « البسيط » ^(٤) وابن الحاجب « متى » بأن قال : لاحقول : متى طلعت الشمس ؟ مع علم أنه كائن ؛ بل تقول : متى تخرج أخرج . وقال الزحشرى في الفصل بين متى وإن : إن « متى » للوقت المهم ، و « إذا » للمعين ؛ لأنهما ظرفا زمان ، ولإيهام « متى » جزم بها دون « إذا » .

(٦)

السادسة : قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر ، ونصدق الشرطية دون

(٢) سورة النجم ٢٧

(١) سورة آل عمران ٩٤٤

(٣) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) هو السيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي ؛ المتوفى سنة ٧١٧ ؛ والبسيط أحد شروحه الثلاثة على كتاب السكافية في النحو للشيخ جلال الدين عثمان بن عمر للمروفي بابن الحاجب ، والمتوفى سنة ٦٤٦ ، وانظر كشف الظنون ص ١٣٧٠

مفردتيها ؛ أما صدقها فلاستلزام الحال ، وأما كذب مفردتيها فلاستلزامها .

وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ . . . ﴾^(٣) الآية .

وقائدة الربط بالشرط في مثل هذا أمران : أحدهما بيان استلزام إحدى القضيقتين للأخرى ، والثاني أن اللازم متتبع ، فاللزوم كذلك .

وقد تبين بهذا أن الشرط يعلّق به الحق الثبوت ، والممتنع الثبوت ، والممكن الثبوت .

(٧)

السابعة : الاستفهام إذا دخل على الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مَاتَ أَوْ قَتَلَ أَتَقْلِبُنَّ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ أَتَّخَذُوا ﴾^(٢) ، ونظائره ؛ فالمهزة في موضعها ، ودخولها على أداة الشرط . والفعل الثاني الذي هو جزء الشرط ليس جزء الشرط ، وإنما هو المستفهم عنه والمهزة داخلة عليه تقديرا ، فينوبى به التقديم ، وحينئذ فلا يكون جوابا ، بل الجواب محذوف ، والتقدير عنده : « أَتَقْلِبُنَّ عَلَى أَعْقَابِكُمْ إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ ؟ » ، لأنّ الفرض إنسكاراً اغتلابهم على أعقابهم بعد موته .

ويقول يونس : قال كثير من النحويين ، إنهم يقولون : أُلّف الاستفهام دخلت في غير موضعها ؛ لأنّ الفرض إنما هو : « أَتَقْلِبُونَ إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ » .
وقال أبو البقاء : « قال يونس : المهزة في مثل هذا أحقها أن تدخل على جواب

(٢) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة آل عمران ١٤٤

(١) سورة الزخرف ٨١

(٣) سورة الإسراء ٤٢

(٥) سورة الأنبياء ٣٤

الشرط ، تقديره : أنقلبون [على أعقابكم]^(١) إن مات محمد ؟ لأن الفرض التنبية أو التوبيخ على هذا الفعل للشرط ، ومذهب سيبويه الحق لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ؛ إذ لا يصح أن تقول : أنزورني فإن زرتك ، ومنه قوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ أَتَخَالِدُونَ ﴾^(٢) . والثاني أن الهمزة لها صدر الكلام ، و « إن » لها صدر الكلام ، فقد وقعا في موضعهما ، وللمنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأيهما كالشيء الواحد^(٣) . انتهى .

وقد رد النحويون على يونس بقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ أَتَخَالِدُونَ ﴾^(٤) ، لا يجوز في ﴿ فهم ﴾ أن ينوى به التقديم ؛ لأنه يصير التقدير : « أفهم الخالدون فإن مت؟ » ، وذلك لا يجوز ، لثلاث يبقى الشرط بلا جواب ؛ إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفاً بدل عليه ما قبله ؛ لأن الفاء للتصلة بأن تنمى من ذلك ؛ ولهذا يقولون : « أنت ظالم إن ضلت » ، ولا يقولون : « أنت ظالم فإن ضلت » ، فدل ذلك على أن أدوات الاستفهام إنما دخلت لفظاً وتقديراً على جملة الشرط والجواب .

(٨)

الثامنة : إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزءاً ، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب ، نحو : « أقوم إن قت » ، و « أنت طالق إن دخلت الدار » ؛ فلا تقدير عند السكوفيين ، بل المقدّم هو الجواب ، وعند البصريين دليل الجواب .

والصحيح هو الأول ؛ لأن الفاء لا تدخل عليه ، ولو كان جواباً لدخلت ؛ ولأنه لو كان مقدّماً من تأخير لما افرق للعنيان ، وهما مفترقان ، ففي التقديم يبي الكلام على الظاهر

(١) تسكعة من كتاب ملان به الرحمن .

(٢) سورة الأنبياء ٣٤

(٣) إملاء ما به الرحمن ١ : ٨٨

ثم طرأ التوقف ، وفي التأخيرُ بنى الكلام من أوله على الشرط ؛ كذا قاله ابن السراج وتابعه ابن مالك وغيره .

ونوزعا في ذلك ؛ بل مع التقديم الكلام مبنى على الشرط ، كما لو قال : « له على عشرة إلا درهما » فإنه لم يقرّ بالعشرة ، ثم أنكر منها درهما ، ولو كان كذلك لم ينضمه الاستثناء . ثم زعم ابن السراج أن ذلك لا يقع إلا في الضرورة ؛ وهو مردود بوقوعه في القرآن ، كقوله : ﴿ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(١) .

(٩)

التاسعة : إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتاج إلى جواب ، نحو : أحسن إلى زيد وإن كفر ، واشكره وإن أساء إليك ، أى أحسن إليه كافرأ لك ، واشكره مسيئأ إليك .

فإن أوجب الشرط كانت الواو عاطفة ؛ لا للحال ، نحو : أحسن إليه ، وإن كفر . فلا تدع الإحسان إليه ، واشكره وإن أساء إليك فأقم على شكره . ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هنالك جواب .

قال ابن جنى : وإما كان كذلك ؛ لأن الحال فضلة ، وأصل وضع النصلة أن تكون مفردأ ، كالظرف والمصدر والفعول به ؛ فلما كان كذلك لم يجب الشرط إذا وقع موقع الحال ؛ لأنه لو أوجب لصار جملة ؛ والحال إنما هي فضلة ، فالفرد أولى بها من الجملة ، والشرط وإن كان جملة فإنه يجري عندهم مجرى الآحاد : من حيث كان محتاجا إلى جوابه احتياج البتدأ إلى الخبر .

(١٠)

العاشرة : الشرط والجزاء لا بد أن يتفيرا لفظا ، وقد يتحدان ، فيحتاج إلى التأويل ، كقوله : ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾ ^(١) ، والآية التي تليها : ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ ^(٢) ثم قال : ﴿فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ ^(٣) ؛ فقيل على حذف القمل ، أى من أراد التوبة فإن التوبة معوضة له ، لا يحول بينه وبينها حائل . ومثله : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ ^(٤) أى أردت . ويدل لهذا تأكيد التوبة بالمصدر .

وأما قوله تعالى : ﴿جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ ^(٥) ، قال الزمخشري : يجوز ^(٦) أن يكون « جزاؤه » مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره ، على إقامة الظاهر مقام للضمير ^(٧) ، والأصل : « جزاؤه من وجد في رحله فهو هو » فوضع الجزاء موضع « هو » .

وقوله : ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ ^(٨) ، قدره ابن عباس : « من يرد الله هدايته » ، فلا يتحد الشرط والجزاء .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ^(٩) وقد سبق فيها أقوال كثيرة .

وقد يتفاران في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ ^(١٠) وقوله : ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ ^(١١) ، وقوله : ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ﴾ ^(١٢) .

- (٢) سورة النحل ١٦
(٤) الكشاف ٢ : ٣٨٢
(٦) سورة الأعراف ١٧٨
(٨) سورة آل عمران ١٩٢
(١٠) سورة محمد ٢٨

- (١) سورة الفرقان ٢٠ ، ٢١
(٣) سورة يوسف ٢٥
(٥) م : « الضمير » .
(٧) سورة المائدة ٦٧
(٩) سورة آل عمران ١٨٥

والسكتة في ذلك كله نفخيم الجزء ، وللعنى أن الجزء هو الكامل البالغ النهاية ،
يعنى : مَنْ يَبْخُلُ في أداء ربع المشر قد بالغ في البخل ؛ وكان هو البخل في الحقيقة .

(١١)

الحادية عشرة : في اعتراض الشرط على الشرط ، وقد عدّوا من ذلك آيات شريفة ،
بعضها مستقيم وبعضها بخلافه .

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ... ﴾ (١) الآية .
قال الفارسي : قد اجتمع هنا شرطان وجواب واحد ؛ فليس يخلو : إمّا أن يكون جواباً
لأما ، أو لإن ، ولا يجوز أن يكون جواباً لها ، لأنّا لم نتر شرطين لها جواب واحد ؛ ولو كان
هذا لجاز شرط واحد له جوابان ، ولا يجوز أن يكون جواباً لإن دون «أما» ، لأن «أما»
لم تستعمل بغير جواب ، فعمل جواباً لأما ، فتجعل «أما» وما بعدها جواباً لإن .
وتابسه ابن مالك في كون الجواب لأما .

وقد سبقهما إليه إمام الصناعة سيبويه . ونازع بعض المتأخرين في عد هذه الآية من هذا ،
قال : وليس من الاعتراض أن يُقرن الثاني بفاء الجواب لنظراً ؛ نحو إن تكلم زيد فلن
أجاد فأحين إليه ؛ لأن الشرط الثاني ، وجوابه جواب الأول . أو يقرن بفاء الجواب
تقديراً كهذه الآية الشريفة ؛ لأن الأصل عند النحاة : « مهما يكن من شيء ، فلن كان
للتوفى من المقربين جزاؤه رَوْحٌ » ، لحذف « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها «أما»

(١) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

فصار «أما» فإن كان مفرداً من ذلك لوجهين : أحدهما أن الجواب لا يلى أداة الشرط بنير فاصل ، وثانيهما أن الفاء فى الأصل للعطف ، فحقها أن تقع بين سببين ، وهما المتعاطفان ؛ فلما أخرجهما من باب العطف ، حفظوا عليها للنعى الآخر ، وهو التوسط ، فوجب أن يقدم شيء مما فى حيزها عليها إصلاحاً للفظ ، قدمت جملة الشرط الثانى ؛ لأنها كالجزء الواحد ، كما قدم المفعول فى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا آلِيتِمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ^(١) ، فصار ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَلْمَرِّينَ فَرَوْحٌ ﴾ ^(٢) ، لحذف الفاء التى فى جواب « إِنْ » لتلا يلتقى فاءان .
فلنخص أن جواب « أما » ليس محذوفاً ، بل مقدماً بمضه على الفاء ، فلا اعتراض .

الآية الثانية : قوله تعالى عن نوح : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ^(٣) ، وإنما يكون من هذا لو كان ﴿ لا ينفعكم نصحي ﴾ مؤخراً بعد الشرطين ، أو لازماً أن يتدر كذلك ، وكلا الأمرين منتف .

أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن ﴿ لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ ﴾ جملة تامة ، أما على مذهب الكوفيين فن شرط مؤخر وجزء مقدم ، وأما على مذهب البصريين فالقدم دليل الجزاء ، والمداول عليه محذوف فيقدر بعد شرطه ، فلم يقع الشرط الثانى معترضاً ؛ لأن المراد بالمعترض ما أعترض بين الشرط وجوابه ، وهنا ليس كذلك ؛ فإن على مذهب الكوفيين لا حذف ، والجواب مقدم ، وعلى قول البصريين الحذف بين الشرطين .

وهنا فائدة ؛ وهي أنه لم يعدل عن « إن نصحت » إلى « إن أردت أن أنصح »^(١) وكأنه - والله أعلم - أدب مع الله تعالى ، حيث أراد الإغواء .

وقد أحسن الزمخشري فلم يأت^(٢) بلفظ الاعتراض في الآية ؛ بل سماه مرادفاً ؛ وهو صحيح ، وقال : إن قوله تعالى : « إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُفْوِيَكُمْ » ، جزاؤه ما دلّ عليه قوله : « وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي » .

وجمل ابن مالك تقدير الآية : « إن أردت أنصح لكم » مراد ذلك منكم ، لا ينفعكم نصحي ، وهو يحمله من باب الاعتراض ، وفيه ما ذكرناه .

الآية الثالثة : قوله تعالى : « وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ . »^(٣) الآية ؛ وهي كالتي قبلها ، لتقدم الجزاء أو دليله على الشرطين ، فالاحتمال فيها كما قدمنا . وقال الزمخشري : « شرط في الإحلال هبتها نفسها ، وفي الهبة إرادة الاستنكاح ، كأنه قال : أحللناها لك إن وهبت نفسها لك ، وأنت تريد أن تنكحها ، لأن إرادته هي قبول الهبة ، وما به تم^(٤) » .

وحاصله أن الشرط الثاني مقيد للأول .

ويحتمل أن يكون من الاعتراض . كأنه قال : إن وهبت نفسها ، إن أراد النبي . أحللناها ، فيكون جواباً للأول . ويهدر جواب الثاني محذوفاً .

الآية الرابعة : قوله تعالى : « يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ

(١) الكشاف ٢ : ٣٠٦ (٢) سورة الأحزاب ٥٠

(٣) الكشاف ٣ : ٤٣٥ .

مُسْلِمِينَ^(١) ، وغلط من جعلها من الاعتراض ، لأن الشرط الأول اقترن بجوابه ، ثم أتى بالثاني بعد ذلك ، وإذا ذكر جواب الثاني تاليًا له فأتى اعتراض هنا ؟ ولهذا قال المجوزون لهذه المسألة : إن الجواب المذكور للأول ، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ، والتقدير في الآية : « إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا » ، غذف الجواب لدلالة السابق عليه .

الآية الخامسة : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْنَا وَنَتَّقُوا يَوْمًا تُرْزَقُونَ أَجُورُكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ . إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا فَيُحْفِفْكُمْ تَبَخَّأُوا ﴾^(٢) ، وكلام ابن مالك يقتضى أنها من الاعتراض ؛ وليس كذلك ، بل عطف فعل الشرط على فعل آخر .

الآية السادسة : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿ لَمَذْنَبْنَا ﴾ وهذه الآية هي المدة في هذا الباب ، فالشرطان وهما « لولا » ، و « لو » قد اعترضتا ، وليس معهما إلا جواب واحد ، وهو متأخر عنهما وهو « لَمَذْنَبْنَا » .

الآية السابعة . قوله تعالى : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ أَلَمُوتٌ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾^(٤) وهذه تأتي على مذهب الأخفش ، فإنه يزعم أن قوله تعالى : ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ على تقدير الفاء ، أى « فالوصية » ، فلي هذا يكون مما نحن فيه . فأما إذا رفضت « الوصية » بـ « كِتَبَ »^(٥) فهي كالأيات السابقة في حذف الجوابين .

(٢) سورة التال ٣٦ ، ٣٧

(١) سورة يونس ٨٤

(٤) سورة البقرة : ١٨٠ .

(٣) سورة النتح ٢٥

(٥) من قوله تعالى في أول الآية : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ . . . ﴾

تَنْبِيْهِ

[في ضابط اعتراض الشرط على الشرط]

ذكر بعضهم ضابطاً في هذه المسألة قال : إذا دخل الشرط على الشرط ، فإن كان الثاني بالفاء فالجواب للذكور جوابه ، وهو جوابه جواب الشرط الأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا يَا نِيسَكُم مِّثِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) .

وإن كان بغير الفاء ، فإن كان الثاني متأخراً في الوجود عن الأول ، كان مقدراً بالفاء وتكون الفاء جواب الأول ، والجواب للذكور جواب الثاني ، نحو « إن دخلت المسجد إن صليت فيه فلك أجر » تقديره : « فإن صليت فيه » غذفت الفاء لدلالة الكلام عليها .

وإن كان الثاني متقدماً في الوجود على الأول ، فهو في نية التقديم وما قبله جوابه ، والفاء متدرة فيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي ﴾ ^(٢) ، تقديره : « إن أراد الله أن يفوِّسكم ، فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي »

وأما إن لم يكن أحدهما متقدماً في الوجود ، وكان كل واحد منهما صالحاً لأن يكون هو للتقدم ، والآخر متأخراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرًا مُّؤَمِّنَةً إِنَّ وَهَبْتَ ﴾ ^(٣) كان الحكم واجباً إلى التقدير والنية ، فأيهما قدرته الشرط كان الآخر جواباً له .

وإن كان مقدراً بالفاء كان للتقدم في اللفظ أو للتأخر ، فإن قدرنا الهبة شرطاً كانت الإرادة جواباً ، ويكون التقدير : « إن وهبت نفسها للنبي فإن أراد النبي أن يستنكحها وإن قدرنا الإرادة شرطاً كانت الهبة جزاء ، وكان التقدير : إن أراد النبي أن يستنكحها فإن وهبت نفسها للنبي » .

وعلى كلا التقديرين ، فجواب الشرط الذى هو الجواب محذوف ، والتقدير : « فعلى حلال لك » . وقس عليه ما يرد عليك من هذا الباب .

فائدة

[قد يسمى الشرط يمينا]

قال ابن جنى فى كتاب « القد » يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، لأن كل واحد منهما مذكور لما بعده ؛ وهو جملة مضمومة إلى أخرى ، وقد جرت المثلتان بحورى الجملة الواحدة ؛ فن هنا يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، ألا ترى أن كل واحد منهما مذكور لما بعده !

القسم وجوابه

وهما مثلان بمنزلة الشرط وجوابه ؛ وسنتكلم عليه فى الأساليب إن شاء الله تعالى فى باب التأكيد . والقسم لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الإنشاء والالتزام بفعل الخلوفاً عليه أو تركه ، وليس بإخبار عن شيء وقع أو لا يقع ، وإن كان لفظه للمضى أو الاستقبال وفائدته تحقق الجواب عند السامع وتأكيد ليزول عنه التردد فيه .

[الأمر]

الأمر حيث وقع فى القرآن كان بغير الحرف ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(١) ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِينَكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾^(٣) ، ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾^(٤)

(١) سورة البقرة ٤٣

(٢) سورة النمل ١٨

(٣) سورة النساء ٦٦

(٤) سورة الأنعام ١٤٤

وجاء بالحرف في مواضع يسيرة على قراءة بعضهم: ﴿فَيَذَلِّكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾^(١) ووجهه أنه من باب حل المخاطب على النائب إلى الخطاب ، فكأنه لا غائب ولا حاضر ؛ وذلك لأن قوله تعالى : ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَيَذَلِّكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾^(٢) فيه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم مع المؤمنين ، وخطابُ الله تعالى مع النبي للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ؛ فكأنهما اتحدا في الحكم ووجود الاستماع والاتباع ، فصار للمؤمنون كأنهم مخاطبون في المعنى ، فأتى باللام كأنه يأمر قوما غيبيا ، وبالتالي للخطاب كأنه يأمر حضورا . ويؤيد هذا قوله تعالى في أول الآية : ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ...﴾^(٣) الآية ، فصار للمؤمنون مخاطبين ، ثم قال لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَيَذَلِّكَ﴾^(٤) ينبى أن يكون فرحهم ، فصاروا مخاطبين من وجه دون وجه . ونظيره : ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ وَجَرَّيْنَ يَمِينِ﴾^(٥) إلا أن ذلك جُمِلَ في كلمتين وحالتين ؛ وهذا في كلمة واحدة .

ومنها قوله تعالى : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْتَرْحَمْنَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾^(٦) .

ومنها قوله تعالى : ﴿لِيَقْضِيَ عَلَيْكَ رَبُّكَ﴾^(٧) .

النفي

هو شطر الكلام كله ، لأن الكلام إما إثبات أو نفي ، وفيه قواعد :

(١) سورة يونس ٥٨ : وهي قراءة يزيد بن النقع . (الجامع لأحكام القرآن ٨ : ٣٥٤) .

(٢) سورة بولس ٧٥

(٣) سورة يونس ٣٢

(٤) سورة الحشر ١٨

(٥) سورة الزخرف ٧٧

(١)

الأولى : في الفرق بينه وبين الجحد ، قال ابن الشجري ^(١) : إن كان النافي صادقاً فيما قاله ، سُميَ كلامه نفيًا ، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحدًا ؛ فالنفيُ أعمُّ ، لأن كلَّ جحد نفيٌّ من غير عكس ؛ فيجوز أن يسمى الجحد نفيًا ، لأن النفي أعمُّ ، ولا يجوز أن يسمى النفي جحدًا .

فن النفي : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٢) .

ومن الجحد نفيُ فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ فَلَمَّا وَعُلُوا ^(٣) ، أى وهم يعلمون أنها من عند الله .

وكذلك إخبار الله عن كفر من أهل الكتاب : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ^(٤) فأكذبهم الله بقوله : ﴿ أَظَرُّ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ يَخْلِفُونَ بِإِثْمِهِ مَا قَالُوا ﴾ ^(٦) ، فأكذبهم الله بقوله : ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةً كَثِيرًا ﴾ ^(٧) .

قال : ومن العلماء من لا يفرق بينهما ، والأصل ما ذكرته .

(٢)

الثانية : زعم بعضهم أن من شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك

- | | |
|--|---------------------|
| (١) هو أبو العادات هبة الله بن علي بن حمزة المروفي وابن الشجري ، وصاحب كتاب الأمانه ، والاتصار ، والمخاسة ، وشارح اللع والتصريف للوكي ، وغيرها ، توفي سنة ١٠٥٢ . ابن خلكان ١٨٣ : ٢ | (٢) سورة الأحزاب ٤٠ |
| (٣) سورة النمل ١٣ ، ١٤ | (٤) سورة الأعراف ١٩ |
| (٥) سورة الأنعام ٢٤ | (٦) سورة التوبة ٧٤ |

الشيء ، ومن قَمَّ قال بعض الحنفية : إن النعى عن الشيء يقتضى الصحة ، وذلك باطل ؛
بقوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَمْشُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَا تَأْخُذُهُ
سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَهُوَ يُطِمْ وَلَا يُطَمَّمُ ﴾ ^(٤) ، ونظائره .

والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً ، وقد
يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه ، فنفى الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه .

(٣)

الثالثة : للنفي ما وَلِيَ حرف النفي ، فإذا قلت : « ما ضربت زيداً » كنت نافيةً
للفعل الذى هو ضربك إياه ، وإذا قلت : « ما أنا ضربه » ، كنت نافيةً لتأليفك للضرب .
فإن قلت : صورتان دلّتا على نفي الضرب ، فما الفرق بينهما ؟ .

قلت : من وجهين :

أحدهما : أن الأولى نعت ضرباً خاصاً ، وهو ضربك إياه ، ولم تدلّ على وقوع
ضرب غيرك ولا عدمه ، إذا نفى الأخص لا يستلزم نفي الأعم ولا عكسه . والثانية نعت
كونك ضربه ، ودلت على أن غيرك ضربه ، بالمفهوم .

الثانى : أن الأولى دلت على نفي ضربك له بغير واسطة ، والثانية دلت على نفيه
بواسطة . وأما قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة مريم ٦٤

(١) سورة البقرة ١٤٤

(٤) سورة الأنعام ١٤

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة المائدة ١١٧ ؛ وسقط بقية الكلام في جميع الأصول ، وموضعه يأتى في نسخة ت .

(٤)

الرابعة : إذا كان الكلام عاما ونفيته ، فإن تقدم حرف النفي أداة العموم ، كان نفيًا للعموم ، وهو لا ينافي الإثبات الخاص ، فإذا قلت : « لم أفضل كلَّ ذا ؛ بل بعضه » استقام ، وإن تقدم صيغة العموم على النفي ، قلت : « كلَّ ذا لم أفضله » كان النفي عاما ، ويناقضه الإثبات الخاص .

وحكى الإمام^(١) في « نهاية الإيجاز » عن الشيخ عبد القاهر أن نفي العموم يقتضى خصوص الإثبات . قوله : « لم أفضل كلَّه » يقتضى أنه فعل بعضه . قال : وليس كذلك إلا أعد من يقول بدليل الخطاب ، بل الحق أن نفي العموم كما لا يقتضى عموم النفي لا يقتضى خصوص الإثبات .

(٥)

الخامسة : أدوات كثيرة ، قال الخوئي^(٢) : وأصلها « لا » و « ما » لأن النفي إما في الماضي ، وإما في المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضي أبدا ، و « لا » أخف من « ما » فوضعا الأخف للأكثر .

ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفيًا واحدًا مستمرًا ، وإما أن يكون نفيًا فيه أحكام متعددة ، وكذلك النفي في المستقبل ، فصار النفي على أربعة أقسام ، واختاروا له أربع كلمات : ما ، لم ، لن ، لا .

وأما « ان » و « لما » فليسا بأصليين .

(١) هو الإمام طغر الدين محمد بن عمر الرازي التوفي سنة ٦٠٦ ؛ لحص في كتابه كتابي دلائل الإيجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، وراعى ما فاتته من ترتيب الفصول والأبواب . كشف الظنون .
(٢) هو شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة الخوئي الشافعي ، صاحب الإمام طغر الدين الرازي ؛ سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ١٦ .

فاو « لا » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » و « لن » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » كأنه مأخوذ من « لا » و « ما » لأن « لم » نقي للاستقبال بلفظاً ، فأخذ اللام من « لا » التي هي لنفي الأمر في المستقبل ، واليم من « ما » التي هي لنفي الأمر في الماضي ، وجمع بينهما إشارة إلى أنّ في « لم » للمستقبل والماضي ، وقدم اللام على اليم إشارة إلى أن « لا » هو أصل النفي ، ولهذا يُنفي بها في أثناء الكلام ، فيقال : « لم يفعل زيد ولا عمرو » و « لن أضرب زيدا ولا عمراً » .

أما « لما » فتركيب بعد تركيب ، كأنه قال : « لم » و « ما » ، لتوكيد معنى النفي في الماضي ، وتفيد الاستقبال أيضاً ، ولهذا تفيد « لما » الاستمرار ، كما قال الزخشرى : إذا قلت : « ندم زيد ولم ينفعه الندم » أي حال الندم لم ينفعه وإذا قلت : « ندم زيد ولما ينفعه الندم » أي حال الندم ، واستمر عدم نفعه .

قلت : وقال الفارسي : إذا نُفي بها الفعل اختصت بنفي الحال ، ويجوز أن يتسع فيها فينفي بها الحاضر ، نحو : « ما قام وما قعد » .

قال الخلويني : والفرق بين النفي « لم » و « ما » أنّ النفي « بما » كقولك : « ما قام زيد » معناه أنّ وقت الإخبار هذا الوقت ؛ وهو إلى الآن ما فعل ، فيكون النفي في الماضي ، وأنّ النفي « لم » كقولك : « لم يقم » يحمل الخبر نفسه بالعرض متكلماً في الأزمنة الماضية ، ولأنّه يقول في كل زمان في تلك الأزمنة : أنا أخبرك بأنه لم يقم .

وعلى هذا فتأمل السرف في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ ^(١) وفي موضع آخر : ﴿ مَا آتَاكَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ ^(٢) ، لأن الأول في مقام طلب الذكر والتشريف به للثواب ، والثاني في مقام التعليم ، وهو لا يفيد إلّا بالنفي عن جميع الأزمنة .

وكذلك قوله : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَيِّنًا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَمَسِّنْ بَشَرًا لَّكَ بَيِّنًا ﴾ ^(٢) فإن مريم كأنها قالت : إني تفكرت في أزمنة وجودي ومثلتها في عيني : « لم أك بنيا » فهو أبلغ في التنزيه ؛ فلا يظن ظان أنها تنفي نفيا كلياً ؛ مع أنها نسيت بعض أزمنة وجودها ؛ وأما هم لما قالوا : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ نَفِيًا ﴾ ما كان يمكنهم أن يقولوا : نحن تصورنا كل زمان من أزمنة وجود أمك ، وننفي عن كل واحد منها كونها بفتيلاً لأن أحداً لا يلزم خضيره ، فيعلم كل زمان من أزمنة وجوده ، وإنما قالوا لها : إن أمك اشتهرت عند الكل ، حتى حكموا عليها حكماً واحداً علماً أنها ما بفت في شيء من أزمنة وجودها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ ^(٣) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبِيتَ فِي أَمْرٍ رَسُولًا ﴾ ^(٤) ؛ فانه سبحانه لما قال : ﴿ بِظُلْمٍ ﴾ كان سبب حسن الملاك قائماً ، وأما الظلم فكان يتوقع في كل زمن الملاك ؛ سواء كانوا غافلين أم لا ؛ لكن الله برحمته يسلك عنهم في كل زمان واقفته غفلتهم . وأما قوله : ﴿ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ ^(٥) وإن جد الظلم لكن لم يبق سبباً مع الإصلاح ، ففي النبي العام بعدم تحقيق للفتن في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ ^(٦) ، لأنه لما لم يذكر الظلم لم يتوقع الملاك ، فلم يبق متكرراً في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ آمَنَ بِكَ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُخْرِجُوا مَا فِي بُطُونِهِمْ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ ﴾ ^(٨) ذكر عند ذكر النعمة لم يكن إشارة

(٢) سورة مريم ٢٠

(٤) سورة القصص ٥٩

(٦) سورة الأهل ٢٢

(١) سورة مريم ٢٨

(٣) سورة الأنعام ١٢١

(٥) سورة الأهل ٥٣

إلى الحكم في كل زمان تذكراً بالنعمة، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُتَذَكِّرًا بَشَرًا﴾ (١) ، وفيما واحد
علما عند ذكر العذاب ؛ لئلا يشكر ذكر العذاب ، ويتكرر ذكر النعمة لا للمنة بل للتنبيه
على سمة الرحمة .

وكذلك قال تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ (٢) ، وقال :
﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (٣) ، ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ تَحِيَّةٍ وَلَا سَايَةٍ ﴾ (٤)
وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لِي جَبَّارًا
شَقِيًّا ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴾ (٧) ، في جميع مواضع ما حصل
لذلك أموراً لا يتوقع تجددها ، وفي جميع للواضع لم يحصل توقع تجددها لذلك .
فاستمسك بما ذكرنا واجعله أصلاً ؛ فإنه من اللواهب الربانية (٨) .

(١) سورة الأحزاب ٤
(٢) سورة الحج ٧٨
(٣) سورة المائدة ١٠٣
(٤) سورة مريم ٧
(٥) سورة مريم ٣٢
(٦) سورة الكهف ٩٠
(٧) ف : : انتهى الجزء الأول من تجزئة المؤلف ؛ وهو أيضاً نهاية ما في دار الكتب المصرية
من نسخة ط ، ونهاية المجلد الأول من ت .

السَّيِّعُ السَّائِسُ وَالْأَرْبَعُونَ فِي أُسَالِيبِ الْقُرْآنِ

وفتونه البليغة

وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب ، وهو بيت التصيدة ، وأول الجريدة ، وغُرّة
الكتيبة ، وواسطة القلادة ، ودرّة التاج ، وإنسان الحدقة ؛ على أنه قد تقدمت الإشارة
للكثير من ذلك .

اعلم أن هذا علم شريف المحلّ ، عظيم المكان ، قليل الطلاب ، ضعيف الأصحاب ،
ليست له عشيرة تحميه ، ولا ذوو بصيرة تستقصيه ، وهو أرق من الشعر ، وأهول من البحر ،
وأعجب من السحر ، وكيف لا يكون ! وهو المطلع على أسرار القرآن العظيم ، الكافل
إبراز إيجاز النظام اللين ما أودع من حسن التأليف ، وبراعة التركيب ، وما تضمنه في
الحلاوة ، وجلّه في رونق الطلاوة ؛ مع سهولة كَلِمِهِ وجزالتها ، وعذوبتها وسلاستها . ولا
فوق بين ما يرجع الحسن إلى اللفظ أو المعنى .

وشدّ بعضهم فزعهم أن موضع صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني ، فلم يمدّ الأساليب
البليغة ، والمحاسن اللفظية^(١) .

والصحيح أن الموضوع مجموع المعاني والألفاظ إذ انفظ مادّة الكلام التي منه
يتألف ، ومقّى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعا خرجت عن جملة الأقسام المعتبرة ؛
إذ لا يمكن أن توجد إلا بها .

(١) م : « البليغة » ، والأجود ما أتجه من ت .

وما أنا ألقى إليك^(١) منه ما يقضى له البليغ عجبا ، ويهتز به السكاك طربا :

فنه التوكيد بأقسامه ، والحذف بأقسامه ، الإيجاز ، التقديم والتأخير ، القلب ، للدرج ،
الاقتصاص ، الترقى ، التفتيل ، الالتفات ، التضمين ، وضع الخطير موضع الطلب ، وضع
الطلب موضع الخطير ، وضع النداء موضع التعجب ، وضع جملة القلة موضع الكثرة ، تذكير
المؤنث ، تأنيث المذكر ، التمييز عن المستقبل بلفظ الماضي ، عكسه ، مشاكلة اللفظ للمعنى ،
النحت ، الإبدال ، المحاذاة ، قواعد فى النفى والصفات ، إخراج الكلام مخرج الشك
فى اللفظ دون الحقيقة ، الإعراض عن صريح الحكم ، الهدم ، التوسع ، الاستدراج ،
التشبيه ، الاستعارة ، العورية ، التجريد ، التجنيس ، الطباق ، المقابلة ، إجماع الخصم بالحجة ،
التقسيم ، التمديد ، مقابلة الجمع بالجمع ، قاعدة فيما ورد فى القرآن مجموعا تارة ومفردا أخرى
وحكمة ذلك ، قاعدة أخرى فى الضمائر ، قاعدة فى السؤال والجواب ، الخطاب بالشيء عن
اعتماد المخاطب ، التأدب فى الخطاب ، تقديم ذكر الرحمة على المذاب ، الخطاب بالاسم ،
الخطاب بالفعل ، قاعدة فى ذكر الموصولات والظرف تارة وحذفها أخرى ، قاعدة فى النهى
ودفع التناقض عما يوم ذلك . وملاك ذلك الإيجاز والإطناب ، قال صاحب الكشف :
كما أنه يجب على البليغ فى مظان الإجمال والإيجاز أن يحمل ويوجز ؛ فكذلك الواجب عليه
فى موارد التفصيل أن يفصل ويشيع ، وأنشد الجاحظ :

يَرْمُونُ بِالْخَطْبِ الطُّوَالَ وَتَارَةً وَحَى الْمَلَاظَ خَيْفَةَ الرِّقَاءِ^(٢)

(١) م و عليك .

(٢) البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه إلى أبى هوداد بن حرز الإياص .

الأسلوب الأول التأكيـد

والقصد منه الحمل على عالم يقع، ليصير واقعا، ولهذا لا يجوز تأكيـد الماضي ولا الحاضر،
لتلازم تحصيل الحاصل ؛ وإنما يؤكد المستقبل ، وفيه مسائل :

الأولى : جمهور الأمة على وقوعه في القرآن والسنة ، وقال قوم : ليس فيهما تأكيـد
ولا في الآية ؛ بل لا بد أن يُقيد معنى زائدا على الأول . واعترض للمُحِدُون على القرآن
والسنة بما فيهما^(١) من التأكيدات ، وأنه لا فائدة في ذكرها ؛ وأن من حق البلاغة في
النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى ، وخير الكلام ما قلّ ودلّ ولا يملّ ، والإفادة خير من
الإعادة ، وغلّوا أنه إنما يحىّ لقصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيـد؛ ولهذا أنكروا
وقوعه في القرآن .

وأجاب الأصحاب بأن القرآن نزل على لسان القوم وفي لسانهم التأكيـد والتكرار،
وخطابه أكثر ؛ بل هو عندهم معدود في الفصاحة والبراعة ، ومن أنكر وجوده في اللفظ
فهو [مكابر]^(٢) إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيـدا فائدة ، فإن الاسم لا يوضع
إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه ، بل فوائد كثيرة كما ستبينه .

الثانية : حيث وقع فهو حقيقة . وزعم قوم أنه مجاز ، لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور
الأول حكاه الطرطوسي في العمدة ثم قال : ومن سمي التأكيـد مجازا ؟ فيقال له : إذا كان

(١) ت، م، د، فيه .

(٢) زيادة يتضمنها السياق وموضعه يابى ليت ، م .

التأكيد بلفظ الأول ، نحو عَجَلْ عَجَلْ ونحوه . فإن جاز أن يكون الثانى مجازاً جاز فى الأول ، لأنهما فى لفظ واحد ، وإذا بطل حملُ الأول على المجاز بطل حمل الثانى عليه ، لأنه قبل الأول .

الثالثة : أنه خلاف الأصل ؛ فلا يحمل اللفظ على التأكيد إلا عند تدنر حمله على مدة محددة .

الرابعة : يكتفى فى تلك بأى معنى كان وشرط . وما قاله ضعيف ، لأن المفهوم من دلالة اللفظ ليس من باب الألفاظ حتى يحدو به حدو الألفاظ .

الخامسة : فى تقسيمه : وهو صناعى - يتعلق باصطلاح النحاة - ، ومعنوى . وأقسامه كثيرة ، فلنذكر ما يستر منها .

الفهم الأول التوكيد الصناعى

وهو قسمان : لفظى ومعنوى . فاللفظى تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه؛ فنلترادف ﴿فِجَاجًا سَبِيلًا﴾^(١) . ﴿صَيِّغًا حَرَجًا﴾^(٢) فى قراءة كسر الراء . ﴿وَعَرَّابِيْبُ سُودٍ﴾^(٣) .

(٢) سورة الأنعام ١٢٥ ؛ وهى قراءة حكيت

(١) سورة الأنبياء ٣١

عن القراء . الجامع لأحكام القرآن ٧ : ٨٢

(٢) سورة طاهر ٢٧

وجعل الصَّغَار منه قوله تعالى : ﴿ فَيَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾^(١) على القول بأن كلاماً للنبي^(٢).

واللفظي يكون في الاسم النكرة بالإجماع، نحو : ﴿ قَوَارِيرًا. قَوَارِيرَ ﴾^(٣)، وجعل ابن مالك وابن عصفور [منه] : ﴿ دَكَا دَكَا ﴾^(٤) ، و ﴿ صَفَا صَفَا ﴾^(٥) ، وهو مردود لأنه جاء في التفسير أن معنى ﴿ دَكَا دَكَا ﴾ [دَكَا]^(٦) يد دك ، وأن الدك كثر عليها حتى صار هباءً منثوراً ، وأن معنى : ﴿ صَفَا صَفَا ﴾^(٧) أنه تنزل ملائكة كل سماء بصطفون صفاً بعد صف ، محدقين بالإنس والجن . وعلى هذا فليس الثاني منها تكراراً للأول ؛ بل المراد به التكثير ؛ نحو جاء القوم رجلاً رجلاً ، وعلمته الحساب باباً باباً .

وقد ذكر ابن جني في قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَّتِ الرَّاقِعَةُ ﴾^(٨) ﴿ إِذَا رُجَّتِ ﴾^(٩) أن ﴿ رُجَّتِ ﴾ بدل من ﴿ وَقَّتِ ﴾ ، وكررت ﴿ إِذَا ﴾ تأكيداً لشدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه .

ويكون في اسم الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَيَّأَتْ هَيَّأَتْ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾^(١٠) . وفي الجملة ، نحو : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(١١) . ولكون

-
- | | |
|---------------------------|------------------------|
| (١) سورة الأحقاف ٢٦ | (٢) أي ما ، وإن . |
| (٣) سورة الإنسان ١٥ ، ١٦ | (٣) سورة القجر ٢١ ، ٢٢ |
| (٥) زيادة يقتضها السياق . | (٦) سورة الفجر ٢٢ |
| (٧) سورة الواقعة ١ ، ٤ | (٨) سورة المؤمنون ٢٦ |
| (٩) سورة الانشراح ٥ ، ٦ | |

الجلية الثانية للتوكيد سقطت من مصحف ابن مسعود، ومن قراءته^(١).

والأكثر فصل الجلتين بهم، كقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ نُمُّ مَا أَدْرَاكَ﴾^(٢)،
﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . نُمُّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٣).

ويكون في المجرور، كقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَيَا الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٤)،
والأكثر فيه اتصاله بالذكور.

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الفصل بين التوكيد وللؤكد، قال الصغار في شرح
سيبويه: والسماع يردّه، قال تعالى: ﴿وَنُمُّ بِأَلَا خَيْرَ مُمْ كَافِرُونَ﴾^(٥) فإن «هم» الثانية
تأكيد للأولى. وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَيَا الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٦). وقوله:
﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾^(٧) ألا ترى أن قبله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾^(٨)
فأكد ﴿لَمَّا﴾ وبينهما كلام، وأصله: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٩) فكرر
للطول الذي بين «لَمَّا» وجوابها. وقوله: ﴿أَيُّدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا شِئْتُمْ وَكُنْتُمْ ثُرَابًا
وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾^(١٠) في أحد القولين؛ لأنه أكد «أن» بعدما فصل.
وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١١)
.....^(١٢)

ريب أنهم اجتمعوا في الهلاك وإن قوم موسى اجتمعوا في النجاة.

ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَتَجْمِينَ﴾^(١٣)، فلم يرد بهذا
أن يجتمعوا عنده، وإن جاءوا واحداً بعد واحد؛ وإنما أراد اجتماعهم في النفي إليه، والأ

(٢) سورة الانطار ١٧، ١٨

(٤) سورة هود ١٠٨

(٦) سورة البقرة ٨٩

(٨) سورة الجاثية ٣

(١٠) سورة يوسف ٩٣

(١) ذكره صاحب الكشاف ٤ : ٦١٥

(٣) سورة النكاثر ٤ ، ٣

(٥) سورة هود ١٩

(٧) سورة المؤمنون ٣٥

(٩) م : « يائس بالأصل ، ورفقان » .

يختلفَ منهم أحد، وهذا يُلم من السياق والقربة .

ومن القربة الدالة على ذلك في قصة اللائكة^(١) لفظاً أن قوله ﴿كَلِمَ﴾ يفيد الشمول والإحاطة ، فلا بد أن يفيد ﴿أَجْمُونَ﴾ قدرا زائدا على ذلك وهو اجتماعهم في السجود ؛ [هذا في اللفظ] ، وأما المعنى فلأن اللائكة لم تكن ليتخلف أحد منهم عن امتثال الأمر ، ولا يتأخر عنده ، ولا سيما وقد وُقِّت لم يوقت وحدٌ لم يحد ، وهو التسوية وتَفَخُّ الروح ، فلما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم في آنٍ واحد ولم يتخلف منهم أحد ؛ فعلى هذا يخرج كلام اللبرد الزمخشري .

وما نقل عن بعض المتكلمين أن السجود لم يستعمل على الكلّ بدليل قوله : ﴿أَسْتَكْبِرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾^(٢) مردود ؛ بل « العالون » للتكبرون ؛ وفي رسائل إخوان الصفاء أن العالين هم العقول العاقلة التي لم تسجد ، وهذا تحريف ، ولم يبق دليل على إثبات العقول التي تدعيها الفلاسفة .

ووقع خلاف في أن إبليس من اللائكة أم لا ؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصرا ، ففي صحيح مسلم^(٣) : « خَلَقْتُ لِللَّائِكَةِ مِنْ نُورٍ ، وَخَلَقْتُ^(٤) الْجَانَّ^(٥) مِنَ النَّارِ ، وَخَلَقْتُ آدَمَ مِمَّا وَصَفَ لَكُمْ ؛ وَهُوَ مِنْهُمْ حُكْمًا لِدُخُولِهِ فِي الْخَطَابِ بِالْأَمْرِ بِالسُّجُودِ مَعَهُمْ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمْ .

وأما قوله : ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَنَجِّيهِمْ مِنَ الْجَمِينِ﴾^(٦) فلم يذكر قبله ﴿كَلِمَ﴾ لما

(١) ينشر إلى قوله تعالى في سورة الحجر ٣٠ ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ .

(٢) الجزء الرابع ص ٢٢٩٤

(٣) سورة ص ٧٥

(٤) صحيح مسلم : « وخلق » .

(٥) صحيح مسلم : « من طارج من نار » .

(٦) سورة الحجر ٥٩ .

لم يكن المراد كل واحد واحد من الآية لم تحسن الزيادة في التأكيد ، بدليل الاستثناء بعده
من قوله : ﴿ إِلَّا أَمْرًا تُهْ ﴾ ^(١) .

ومنها قصد تحقيق الخبر به كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ ﴾ ^(٢) ، فأكد بيان وباسم الفاعل ؛
مع أنهم ليسوا بشاكين في الخبر .

ومثله : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ ^(٣) .

وقال حاكياً عن نوح : ﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرْنَاهُمْ يَفِئُوا عِبَادَكَ ﴾ ^(٤) .

ومنها قصد إغاطة السامع بذلك الخبر ؛ كقوله : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٥) .

ومنها الترغيب ، كقوله : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٦) أكد

بأربع تأكيدات ، وهى : إيت ، وضمير الفصل ، والمبالغة مع الصفتين له ؛ ليدل على

ترغيب الله العبد في التوبة ؛ فإنه إذا علم ذلك طمع في عفوه . وقوله : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ

اللَّهُ مَعَنَا ﴾ ^(٧) .

ومنها الإعلام بأن الخبر به كله من عند المتكلم ، كقوله : ﴿ فَأَمَّا يَئِيْسُكُمْ مِيقَ

هُدًى ﴾ ^(٨) ، دون الاختصار على « يأتينكم هدى » ، قال المفسرون : فيه إشارة إلى أن

الخبر كله منه .

وعليه قوله : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِقَآءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٩) .

﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة البقرة ٣٠

(٤) سورة توح ٢٧

(٦) سورة البقرة ٣٧

(٨) سورة البقرة ٣٨

(١٠) سورة النساء ١٧٤ .

(١) سورة الحجر ٥٩

(٣) سورة الزمر ٣١ .

(٥) سورة يس ٣

(٧) سورة التوبة ٤٠

(٩) سورة يونس ٥٧

ومنها التعريض بأمر آخر؛ كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾^(١)، وقول موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي لِيََا أُنْزِلَتْ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَّيْتُهَا أَنْثَى﴾^(٣)، نمرضا بسؤال قبولها؛ فإنها كانت تطلب للنذر ذكرًا.

تشبيهات

الأول: قالوا: إنما يؤتى به للحاجة للتحرز عن ذكر ما لا فائدة له، فإب كان الخطاب ساذجاً ألتي إليه الكلام خاليا عن التأكيد، وإن كان مقردداً فيه حسن تقويته بمؤكد، وإن كان منكراً وجب تأكيد. ويراعى في القوة والضعف بحسب حال المنكر؛ كافي قوله تعالى عن رسل عيسى: ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ...﴾^(٤)، الآية، وذلك أن الكفار نفوا رسالتهم بثلاثة أشياء: أحدها قولهم: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾^(٥)، والثاني قولهم: ﴿مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٦)، والثالث قولهم: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا لَاتُكْذِبُونَ﴾، فقبولوا على نظيره بثلاثة أشياء: أحدها قولهم: ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ...﴾^(٧)، ووجه التأكيد فيه أنه في معنى قسم، والثاني قوله: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾^(٨)، والثالث قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^(٩).

(١) سورة القصص ١٦ - ٢٤

(٢) سورة آل عمران ٣٦

(٣) الآيات التي يتوجه إليها كلام المؤلف هي قوله في سورة يس ١٣ - ١٧: ﴿وَأَضْرَبَ لَهِمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ أَنْبِيَاءَ فَكَذَّبُوهُمْ فَأَمْزَنَّا بِتِلْكَ قَوْلَا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبَّنَا عَلِّمْنَا لَنَا لِكَلِّمْهُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ والقرية انطاكية، والمرسلون هم رسل عيسى عليه السلام إلى أهلها. وانظر الكشاف ٤: ٦٠.

(٤) ت: «قوله» وما أنبه من م.

وقد ينزل النكير كغير للنكير وعكسه . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾^(١) . أَكَّدَتْ [الإماتة] تأكيدين وإن لم ينكروا ، لتنزيل المحاطين لتمامهم في النفلة منزلة من ينكر الموت ، وأكده إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أكثر ، لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بالأيتسكرر ويتردد فيه ، حتا لم على النظر في أدلته الواضحة .

الثاني : قال التَّنَوُّخِي في « أقمى القرب »^(٢) : إذا قصدوا مجرد الخبر أنوا بالجملة الفعلية، وإن أكدوا بالاسمية، ثم يان، ثم بها وباللام . وقد تؤكد الفعلية بقـد . وإن^(٣) احتيج بأكثر جىء بالقسم مع كل من الجلتين . وقد تؤكد الاسمية باللام قط ، نحو : « زليد قائم » ، وقد تسمى مع الفعلية مضمرة بعد اللام . وحاصله أن الخطاب على درجات : قام زيد ، ثم لقد قام - فإنه جعل الفعلية كأنها دون الاسمية - ثم إن زليدا قائم ، وزليد قائم .

[ما يلتحق بالتأكد الصناعي]

ويلتحق بالتأكد الصناعي أمور :

أحدها : تأكيد الفعل بالمصدر، ومنه قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورًا ﴾^(٤) . وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْلِيمًا ﴾^(٥) ، ﴿ وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(٦) ، وقوله تعالى ، ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾^(٧) ، ﴿ وَهِيَ تَمُورُ مَرَّ السَّحَابِ ﴾^(٨) ،

(٢) النظر من ٣٤٦ من هذا الجزء .

(٤) سورة الاسراء ٦٥

(٦) سورة الأحزاب ٦

(٨) سورة الحاقة ١٤

(١) سورة المؤمنون ١٥ ، ١٦ .

(٣) ت : « إذا »

(٥) سورة النساء ١٦٤

(٧) سورة الطور ٩ ، ١٠

﴿فَدَسَكْنَا دَسَكَةً وَاحِدَةً﴾^(١)، ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾^(٢)، ﴿فَيَسْكِدُوا لَهَا كَيْدًا﴾^(٣). وهو كثير .

قالوا : وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين ؛ فقولك : « ضربت ضربا » بمنزلة قولك : « ضربتُ ، ضربتُ » ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد .

وليس منه قوله تعالى : ﴿وَتَطْلُتُونَ بِاللَّهِ الظَّنُونَا﴾^(٤) ، بل هو جمع « ظن » ، ويجمع لاختلاف أنواعه ؛ قلله ابن الدهان .

ثم اختلفوا في قاعدته ، قيل : إنه يرفع المجاز عن الفاعل ، فإنك تقول : « ضَرَبَ الأمير الصم » ، ولا يكون باشر بل أمر به ؛ « ضربا » علم أنه باشر .

ومن نص على ذلك ثعلب في « أماليه » وابن عصفور في شرح « الجمل »^(٥) الصغير .

والصواب أنه إنما يرفع الوهم عن الحديث لا عن الحدث عنه ؛ فإذا قلت : « ضرب الأمير » احتمل مجازين : أحدهما إطلاق الضرب على مقدماته ، والثاني إطلاق الأمير على أمره ، فإذا أردت رفع الأول أتيت بالصدر ، فقلت : « ضربا » ، وإن أردت الثاني قلت : « قسه » أو « عينه » .

ومن هذا يعلم ضعف استدلال أصحابنا على المنزلة في إثبات كلام الله لموسى ، في قوله

(٢) سورة الزلزلة ١

(١) سورة الحاقة ١٤

(٤) سورة الأحزاب ٦

(٣) سورة يوسف ٥

(٥) هو كتاب الجمل في النحو لمبدى القاهر الجرجاني ؛ شرحه على بن مؤمن بن عصفور النحوى الخوق

سنة ٦٦٩ . كشف الظنون ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

نصالي : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(١) ، فإنه لما أُريدَ كلام الله نفسه قال ﴿ تَكْلِيمًا ﴾ ودل على وقوع الفعل حقيقة ؛ أما تأكيد فاعله فلم يتعرض له . ولقد سَخَفَ^(٢) عقل من تأوله على أنه كلمه بأخفار المحن ؛ من الكلم وهو الجرح^(٣) ؛ لأن الآية مسوقة في بيان الوحي . ويحكي أنه استدلل بعض علماء السنة على بعض المعتزلة في إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن الحجاز لا يؤكِّد ، فلم للمعتزلي له هذه القاعدة وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى ، فادعى أن اللفظ إنما هو ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى ﴾ بنصب^(٤) لفظ الجلالة ، وجعل موسى فاعلا بـ « كَلَّمَ » وأنكر القراءة المشهورة وكابر ، فقال السني : فإذا تصنع بقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾^(٥) ؟ فاقطع المعتزلي عند ذلك .

قال ابن الدهان : وما يدل على أن التأكيـد لا يرفع الحجاز قول الشاعر :

قرعتُ ظنانيبَ الهوى يوم عالج
وبوم اللوى حتى قسرتُ الهوى قسرا^(٦) .
قلت : وكذا قوله : ﴿ وَمَكْرُوهًا مَكْرُوهًا وَمَكْرُوهًا مَكْرُوهًا ﴾^(٧) .

وأما قوله نصالي : ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾^(٨) ، ففعلول (أسررت) محذوف ، أي الدعاء والإنذار ونحوه .

فإن قلت : التأكيـد يتناقى الحذف ، فالجواب من وجهين :

-
- (١) سورة النساء ١٦٤
(٢) كذا في م ، وفي ت : « استخف » ،
(٣) عبارة صاحب الكشاف ١ : ٤٥٨ : « ومن بدع التفسير أنه من الكلم ؛ وأن معناه : وجرح الله موسى بأخفار المحن وخطاب الفتى » .
(٤) هي قراءة لإبراهيم ويحيى بن وثاب الكشاف ١ : ٤٥٨ .
(٥) سورة الأعراف ١٤٣
(٦) البيت في اللسان ٢ : ٦١ ، عن ابن الأعرابي ، والظنوب : هو حرف الظلم اليابس من اللقمة ويقال : قرع ظنانيب الأمر ، أي ذلله ، على الحجاز .
(٧) سورة النمل ٥٠
(٨) سورة نوح ٩ :

أحدهما : أن المصدر لم يؤتَ به هنا للتأكيد وإن كان بصورته ؛ لأنَّ المعنى ليس على ذلك ، وإنما أتى به لأجل التواصل ، ولهذا لم يؤتَ بمصدر ﴿أُعلنتُ﴾ ، وهو مثله .

والثاني : أن «أُسِّرَ» وإن كان متعدياً في الأصل ، إلا أنه هنا قُطِعَ النظر عن مفعوله ، وجعل نسياً ، كما في قولهم : « فلان يعطى ويمنع » ، فصار لتلك كاللازم ، وحينئذٍ فلا منافاة بين المجيء به بالمصدر لو كان .

ثم التأكيد بالمصدر تارة يجيء من لفظ الفعل كما سبق ، وتارة يجيء من مرادفه ، كقوله تعالى : ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾^(١) ، فإن الجهار أحد نوعي الدعاء ، وقوله : ﴿لِيَا بِالسَّيِّئِينَ﴾^(٢) ، فإنه منصوب بقوله : ﴿يُعْرِضُونَ السَّكِيمَ﴾^(٣) ، لأنَّ ﴿لِيَا﴾ نوع من التحريف .

ويحتمل أن يكون منه : ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾^(٤) ، لأن البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين : ظلم وغيره .

وزعم الزمخشري قوله : ﴿نَافِلَةٌ لَّكَ﴾^(٥) ، وضع [نافلة] موضع « تهجدًا » ؛ لأن التهجد عبادة زائدة ، فكانَّ التهجد والنافلة يجمعهما معنى واحد .

(٢) سورة النساء ٤٦

(١) سورة نوح ٨

(٣) سورة النساء ٢٠

(٤) سورة الإسراء ٧٩ ، والآية بنائها : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَجَدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسُو

أَنْ يَبْسُطَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ .

(٥) تكملة من الكشاف ٦ - ٥٣٦ .

وقوله : ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾^(١) ؛ قيل : كان الأصل نكرار الصدق بلفظه فاستعمل التكرار للتقارب ، فدخل إلى ما يجاريه خفةً ولتجري المصادر الثلاثة مجرى واحداً ، خفةً ووزناً ، إحراراً للتناسب .

وأما قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا . ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾^(٢) فقائدة ﴿ إخراجاً ﴾ أن للماد في الأرض هو الذي يخرجكم منها ببينه ، دفعا لتوم من يتوم أن الخرج منها أمثالم ؛ وأن للبعوث الأرواح المجردة .

فإن قيل : هذا يبطل بقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾^(٣) فإنه أكد بالمصدر ، وليس المراد حقيقة النبات .

قلت : لا جرم حيث لم يُرد الحقيقة هنا لم يؤكد بالمصدر الحقيقي القياسي ؛ بل عدل به إلى غيره ؛ وذلك لأن مصدر أنبت « الإنبات » والنبات اسمه لا هو ، كما قيل في « الكلام » و « السلام » : إيمان للمصدر الأصلي الذي هو « التكليم » و « التسليم » ، وأما قوله : ﴿ وَتَبْتَئِلُ إِلَيْنِ تَبْتِيلًا ﴾^(٤) وإن لم يكن جاريا على « تبتل » لكنه ضمن معنى « بتل نفسك تبتلا » .

ومثله قوله : ﴿ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾^(٥) قال أبو البقاء : هو^(٦) موضع « تعاليا » لأنه مصدر قوله « وتعالى » ، ويجوز أن يقع مصدرا في موضع^(٧) آخر من معناه ، وكذا قال الراغب ، قال :^(٨) وإنما عدل عنه لأن لفظ التفاعل من التكلف ، كما يكون من البشر .

(٢) سورة نوح ١٧ ، ١٨

(٤) سورة الإسراء ٤٣

(١) سورة الفاء ١٢٢

(٣) سورة الزمل ٧

(٥) إملاء مامن به الرحمن ٢ : ٥١

(٦) عبارة أبي البقاء في إعرابه : « ويجوز أن يقع مصدر موقع آخر » .

(٧) المفردات في غريب القرآن ٧٥١ ، وعبارته : « وتخصيص لفظ التفاعل لمبالغة ذلك منه لا على سبيل التكلف ، كما يكون من البشر » .

وأما قوله : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾^(١) قال بعضهم: الجملة الفاعلية تحتمل الجواز في مفرديهما جميعاً وفي كلٍ منهما ؛ مثاله ما هنا أنه يحتمل أن الجواز في ﴿ تمور ﴾ ، وأنها ما تمور ، بل تكاد أو يتخيل إلى الناظر أنها تمور . ويحتمل أن الجواز في السماء ، وأن للوز الحقيقي لسكانها وأهلها لشدة الأمر .

وكذلك الكلام في ﴿ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾^(٢) ، فإذا رُفِعَ الجواز عن أحد جزأي الجملة نفى أحتماله في الآخر ، فلم تحصل فائدة التأكيد .

وأجيب بهذه القاعدة : وهي أن ﴿ مَوْرًا ﴾ في تقدير « تمور » فكأنه قال : « تمور السماء ، تمور السماء » ، و « تسير الجبال ، تسير الجبال » ، فأكد كلاماً من الجزأين بنظيره ، وزال الإشكال .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾^(٣) فيحتمل أن يكون ﴿ شَيْئًا ﴾ من تأكيد الفعل بالمصدر ، كقوله : « بست بيما » ، ويجوز أن يكون الشيء بمنزلة الأمر والتبيين ، والمعنى : « إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي أَمْرًا » أو وضع موضع المصدر . وانظر كيف ذكر مفعول الشيئة . وقول البيانيتين : إنه يجب حذفه إذا كان عاماً . وأما قوله تعالى : ﴿ دَكَّا دَكًّا ﴾^(٤) فالمراد به التابع ، أي دكا بعد دك ، وكذا قوله : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾^(٥) أي صفا يتلوه صف ، ولو اقتصر على الواحد لا يحتمل صفا واحداً .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾^(٦) فإن إضافة الزلزال إليها يفيد معنى ذاتها وهو زلزالها المختص بها ، المعروف منها المتوقع ، كما قول : غضب زيد غضبه ، وقاتل زيد قتاله ، أي غضبه الذي يعرف منه ، وقاتله المختص به ، كقوله :

(٢) سورة الطور ١٠

(٤) سورة النجر ٢١ ، ٢٢

(١) سورة الطور ٩ ، ١٠

(٣) سورة الأعمام ٨٠

(٥) سورة الزلزلة ١

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَيُعْرَى شِعْرِي ^(١) *

واعلم أن القاعدة في المصدر والمؤكد أن يحىء إتياعاً لفعله ، نحو : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(٢) وقد يخرج عنها نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أَعَذُّبُهُ عَذَابًا ﴾ ^(٤) وقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(٥) وقوله تعالى : ﴿ أَنْتَبَسْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٦) ولم يقل « تبتلا » و « تمديبا » و « إقراضا » و « إنباتا » .

واختلف في ذلك على أقوال :

أحدها - أنه وضع الاسم منها موضع المصدر .

الثاني - أنه منصوب بفعل مضمير يحىء عليه المصدر ؛ ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلاً على المضمير ، فالعنى ﴿ وَأَلَّهُ أَنْتَبَسْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٧) فنبتم نباتاً ؛ وهو قول المبرد ، واختاره ابن خروف ^(٨) ، وزعم أنه منذهب سيويوه ، وكذا قال ابن يعيش ، ونازعه ابن عصفور ^(٩) .

(١) البيت لأبي النجم السجل ، وبمعناه :

* اللَّهُ دَرَى مَا يُحْنُ صَدْرِي *

(٣) سورة الزمل ٧

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٥) سورة الحديد ١١

(٤) سورة المائدة ١١٥

(٦) سورة نوح ١٧

(٧) هو علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن خروف الأنطلسي ، شارح كتابي سيويوه والجل ، توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩ . بنية الوفاء ٣٥٤ .

(٨) هو يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين النحوي الحلبي ؛ شارح كتاب الفصائل لفرغشيري ، وتوفي سنة ٦٤٣ . بنية الوفاء ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٩) هو علي بن مؤمن بن محمد ، أبو الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلي ، صاحب كتاب المغرب في النحو ، توفي سنة ٢٥٧ . بنية الوفاء ٣٥٧ .

والثالث - أمها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة ، وإن لم تكن جارية عليها .

والرابع - التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر فهو منصوب بفعل مضمر ، يدلّ عليه ذلك الفعل الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَلَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾^(١) ، أى وبئسم - أى وساغ إضماره لأنهم إذا أنبتوا فقد نبثوا ، ولا يجوز فى غير ذلك أن ينصب بالظاهر ؛ لأن الغرض من المصدر تأكيد الفعل الذى نصبه ، أو تبين معناه . وإذا كان المصدر مغايرا لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الغرض المقصود ؛ لأن « النبات » ليس بمعنى الإنبات ، وإذا لم يكن بمعناه فكيف يؤكد أو يبينه !

وأما قوله تعالى : ﴿ بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ ﴾^(٢) ، فلإنما ذكر قوله : ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ مع ﴿ تَدَايَعْتُمْ ﴾ يدلّ عليه لوجوه :

أحدها - ليعود الضمير فى ﴿ فَاكْتُبُوهُ ﴾ عليه إذا لم يذكره لقال : ﴿ فَاكْتُبُوا الدِّينَ ﴾ ، ذكره الزمخشري^(٣) ؛ وهو ممنوع لأنه كان يمكن أن يعود على المصدر المفهوم من ﴿ تَدَايَعْتُمْ ﴾ لأنه يدلّ على الدّين .

الثانى - أن ﴿ تَدَايَعْتُمْ ﴾ مفاعلة من « الدّين » ومن « الدّين » ، فاحتيج إلى قوله : ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ ليبين أنه من « الدّين » لا من « الدّين » . وهذا أيضا فيه نظر ، لأن السياق يرشد إلى إرادة الدّين .

الثالث - أن قوله : ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ إشارة إلى امتناع بيع الدّين بالدّين ، كإفسار قوله صلى الله

(١) سورة نوح ١٧ .

(٢) الكهف ١ : ٢٤٨ ؛ وبسده : « فَلَمْ يَكُنْ النَّظْمُ بِذَلِكَ الْحَسَنَ » .

عليه وسلم ، وهو بيع الكالئ بالكالئ^(١) ، ذكره الإمام غفر الدين .
 وبيانه أن قوله تعالى : ﴿ تَدَايَنْتُمْ ﴾ مفاعلة من الطرفين ، وهو يقتضى وجود الدَّيْنِ
 من الجهتين ، فلما قال ﴿ بدين ﴾ علم أنه دين واحد من الجهتين .
 الرابع - أنه أتى به ليفيد أن الإشهاد مطلوب ، سواء كان الدَّيْنُ صغيراً أو كبيراً ؛ كما سبق
 نظيره في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَتْنَتَيْنِ ﴾^(٢) . ويدل على هذا هاهنا قوله بعد ذلك :
 ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾^(٣) .
 الخامس - أن ﴿ تدايتم ﴾ مشترك بين الاقتراض واللباية والمجازاة ، وذكر «الدَّيْنُ»
 لتمييز المراد ، قال الحامى^(٤) :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدَاوَاةِ دَيْنَهُمْ كَمَا دَانُوا

ونظير هذه الآية في التصريح بالمصدر مع ظهوره فيما قبله قوله تعالى : ﴿ فَتَقْبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبَشِرُوا بَبَشِيرِكُمُ الَّذِي بِأَيْعُمِّ بِهِ ﴾^(٦) .
 وقوله : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾^(٧) ، فيقال : ما الحكمة في التصريح بالمصدر فيها ، أو بضميره مع
 أنه مستفاد مما قبله .

وقد يجيء التأكيد به لعمى الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَّ

(١) الأمر ذكره ابن الأثير : « أنه نهى عن الكالئ بالكالئ » : أى النسبة بالنسبة ؛ وذلك أن
 يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به ، فيقول : بعني إلى أجل آخر بزيادة شيء
 قيمته . منه ؛ ولا يجزى بينهما تقاضى . النهاية ٤ : ٣٠

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٢) سورة النساء ١٧٦

(٤) هو القند الزمانى ؛ والبيت من قصيدته في الحماسة لأبي تمام ١ : ٢٣ - بمرح التبريزي

(٦) سورة التوبة ١١١

(٥) سورة آل عمران ٣٧ .

(٧) سورة المارج ١

كل شيء»^(١) فإنه تأكيد لقوله تعالى : ﴿ تَحْسَبَهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾^(٢) لأن ذلك صنع الله ، وقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾^(٣) ، تأكيد لقوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، لأن هذا وعد الله .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُوَجَّلًا ﴾^(٥) ، انتصب ﴿ كتابا ﴾ على المصدر بما دل عليه السياق ، تقديره « وكتب الله » ، لأن قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(٦) ، يدل على « كتب » .

وقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^(٧) ، تأكيد لقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ... ﴾^(٨) ، الآية ، لأن هذا مكتوب علينا ، وانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية ، فكانه فعل ، تقديره « كتب الله عليكم » .

وقال الكسائي : انتصب « بليكم » على الإغراء ، وقدم المنصوب . والجمهور على منع التقدير .

وقوله : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾^(٩) ، تأكيد لقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ آهَتُوا ﴾^(١٠) ، لأن هذا دين الله ، وقيل منصوبة على الأمر .

وقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾^(١١) ، منصوبة على المصدر بما دل عليه الكلام ؛ لأن الزلفى مصدر كالزجى ، « ويقربونا » يدل على « يزلفونا » . فتقديره « يزلفونا زلفى » .

(٢) سورة الروم ٦

(٤) سورة النساء ٢٤

(٦) سورة الزمر ٤

(١) سورة النمل ٨٨

(٣) سورة آل عمران ١٤٥

(٥) سورة البقرة ١٣٨

وقد يجيء التأكيد به مع حذف عامله ، كقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بِمَدُّ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾^(١) ، والمعنى : « فَإِمَّا تَمَنَّا مَنَّا ، وإِمَّا أَنْ تَقَادُوا فِدَاءً » فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر . وجعل سبويه من المصدر للؤكد لنفسه قوله تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾^(٢) ، لأنه إذا أحسن كل شيء فقد خلقه خلقاً حسناً ، فيكون ﴿ خَلَقَهُ ﴾ على معنى « خلقه خلقاً » ، والضمير هو الله تعالى .
ويموز أن يكون بدل اشتغال ، أى أحسن خلق كل شيء .

قال الصّارم^(٣) : والذي قاله سبويه أولى لأمرين : أن في هذا إضافة المصدر إلى المفعول وإضافته إلى الفاعل أكثر ، وأن المعنى الذى صار إليه أبلغ في الامتنان ، وذلك أنه إذا قال : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ فهو أبلغ من قولك : « أحسن خلق كل شيء » لأنه قد يحسن اتكلت وهو المحاولة ، ولا يكون الشيء في نفسه حسناً ، وإذا قال : أحسن كل شيء اقضى أن كل شيء خلقه حسن ، بمعنى أنه وضع كل شيء موضعه ، فهو أبلغ في الامتنان .

فَائِدَتَانِ

الأولى : هل الأولى التأكيد بالمصدر أو الفعل ؟ قال بعضهم : المصدر أولى ؛ لأنه اسم ، وهو أخف من الفعل ؛ وأيضاً فلأن الفعل يتحمل الضمير فيكون جملة ، فيزداد ثقلاً ؛ ويحتمل أن الفعل أولى لدلالته على الاستمرار .
الثانية : حيث أكد المصدر النوعى ، فالأصل فيه أن يُنعت بالوصف المراد منه ، نحو

(٢) سورة السجدة ٧

(١) سورة محمد ٤

(٣) هو أبو جعفر النحاس ؛ فسر أبيات كتاب سبويه ، وهذه النسخة إلى الأوائى الصغرى .

« قَتَّ قِيَامًا حَسَنًا » ، ﴿ وَتَرَّحُّوهُنَّ سَرَّاحًا جَيِّلًا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ ^(٢) .

وقد يُضَافُ الوصف إلى المصدر فيعطى حكم المصدر ، قال تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ^(٣) .

الثاني ^(٤) : الحال للمؤكد ؛ وهي الآتية على حال واحدة ، عكس للتيقن ، فإنها لا تكون إلا منتقلة ، وهي لنا كيد الفعل كما سبق في المصدر للمؤكد لنفسه ؛ وسميت مؤكدة لأنها تعلم قبل ذكرها ؛ فيكون ذكرها توكيدا ، لأنها معلومة من ذكر صاحبها .
كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَمَتُّوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ^(٦) .
﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا ﴾ ^(٧) ، لأن معنى « تبسم » ضحك مسرورا .
وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ^(٨) .
﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ ^(٩) ، وذكر الإعراض للدلالة على تناعى حالم في الضلال .

ومثله : ﴿ أَفَرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ ^(١٠) ، إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة ، ولأن الإعراض والشهادة حالان لم عند التولى والإقرار .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢

(١) سورة الأحزاب ٤١

(٣) أي ما يلحق بالمصدر الصناعي

(٥) سورة العنكبوت ٧٦

(٤) سورة مريم ٣٣

(٧) سورة النساء ٦٩

(٦) سورة النحل ١٩

(٩) سورة البقرة ٨٤

(٨) سورة البقرة ٨٣

وقوله : ﴿ وَأَزَلَّتِ الْجَنَّةُ لِلتَّائِبِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ^(٢) ، فإنه حال مؤكدة لقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَوَی الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٣) ، وبهذا يزول الإشكال في أن شرط الحال الاعتقال ؛ ولا يمكن ذلك هنا ؛ فإننا نقول : ذلك شرط في غير المؤكدة ولما لم يفت ابن جني على ذلك قَدَّرَ محذوفاً ، أي ممتداً خلودهم فيها ، لأن اعتقاد ذلك أمر ثابت عند غير المؤمنين ، فلهذا ساغ مجيئها غير منتقلة .

ومنه من نازع في التأكيد في بعض ما سبق ؛ لأن الحال للمؤكدة مفهومها مفهوم عاملها ، وليس كذلك التبسم والضحك ، فإنه قد يكون من غير ضحك ، بدليل قوله : « تبسم تبسم الفضبان » .

وكذلك التولية والإدبار في قوله تعالى : ﴿ وَلَىٰ مُدِيرًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ ثُمَّ وَلَّيْنِ مُدِيرَيْنِ ﴾ ^(٥) ، فإنهما بمعنيين مختلفين ، فالتولية أن يولَّى الشيء ظهراً ، والإدبار أن يهرب منه ، فليس كل مولٍّ مدبراً ، ولا كل مدبر مولياً .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمِعُ الْقُلُوبَ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدِيرَيْنِ ﴾ ^(٦) ، فلو كان أصمّ مُقبلاً لم يسمع ، فإذا ولَّى ظهره كان أبعد له من السماع ، فإذا أدبر مع ذلك كان أشدَّ بعده عن السماع .

ومن الدليل على أن التولَّى لا يتضمن الإدبار قوله : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ لِشَطْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٧) ، فإنه بمعنى الإقبال .

(٢) سورة هود ١٠٨

(٤) سورة التوبة ٢٥

(٦) سورة البقرة ١٤٤ .

(١) سورة ق ٣١

(٣) سورة النمل ١٠

(٥) سورة النمل ٨٠

وقوله : ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾^(١) ، إشارة إلى استمراره في الهروب وعدم رجوعه ، يقال : فلان وكى إذا رجع ، وكل راجع مُعَقِّب ، وأهل التفسير يقولون : لم يقف ولم يلتفت . وكذلك قوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٢) ، قيل : ليست بمؤكدة ، لأن الشيء المرسل قد لا يكون رسولا ، كما قال تعالى : ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾^(٣) . وقوله : ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٤) ، جعلها كثير من المبرزين مؤكدة ؛ لأن صفة الحق التصديق .

قيل : ويحتمل أن يريدوا به تأكيد العامل ، وأن يريدوا به تأكيد ما تضمنته الجملة .

ودعوى التأكيد غير ظاهرة ؛ لأنه يلزم من كون الشيء حقا في نفسه أن يكون مصدقا لغيره ، والفرص أن القرآن العزيز فيه الأمران ؛ وهو كونه حقا وكونه مصدقا لغيره من الكتب ، فالظاهر أن «مصدقا» حال مبنية لا مؤكدة ، ويكون العامل فيها «الحق» لكونه بمعنى الثابت ، وصاحب الحال الضمير الذي تحمله «الحق» لتأوله بالمشقة .

وقوله : ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٥) ، قائما حال مؤكدة ؛ لأن الشاهد به لا إله إلا هو قائم بالقسط ، فهي لازمة مؤكدة وقد وقعت بعد الفعل والفاعل .

قال ابن أبي الربيع : ويجوز أن يكون حالا على جهة أخرى ، على معنى «شهد الله أنه منفرد بالربوبية وقائم بالقسط» فإنه سبحانه بالصفتين لم ينتقل عنهما ، فهو متصف بكل واحدة منهما في حال الاتصاف بالأخرى ، وهو سبحانه لم يزل^(٦) بهما لأن صفاته ذاتية قديمة .

(٢) سورة النساء ٧٩

(٤) سورة البقرة ٩١

(٦) ت : « لا يزال » .

(١) سورة النمل ١٠

(٣) سورة التاريات ٤١

(٥) سورة آل عمران ١٨

فائدة

[عن صاحب للفصل في وقوع الحال بعد الجملة الاسمية]

قال صاحب « المفصل » : ^(١) لا تقع المؤكدة إلا بعد الجملة الاسمية ، وهو خلاف قول أبي علي : إنها تكون بعد الجلتين ؛ محتجا بما سبق ، وكذا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْمِعُ السَّمُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَوْا مُذِيرِينَ ﴾ ^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ وَلَىٰ مُذِيرٌ وَلَمْ يُمَقِّبْ ﴾ ^(٣) . فـ « مذيرين » و « مدبرا » حال مؤكدة لفعل التولية .

في أدوات التأكيد

[مؤكدات الجملة الاسمية]

الأول : التأكيد بـ « إِنْ » قال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٢) ، وهي أقوى من التأكيد باللام كما قاله عبيد القاهر في « دلائل الإعجاز » قال : وأكث ^(٣) مواقع « إِنْ » بحكم الاستقراء هو الجواب ؛ لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ^(٤) ظن بخلاف ما أنت تجيبه به ؛ فاما أن تجعل مرد الجواب أصلا فيها فلا ، لأنه يؤدي إلى قولك :

(١) ص ٦٢

(٢) سورة النمل ٨٠ ، ١٠

(٣) سورة طاهر ٥

(٤) سورة الحج ١

(٥) ص ٢٥١ مع تصرف في البارة

(٦) دلائل الإعجاز : « أن يكون السائل ظن في الشئ عنه »

« صالح » في جواب : كيف زيد ؟ حتى قول : إنه صالح ، ولا قائل به ، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب .

وقد يحى مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا قدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَقُولُوا رَبِّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾^(١) ، أمرهم بالتصوي ثم علل وجوبها بحجيبا لسؤال مقدر بذكر الساعة ، واصفا لها بأهول وصف ، ليقرر عليه الوجوب .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَقُونَ ﴾^(٢) ، أى لا تدعني في شأنهم واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، لأنهم محكوم عليهم بالإغراق ، وقد جف به القلم فلا سبيل إلى كفه عنهم .

ومثله في النهي عن الدعاء لمن وجبت شقاوته قوله تعالى : ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَرَجِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٤) ، فإن قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ﴾^(٤) أوردت للمخاطب حيرة : كيف لا ينزه نفسه مع كونها مطمئنة زكية ؟ فأزال حيرته بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ ﴾^(٤) في جميع الأشخاص ﴿ بِالسُّوءِ ﴾ إلا المصوم .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^(٥) .

واعلم أن كل جملة صدرت بيان مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر ؛ فإن الفاء

(٢) سورة هود ٢٧

(٤) سورة يوسف ٥٣

(١) سورة الحج ١

(٣) سورة هود ٧٦

(٥) سورة التوبة ١٠٣

يصح أن تقوم فيها مقام « أن » مفيدة للتعليل ، حسن تجريدها عن كونها جواباً للسؤال
للقدر كما سبق من الأمثلة .

وإن صدرت لإظهار فائدة ، الأولى لم يصح قيام الفاء مقامها ، كقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ
سَمِعَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَىٰ أُولَٰئِكَ عَنَّا مُبْعِدُونَ ﴾^(١) ، بعد قوله : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا
لَا يَسْمَعُونَ ﴾^(٢) .

ومن فوائدها تحسين ضمير الشأن معها إذا فسر بالجملة الشرطية مالا يحسن بدونها ،
كقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾^(٣) . ﴿ أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾^(٤) . ﴿ أَنَّهُ مَنْ
عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾^(٥) . ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٦) ؛ وأما حسنه بدونها
في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٧) فلهوات الشرط .

الثاني : « أَنْ » المتوحيحة ، نحو « علمت أن زيداً قائمٌ » وهي ؛ حرف مؤكد كالسكورة ؛
نص عليه النحاة .

واستشكله بعضهم قال : لأنك لو صرحت بالمصدر للنسبك منها لم يند توكيدا ؛ ويقال :
التوكيد للمصدر المنحل لأن محلها مع ما بعدها انفرد ؛ وبهذا يُفَرَّقُ بينها وبين « إِنَّ »
المكسورة ؛ فإن التأكيذ في المكسورة للإسناد ؛ وهذه لأحد الطرفين .

الثالث : « كَأَنَّ » ، وفيها التشبيه للمؤكد إن كانت بسيطة ، وإن كانت مركبة من

(٢) سورة الأنبياء ١٠٠

(٤) سورة التوبة ٦٣

(٦) سورة المؤمن ١٧

(١) سورة الأنبياء ١٠١

(٣) سورة يوسف ٩٠

(٥) سورة الأنعام ٥٤

(٧) سورة الإخلاص ١

كاف التشبيه و « أن » ، فهي متضمنة لأن فيها ما سبق وزيادة .

قال الزحشرى : والفصل^(١) بينه وبين الأصل - أى بين قولك : « كأنه أسد » ، وبين « إنه كالأسد » - أنك مع كأن بانٍ على التشبيه من أول الأمر ، وتم بعد مضي صدره على الإثبات .

وقال الإمام فى « نهاية الإيجاز » : اشترك الكاف وكان فى الدلالة على التشبيه ، وكان أبلغ ، وبذلك جزم حازم فى « منهج البلغاء » وقال : وهى إنما تستعمل حيث يقوى الشبه ؛ حتى يكاد الرأى يشك فى أن الشبه هو للشبه به أو غيره ، ولذلك قالت بليز :
(كَأَنَّهُ هُوَ)^(٢) .

الرابع : « اكن » ، لتأكيد الجمل ، ذكره ابن عصفور ، والتنوخى فى « الألفى » وقيل : لتأكيد مع الاستدراك . وقيل : للاستدراك الجرد ، وهى أن يثبت لما بعدها حكم يخالف ما قبلها ؛ ومثلها « ليت » و « لعل » و « لعن » فى لفة بنى تميم لأنهم يبدلون همزة « أن » المفتوحة عينا ؛ وعن ذكر أنها من المؤكدات التنوخى .

الخامس : لام الابتداء ، نحو : (إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)^(٣) وهى تفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين ؛ ولأنها تدل بجهة التأكيذ ، وإن تدل بجهتين : العمل والتأكيذ ، والدال بجهتين مقدم على الدال بجهة كنظيره فى الإرت وغيره . وإذا جاءت مع « إن » كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات ، لأن « إن » أفادت التكرير مرتين ؛ فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً .

(١) الفصل ٣٠١

(٢) سورة النمل ٤٢

(٣) سورة إبراهيم ٣٩

وعن الكسائي أن اللام لتوكيد الخبر « وإن » لتأكيد الاسم ؛ وفيه تجوز ، لأن لتأكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر .



السادس: الفصل ، وهو من مؤكدات الجملة ؛ وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد ، وقال في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ^(١) « أنا » وصف ليلاء في ﴿ تَرَنِ ﴾ يزيد تأكيداً ^(٢) وهذا صحيح ، لأن المضمرة يؤكد الضمير ، وأما تأكيد المظهر بالمضمرة فلم يبعد ، ولهذا سماه بعضهم « دعامة » ، لأنه يذعم به الكلام ، أى يقوى ، ولهذا قالوا : لا يجاء مع التوكيد ، فلا يقال : « زيد نفسه هو الفاضل » . ووافق على ذلك ابن الحارث في شرح « المفصل » وخالف في أماليه فقال : ضمير الفصل ليس توكيداً ، لأنه لو كان ، فلما لفظنا أو معنوا ، لا جائز أن يكون لفظياً ، لأن اللفظ إعادة اللفظ الأول كزيد زيد ، أو معناه كقمت [أنا] ، والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكنياً عن المسند إليه ، ولا مفسراً ، ولا جائز أن يكون معنوياً ، لأن ألفاظه محصورة ، كالنفس والعين ، وهذا منه نفي للتوكيد الصناعي وليس للكلام .

وفى « البسيط » ^(٣) للواحدى عند قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) ، قال سيبويه ^(٥) : دخل الفصل في قوله تعالى : ﴿ تَعْبُدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ ^(٦) ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴾ ^(٧) ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَبَرِّئَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٨) ،

(١) سورة الكهف : ١ : ٣٩٥

(٢) سورة الكهف ٣٩

(٣) البسيط في الضمير ؛ ذكره صاحب كشف القلتون .

(٤) سورة المزمل ٢٠

(٥) سورة البقرة ٥

(٦) سورة سبأ ٦

(٧) سورة آل عمران ١٨٠

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾^(١)، وذكر أن هذا بمنزلة ما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾^(٢) . انتهى .

السابع : ضمير البيان للذكر ، والقصة للوث ، ويقدمونه قبل الجملة نظرا لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه ، والإطناب فيه ، ومن ثم قيل له : الشأن والقصة ، وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خيرا عنه ، ومفسرة له ، ويفعلون ذلك في مواضع التفتيح ، والنرض منه أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره ، وحينئذ تورد الجملة للفسرة له .

وقد يكون لجرد التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾^(٣) . وقد يفيد معه الانفراد ، نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) أى للنفرد بالأحدية .

قال جماعة من النحاة : « هو » ضمير الشأن و « الله » مبتدأ ثان و « أحد » خبر للمبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، ولم يفتقر إلى عائد لأن الجملة تفسير له ، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه ، وقيل : هو كناية عن « الله » لأنهم سألوه أن يصف ربه فتزلت . ومنه : ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٥) ويجوز تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث ، كقوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٦) ، فالحاء في ﴿فَإِنَّهَا﴾ ضمير القصة و « تعمي الأبصار » في موضع رفع ، خبر إن وقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَن يَكْفُلَهُمْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾^(٧)

(٢) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة الحج ٤٦

(١) سورة الأفعال ٣٢

(٣) سورة طه ١٤

(٥) سورة البين ١٩ .

(٧) سورة الشعراء ١٩٧ .

بقراءة الياء ، و « أن يسله » مبتدأ ، و « آية » الخبر ، والماء ضمير التثنية ، وأنت لوجود « آية » في الكلام.

الثامن : تأكيد الضمير ؛ ويجب أن يؤكد المتصل بالمنفصل إذا عطف عليه
كقوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ أَذْهَبَ أَنْتَ
وَزَوْجُكَ ﴾^(٢) .

وقيل : لا يجب التأكد ؛ بل يشترط الفاصل بينهما ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٣) ، فطفت ﴿ آبَاؤُنَا ﴾ على المضمرة المرفوعة ؛ وليس هنا تأكيد بل
فاصل ؛ وهو ﴿ لا ﴾ .

وهذا لاجبة فيه ؛ لأنها دخلت بعد واو العطف ؛ والذي يقوم مقام التأكد : لا
يأتي قبل واو العطف ؛ كالأيات المتقدمة ، بدليل قوله : ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ
تَابَ مَعَكَ ﴾^(٤) .

وممنهم من لم يشترط فاصلا ، بدليل قوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ
الْمُلْقِينَ ﴾^(٥) ، فأكد السحرة ضمير أنفسهم في الإلقاء دون ضمير موسى ؛ حيث لم يقولوا :
« إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ أَنْتَ » .

وفيه دليل على أنهم أحبوا التقديم في الإلقاء لهم بأنهم يأتون بسحر عظيم يقر
عظمته في أذهان الحاضرين فلا يرفها ما يأتي بعدها على زعمهم . وإنما ابتدوا بموسى

(٢) سورة المائدة ٢٤

(٤) سورة هود ١١٢

(١) سورة البقرة ٣٨

(٣) سورة الأنعام ١٤٨

(٥) سورة الأعراف ١١٥

فرضوا عليه البداءة بالإلقاء على عادة العلماء والصناع في تأديبهم مع قرنائهم . ومن ثم قيل :
تأديبوا تهذبوا .

وأجيب بأنه إنما لم يؤكد في الآية لأنه استغنى عن التأكيد بالتصریح بالأولية في قوله : ﴿ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ ^(١) ، وهذا جواب بياني لا نحوى .

فإن قيل : ما وجه هذا الإطناب ؟ وهلا قالوا : « إما أن تلقى وإما أن تلقى » ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : لفظي ، وهو للزوجة لرؤوس الآى على سياق خواتمها ، من أول السورة إلى آخرها .

والثاني : معنوي ، وهو أنه سبحانه أراد أن يخبر عن قوة أنفـس السحرة واستطاعتهم عند أنفسهم على موسى ؛ فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه .

ذكر ذلك ابن جني في « خاطرياته » ثم أورد سؤالاً وهو : إنا نعلم أن السحرة لم يكونوا أهل لسان فيذهب بهم هذا المذهب من صيغة الكلام ؛ وأجاب بأن جميع ماورد في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو من معروف معانيهم ؛ وليست بحقيقة ألفاظهم ، ولهذا لا يشك في أن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِن هَذَا نَسْأِحَرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾ ^(٢) أن هذه النفاحة لم تجر على لغة المعجم .

التاسع : تصدير الجملة بضمير مبتدأ يفيد التأكيد ؛ ولهذا قيل بإفادة الحصر ، ذكره الزمخشري في مواضع من كشفه .

قال في قوله تعالى : ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(١) معناه الحصر ، أى لا يؤمن بالآخرة إلا هم .

وقال في قوله : ﴿أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾^(٢) أن معناه لا ينشر إلا هم ، وإن النكر عليهم ما يلزمهم حصر الألوهية فيهم . ثم خالف هذه القاعدة لما خالف مذهبه الفاسد في قوله تعالى : ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾^(٣) ، قال : هم هنا بمنزلة ما في قوله : * هم يفرشون اللبد كل طيرة * .

في دلالة على قوة أمرهم فيما أسند إليهم ، لا على الاختصاص . انتهى .

وبيانه أن مقتضى قاعدته في هذه الآية يدل على خروج المؤمنين الفساق من النار ؛ وليس هذا معتقده ، فعدل عن ذلك إلى التأويل للآية بفائدة تم له ، فجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود لهم لا اختصاصه بهم ؛ وهم عنده بهذه المثابة لأن عصاة المؤمنين وإن خلدوا في النار على زعمه إلا أن الكفار عنده أحق بالخلود وأدخل في استحقاقه من عصاة المؤمنين ، فتخيل في تخرج الآية على قاعدة مذهبه من غير خروج عن قاعدة أهل المعاني في اقتضاء تقديم الضمير الاختصاص . والجواب عن هذا أن إفادة تقديم الضمير المبتدأ للاختصاص والحصر أقوى وأشهر عندهم من إفادة مجرد التمكن في الصفة ، وقد نص الجرجاني في « دلائل الإعجاز » على أن إفادة تقديم الفاعل على الفعل للاختصاص جلية ، وأما إرادة تحقيق الأمر عند السامع أنهم بهذه الصفة ، وأنهم متمكنون منها فليست جلية ، وإذا كان كذلك فلا يمدك عن المعنى الظاهر إلا بدليل ، وليس هنا ما يقتضى إخراج الكلام عن معناه الجلى ، كيف وقد صحت الأحاديث وتواترت على أن العصاة يخرجون من النار بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم وشفاعة غيره ، حتى لا يبقى فيها موحد أبداً فهذه

الآية فيها دليل لأهل السنة على أفراد الكفار بالخلود في النار واختصاصهم بذلك، والسنة المتواترة موافقة، ولا دليل للمخالف سوى قاعدة الحسن والقبيح العقليين وإلزامهم الله تعالى بما لا يبنى لهم أن يلزموه من عدم العفو وتحقيق العقاب والخلود الأبدى للمؤمنين في النار. نموذ بالله من ذلك !

فائدة

[مواضع إفادة الحصر]

لا تختص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل ، أو المفعول ، أو الجار أو المجرور التعلقات بالتمل ؛ ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ ^(١) فإن الإيمان لما لم يكن منحصرا في الإيمان بالله بل لا بد منه من رساله وملائكته وكتبه واليوم الآخر ، وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفردّه بالقدرة والعلم القديمين الباقيين . قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره ، لأن غيره لا يملك ضرا ولا نفعاً فيتوكل عليه ؛ ولذلك قدم الظرف في قوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ ^(٢) ، ليفيد النفي عنها قط واختصاصها بذلك ، بخلاف تأخيرها في : ﴿ لَا رَبِّبَ فِيهِ ﴾ ^(٣) ، لأن نفي الرب لا يختص بالقرآن بل سائر الكتب المنزلة ، كذلك .

العاشر : منها « هاء » التنبيه في النداء ، نحو : « يَا أَيُّهَا » ، قال سيبويه : وأما الألف والهاء اللتان لحقا « أيا » تؤكدان فكأنك كررت « يا » مرتين إذا قلت : « يَا أَيُّهَا » وصار الاسم تنبيها .

هذا كلامه . وهو حسن جدا ، وقد وقع عليه الزخشرى فقال : وكلمة التنبيه للتحمة بين الصفة وموصوفها لفائدة تبين معاوضة حرف النداء ومكانته بتأكيد معناه ووقوعها عوضا عما يستحقه ، أى من الإضافة .

الحادى عشر : « يا » اللوضوعة للبعد إذا نودى بها القريب الفطن قال الزخشرى : إنّه للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذى يتلوه معتنى به جدا .

الثانى عشر : « الواو » ، زعم الزخشرى أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة بالموصوف ، كما تدخل على الجملة الحالية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَنَأْمِنُهُمْ كَذِبُهُمْ ﴾^(٢) والصحيح أن الجملة للموصوف بها لا تقترن بالواو ، لأن الاستثناء للقرع لا يقع فى الصفات بل الجملة حال من « قرية » لكونها عامة بتقديم « إلا » عليها .

الثالث عشر : إما المكسورة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَيُّهَا بَايِعْتَكُمْ مِثِّ هُدًى ﴾^(٣) ، أصلها « إن » الشرطية زيدت « ما » تأكيداً . وكلام الزجاج يقتضى أن سبب النفاق نون التوكيد .

وقال الفارسيّ: الأمر بالعكس؛ لمشابهة فعل الشرط بدخول « ما » للتأكيد بالفعل المقسم عليه من جهة أنها كالمقدم في القسم لما فيها من التأكيد. وجميع ما في القرآن من الشرط بعد « إما » توكيده بالنون، قال أبو البقاء: وهو القياس^(١)، لأن زيادة « ما » مؤذنة بإرادة شدة التوكيد. واختلف النحاة: أتلتزم النون المؤكدة فعل الشرط عند وصل « إما » أم لا؟ قال البرد والزعاج: يلزم ولا تحذف إلا ضرورة. وقال سيبويه وغيره: لا تلزم فيجوز إثباتها وحذفها، وإثبات أحسن. ويجوز حذف « ما » وإثبات النون، قال سيبويه: إن ثبت لم تقم النون، كما أنك إذا أثبت لم تجب بما انتهى.

وبناء السماع بعدم النون بعد « إما » كقول الشاعر:

فلما ترى ولي لئمة فإن الحوادث أودى بها

الرابع عشر: أمّا المفتوحة، قال الزحشرى في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَخْلَقَ مِنْ رِبِّهِمْ﴾^(٢)، إنها نفيد التأكيد.

الخامس عشر: ألا الاستفتاحية، كما صرح به الزحشرى، في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾^(٣)، ويبدل عليه قولهم: إنها لتحقيق، أى تحقيق الجلة بعدها، وهذا معنى التأكيد، قال الزحشرى: ولكونها بهذا النصب من التحقيق لا تكاد تقع الجلة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يقتضى به القسم، نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٤).

(٢) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة يونس ٦٢

(١) إملأ ما من به الرحمن .

(٣) سورة البقرة ١٢

السادس عشر : ما النافية ، نحو : ما زيد قائماً أو قائم ، على لغة تميم ، جعل سيبويه فيها معنى التوكيد ؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لقد في الإثبات ، كما أن « قد » فيها معنى التوكيد ، فكذلك ما جعل جواباً لها . ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل .

السابع عشر : الباء في الخبر ؛ نحو ما زيد بمنطلق ، قال الزمخشري في كشافه القديم : هي عند البصريين لتأكيد النفي . وقال الكوفيون : قولك : ما زيد بمنطلق ، جواب إن زيدا لمنطلق ، « ما » بإزاء « إن » والباء بإزاء اللام ؛ وللمنى راجع إلى أنها لتأكيد ؛ لأن اللام لتأكيد الإيجاب ، فإذا كانت بإزائها كانت لتأكيد النفي . هذا كله في مؤكدات الجملة الاسمية .

[مؤكدات الجملة الفعلية]

وأما مؤكدات القطعية فأنواع :

أحدها : « قد » فإنها حرف تحقيق وهو معنى التأكيد ، وإليه أشار الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ بِإِذْنِ اللَّهِ فَفَدَّ هُدًى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(١) معناه [حصل له الهدى] لا محالة .

وحكي الجوهري عن الخليل أنه لا يؤتى بها في شيء إلا إذا كان السامع متشوقاً إلى سماعه ، كقولك ابن بتشوق سماع قدوم زيد : قد قدم زيد ، فإن لم يكن ، لم يحسن الجواب بها ، بل تقول : قام زيد .

وقال بعض النحاة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ

(٢) تسكئة من الكشاف ١ : ٢٠٢ .

(١) سورة آل عمران ١٠١ .

(٢٧ - برهان - ثان)

مَثَلٍ^(١) وفي قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾^(٢) : قد في الجملة الفعلية الجواب بها القسم مثل إن واللام في الاسمية الجواب بها في إعادة التأكيد .

وتدخل على الماضي ؛ نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٣) .

والمضارع ، نحو : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾^(٤) ، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٥) ، قال الزمخشري : دخلت قد لتوكيد العلم .

ويرجع ذلك لتوكيد الوعيد ، وهذا يجاب عن قولهم : إمعان تفيد التعليل مع المضارع .

وقال ابن أبان : تقييد مع المستقبل التعليل في وقوعه أو متعلقه ، فالأولى كقولك : زيد قد يفعل كذا ، وليس ذلك منه بالكثير ، والثاني كقوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٥) ، للمنفى والله أعلم : أقل معلوماته ما أنتم عليه .

ثانيها : السين التي للتنفيس ، قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٦) معنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخر إلى حين .

وجرى عليه الزمخشري فقال في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(٧) السين تقييد وجود الرحمة لا محالة ، فهي تؤكد [الوعد ، كما تؤكد]^(٨) الوعيد ، فيقولك : « سأنتقم منك يوماً » يعني أنك لا تفوتني وإن تباطأت .

(٢) سورة البقرة ٨٥
(٤) سورة الأنعام ٣٣
(٦) سورة البقرة ١٣٨
(٨) زيادة من النكشاف ٢ : ٢٢٦

(١) سورة الإسراء ٨٩
(٣) سورة الشمس ٩
(٥) سورة النور ٦٤
(٧) سورة التوبة ٧١ .

ونحوه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾^(١). ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢)
 ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمُ﴾^(٣) ، لكن قال في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ
 رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٤)، معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير ، أن المعطاء كائن لا محالة
 وإن تأخر .

وقد اعترض عليه بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين ، وبأن الوجوب
 المشار إليه بقوله: «لا محالة» لا إشعار للسين به .

وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر ، فإذا كان المقام ليس مقام
 تأخير لكونه بشارة تحضت لإفادة الوقوع ، وتحقيق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب .
 وفيه نظر لأن ذلك يستفاد من المقام لا من السين .

والثاني : أن السين يحصل بها ترتيب الفائدة ؛ لأنها تفيد أمرين : الوعيد والإخبار
 بطرقه ، وأنه متأخر ، فهو كالإخبار بالشئ مرتين ؛ ولا شك أن الإخبار بالشئ
 وتعيين طريقه مؤذن بتحققه عند الخبر به .

ثالثها : النون الشديدة ؛ وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات . وبالحقيقة ، فهي بمنزلة
 ذكره مرتين .

قيل : وهذان النونان لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الاسم بإن واللام ؛ ولم يقع

(٢) سورة الضحى ٥

(٤) الكشاف ٤ : ١١٢

(١) سورة مريم ٩٦

(٣) سورة النساء ١٥٢ .

في القرآن التأكيد بالخفية إلا في موضعين : ﴿ وَكَيْسُكُونًا مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ^(٢) .

ولما لم يتجاوز الثلاثة في تأكيد الأسماء فكذلك لم يتجاوزها في تأكيد الأفعال ، قال تعالى : ﴿ قَمَّهَلَ الْكَافِرِينَ أَهْمَانَهُمْ رُؤَيْدًا ﴾ ^(٣) ، لم يزد على ثلاثة : مهمل ، وأمهمل ، ورويدا ، كلها بمعنى واحد ، وهن : ضلان واسم فعل .

رابعا : ﴿ لَنْ ﴾ ، لتأكيد النفي كإني في تأكيد الإثبات ؛ فقول : لا أبرح ، فإذا أردت تأكيد النفي ، قلت : لن أبرح .

قال سيبويه : هي جواب لن قال : سيفعل . بمعنى والسين للتأكيد لجوابها كذلك . وقال الزجاجي : « لن » تدل على استغراق النفي في الزمن المستقبل ، بخلاف « لا » ، وكذا قال في « النفل » : ^(٤) لن لتأكيد ما تعطيه ، لا من نفي المستقبل . وبقي على ذلك مذهب الاعتزال في قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ ^(٥) قال : هو دليل عن نفي الرؤية في الدنيا والآخرة ؛ وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين في « الشامل » عن المعتزلة ورد عليهم بقوله تعالى لليهود : ﴿ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ ^(٦) ثم أخرج عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون : ﴿ يَالَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ ﴾ ^(٧) ، بمعنى الموت .

ومنه من قال : لا تنفي الأبد ، ولكن إلى وقت ، بخلاف قول المعتزلة ، وأن النفي « بلا » أطول من النفي « بن » ؛ لأن آخرها ألف ، وهو حرف يطول فيه النفس ، فلهذا أطول للدة بخلاف لن

(٢) سورة الملق ١٥

(٤) ص ٣٠٧ .

(٦) سورة البقرة ٩٤ ، ٩٥ .

(١) سورة يوسف ٣٢

(٣) سورة الطارق ١٧

(٥) سورة الأعراف ١٤٣

(٧) سورة المائدة ٢٧ .

ولذلك قال تعالى : ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ^(١) وهو مخصص بدار الدنيا
وقال : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ^(٢) ، وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة ،
وعلى أن الألفاظ تشاكل للمعاني ولذلك اختصت لا بزيادة مدة .

وهذا الألفاظ من رأى للمعزلة ، ولهذا أشار ابن الزمكاني في « التبيان » بقوله :
لا تنفى ما بعد ، ولن تنفى ما قرب . وبحسب المذهبين أولوا الآيتين : قوله تعالى : ﴿وَلَنْ
يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ^(٣) ، ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ^(٤) .

وجه القول الثاني أن ﴿لا يتمنونه﴾ جاء بعد الشرط في قوله تعالى : ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ
أَنْتُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾ ^(٥) ، وحرف الشرط يعم كل
الأزمنة ، فويل بلا ، ليم ما هو جواب له ، أى زعموا ذلك في وقت ما قيل لهم : تمنوا الموت ،
وأما ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ ^(٦) ، فجاء بعد قوله : ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ
خَالِصَةً﴾ ^(٧) ، أى إن كانت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن ، استعجالا للسكون
في دار الكرامة التى أعدها الله لأوليائه وأحبابه . وعلى وفق هذا القول جاء قوله :
﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ^(٨) .

قلت : والحق أن لا ولن لجرد النفي عن الأفعال المستقبلية ، والتأييد وعدمه يؤخذان
من دليل خارج ، ومن احتج على التأييد بقوله : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ ^(٩) ،
وبقوله : ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ ^(١٠) عورض بقوله : ﴿فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ ^(١١) ،
ولو كانت للتأييد لم يقيد متفشيها باليوم ، وبقوله : ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ^(١٢) ، ولو كانت

(٢) سورة الأنعام ١٠٣

(٤) سورة الأنعام ١٠٣

(٦) سورة الحج ٧٣

(٨) سورة البقرة ٩٥

(١) سورة الأعراف ١٤٣

(٣) سورة البقرة ٩٥

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٧) سورة مريم ٢٦

للتأييد لكان ذكر الأبد تكريرا والأصل علمه ، وبقوله : ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(١) ، لا يقال : هي مقيدة فلم تعد التأييد ، والكلام عند الإطلاق ، لأن الخصم يدعى أنها موضوعة لذلك ، فلم تستعمل في غيره . وقد استعملت لا للاستفراق الأبدى في قوله تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾^(٢) ، وقوله : ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٣) ، ﴿وَلَا يَشُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾^(٤) ، وقوله : ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ آجَلِنَ حَتَّىٰ يُلَاحِظَ أَجَلُهُمْ فِي سَمٍّ أَوْ لَحِيظٍ﴾^(٥) ، وغيره مما هو للتأييد ، وقد استعملت فيه « لا » دون « لن » ؛ فهذا يدل على أنها مجرد النفي ، والتأييد يستفاد من دليل آخر ،

القسم الثاني

الصفة

وهي مخصصة إن وقتت صفة للنكرة ، وموضحة للمعرفة

[الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها]

وتأتي لأسباب :

أحدها : لجرد المدح والثناء ، ومنه صفات الله تعالى ، كقوله : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٥) ، فليس ذكر الوصف هنا للتمييز لأنه ليس له مثل - تعالى الله عن ذلك -

(٢) سورة فاطر ٣٦

(٤) سورة الأعراف ٤٠

(١) سورة طه ٩١

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة فاتحة الكتاب ١ .

حتى يوضح بالصفة . وأخذ أبو الطيب هذا المعنى فذكر أسامى بعض ممدوحه ^(١) ، ثم قال :

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةٌ ذَكَرْتُهَا ^(٢)

فقوله : « لم تزد » بيان أنها للإطناب والثناء ، لا للتعريف والتبيين .

وقيل : إن الصفات الجارية على القديم سبحانه للاراد بها التعريف ، فإن تلك الصفات حاصلة له ، لا مجرد الثناء ، ولو كانت للثناء لكان الاختيار قطعاً ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ ^(٣) ، فهذا الوصف للمدح ليس غير ؛ لأنه ليس يمكن أن يكون نعمة نبيون غير مسلمين ، كذا قاله الزمخشري .

قال : وأريد ^(٤) بها التعريض باليهود ؛ وأنهم بعداء من ملة الإسلام التي هي دين الأنبياء . كلهم [في القديم والحديث] ^(٥) ، وأن اليهود ^(٦) بمعزل عنها .

والتحقيق أن هذه الصفة للتمييز ، وقد أطلق الله وصف الإسلام على الأنبياء وأتباعهم ؛ والأصل في المدح التمييز بين الممدوح وغيره بالأوصاف الخاصة ، والإسلام وصف عام ، فوصفهم بالإسلام ، إما باعتبار الثناء عليه أو الثناء عليهم بعد النبوة تعظيماً وتشريفاً له ، أو ^(٧) باعتبار أنهم بلغوا من هذا الوصف غايته ؛ لأن معنى ^(٨) ذلك يرجع إلى معنى الاستسلام والطاعة الراجعين إلى تحقيق معنى العبودية ، التي هي أشرف أوصاف العباد ، فكذلك يوصفون بها في أشرف حالاتهم ، وأكمل أوقاتهم . وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم

(١) ت : « منها بعض ممدوحه » .

(٢) ديوانه ٤ : ٢٧٤ ؛ من قصيدة يدح فيها عضد الدولة .

(٣) الكشاف ١ : ٤٩٥ .

(٤) سورة المائدة ٤٤ .

(٥) الكشاف : « اليهودية »

(٦) تكملة من الكشاف

(٧) ت : « معناه » .

(٨) ت : « وباعتبار » .

وإسماعيل : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ ^(١) أى ، مستسلمين لأمرك ، لقضائك ، وكذا قول يوسف : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا ﴾ ^(٢) ، وكذلك قوله : ﴿ النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾ ^(٣) تنويه بقدر الإسلام ، وتنبيه على عظم أمره ، فإن الصفة تعظم بعظم موصوفها كما وصفت الملائكة للقرบอน بالإيمان فى قوله : ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ ^(٤) تنويهاً بقدر الإيمان ، وحضاً للبشر على التحلى به ، ليكونوا كالقربين فى وصف الإيمان ، حتى قيل : أوصاف الأشراف ؛ أشرف الأوصاف .

الثانى : لزيادة البيان ، كذا قاله ابن مالك ؛ ومثله بقوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ آلَنِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ ^(٥) .

وليس ما قاله بواضح ؛ فإن « رسول الله » كما يستعمل فى نبينا صلوات الله وسلامه عليه ، يستعمل فى غيره بطريق الوضع ، وتعريفه إنما حصل بالإضافة .

فإن قال : قد كثر استعماله فى نبينا صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه لم يبق اللهن يقبلدر إلا إليه !

قلنا : ليس هذا من وضعه ^(٦) بل ذلك من الاستعمال ، وقد استعمل فى غيره ، قال تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٧) وفى موضع آخر : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ ^(٨) وفى حق عيسى : ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٩) ، وفى حق موسى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة يوسف ١٠١

(٤) سورة المؤمن ٧

(٦) ت : « من وصفه »

(٨) سورة الأنعام ١٢٤

(١٠) سورة المزمل ١٥

(١) سورة البقرة ١٢٨

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٨

(٧) سورة الأعراف ١٥٨

(٩) سورة آل عمران ٤٩

ثم إن الصفة إنما تكون مثل الموصوف أو دونه في التعريف، وأما أن تكون فوقه فلا ؛ لأنها على كل حال تابعة والتابع دون التبوع .

فإن قيل : كيف يصح أن يزال إيهام الشيء بما هو أبهم منه ؟

فالجواب : أن التعريف لم يقع بمجرد الصفة ؛ وإنما حصل بمجموع الصفة والموصوف ، لأنها كالشيء الواحد .

الثالث : لتعيينه للجنسية، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ ^(١) ، لأن المعنى بداية والذي سبق له الكلام الجنسية لا الأفراد ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾ ^(٢) ، فجمع ﴿ أُمَمٌ ﴾ محقق لإرادة الجنس من الوصف اللازم للجنس المذكور ، وهو كون الدابة غير منفكة عن كونها في الأرض ، وكون الطائر غير منفك كونه طائرا بجناحيه ، لينتفى توهم الفردية ، هذا معنى ما أشار إليه السكاكي في « المفتاح » ^(٣) .

وحمل بعضهم كلامه على أنه إنما ذكر الوصف ليُعلم أن المراد ليس دابةً مخصوصة ، وهو بعيد ، لأن ذلك معلوم قطعا بدون الوصف ، لأن الفكرة المنفية - لاسيما مع « من » الاستفراكية - قطعية .

وقال الزمخشري : إن ^(٤) معنى زيادة ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ و ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ يفيد زيادة

(١) سورة الأنعام ٣٨

(٢) المفتاح ص ١٠١ ، وعبارته بعد أن أورد الآية . ذكر : ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ مع ﴿ دَابَّةً ﴾ ، و ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ مع ﴿ طَائِرٍ ﴾ ، لبيان القصد من لفظ « دابة » ولفظ « طائر » ؛ إنما هو إلى الجنسين وتقريرا .

(٣) الكشف ٢ : ١٦ .

التعميم والإحاطة ؛ حتى كأنه قيل : « وما من دابة من جميع ما في ^(١) الأرض ، وما من طائر [في جو السماء] ^(٢) من جميع ما يطير بجناحيه [إلا أُم أمثالكم محفوفة أحوالها غير مهمل أمرها] » ^(٣).

ويحتمل أن يقال : إن الطَّيْران لما كان يوصف به من يعقل كالجان والملائكة ، فلم يقل : ﴿ بجناحيه ﴾ لتوهم الاختصار على جنسها ممن يعقل ، قيل : ﴿ بجناحيه ﴾ ليفيد إرادة هذا الطير المقتد فيه عدم للمقولية بعبته .

وقيل : إن الطيراني يستعمل لغة في الخفة ، وشدة الإسراع في الشيء ، كقول الحماسي ^(٤) :

* طَارُوا إِلَيْهِ زُرَافَاتٍ وَوَحْدَانَا *

فقوله : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ رافع لاحتمال هذا المعنى .

وقيل : لو اقتصر على ذكر الطائر فقال : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ ﴾ لكان ظاهره المطف يوم : « ولا طائر في الأرض » ؛ لأن المطفوف عليه إذا قيّد بظرف أو حال قيّد به المطفوف ، وكان ذلك يوم اختصاصه بطير الأرض الذي لا يطير بجناحيه ، كالدجاج والإوز والبط ونحوها ، فلما قال : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ زال هذا اليوم ، وعلم أنه ليس بطائر مقيد ؛ إنما تقيدت به الدابة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ مع أن المعلوم أن الفساد

(١) الكشاف : « في جميع الأرضين السبع »

(٢) تسكئة من الكشاف .

(٣) هو أنيف بن قريط الصنبري ، وصدره :

* كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارِخَ قَرِيعٍ *

واظفر ديوان الحماسة ١ : ٢٢ - بصرح الرزوقي .

لا يقع إلا في الأرض ، قيل : في ذكرها تنبيه على أن الحل الذي فيه شأنكم ونصرفكم ومنه مادة حياتكم - وهي ستره أموالكم - جدير ألا يفسد فيه ، إذ حل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الفساد .

وهذا بخلاف قوله تعالى في سورة براءة : ﴿ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾^(١) لأن المراد نفي النصير عنهم في جميع الأرض ، فلو لم يذكر لاحتمل أن يكون ذلك خاصاً ببعضها .

وأما قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا بَأْسُ كُفُونٍ فِي بُلُوغِهِمْ نَارًا ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ تَمَمَّى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾^(٣) وبحواها من التثيد - إذ القول لا يكون إلا بالتم ، والأكل إنما يكون في البطن - فقوائده مختلفة :

ف قيل : ﴿ بأفواههم ﴾ للتنبيه على أنه قول لا دليل عليه ؛ بل ليس فيه إلا مجرد اللسان ، أى لا يعضده حجة ولا برهان ، وإنما هو لفظ فارغ من معنى تحت ، كالألفاظ للمهمة التي هي أجراس ونغم ، لا تدل على شيء مؤثر ؛ لأن القول الفال على معنى قول بالتم ومؤثر في القلب ، وما لا معنى له مقول بالتم لا غير ؛ أو المراد بالقول للذهب ؛ أى هو مذهبهم بأفواههم لا بقلوبهم ؛ لأنه لا حجة عليه توجب اعتقاده بالقلب .

وقيل : إنه رافع لتوهم إرادة حديث النفس ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَبَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾^(٤) .

(٢) سورة النساء ١٠

(٤) سورة المجادلة ٨ .

(١) سورة التوبة ٧٤

(٣) سورة الحج ٤٦

وقيل : لأن القول يُطلق على الاعتقاد، فأقارنهم ﴿بأفواههم﴾ التنصيص على أنه باللسان دون القلب ، ولو لم يقيد لم يستفد هذا المعنى ؛ ويشهد له : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ ... ﴾^(١) الآية ، فلم يكذب ألسنتهم ، بل كذب ما انطوى عن ضمائرهم ؛ من خلافه .

وإنما قال : ﴿ فِي بَطُونِهِمْ تَارًا ﴾^(٢) ، لأنه يقال : أكل في بطنه ، إذا أضمن ، وفي بعض بطنه ، إذا اقتصر ، قال :

كَلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفَّوْا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَيْصٍ^(٣)
فَسَكَتَهُ قِيلَ : يَا كَلُونَ مَا يَجُزُّ - إِذَا امْتَلَأَتْ بَطُونُهُمْ - تَارًا .

وإنما قال : ﴿ أَلَتِّي فِي الصُّدُورِ ﴾^(٤) ، فإنه سبحانه لما دعاهم إلى التفكير والتأمل وسماع أخبار من مضى من الأمم ، وكيف أهلكهم بتكذيبهم رسله ومخالفتهم لم قال : ﴿ أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾^(٥) .

قال ابن قتيبة : وهل شيء أبلغ في العظمة والعزّة من هذه الآية ! لأن الله تعالى أراد : أفلم يسيروا في الأرض فينظروا إلى آثار قوم أهلكهم الله بالكفر والعتوّ فيروا بيوتاً خاوية قد سقطت على عروشها ، وبُرا يشرب أهلها فيها قد عطلت ، وقصرأ بناء ملكه بالشيد خلا من السكن ، وتداعى بالخراب ، فيتعظوا بذلك ، ويخافوا من عقوبة الله ، مثل الذي نزل بهم ا

(١) سورة النافقون ١

(٢) سورة النساء ١٠

(٣) البيت من شواهد الكشف ١ : ٣٦٩ قال صاحب مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف : « أي كلوا في بعض بطونكم ، وأفرد البطن لأمن اللبس ؛ أي لا تملأوها فإن أطمعوني عققم عن الطعام . ثم قال : فإن زمانكم ، أي أمرتكم بذلك لأن زمانكم مجذب ، والخيص : الضامر البطن ، فشبّه الزمان المجذب بالرجل الجائع على طريق الكناية ، ووصفه بالخيص تخييل قلبه » .

(٤) سورة الحج ٤٦ .

ثم ذكر تعالى أن أبصارهم الظاهرة لم تنم عن النظر والرؤية وإن عصيت قلوبهم التي في صدورهم .

وقيل : لما كانت العين قد يعنى بها القلب ، في نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ ^(١) ، جاز أن يعنى بالقلب العين ، فتفيد القلوب بذكر محلها رفصاً لتوهم إرادة غيرها .

وقيل : ذكر المحل المعنى الحقيقي الذي هو أولى باسم المعنى من معنى البصر ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » ، أى هذا أولى بأن يكون شديداً منه ، فعنى القلب هو الحقيقي لا معنى البصر ، فأعنى القلب أولى أن يكون أعنى من أعنى العين ، فنبه بقوله : ﴿ أَلَتِّي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٢) على أن المعنى الباطن في المعنى الذى عليه الصدر ، لا المعنى الظاهر في العين التي محلها الوجه .

قواعد تتعلق بالصفة

الأولى

[الصفة العامة لا تأتى بعد الصفة الخاصة]

اعلم أن الصفة العامة لا تأتى بعد الصفة الخاصة ؛ لا تقول : هذا رجل فصيح متكلم ، لأن للتكلم أعم من الفصيح ؛ إذ كل فصيح متكلم ولا عكس .
وإذا قرر هذا أشكل قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ

الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا^(١) إذ لا يجوز أن يكون ﴿نَبِيًّا﴾ صفة لـ «رسول» ، لأن النبیّ أعمُّ من الرسول ، إذ كل رسول من آدميين نبیّ ولا عكس .
والجواب أن يقال : إنه حال من الضمير في ﴿رَسُولًا﴾ والعامل في الحال ما في «رسول» من معنى «يرسل» ، أى كان إسماعيل مرسلًا في حال نبوته ، وهى حال مؤكدة ، كقوله : ﴿وَهُوَ آتَىٰ مٌصَدَّقًا﴾^(٢) .

الثانية

تأتى الصفة لازمة لا للتقيد

كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾^(٣) قال الزمخشري : هى^(٤) كقوله : ﴿وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾^(٥) ؛ وهى صفة لازمة نحو قوله : ﴿يَطْلُبُ يُجَنِّحِيهِ﴾^(٦) جىء بها للتوكيد ؛ لا أن يكون فى الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان . ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء ، كقولك : من أحسن إلى زيد - لا أحق بالإحسان منه - فإله مثيبه .

وقال الماتريدي^(٧) : هذا لبيان خاصة الإشراف بالله ألا تقوم على صحته حجة ، لا بيان أنه نوعان ، كافى قوله : ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطْلُبُ يُجَنِّحِيهِ﴾^(٨) هو بيان خاصة الطيران ، لا أنه نوعان .

(٢) سورة البقرة ٩١

(١) سورة مريم ٥٤

(٤) الكشاف ٣ : ١٦٣

(٣) المؤمنون ١١٧

(٦) سورة الأنعام ٣٨

(٥) سورة آل عمران ١٥١

(٧) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ، إمام علم الكلام ، منسوب إلى ماتريد ، محلة بمرقند وصاحب كتاب التوحيد ، وأوهام المتعزلة ، والرد على القرامطة وغيرها وله تفسير ينسب إليه تولى سنة ٣٢٣ : الفوائد البهية ص ١٩٥

وقوله : ﴿ سَقَمًا يَبْتَئِرُ عَلَيْهِ ﴾^(١) والسَّعَة لا يكون إلا عن جهل . وقيل ﴿ يَبْتَئِرُ عَلَيْهِ ﴾ بمقدار قبضه .

وقوله : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ يَبْتَئِرُ آتْلُجٌ ﴾^(٢) ، ولا يكون قتلهم إلا كذلك لأن معناه « ينير الحق » في اعتقادهم ؛ لأن التصريح بصفة قتلهم التبيين أبلغ في ذمهم وإن كانت تلك الصفة لازمة للفعل ، كما في عكسه : ﴿ قَالَ رَبِّ آحْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) لزادة معنى في التصريح بالصفة .

وقال بعضهم : ولأن قتل النبي قد يكون بحق ، كقتل إبراهيم عليه السلام ولده ، ولو وجد لكان بحق . وقال الغضري : إنما قيده لأنهم لم يقتلوا ولم يفسدوا في الأرض ، وإلا استوجبوا القتل بسبب كونه شبهة .

وإنما نصحهم ودعهم إلى ما ينفعهم قتلهم ، ولو أنصفوا من أنفسهم لم يذكرها وجهاً يوجب عندهم القتل^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي آتْلُجٍ ﴾^(٥) ؛ مع أن ذلك منهي عنه في غير الحج أيضاً ، لكن خصص بالذكر هنا لتأكيد الأمر وخطره في الحج ، وأنه لو قدر جواز مثل ذلك في غير الحج لم يجز في الحج ، كيف وهو لا يجوز مطلقاً !

وقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا آتْلُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٦) ولم يذكر مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ مُمُّ أَتِمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى آتْلِيلٍ ﴾^(٧) ، لأن الربا يقع في الحج كثيراً ، فاعتنى فيه بالأمر بالإخلاص .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَبْتَئِرِ هُدًى مِنْ آتْلِهِ ﴾^(٨) وانباغ الهوى لا يكون إلا كذلك .

(٢) سورة البقرة ١٩٦
(٤) الكشاف ١ : ١٠٩ مع تصرف في العبارة
(٦) سورة البقرة ١٩٦
(٨) سورة القصص ٥٠

(١) سورة الأعراس ١٤٠
(٣) سورة الأنبياء ١١٢
(٥) سورة البقرة ١٩٢
(٧) سورة البقرة ١٨٧

وقيل : بل يكون المعنى في الحق ، فلا يكون من هذا النوع .
 وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ^(١) ، فإن حكمه تعالى حسن
 لمن يوقن ولمن لا يوقن ، لكن لما كان القصدُ ظهور حسنه والاطلاع عليه وصفه بذلك ؛
 لأن اللوقنَ هو الذي يطلع على ذلك دون الجاهل .
 وقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٢) ، والكتابة لا تكون
 إلا باليد ؛ فمأذنته مباشرة ذلك التحريف بأنفسهم ، وذلك زيادة في تقييح فعلهم ؛
 فإنه يقال : كتب فلان كذا وإن لم يباشره بل أمر به ، كما في قول علي : « كتب النبي
 صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية » .

الثالثة

قد تأتى الصفة بلفظٍ وللراد غيره

كقوله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِصَّةٌ نُوْفُهَا ﴾ ^(٣) ؛ قيل . للراد : « سوداء فاصع » ، وقيل :
 بل على بابها .
 ومنه قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ ﴾ ^(٤) قيل : كأنه أبيضٌ سود ، وسمى الأسود
 من الإبل أصفر ، لأنه سواد تملؤه صفرة .

الرابعة

قد تجمىء للتنبيه على التعميم

كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ ^(٥) مع أن المعلوم أننا يؤكل إذا أثمر ،

(٢) سورة البقرة ٧٩

(٤) سورة الرسلات ٣٣

(١) سورة المائدة ٥٠

(٣) سورة البقرة ٦٩

(٥) سورة الأنعام ٩٩

فقيل : فأنذته نفي توهم توقف الإباحة على الإدراك والنضج بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(٢) فإن غير مال اليتيم كذلك ، لكن إيماءه بالذكر ، لأن الطمع فيه أكثر لمجزئه وقلة الناصر له ؛ بخلاف مال البالغ . أو لأن التخصيص بمجموع الحكمين ؛ وهما النهي عن قربانه بنير الأحسن .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا ﴾^(٣) ، مع أن الفعل كذلك ، وقصد به ليعلم وجوب العدل في الفعل من باب أولى ، كقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ ﴾^(٤)

الخامسة

قد يحتمل اللفظ كثيراً من الأسباب السابعة

وله أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا لِلْهِينِ آتْنَيْنِ إِمَّا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾^(٥) ، فإن ابن مالك وغيره من النحويين جعلوه نعتاً ، قصد به مجرد التأكيد .

ولقائل أن يقول : إن «الهيّن» مثنى و«الاثنان» للثنائية ، فافائدة الصفة؟ وفيه وجوه : أحدها : قاله ابن الخطيب^(٦) : إن فائدتها تأكيد نهى الإشراف بالله سبحانه ، وذلك

(٢) سورة الأنعام ١٥٢

(٤) سورة الإسراء ٢٣

(١) سورة الملق ٥

(٣) سورة الأنعام ١٥٢

(٥) سورة النحل ٥١

(٦) هو أحمد بن الحسين ، شمس الدين بن الخطيب الإربلي الضرير ، شارح ألفية ابن مطي ، تولى

سنة ٣٧ بنية الوفاة ١٣٦٠

لأن العبرة في النهي عن اتخاذ الإلهين ؛ إنما هو لحض كونهما اثنين فقط ، ولو وصف « إلهين » غير ذلك من الصفات ، كقوله : « لا تتخذوا إلهين عاجزين » لأشعر بأن القادرين يجوز أن يتخذوا ، فعنى الثانية شامل لجميع الصفات ؛ فسبحان من دقت حكمته في كل شيء !

ونظير هذا ما قل الأخفش في قوله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ ^(١) .

الثاني : أن الوحدة تطلق ويراد بها النوعية ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما نحن وبنو عبد المطلب شيء واحد » ، وتطلق ويراد بها العدد ، نحو « إنما زيد رجل واحد » ، فالثنية باعتبارها . فلو قيل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ ﴾ فقط لصح في موضوعه أن يكون نهيها عن اتخاذ جنسين آلهة ، وجاز أن يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة ؛ لأنه يطلق عليهم أنهم واحد ، لاسيما وقد يتخيل أن الجنس الواحد لا تتصادم مطلوباته ، فيصح ، فلما قال : « اثنين » بين فيه قبح التعميد للإله ، وأنه منزّه عن التعددية . وقد أوماً إليه الزمخشري بقوله : « ألا ترى ^(٢) أنك لو قلت : إنما هو إله ولم تصفه بواحد لم يحسن ، وقيل لك ^(٣) : إنك فمت الإلهية لا الوجدانية » .

الثالث : أنه لما كان النهي واقفاً على التعدد والاثنية دون الواحد أتى بلفظ الاثنين ، لأن قولك : « لا تتخذوا اثنين » يحتمل النهي عنهما جميعاً ، ويحتمل النهي عن الاقتصاد عليهما ، فإذا قلت : « نوبين اثنين » عيّل المحاطب أنك نهيت عن التعدد والاثنية دون الواحد ، وأنت إنما أردت منه الاقتصاد على نوب واحد ، فتوجه النفي إلى نفس التعدد والعدد ،

(١) سورة النساء ١٧٦ ؛ وسيأتي نص جواب الأخفش في الوجه الخامس ص ٤٣٦ ، ونقله الميرى في درة النواص ١٧

(٣) الكشاف : « وخيل » .

(٢) الكشاف ٢ : ٤٧٥

فأنى باللفظ الموضوع له ، الدال عليه فكأنه قال : « لا تمدد الآلهة ، ولا تتخذ عدداً تبعده ، إنما هو إله واحد » .

الرابع : أن « اتخذ » هي التي تتمدى إلى مفعولين ، ويكون « اثنين » مفعولها الأول و « إلهين » مفعولها الثاني ؛ وأصل الكلام : « لا تتخذوا اثنين إلهين » ثم قدم للمفعول الثاني على الأول . وبدل على التقديم والتأخير أن « إلهين » أخص من « اثنين » ، واتخاذ اثنين يقع على ما يجوز ؛ وعلى ما لا يجوز ؛ وأما اتخاذ اثنين إلهين فلا يقع إلا على ما لا يجوز . وقدم « إلهين » على « اثنين » إذ للتصود بالنهى اتخاذها إلهين ؛ فالتهى وقع على سمعين : الآلهة المتخذة ، وعلى هذا فلا بد من ذكر « الاثنين » و « الإلهين » ؛ إذ هما مفعولا الاتخاذ .

قال صاحب « البسيط » : وهذا الوجه هو الجيد ، ليخرج بذلك على التأكيد ؛ وأما إذا جعل « إلهين » مفعول « تتخذوا » و « اثنين » صفة ، فإنه أيضاً لا يخرج عن الوصف إلى التأكيد ؛ لأنه لا يستفاد من « اثنين » ما استفيد من « إلهين » ، لأن الأول يدل على العدد والجنس ، والثاني على مجرد الاثنينية .

قال : وهذا الحكم في قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾^(١) في دخول « اثنين » في حد الوصف إلا إن من قرأ بقنوين « كل » فإنه حذف المضاف إليه ، وجعل القنوين عوضاً عنه ، و « زوجين » مفعول « احمل »^(٢) أو « فاسلك »^(٣) و « اثنين » نعت . و « من » يحتمل أنه متعلق بفعل الأمر ، ويحتمل أن يتعلق بحذوف ، لكونه حالاً من نكرة تقدم عليها ؛ والتقدير : احمل أو اسلك فيها زوجين اثنين من كل صنف . ومن قرأ بإضافة « كل » احتمل وجهين : أحدهما أن تجعل : « اثنين » المفعول ، والجار والجرور متعلق

(١) في سورة هود ٤٠ ، سورة « المؤمنون » ٢٧ .

(٢) في سورة « المؤمنون » ٢٧ .

(٣) في سورة هود ٤٠ .

بفضل الأمر المحذوف كما تقدم . والثاني جعل « من » زائدة على رأى الأخفش ، و « كل » هي المفعول و « اثنتين » صفة .

الخامس : أنه بدل ، وبنوى بالأول الطرح ، واختاره النيلي في « شرح الحاجبية » قال : لما فيه من حسم مادة التأويل . ونظير السؤال في الآية قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا تِثْنَيْنِ ﴾^(١) ، فإن^(٢) مروان بن سعد للبهلي سأل أبا الحسن الأخفش ، فقال : ما الفائدة في هذا الخبر ؟ أراد مروان أن لفظ « كانتا » تفيد التثنية ، فما فائدة تفسيره الضمير المسمى بالتثنية ، مع أنه لا يجوز « فإن كانتا ثلاثا » ولا فوق ذلك ، فلم يفصل الخبر الاسم في شيء ؟ فأجاب أبو الحسن ؛ بأنه أفاد العدد المحض مجردا عن الصفة ، أى قد كان يجوز أن يقال : « فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا » أو « كبيرتين فلهما كذا » أو « صالحتين » أو غير ذلك من الصفات ، فلما قال : ﴿ اثنتين ﴾ أفهم أن فرض التثنية [للأختين]^(٣) تعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط [على أى صفة]^(٤) ، وهي فائدة لا تحصل من ضمير للتثنية . ومعناه أنهم كانوا في الجاهلية يورثون البنين دون البنات ، وكانوا يقولون : لا نورث إلا من يحمل الكلّ وينكح المدوّ ؛ فلما جاء الإسلام بتوريث البنات أعلت الآية أن العبرة في أحمد التثنية من الإرث منوط بوجود اثنتين من الأخوات ، من غير اعتبار أمر زائد على المدوّ .

قال الحريري : و [لعمري]^(٥) قد أبذع مروان في استنباطه وسؤاله ، وأحسن أبو الحسن في كشف إشكاله !

ولقد ثل ابن الحاجب في « أماليه » هذا الجواب عن أبي علي الفارسي - وقد بينا

(٢) الخبر في حرة الفواس الحريري ١٧

(١) سورة النساء ١٧٦

(٣) تكملة من حرة الفواس .

أنه من كلام الأخفش - ثم اعترض عليه بأن اللفظ وإن كان صالحاً لإطلاقه على الثنى مجرداً عن الصفات لا يصح إطلاقه خبراً دالاً على التجريد من الصفات ، وإنما يُعنى باللفظ ذاته الموضوع له ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني رجل » ، لا يفهم إلا ذات ، من غير أن يدلّ على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل ، فكذلك « اثنتين » لا تدلّ إلا على مسمى « اثنتين » فقط فلم يستفد منه شيء زائد على المستفاد من ضمير التثنية . ثم لو سلم صحة إطلاق اللفظ كذلك فلا يصحّ هاهنا ؛ إذ لو صحّ لجاز أن يقال : « فإن كانتا على أى صفة حصل » ولو قيل ذلك لم يصحّ ، لأن ثنية الضمير في ﴿ كانتا ﴾ عائد على الكلالة والكلالة تكون واحداً واثنين وجماعة ؛ فإذا أخبر باثنتين حصلت به فائدة .

ثم لما كان الضمير ^(١) الذي في « كانتا » العائد على الكلالة هو في معنى اثنين صحّ أن تثنيه لأن تثنيته فرع عن الإخبار باثنين ؛ إذ لو لاه لم يصح أنه لم تستفد التثنية إلا من اثنين .

وقد أورد على ذلك اعتراض آخر ؛ وهو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى : ﴿ يُوَصِّيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٢) ، ثم قال : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ ^(٤) ، ولو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلالة ، وإلا لكان الضمير لغير مذكور !

والجواب بشيء يشمل الجميع ؛ وهو أن الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سيق إليه ونسب إلى صاحبه ؛ فإذا قلت : إذا جاءك رجال ، فإن كان واحداً فافعل به كذا ، وإن كان اثنين فكذا ؛ صح إعادة الضمير باعتبار المعنيين ؛ لأن المقصود الجائي ، وكأنك قلت : وإن كان الجائي من الرجال ؛ لأنه علم من قولك : « إذا جاءك » ؛ والآية سيقّت لبيان

(١) م : « المضمير »

(٢) سورة النساء ١١ .

لوارثين الأولاد؛ فكأنه قيل: « فإن كان الوارث من الأولاد »؛ لأنه المعنى الذى سيق له الكلام، فقد دخلت « الاثنان » باعتبار هذا المعنى .

ويجوز أن تبقى الآية الأولى على ما ذكرنا ويختص هذا الجواب بهذه .

قلت : وفي هذه الآية ثلاثة أجوبة آخر :

أحدها: أنه كلام محمول على المعنى ، أى: « فإن كان من ترك اثنتين »؛ وهذا مقيد؛ فأضمره على ما بعده ، و « من » يسوغ معها ذكر الاثنين؛ لأنه لفظ مفرد يعبر به عن الواحد والاثنين والجمع؛ فإذا وقع الضمير موقع « من » جرى مجراها فى جواز الإخبار عنها بالاثنين .
الثانى : أن يكون من الأشياء التى جاءت على أصولها المرفوضة ؛ كقوله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾^(١) ، وذلك أن حكم الأعداد فيما دون العشرة أن تضاف إلى ، المماور : كـثلاثة رجال ، وأربعة أبواب ، فكان القياس أن يقول : اثنين رجل ، وواحد رجل ؛ ولكنهم رفضوا ذلك لأنك تجد لفظاً تجمع العدد والمعدود ، فتغنيتك عن إضافة أحدهما إلى الآخر؛ وهو قولك : رجلان ورجل ؛ وليس كذلك ما فوق الاثنين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ثلاثة ، لم يعلم المعدود ما هو ؟ وإذا قلت : رجال ، لم يعلم عددهم ما هو ؟ فأنت مضطر إلى ذكر العدد والمعدود ، فلذلك قيل : كان الرجال ثلاثة ولم يُقل : كان الرجلان اثنين ، ولا الرجلان كانا اثنين ، فإذا استعمل شئ من ذلك كان استعمالاً للشئ المرفوض ؛ كقوله :

* ظَرَفَ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٢) *

(٢) قبله :

(١) سورة المجادلة ١٩

* كَأَنَّ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّذَلُّلِ *

استشهد به الزمخشري فى الفصل فى باب المثني ١٨٤ ، وابن هشام فى الثنور ٤٧٥ ، ونسبه ابن السيراق لشماء الهذلية ، وانظر حواشى الثنور .

فإن قيل : كيف يحمل القرآن عليه ؟ وإنما هو في الشعر ؟
قيل : إنا وجدنا في القرآن أشياء جاءت على الأصول المرفوضة « كاستحوذ »
ونظائرها .

الثالث : أن المراد « فإن كانتا اثنتين فصاعدا » ، فعبر بالأدنى عنه وعما فوقه .
قاله ابن الضائع النحوي .

قلت : ونظائرها قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾^(١) فإن الرجولية المثناة
فُهِمَت من الضمير ؛ بدليل : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾^(١) ؛ فالظاهر أن قوله :
﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ حال لا خبر ، فكانت المعنى : « فإن لم يوجدوا حال كونهما رجلين » .
ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾^(٢) : فإن الأنوثة فُهِمَت من قوله :
﴿ وَضَعْتُهَا ﴾ .

وأورد بعضهم السؤال في الأول ؛ فقال : الضمير في ﴿ يَكُونَا ﴾ للرجلين ، لأن
﴿ الشَّهِيدَيْنِ ﴾ قيّدا بأنهما من الرجال ؛ فكانت الكلام : « فإن لم يكن الرجلان
رجلين » ، وهذا محال .

وأجاب بعضهم بما أجاب به الأخفش في آية المواريث^(٣) : إن الخبر هنا أفاد العدد
المجرد عن الصفة .

وهذا ضعيف ؛ إذ وضع فيه « الرجلين » موضع « الاثنين » ، وهو تجويز بعيد ؛
والذي ذكره الفارسي المجرد منهما ، الرجولية أو الأنوثة أو غيرها من الصفات ؛ فكيف
يكون لفظ موضوع لصفة ما دالا على نفيها^(٤) !

(٢) سورة آل عمران ٣٦
(٤) ت : « نعتها » تصحيف .

(١) سورة البقرة ٢٨٢
(٣) ص ٤٣٦ من هذا الجزء

على أن في جواب الفارسي هناك نظرا ؛ فإنه لم يرد على أن جعل نفس السؤال جوابا ؛
كأنه قيل : لم ذكر العدد وهو متضمن للضمير ؟ قال : لأنه يُفيد العدد المجرد ، فلم يرد
الألفاظ مجردا .

قال : وأما مَنْ أجاب بأن ﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ منصوب على الحال ثلثينة و « كان » تامة
فهو أظرف من الأول ، فإنه سُئِلَ عن وجه النظم ، وأسلوب البلاغة ونفي ما يليق بها من
الحشو ، فأجاب بالإعراب ، ولم يجب عن السؤال بشيء ؛ والذي يرد عليه وهو خبر يرد
عليه وهو حال ، وما زادنا إلا التكلف في جملة حالا .

والذي يظهر في جواب السؤال هو أن ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ لما صحَّ أن يطلق على المرأتين
بمعنى « شخصين شهيدين » قيده بقوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(١) ، ثم أعاد الضمير
في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا ﴾ على « الشهيدين المطلقين » ، وكان عوده عليهما أبلغ
ليكون نفي الصفة عنهما كما كان إثباتها لهما ، فيكون الشرط موجبا ونفيا على الشاهدين المطلقين
لأن قوله : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٢) ، كالشرط ؛ كأنه قال : « إن كانا رجلين » ، وفي النظم على
هذا الأسلوب من الارتباط وجرى الكلام على نسق واحد مالا خفاء به . وأما في آية
للوارث ؛ فالظاهر أن الضمير وضع موضع الظاهر اختصارا لبيان المعنى ؛ بدليل أنه لم
يتقدمه ما يدل عليه لفظا ، فكأنه قال : « فإن كان الوارث اثنتين » ، ثم وضع ضمير الاثنين
موضع الوارث الذي هو جنس ، لما كان المراد به منه « الاثنين » . وأيضا فإن الإخبار عن
الوارث - وإن كان جمعا - باثنين ففيه تفاوت ما ؛ لكونه مفرد اللفظ ، فكان الأليق
بحسن النظم وضع الضمير موضع الظاهر ، ثم يجرى الخبر على من حدث عنه - وهو الوارث -
فيجرى الكلام في طريقه ، مع الإيجاز في وضع المضمير موضع الظاهر ، والسلامة من تفاوت
اللفظ ، في الإخبار عن لفظ مفرد بمثنى .

ونظير هذا - مما وقع فيه اسم موضع غيره إيجازاً ثم جرى الكلام مجراه في الحديث عَنْهُ هُوَ لَهُ ، وإن لم يذكر - قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ^(١) ، فماد هذا الضمير والخبر على أهل القرية الذين أقيمت القرية في الذكر مقامهم ، فجرى الكلام مجراه مع حصول الإيجاز في وضع القرية موضع أهلها ، وفهم للمنى بغير كلفة ؛ وهذه الغاية في البيان بقصر عن مداها الإنسان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ^(٢) ، قال ابن عربون ^(٣) : لما فهم منها التأكيذ ظن بعضهم أنها ليست بصفة . وليس بجيد ، لأنها دلالة على بعض أحوال الذات ؛ وليس في ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾ دلالة على نفخ ، فدل على أنها ليست تأكيداً .

وفي فائدة ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾ خمسة أقوال :

أحدها : التوكيد ، مثل قولهم : « أمس الدابر » .

الثاني : وصفها ليصح أن تقوم مقام الفاعل ؛ لأنها مصدر والمصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا وصف . ورد بأن تحديدها بقاء التانيث مصحح لقيامها مقام الفاعل .

الثالث : أن الوحدة لم تعلم من « نفخة » إلا ضمناً وتبعاً ، لأن قولك : « نفخة » يفهم منه أمران : النفخ والوحدة ، فليست « نفخة » موضوعة للوحدة ، فلذلك صح وصفها .

الرابع : وصفه النفخة بواحدة لأجل [نفى] ^(٤) توهم الكثرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ ^(٥) فالنعمة في اللفظ واحدة وقد علق عدم الإحصاء بمدّها .

(١) سورة الأعراف ٤

(٢) سورة المائدة ١٣

(٣) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرو أبو عبد الله الحلبي ، شارح للنص للزحرفي : توفي

سنة ٦٤٦ هـ - سنة الوفاة ٩٩ .

(٤) توكلة يقتضيهما السياق (٥) سورة إبراهيم ٣٤ ، والتحل ١٨ .

مَا تَقُولُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ^(١) ، ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ ^(٢) ،
 ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) . وقيل : لأنه يقال : سقط عليه موضع كذا ،
 إذا كان يملكه ، وإن لم يكن من فوقه بل تحته ، فدلّ قوله تعالى : ﴿ من فوقهم ﴾ على
 الفوقية الحقيقية ؛ وما أحسن هذه المقابلة بالفوقية بما تقدم من قوله : ﴿ فَأَنَّىٰ اللَّهُ بُنِيَانَهُمْ
 مِنَ الْفَوَاعِدِ ﴾ ^(٤) ! كما تقول : أخذ رجله فسقط على رأسه .

السادسة

[إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل]

إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل قدّم الاسم المفرد ، ثم الظرف أو عديله ،
 ثم الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ ائْتَهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ
 الْمَقَرَّرِينَ . وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ^(٥) ، قوله ﴿ وجيهاً ﴾ حال ،
 وكذلك ﴿ من المقررين ﴾ ، وقوله ﴿ يُكَلِّمُ ﴾ وقوله ﴿ من الصالحين ﴾ ، فهذه أربعة
 أحوال انصبت عن قوله : ﴿ كلمة ﴾ والحال الأولى جى . بها على الأصل اسما صريحاً ، والثانية
 في تأويله ، جار ومجرور ، [وجى .] بها هكذا لوقوعها فاصلة في الكلام ؛ ولو جى . بها
 اسماً صريحاً لناسبت الفواصل ، واثلاثة جملة فعلية ، والرابعة جار ومجرور .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ ^(٦) ، ﴿ قَالَ

(٢) سورة آل عمران ٧٨

(٤) سورة النحل ٢٦

(٦) سورة المؤمنون ٧٨ .

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة الأعراف ٢٨

(٥) سورة آل عمران ٤٥ ، ٤٦

رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنَّمَّ اللَّهُ عَلَيْهِمَا^(١) ، ولما كان الظرف فيه شبه من المفرد وشبهه من الجملة جُمِلَ بينهما .

وقد أوجب ابن عصفور ذلك ، وليس كما قال ، فقد قال تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ولا يقال : إن ﴿ أَذِلَّةٌ ﴾ بدل لأنه مشتق ، والبلبل إنما يكون في الجوامد ، كما نص عليه هو وغيره .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾^(٣) ، قيل : إنه من تقديم الجملة على المفرد ، ويحتمل أن يكون ﴿ مبارك ﴾ خبرا لمحذوف ، فلا يكون من هذا الباب .

السابعة

[في اجتماع التابع والتبوع]

في اجتماع التابع والتبوع أنهم يقدمون للتبوع ، فيقولون : « أبيض ناصع » و « أصفر قاقع » و « أحمر قانٍ » و « أسود غريب » ، قال الله تعالى : ﴿ صَفَرَاهُ قَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾^(٤) والمعنى أن التبعية فيه زيادة الوصف ، فلو قدم لكان ذكر الموصوف بعده عيباً ؛ إلا أن يكون المعنى أوجب تقديمه .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ وَغَرَّابٍ سُودٌ ﴾^(٥) وهي من الآيات التي صدرت فيها الأذهان الصعبة ، وعادت بها أسنة الألسنة مغلوطة ؛ ومن جملة العجائب أن شيخاً أراد أن يمتنع على مدرس لما ذكر له هذا السؤال ، فقال : إنما ذكر السواد لأنه قد يكون في الغراب ما فيه بياض ، وقد رأيت به بلاد الشرق فلم يفهم من الآية إلا أن الغراب يبس هو الغراب ، ولا قوة إلا بالله !

(٢) سورة المائدة ٥٤

(٤) سورة البقرة ٦٩

(١) سورة المائدة ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٥

(٥) سورة طهر ٢٧ .

والذى يظهر فى ذلك أن الموجب لتقديم « الفرياب » هو تناسب السكلم وجريانها على نمط مساوى التركيب ، وذلك أنه لما تقدم البيض^(١) والجر دون إنباع كان الأليق بحسن النسق وترتيب النظام أن يكون « السود » كذلك ؛ ولكنه لما كان فى « السود » هنا زيادة الوصف ، كان الأليق فى المعنى أن يُتبع بما يقتضى ذلك ، وهو الفرياب ، فيقابل حفظ اللفظ وحظ المعنى ، فوق الخطاب وكل الفرضان جميعا ؛ ولم يطرح أحدهما الآخر ، فوقع النقص من جهة الطرح ، وذلك بتقديم « الفرياب » على « السود » فوقع فى لفظ « الفرياب » حظ للمعنى فى زيادة الوصف . وفى ذكر « السود » مفرداً من الإنباع حظ اللفظ ؛ إذ جاء مجرداً عن صورة البيض والجر ؛ فانسقت الألفاظ كما ينبغي ، وتم المعنى كما يجب ؛ ولم يُخل بواحدة من الوجهين ، ولم يقتصر على « الفرياب » وإن كانت متضمنة لمعنى « السود » لثلاثا تتنافر الألفاظ ، فإن ضمَّ الفرياب إلى البيض والجر وترها فى قرن واحد :

* كابين اللبون إذا ما ز في قرن^(٢) *

غير مناسب لتلازم الألفاظ وتشاكلها ، وبذكر السود وقع الالتئام وانسق^(٣) نسق النظام ، وجاء اللفظ والمعنى فى درجة التمام ، وهذا لمر الله من المعائب التى تسلك دونها العقول ؛ وتميها الألسن لا تدرى ما تقول ! والحمد لله .

(١) وذلك قوله تعالى الآية : ﴿ وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَغُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ .

(٢) صدر بيت لجرير ؛ وتامه :

* لم يستطع صولة البزل القناعيس *

(٣) ت : « وانسق » ، صوابه فى م .

ثم رأيت أبا القاسم السهيلي، أشار إلى^(١) معنى غريب، فنقل عن أبي حنيفة الدينوري أن « الغريب » اسم لنوع من العنب وليس بنعت ، قال : ومن هذا يفهم معنى الآية ، و « سود » عندي بدل لا نعت ، وإن كان « الغريب » إذا أطلق لفظه ولم يقيد بذكر شيء موصوف فلما يفهم منه العنب الذي هو اسمه خاصة ، فمن ثم حسن التقييد .

الثامنة

[عند تكرار النعوت لواحد]

إذا تكررت النعوت لواحد، فتارة يترك العطف ، كقوله : ﴿ وَلَا تَطِيعُ كُلَّ حَلَافٍ مِثْنَيْنِ . هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِذَمِّهِ ﴾^(٢) ، وتارة تشترك بالعطف كقوله : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾^(٣) ويشترط في ذلك اختلاف معانيها ، قال الزمخشري وأبو البقاء : دخول العاطف يؤذن بأن كل صفة مستقلة .
والعطف أحسن إن تباعد معنى الصفات ، نحو : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾^(٤) ، وإلا فلا .

التاسعة

فصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جملها نمطاً واحداً

قال أبو علي الفارسي : إذا ذكرت صفات في معرض المدح والذم ، فالأحسن أن يخالف في إعرابها ؛ لأن المقام يقتضي الإطناب ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل ، لأن الممانى عند الاختلاف تنوع وتفتن ، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً .

(١) لم أجده في المطبوع من كتابه التعريف والإعلام .

(٢) سورة الأعلى ١ - ٣

(٣) سورة القلم ١٠ ، ١١

(٤) سورة الحديد ٤ .

ومثله في اللوح قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(١) فانصبب ﴿المؤمنين﴾ على القطع ، وهو من صفة المرفوع الذي هو ﴿للمؤمنون﴾ . وقيل : بل انتصب بالمطف على قوله: ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾^(٢) ، وهو مجرور ، وكأنه قال : « يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمؤمنين » أى بإجابة للمؤمنين ، والأول أولى ، لأن للوضع للتضخيم فالأليق به إضمار الفعل ، حتى يكون الكلام جملة لا مفردا .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾^(٤) نص عليه سيويوه^(٥) .

وجوز السيرافي أن يحمل على قوله : ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾^(٦) إلى أن قال : ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾^(٧) ، وردّه الصفار بأنه لا يُطْف على الموصول قبل تمام الصلة ، وإن كان ﴿والصابرين﴾ مطوفا على ﴿والسائلين﴾ فهو من صلة « من » فكذلك المطوف عليه .

والصواب أن يكون المطوف من صلة « من » ، وتكون الصلة كملت

(٢) سورة البقرة ١٧٧ ، والآية بتامها :

(١) سورة النساء ١٦٢

﴿لَيْسَ الْإِلَهَ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ .

(٣) اظهر الكتاب ١ : ٢٤٩ .

عند قوله تعالى : ﴿وَآتَى الزَّكَاةَ﴾^(١) ثم أخذ في القطع .
ومثاله في القدم : ﴿وَأَمْرٌ أَنَّهُ هَمَّالَةٌ خَلَطَبٍ﴾^(٢) بنصب (هَمَّالَةٌ) .

تَسْهِيمَات

الأول : إنما يحسن القطع بشرطين : أحدهما أن يكون الموصوف معلوماً ، أو منزلاً منزلة الخطاب لا يتصور عنده البناء على مجهول . وقولنا « أو منزلاً منزلة المعلوم » لا بد منه .

وقال الزنجشري في قوله تعالى : ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣) : رفع على الإبدال من ﴿الَّذِي نَزَّلَ﴾^(٤) أو رفع على المدح ، أو نصب عليه^(٥) .

قال الطيبي^(٦) : والإبدال أولى ، لأن من حق صلة الموصول أن تكون معلومة عند الخطاب ، وكونه تعالى : ﴿نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ لم يكن معلوماً للمالين ، فأبدل بقوله : ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٧) بياناً وتفسيراً وتبييناً لك المدح .

وجوابه ما ذكرنا أن المنزل منزلة المعلوم منزلة المعلوم ، وها هنا لقوة دليله أجرى مجرى المعلوم ، وجعلت صلة ، نص عليه سيديويه والجمهور .

وثانيهما أن يكون الصفة للشئ والتعظيم .

وشرط بعضهم ثالثاً ، وهو تقدم الإتيان ، حكاه ابن بابشاذ^(٨) .

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٢) سورة الذهب ٤

(٣) سورة الفرقان ٢

(٤) سورة الفرقان ١ والآية بتامها :

﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ .

(٥) الكشف ٣ : ٢٠٧

(٦) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي ؛ أحد -

شراح الكشف ؛ توفي سنة ٧٤٣ . بنية الوعاة ٢٢٨ .

(٧) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري ، صاحب القدسة في النحو وشارح الجمل

للزجاج . توفي سنة ٤٥٤ . لنباه الرواة ٢ : ٩٥

وزيعة الأستاذ أبو جعفر بن الزبير ، وقال : إنما يتم ذلك إذا كان للوصوف يفتر إلى زيادة بيان ، فحينئذ يتقدم الإتيان يستحق العلم بالوصوف ؛ أما إذا كان معلوماً فلا يفتر إلى زيادة بيان . قال : والأصل - فيما الصفة فيمدح أو ذم وللوصوف معلوم - قطع الضمير ، وهو الأنصح ، ولا يشترط غير ذلك .

وقد أورد على دعوى أفصحية القطع عند ذلك إجماع القراء السبعة على الإتيان في قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُ لِلَّهِ رَبًّا أَلَمًا لِّينَ . الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^(١) ، فضعفوا قراءة النصب على القطع مع حصول شرطى القطع .

وأجاب ابن الزبير بأن اختيار القطع معرّداً ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه لا يليق ولا يتصف بها سواء . ولا شك أن هذا الضرب قليل جداً ، فكذلك لم ينصح صيبويه باشتراطه . فإذا كانت الصفة بمن لا يشارك فيها للوصوف غيره ، وكانت مختصة بمن جرت عليه ، فالوجه فيها الإتيان .

ونظير ذلك في صفات الله سبحانه وتعالى مما يتصف به غيره ؛ فذلك لم يقطع ، وعليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَمْدُكَ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ . ذِي الطَّوْلِ ﴾ ^(٢) ؛ لما كان وصفه تعالى بـ ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ ﴾ وما بعده لا يليق بغيره ، لم يكن فيه إلا الإتيان ، والإتيان لا يكون إلا بعد القطع ^(٣) ؛ ويلزم الإتيان في الكل .

وهذا مع تكرار الصفات ، وذلك من مسوغات القطع على صفة ما ، وعند بعضهم من غير تقييد بصفة .

(١) سورة طه الكتاب ١ - ٤ (٢) سورة غافر ١ - ٣ (٣) م د قطع

وأما الإتياع فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير؛ فهذا هو السماع، وله وجه في القياس، وهو شبهه بالوارد في سورة والنجم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي﴾. وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا^(١)، ثم قال بعد: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ. وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَىٰ﴾^(٢) فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير للرفع بين اسم إن وخبرها، ليتحدد بمفهومه نفي الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لو قيل «وأنه هو لا غيره» .

ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾^(٣)، لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد، لا حقيقة ولا مجازاً ولا ادعاء، بخلاف الإحياء والإماتة، فيها حكاه الله تعالى عن نمرود .

قلت: وما ذكره في الجواب رَدَّ عليه قوله تعالى: ﴿الْقَائِمُونَ الْعَالِيدُونَ . . .﴾^(٤) الآية، وقوله تعالى: ﴿أَن يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُم مِّسْلَاتٍ . . .﴾^(٥) الآيات . وما يرد عليه بالنسبة لأوصاف القدم قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مِّمَّيْنٍ . هَازِي .﴾^(٦) الآية، قد جرت كلها على ما قبلها بالإتياع، ولم يحى فيها القطع .

وقرأ الحسن: ﴿عُتِّلُ﴾^(٧) بالرفع على الذم، قال الزخشرى: وهذه القراءة تقوية لما يدل عليه بعد ذلك^(٨) .

الثاني: قد يلتبس للنصب على المدح بالاختصاص، وقد فرق سيبويه بينهما فيما بين؛

(٢) سورة التوبة ١١٢

(٤) سورة ن ١٠، ١١

(٦) الكشاف ٤ : ٤٧١

(١) سورة النجم ٤٣ - ٤٥

(٣) سورة التحريم ٥

(٥) سورة ن ١٣

والفرق أن النصب على اللح أن يكون للنتصب لفظاً يتضمن نفسه مدحاً؛ نحو « هذا زيد عاقل قومه » وفي الاختصاص لا يقتضى اللفظ ذلك، كقوله تعالى: ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾^(١) فيمن نصب ﴿ أهل ﴾ .

المباشرة

[في وصف الجمع بالفرد]

يوصف الجمع بالفرد، قال تعالى: ﴿ يَمُنُّ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْاَلَى ﴾^(٢)
فوصف الجمع بالفرد .

وقال تعالى: ﴿ وَ اللَّهِ أَنْتُمْ أَحْسَنُ الْحَسَى ﴾^(٣)، فوصف « الأسماء » وهى جمع اسم ،
بالحسى وهو مفرد، تأنيث الأحسن .

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى ﴾^(٤)، فإن ﴿ الأولى ﴾ تأنيث
« الأول » وهو صفة لمفرد .

ولإنما حسن وصف الجمع بالفرد، لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث ؛
بمخلاف لفظ المذكر . وأما قوله تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾^(٥)، والبور: الفاسد، فقال
الرماني: هو بمعنى الجمع إلا أنه ترك جمعه في اللفظ ؛ لأنه مصدرٌ وصف .

وقد يوصف الجمع بالجمع، ولا يوصف مفرد كل منهما بالفرد، ومنه: ﴿ قَوَّجَدَ فِيهَا

(٢) سورة طه ٤

(٤) سورة طه ٥١

(١) سورة هود ٧٣

(٣) سورة الأعراف ١٨٠

(٥) سورة الفرقان ١٨ .

وَجَلَيْنِ بَقْتِلَانِ ﴿٣١﴾ فَنَى الضمير ، ولا يقال في الواحد « يقتل » .
ومنه : ﴿ وَأَخْرُ مَقْشَاهَاتٍ ﴾ ﴿٣٢﴾ ، ولا يقال « وأخرى متشابهة » .

الحادية عشرة

قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً

ذكره الزمخشري ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَكْشُومٌ ﴾ ﴿٣٣﴾ قال : الجملة صفة لقرية ، والقياس عدم دخول الواو ﴿٣٤﴾ فيها ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ ﴿٣٥﴾ ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ﴿٣٦﴾ .

وقد أنكره عليه ابن مالك والشيخ أبو حيان وغيرهما ، والقياس مع الزمخشري ، لأن الصفة كالحال في المعنى .

وزعم بعضهم أنه لا يؤتى بالواو في الصفات إلا إذا تكررت النعوت ، وليس كذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبِّعْهُ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ﴿٣٧﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ﴿٣٨﴾ ، وقول : جاءني زيد والعالم .

(٢) سورة آل عمران ٧
(٤) الكشاف : « ألا توسط الواو بينهما » .
(٦) الكشاف ٢ : ٤٤٤ .
(A) سورة الأنبياء ٤٨ ، ٤٩ .

(١) سورة القصص ١٥
(٢) سورة الحجر ٤
(٥) سورة الشعراء ١٠٧
(٧) سورة الكهف ٢٢

الثانية عشرة

الصفة لا تقوم مقام للوصف إلا على استكراه

لأنها إنما يُؤْتَى بها للبيان والتخصيص ، أو للدخ والتم ، وهذا في موضع الإطالة لا الاختصار ، فصار من باب نقص الفرض .

وقال ابن عمرون : عندي أن البيان حصل بالصفة وللوصف ممّا ، فحذف للوصف ينقص الفرض ، ولأنه ربما أوقع لبساً ، ألا ترى أن قولك : « مررت بطويل » يحتمل أنه رجل أو قوس أو غير ذلك ، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى به عن ذكره ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُقِ عَيْنٌ ﴾^(١) .

قال السخاوي^(٢) : ولا فرق في صفة الفكرة بين أن يذكر معها أو لا .

قال ابن عمرون : وليس قوله بشيء .

الفصل الثالث

البذل

والقصد^(٣) به الإيضاح بعد الإيهام ، وهو يفيد البيان والتأكيد ، أما البيان فإنك إذا قلت : « رأيت زيدا أخاك » بيّنت أنك تريد بزيد الأخ لا غير ، وأما التأكيّد فلائنه

(١) سورة الصافات ٤٨ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي القرطبي ؛ شارح المفصل والشاطبية ، وأملجى الزمخشري التحوية ، وصاحب كتاب سفر السعادة ، وغير ذلك من الكتب ، توفي سنة ٦٤٣ هـ .

(٣) ت : « وقائمه » .

بنية الرواة ٣٤٩ .

على نية تكرار العامل ، ألا ترى [أنك] إذا قلت : « ضربت زيدا » جاز أن تكون ضربت رأسه أو يده أو جميع يده ؛ فإذا قلت : « يده » قد رفعت ذلك الإيهام ، فالبديل جاري مجرى التأكيد ، لدلالة الأول عليه ، أو للطابقة كافي بدل الكل ، أو التضمن كافي بدل البعض ، أو الالتزام كافي بدل الاشتغال ؛ فإذا قلت : « ضربت زيدا رأسه » فكأنك قد ذكرت الرأس مرتين ، مرة بالتضمن وأخرى بالطابقة ، وإذا قلت : « شربت ماء البحر بمضه » فإنه مفهوم من قولك : « شربت ماء البحر » أنك لم تشربه كله فحُتَّ البعض تأكيداً .

وهذا معنى قول سيبويه : ولكنه بنى الاسم تأكيداً ، وجرى مجرى الصفة في الإيضاح ، لأنك إذا قلت : « رأيت أبا عمرو زيدا » ، « ورأيت غلامك زيدا » ، « ومررت برجل صالح زيد » ، فن الناس من يعرفه بأنه غلامك ، أو بأنه رجل صالح ، ولا يعرف أنه زيد ، وعلى العكس ، فلما ذكرتهما أثبتت باجماعهما المقصود .

وهذا معنى قول الزحشرى : وإنما^(١) يذكر الأول لتجاوز التوطئة^(٢) ، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد .

وقال ابن السِّيد: ليس كلُّ بدل يقصد به رفعُ الإشكال الذي يمرض في المبدل منه، بل من البدل ما يراد به التأكيد ، وإن كان ما قبله غنيا عنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ كَتَّهِدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾^(٣) ، ألا ترى أنه لو لم يذكر « الصراط » الثاني لم يشك أحد أن الصراط المستقيم هو صراط الله . وقد نصَّ سيبويه على أن من البدل ما الغرض منه التأكيد ، ولهذا جوزوا بدل للضمير من للضمير ، كلفيته أبا . انتهى .

(١) الفصل ١٢١

(٢) الفصل : « نحو من التوطئة » .

(٣) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

والفرق بينهما وبين الصفة أن البديل في تقدير تكرار العامل، وكأنه في التقدير من جملتين؛
بدليل تكرار حرف الجر في قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا
لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(١)، وبدليل بدل النكرة من المعرفة والمظهر من المضمّر^(٢)، وهذا مما
يجتمع في الصفة، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك تكرار العامل الرفع
أو الناصب في تقدير التكرار، وهو إن كان كذلك فلا يخرج عن أن يكون فيه تبين
للأول كالصفة.

وقيل لأبي عليّ: كيف يكون البديل إيضاحاً للبديل منه، وهو من غير جملة؟ قال:
لما لم يظهر العامل في البديل، وإنما دل عليه العامل في البديل منه، واتصل البديل بالبديل منه
في اللفظ، جاز أن يوضحه.

ومن فوائد البديل التبيين على وجه اللوح فقولك: هل أدلك على أكرم الناس
وأفضلهم؟ فلان، أبلغ من قولك: فلان الأكرم والأفضل، بذكره مجلاً ثم منفصلاً.
وقال الأخفش والواحدى في بدل البعض من الكل، نحو: ﴿وَقَدْ عَلَى النَّاسِ حُجٌّ
أَلْبَيْتٍ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣): يسمى هذا بدل البيان؛ لأن الأول يدل على العموم
ثم يؤتى بالبديل إن أريد البعض.

واعلم أن في كلا البديلين - أعنى بدل البعض وبدل الاشتغال - بياناً وتخصيصاً للبديل
منه، وفائدة البديل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين: إحداهما بالعموم، والثانية بالخصوص.
ومن أمثله قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ﴾^(٤).

(٢) ت: «الضمير».

(٤) سورة الفاتحة ٦، ٧.

(١) سورة الأعراف ٧٥.

(٣) سورة آل عمران ٩٧.

﴿ آمَنَّا بِرَبِّ آلَ الْاَمَانِينَ . رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ لَنَسْمَعَنَّ بِالْناصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٢) وفائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتنصيص على « ناصية » ، والثانية على علة السمع ، ليشمل بذلك ظاهر كل ناصية هذه صفتها .

ويجوز بدل المعرفة من المعرفة ؛ نحو : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(٣) .
وبدل النكرة من المعرفة ، نحو : ﴿ بِالْناصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٤) . قال ابن يعيش :
ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كالأية ؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً .
والنكرة من النكرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا .
وَوَكَوَاعِبَ أُتْرَاجًا . وَكَأَنَّهُمْ فِيهَا قَنَاطِيرُ ذَهَابًا ﴾^(٥) ، فحداائق وما بعدها بدل من « مفازاً » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾^(٦) ، فإن « سود » بدل من « غرابيب »
لأن الأصل « سود غرابيب » فغرابيب في الأصل صفة لسود ، وتزع الضمير منها ،
وأقيمت مقام الموصوف ، ثم أبدل منها الذي كان موصوفاً بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ
يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾^(٧) . وقوله : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾^(٨)
فهذا بدل نكرة موصوفة من أخرى موصوفة فيها بيان الأولى .

ومثل إبدال النكرة المجردة من مثلها مجردة وبديل المعرفة من النكرة : ﴿ وَلِمَكَ
تَهْتَدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾^(٩) لأن « صراط الله » مبين إلى الصراط

(٢) سورة العلق ١٥ ، ١٦

(١) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨

(٣) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

(٤) م « معبود » تصحيف .

(٦) سورة طه ٢٧

(٥) سورة عم ٣١ - ٣٤

(٨) سورة يوسف ٢٠

(٧) سورة آل عمران ٨٥

(٩) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

المستقيم ؛ فإن يحى الخصاص والأخص بعد العام والأعم كثير ؛ ولهذا المعنى قال الخذاق في قوله تعالى : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ ^(١) : إنه لو عكس قيل : « ما يقول من لفظ » لم يحز ، لأن القول أخص من اللفظ ، لاخصاصه بالمستعمل ، واللفظ يشمل للمهل الذى لامعنى له .

وقد يحى للاشتمال ، والفرق بينه وبين بدل البعض ، أن البديل فى البعض جـز فى الاشتمال وصفاً ، كقوله : ﴿ وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ^(٢) فإن ﴿ أَذْكُرُهُ ﴾ بمعنى « ذكره » ؛ وهو بدل من الماء فى ﴿ أَنَسَانِيهِ ﴾ المائدة إلى الحوت ، وتقديره : « وما أنسأنى ذكره إلا الشيطان » .

وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(٣) وقـ ﴿ قِتَالٍ ﴾ بدل من « الشهر » بدل الاشتمال ، لأن الشهر يشتمل على القتال وعلى غيره ؛ كما كان زيد يشتمل على العقل وغيره ؛ وهو مؤكد لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه ، وإنما سألوا عن القتال فيه ، فجاء به تأكيداً .

وقوله : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ . النَّارِ ﴾ ^(٤) ، فالنار بدل من « الأخدود » بدل اشتمال ؛ لأنه يشتمل على النار وغيرها ، والمائد محذوف تقديره : « الموقدة فيه » .

ومن بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَرَفِيقَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) فالاستطيعون بمعنى الناس ، لا كلهم .

وقال ابن بَرّهان : بل هذه بدل كل من كل ، واحتج بأن الله لم يكلف الحج من لا يستطيعه فيكون المراد بالناس بعضهم ؛ على حدّ قوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

(١) سورة ق ١٨

(٢) سورة الكهف ٦٣

(٤) سورة البروج ٤٤

(٣) سورة البقرة ٢١٧

(٥) سورة آل عمران ٩٧ ، ١٧٣ .

لَكُمْ»^(١)؛ في أنه لفظ عام أريد به خاص، لأن «الناس» في اللفظ الأول لو كان للرادب
الاستغراق لما انتظم قوله بعده: «إِنَّ النَّاسَ»^(٢)؛ فلي هذا هو عنده مطابق لمدة الاستطمين
في كيتهم، وهم بعض الناس لا جميعهم.

والمصحيح ما صار إليه الجمهور؛ لأن باب البديل أن يكون في الثاني بيان ليس في الأول؛
بأن يذكر الخاص بعد العام ميثاقاً وموضعا.

ولا بد في إبدال البعض من ضمير، كقوله: «وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ
بِبَعْضٍ»^(٣). «وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ»^(٤).

وقد يحذف لدليل، كقوله: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ»^(٥)،
«منهم»، وهو مراد بدليل ظهوره في الآية الأخرى؛ وهي قوله: «وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ
مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ»^(٦)، فـ «من آمن» بدل من «أهله»، وهم بعضهم.
وقد يأتي البديل لنقل الحكم عن مبدله، نحو: «جاء القوم أكثرهم»^(٧)، وأعجبني
زيد نوبه. وقال ابن عصفور: ولا يصح «غلمانة».

وعدل عن البديل في قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَبْذُلُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ
لَا يَعْقِلُونَ»^(٨)، لأنه أريد الإخبار عنهم كلهم في الحال الثاني وهو «وَلَوْ أَنَّهُمْ
صَبَرُوا»^(٩)، فلو أبدل لأوهم، بخلاف: «إِنَّكَ أَنْ تَقُومَ خَيْرُ لَكَ». البديل أرجح.
والبديل في تقدير تكرير العامل وليس كالصفة، ولكنه في تقدير جلتين بدليل
تكرير حرف الجر.

(٢) سورة البقرة ٢٥١
(٤) سورة آل عمران ٩٧
(٦) م: «كلم» تصحيف
(٨) سورة الحجرات ٥

(١) سورة آل عمران ١٧٣
(٣) سورة الأنفال ٣٧
(٥) سورة البقرة ١٢٦
(٧) سورة الحجرات ٤

قد يُكرر عامله إذا كان حرف جر ، كقوله : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلِيمٍ قِنَوَاتٍ دَانِيَةً ﴾ ^(١) ، فـ ﴿ طليما ﴾ بدل اشتمال من ﴿ النخل ﴾ وكرر العامل فيه ؛ وهو ﴿ من ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْأَلَّ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ لِمَن آمَنَ ﴾ ، بدل بعض من كل ، من ﴿ الذين استضعفوا ﴾ ، لأن المؤمنين بعض المستضعفين ، وقد كُـرِّرَ اللام .

وقوله : ﴿ وَلَوْ لَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَمَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقُوتًا مِّنْ فَضَّةٍ ﴾ ^(٣) ، فقوله : ﴿ لِيُوتِيَهُمْ ﴾ بدل اشتمال من قوله : ﴿ لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ ^(٤) . وجمل ابن عطية اللام الأولى لللك والثانية للاختصاص ، فلي هذا يمنع البديل لاختلاف معنى الحرفين .

وقوله تعالى : ﴿ تَسْكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ ^(٥) ، فـ ﴿ لأولنا وآخرنا ﴾ بدل من الضمير في ﴿ لنا ﴾ ؛ وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل .

ومنه قراءة يعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً ، كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ ^(٦) ، قال أبو الفتح : جاز إبدال الثانية من الأولى ، لأن في الثانية ذكر سبب الجئوا .

قيل : ولم يظهر عامل البديل إذا كان حرف جر ، إينانا بافتقار الثاني إلى الأول ، فإن حروف الجر مفتقرة ، ولم يظهرها النمل ، إذ لو أظهره لاشطع الثاني عن الأول بالكلية ؛ لأن الكلام مع الفعل قائم بنفسه .

(٢) سورة الأعراف ٧٥

(٤) سورة المائدة ١١٤

(١) سورة الأنعام ٩٩

(٣) سورة الزخرف ٣٣

(٥) سورة المجادلة ٢٨ ، نصب « كل » الثانية .

واعلم أنه لا خلاف في جواز إظهار العامل في البديل إذا كان حرف جر كالات
السابقة؛ فإن كان رافعا أو ناصبا فقيه خلاف، والمجوزون احتجوا بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرًا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَسْأَلُونَ . أَمَدَّكُمْ﴾^(١) فيجوز أن يكون
﴿أَمَدَّكُمْ﴾ الثاني بدلا من ﴿أَمَدَّكُمْ﴾ الأول . وقد يكون من إبدال الجملة من الجملة ،
وتكون الثانية صلة « التي » كالأولى . ويجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى ،
كقولك: «ضربت رأس زيد قذفته بالحجر» . ثم قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا أَمْرًا الْمُرْسَلِينَ .
اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ﴾^(٢)؛ أبدل قوله: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ﴾^(٣) من قوله:
﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾^(٤) لأنه أكثر تعلقا في اقتضاء اتباعهم . وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ
يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٥) فـ ﴿يَلْقَ﴾ مجزوم بحذف الألف
لأنه جواب الشرط، ثم أبدل منه: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٦) فبين بها «الاثام» مفعو.

[تقسيم البديل باعتبار آخر]

وينقسم البديل باعتبار آخر إلى بديل مفرد من مفرد، وجملة، من جملة وقد سبقنا، وجملة
من مفرد، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾^(٧)، وقوله: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ
إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٨) وجاز
إسناد ﴿يقال﴾ إلى ما علمت فيه ، كما جاز إسناد ﴿قيل﴾ في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ
اللَّهِ حَقٌّ﴾^(٩).

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا

(٢) سورة يس ٢٠ ، ٢١

(٤) سورة آل عمران ٥٩

(٦) سورة المائدة ٣٢

(١) سورة الشعراء ١٣١ - ١٣٣

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة فصلت ٤٣

إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ^(١) قال الزمخشري: هذا الكلام كله في محل نصب ، بدلا من ﴿النجوى﴾^(٢) .

وبدّل الفعل من الفعل للوافق له في المعنى مع زيادة بيان ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا - يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ . . . ﴾^(٣) الآية .

والرابع : بدل المفرد من الجملة ، كقوله : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْنِهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾^(٤) ، ف ﴿ أَلَيْسَ بِهِمْ ﴾ بدل ؛ لأن الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد .

فإن قلت : لو كان بدلا لكان معه الاستفهام .
قيل : هو بدل معنوي .

تنبيه

[في تكرار البدل]

وقد يكرر البدل كقوله : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ^(٥) ، قوله : ﴿ إِذْ هُمَا ﴾ بدل من قوله : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٦) ، وقوله : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾^(٥) بدل من ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾^(٥) .

(٢) الكشاف ٣ : ٨٠

(٤) سورة يونس ٣٦

(١) سورة الأنبياء ٣٠

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة التوبة ٤٠ .

تَنْبِيْهِ

[في إعراب كلمة « آزر » في سورة الأنعام]

أعربوا « آزر » من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾ ^(١) بدلاً .
قال ابن عبد السلام : والبدل لا يكون إلا للبيان ، والأب لا يلبس بغيره ، فكيف
حسن البدل ؟ .

والجواب أن الأب يطلق على الجد ، بدليل قوله : ﴿ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ
وَيَعْقُوبَ ﴾ ^(٢) ، فقال : « آزر » لدفع توم الجاز .

هذا كله إذا قلنا : إن « آزر » اسم أبيه لكن في « المرب » للجهال بقي عن الزجاج :
لا خلاف ^(٣) أن اسم ^(٤) أبي إبراهيم [« تارح » والذي في القرآن يدل على أن اسمه آزر] ^(٥)
وقيل : « آزر » ذم في لغتهم ، وكأنه : « يا غطى » وهو من المعجم الذي وافق لفظه
لفظ العربي ، نحو الإزار والإزره ^(٦) ، قال تعالى : ﴿ أَخْرَجَ شَطَاةً فَآزَرَهُ ﴾ ^(٧) .
وعلى هذا قالوجه الرض ^(٨) ، في قراءة « آزر » .

القسم الرابع

عطف البيان

وهو كالنعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه .

وشرط صاحب الكشف فيه أن يكون وضوحه زائداً على وضوح متبوعه .

(١) سورة الأنعام ٧٤

(٢) سورة يوسف ٣٨

(٣) المرب ص ٢٨

(٤) المرب : « ليس بين الناس خلاف »

(٥) تكملة من كتاب المرب

(٦) الإزره ، بكسر الهمزة : الحال وهيئة الاقترار . (٧) سورة النع ٢٩

(٨) ويكون حيثظ على التداء ؛ ذكره صاحب الكشف ٢ : ٣٠ .

ورد ما قاله بأن الشرط حصول زيادة الموضح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه؛ لأن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول؛ لأن من الجائز أن يحصل باجتماع الثاني مع الأول زيادةً وموضح لا يحصل حال افراد كل واحد منهما، كما في «خالي أبو عبد الله زيد» مع أن اللقب أشهر؛ فيكون في كل واحد منهما خفاء بافراده ويرفع بالانضمام.

وقال سيبويه: «جمل «يا هذا الحمد» عطف بيان مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام.

وقيل: يشترط أن يكون عطف البيان معرفة.

والصحيح أنه ليس بشرط، كقولك: «لبست ثوباً جبة».

وقد أعرب الفارسي: «مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ»^(١) وكذا: «فَكَفَّارَةٌ»^(٢) «إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ»^(٣)، وكذلك صاحب المفتاح في «لَا تَتَّخِذُوا لِلْهَيْبَةِ ثَمَنِينَ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ»^(٤).

فلن قلت: ما الفرق بينه وبين الصفة؟

قلت: عطف البيان وضع ليدل على الإيضاح باسم يختص به، وإن استعمل في غير الإيضاح، كالدخ في قوله تعالى: «جَمَلَ اللَّهُ الْكَفَّيَّةَ الْكِتَابَةِ الْحَرَامَ»^(٥) فإن «البيت الحرام» عطف بيان جرى به للدخ لا للإيضاح، وأما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل في متبوعه، وإن كانت في بعض الصور مفيدة للإيضاح للعلم بمقتبوعها من غيرها.

وكقوله تعالى: «إِنَّمَا أُعْطِكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ»^(٦)، وقوله تعالى: «آيَاتُ بَيْنَاتٍ مِمَّا إِنْ أَنْزَلْنَاهُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ»^(٧).

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٤) سورة المائدة ٩٧

(٦) سورة آل عمران ٩٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة الحج ٥١

(٥) سورة سبأ ٤٦

وزعم الزغشري في قوله تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾^(١) أن ﴿ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان .

وهو مردود ؛ فإن العامل إنما يناد في البديل لا في عطف البيان .
فإن قلت : ما الفرق بينه وبين البديل ؟ .

قلت : قال أبو جعفر النحاس : ما علمت أحدا فرّق بينهما إلا ابن كيسان^(٢) ؛ فإن الفرقَ بينهما أن البديل يقرر الثاني في موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، وعطف البيان أن تتدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يُعرف إلا بالثاني ، وإن ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول ، فبحث بالثاني ميّنا للأول ، فأثما له مقام التعت والتوكيد .

قال : وتظهر فائدة هذا في النداء ، تقول : « يا أخانا زيد أقبل » ، على البديل ، كأنك رفضت الأول وقلت : « يا زيد أقبل » ، فإن أردت عطف البيان قلت : « يا أخانا زيدا أقبل » .

القسم الخامس

ذكر الخاص بعد العام

فيؤتى به معطوفا عليه بالواو للتنبيه على فضله ؛ حتى كأنه ليس من جنس العام ؛ تنزيلا للتفاير في الوصف منزلة التفاير في القات ، وعلى هذا بنى للتنبه قوله^(٣) :
فَإِنْ تَقَى الْأُنَاصِمَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ لِّلْكَ بَعْضُ دَمِ الْقَزَالِ

(١) سورة البلاق ٦

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان أمير الحسن التميمي ، أحد تلامذة المبرد وطلب ، وصاحب الكتب الكثيرة في النحو واللغة . توفي سنة ٢٩٩ - إنباه الرواة ٣ : ٥٧

(٣) ديوانه ٤ : ٢٠ من قصيدة يرى بها أم سيف الدولة .

وابن الرومي أيضا حيث قال :

كَمْ مِنْ أَبِي قَدْ عَلَا بَابِنِ ذُرًّا شَرَفِيْ
كَما عَلَتْ بِرَسُولِ اللهِ عِندَانِ
وحكى الشيخ أمير الدين عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول : إن هذا المطفف
يسمى بالتجريد ، كأنه جُرِدَ من الجملة وأُفرد بالذِكر تفصيلا .

وله شرطان ذكرهما ابن مالك : أحدهما كون المطفف بالواو ، والثاني كون المطفوف
ذا مزية . وحكى قوكتين في العام للذكور : هل يتناول الخالص للمطفوف عليه ، أو لا يتناوله ؟
فصل القول الأول يكون هذا نظير مسألة : « نعم الرجل زيد » على المشهور فيه ؛ وهو
الظاهر من لفظ العام ، وعلى الثاني يكون عطف الخالص قرينة دالة على إرادة التخصيص
في العام ، وأنه لم يتناوله ، وهو نظير بحث الاستثناء في نحو قولك : « قام القوم إلا زيدا »
من أن « زيدا » لم يدخل في القوم ، وقد يقتضى هذا بقوله :

يا حَبِّ لَيْلى لا تَغَيَّرْ وَازدَدِ وانمُ كما ينمو الخضاب في اليد^(١)

وإن كان هذا ليس من المطفف العام .

وقد أشار الزمخشري إلى القولين^(٢) في سورة الشعراء . في قوله : ﴿ فِي جَنّاتٍ وَعُيُونٍ .

قَدْزُرُوعٍ وَتَحَلَّى طَلْحُهَا هَضِيمٌ ۝ ﴾^(٣)

(١) البيت في البان ٣٠ : ٢١٦ ؛ وقيل عن ابن سبيد أن الرواية المشهورة : « وانمُ كما ينمي » .

(٢) الكشاف ٣ : ٢٥٨ ؛ وعبارته : فإن قلت : لم قال : ﴿ وَتَحَلَّى ۝ ﴾ بعد قوله : ﴿ فِي جَنّاتٍ ۝ ﴾
والجنة تتناول النخل أول شيء كما يتناول النعم الإبل كذلك من بين الأزواج ؛ حتى أنهم يذكرون الجنة
ولا يقصدون إلا النخل ، كما يذكرون النعم ولا يريدون إلا الإبل ، قال زهير :

• من النواضع تسقى جنة سحفا •

قلت : فيه وجهان : أن يحس النخل بإفراده بعد دخوله في جملة سائر الشجر ؛ تنبيها على انفراده عنها
بغضه عليها . وأن يريد بالجنات غيرها من الشجر ؛ لأن اللفظ يصلح لذلك ثم يطبق عليها النخل .

(٣) سورة الشعراء ١٤٧ ، ١٤٨

وقد يقال : آية الشعراء إنما جازَ فيها الاحتمالان من جهة أن لفظ « جنات » وقع بلفظ التنكير ، ولم يم الجنس ؛ وأما الآية السابعة^(١) فالإضافة تم . ولا ينبغي أن يجعل من هذا قوله تعالى : ﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾^(٢) أما على قول أبي حنيفة ومحمد فواضح ، لأنهما يقولان : إن النخل والمان ليسا بفاكهة ، وأما على قول أبي يوسف فقوله : « فاكهة » مطلق وليس بعام .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الَّتِي تَلَايَ ﴾^(٣) ، على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس .

قلنا : إن المراد غيرها كالوتر والضحي والبيد ، فليس من هذا الباب . وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُسْكِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٤) ، مع أن التمسك بالكتاب يشمل كل عبادة ، ومنها الصلاة ، لكن خصها بالذكر لإظهار أمرتها ككونها عماد الدين .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾^(٥) ، فإن عداوة الله راجعة إلى عداوة حزبه ، فيكون جبريل كالذكور أربع مرات ، فإنه اندرج تحت عموم ملائكته ، وتحمت عموم رسله ، ثم عموم حزبه ، ثم خصومه بالتخصيص عليه .

ويجوز أن يكون عومل معاملة العدد ، فيكون الذكر ثلاثا ، وذكرهما بدلا للملائكة - مع كونهما من الجنس - دليل على قصد التنويه بشرفهما . على أن التفصيل

(٢) سورة الرحمن ٦٨

(٤) سورة الأعراف ١٧٠

(١) هي آية ٢٥ من سورة الشعراء

(٣) سورة البقرة ٢٣٨

(٥) سورة البقرة ٩٨

إن كان بسبب الأفراد قد عدل للملائكة مثله بسبب الإضافة ، وقد يلحظ شرفها على غيرها .

وأيضا فانخلاف السابق في أن ذكر بعض أفراد العالم بعد العام ؛ هل يدل على أنه لم يدخل في العام فرارا من التكرار أو يدخل ؟

وقائده التوكيد ، وحكاية الروياني^(١) في « البحر » من كتاب الوصية ، وخرج عليه ما إذا أوصى [رجل] يزيد دينار وثلث ماله للفقراء ، وزيد فقير ، فهل يجمع له بين ما أوصى لديه وبين شيء من الثلث على ما أراد الوصي ؟ وجهان ، والأصح أنه لا يعطى غير الدينار ؛ لأنه بالتقدير قطع اجتهد الوصي .

قلت : والقول بعدم دخوله تحت اللفظ هو قول أبي على الفارسي وتلميذه ابن جني ، وعلى هذا القول فلا يحسن عد هذه الآية من هذا النوع .

وأيضا فإذا اجتمع في الكلام معطوفان : هل يجعل الآخر معطوفا على الأول ؟ أو على ما يليه ؟ وقع في كلام الزخشرى في مواضع من الكشف تجويز الأمرين .

فذكر في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ قَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(٢) ، أن « خرجا » معطوف على « قالِق » لا على « يُخْرِجُ »^(٣) ، فرارا من عطف الاسم على الفعل ، وخالفه ابن مالك وأوله .

وذكر أيضا في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ

(١) هو أبو المحاسن عبد الواحد بن اسماعيل الروياني الشافعي التوفي سنة ٥٠٢ ؛ وكتابه : « بحر الذهب في الفروع » ، ذكره صاحب كشف الظنون ٢١٦ ، وقال : « وهو بحر كاسم » .

(٢) الكشف ٢ : ٣٦ .

(٣) سورة الأنعام ٩٥

وَقَفَّيْ الْأَمْرِ^(١) ، على هذه القراءة^(٢) أنه معطوف على ﴿الله﴾ لأن قضاءه قديم .
 وذكر أيضا في قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
 وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(٣) ، حاصله أن قوله : ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ إذا أريد به
 الموم كان قوله : ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفاً على مقدر ؛ أي أنشأها وأوجدتها ، ﴿وَخَلَقَ
 مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا﴾ ، بمعنى خلقكم من نفس هذه صفتها . وإن أريد به
 المخاطبون بمكة كان قوله : ﴿وَخَلَقَ﴾ عطفاً على ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ، وموجب ذلك القرار
 من التكرار^(٤) .

وعلى هذا فيجوز أن يكون « جبريل » معطوفاً على لفظ الجلالة ، فلا تكون الآية
 من هذا النوع . ولو سلمنا بطفه على « رسله » فكذلك ؛ لكن الظاهر أن للراد بالرسول
 من بني آدم لطفهم على اللائكة ، فليسوا منه .
 وفي الآية سؤالان :

أحدهما : لم خص جبريل وميكائيل بالذكر ؟ الثاني : لم قدم جبريل عليه ؟
 والجواب عن الأول أنه سبحانه وتعالى خصهما بالحياة^(٥) ، فجبريل بالوحي الذي
 هو حياة القلوب ، وميكائيل بالرزق الذي هو حياة الأبدان ، ولأنهما كانا سبب النزول
 في تصريح اليهود بمداونتها .
 وعن الثاني : أن حياة القلوب أعظم من حياة الأبدان ؛ ومن ثم قيل :

(١) سورة البقرة ٢١٠

(٢) أي برنح : ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ ؛ وفي قراءة الجمهور : وقرأ أبو جسر ﴿وَاللَّائِكَةُ﴾ بالمر

صفاً على التمام أو ظلال ؛ وانظر الكشاف ١ : ١٩٧ ، والقرطبي ٣ : ٢٥ .

(٣) سورة النساء ١

(٤) انظر الكشاف ١ : ٣٥٥

(٥) ت : « في الحياة » .

عَلَيْكَ بِالنَّفْسِ فَاسْتَكْمَلْ فَضَائِلَهَا فَأَنْتَ بِالنَّفْسِ لَا بِالْجِسْمِ إِنْسَانٌ
ومنه قوله تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾^(١) ، وغُلَطٌ بعضهم من عدّة
هذه الآية من هذا النوع ، من جهة أن « فاكهة » نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها .
وهو غلط لأسمين :

أحدهما : أنها في سياق الإثبات ، وهو مقتضى المصوم ؛ كما ذكره القاضي أبو الطيب
الطبري .

والثاني : أنه ليس المراد بالخاص والمأمور هاهنا للصطلح عليه في الأصول ، بل كل ما كان
الأول فيه شاملا للثاني .

وهذا الجواب أحسن من الأول ، لمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متعدد .
ولما لمح أبو حنيفة معنى السطف وهو للمأيرة لم يحث الخالف على أكل الفاكهة
بأكل الرمان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخُلُوعِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٢) ، إذ الأمر والنهي من جملة الدعاء إلى الخير .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾^(٣) ،
والقصد تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نُزِّلَ عليه ؛ إذ لا يتم الإيمان إلا به .

وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ ﴾^(٤) .

(٢) سورة آل عمران ١٤٠

(٤) سورة هـ ٧٣ -

(١) سورة الرحمن ٦٨

(٣) سورة القتال ٧

وقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ وَمِنْ الَّذِينَ أُشْرَكُوا﴾^(١) ،
فقائدة قوله: ﴿وَمِنْ الَّذِينَ أُشْرَكُوا﴾ مع دخولهم في عموم الناس، أن حرصهم على الحياة
أشد، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث .

وقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٢) ، فهذا علم ، ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ
يُوقِنُونَ﴾^(٣) ، وإن كان الإيمان بالغيب يشملها، ولكن خصها لإنكار المشركين لها
في قولهم ﴿مَا مِثْلُ مَا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾^(٤) ، فكان في تخصيصهم بذلك
مدح لهم .

وقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾^(٥) ، فم ب قوله: ﴿خلق﴾ جميع مخلوقاته،
ثم خص فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾^(٦) .

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزْيِيرٍ﴾^(٧) ، فإنه
عطف «اللحم» على «الليته» مع دخوله في عموم الليته، لأن الليته كل ما ليس له ذكاة
شرعية، والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه .

تَنْبِيْهُ

ظاهر كلام الكثيرين تخصيص هذا المطف بالواو، وقد سبق عن ابن مالك وآخرين
مجيبه في «أو» في قوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾^(٨) ، مع أن ظلم النفس

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة البقرة ٩٦ | (٢) سورة البقرة ٣ |
| (٣) سورة البقرة ٤ | (٤) سورة المجانية ٢٤ |
| (٥) سورة الطلق ١ | (٦) سورة الطلق ٢ |
| (٧) سورة الأنعام ١٤٥ | (٨) سورة النساء ١١٠ . |

من عمل السوء ؛ قيل هو بمعنى الواو، والمعنى يظلم نفسه بذلك السوء حيث دساها بالمصيبة.
وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾^(١) ؛ فإن
الوحي مخصوص بمزيد قبح من بين أنواع الافتراء، خص بالدكر تنبيها على مزيد العقاب
فيه والإثم .

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٢) ، مع أن فعل الفاحشة
داخل فيه . قيل : أريد به نوع من أنواع ظلم النفس ؛ وهو الربا ، أو كل كبيرة ، نفس بهذا
الاسم تنبيهها على زيادة قبحة ؛ وأريد بظلم النفس ما وراء ذلك من الذنوب .

القسم السادس

ذكر العام بعد الخاص

وهذا أنكر بعض الناس وجوده ؛ وليس بصحيح .
والفائدة في هذا القسم واضحة، والاحتمالان المذكوران في العام قبله ناجان هنا أيضا .
ومنه قوله : ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾^(٣) : والنسك العبادة ؛ فهو أعم من الصلاة .
وقوله : ﴿أَلَمْ يَمْلِكُوا أَنْ اللَّهُ يَعْلَمَ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^(٤) .
وقوله : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾^(٥) .
وقوله ، إخباراً عن نوح : ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا
وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٦) .

(٢) سورة آل عمران ١٣٥

(٤) سورة التوبة ٧٨

(٦) سورة نوح ٢٨ .

(١) سورة الأنعام ٩٣

(٣) سورة الأنعام ١٦٢

(٥) سورة الحجر ٨٧

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾^(١) .

وجعل الزخريّ منه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْبُرِ الْأَمْرَ ﴾^(٢) بدقوله : ﴿ قُلْ مَنْ مَرَزَكُمْ ﴾^(٣) .

واعلم أن هذين النوعين يضاف في الأفعال والأسماء ؛ لكن وقوعهما في الأفعال لا يأتي إلا في النفي ، وأما في الإثبات فليس من هذا الباب ؛ بل من عطف الللق على اللقيد ، أو اللقيد على الللق .

الضم السابع

عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه

في المعنى ، والتصد منه التأكيد

وهذا إنما يجيء عند اختلاف اللفظ ؛ وإنما يحسن بالواو ، ويكون في الجمل كقوله : ﴿ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ . ثُمَّ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ ﴾^(١) .

ويكثر في المفردات كقوله : ﴿ فَأَمَّا وَعْتُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَشْعَانُوا ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾^(٣) ، ﴿ لَا تَخَافَ دَرْسًا وَلَا نَقْصًا ﴾^(٤) .

(١) سورة التهرم ٤

(٢) سورة يونس ٣١

(٣) الكشاف ٢ : ٢٧١ ؛ وعبارته بعد تفسير الآية : « جاء والموم بعد الموصوم » .

(٤) سورة التوبة ٣٤ ، ٣٥

(٥) سورة آل عمران ١٤٦

(٦) سورة طه ١١٢

(٧) سورة طه ٧٧ .

وقوله : ﴿ثُمَّ عَيسَى وَيَسَّى﴾^(١) .

وقوله : ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿لَا تُبَيِّقْ وَلَا تَنَدَّرْ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾^(٥) ؛ قال الخليل : العِوَج والأَمْت بمعنى

واحد . وقيل : الأَمْت أن يلفظ مكان ويرق مكان ، قال ابن فارس في « اللقايس »

وهو راجع لما قاله الخليل^(٦) .

وقوله : ﴿أَنَا لَا نَسْخُ سِرُّكُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾^(٨) .

وقوله : ﴿إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءٍ﴾^(٩) .

وفرق الراغب بين النداء والدعاء بأن النداء ، قد يقال إذا قيل « يا » أو « أيا »

ونحوه من غير أن يضم إليه الاسم ، والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم ؛ نحو :

« يا فلان »^(١٠) .

وقوله : ﴿إِنَّا أَعْلَمْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا﴾^(١١) .

وقوله : ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾^(١٢) .

- (٢) سورة يوسف ٨٧
(٤) سورة النساء ١٧١
(٦) اللقايس ١ : ١٣٧
(٨) سورة المائدة ٤٨
(١٠) مفردات الرافعي ١٦٩
(١٢) سورة الأحزاب ١٢ .

- (١) سورة المدثر ٢٢
(٣) سورة المدثر ٢٨
(٥) سورة طه ١٠٧
(٧) سورة الزخرف ٨٠
(٩) سورة البقرة ٧١١
(١١) سورة الأحزاب ٦٧

وقوله : ﴿ لَا يَسْتَكْنِ فِيهَا نَسَبٌ وَلَا بِسْتَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾^(١) ، فإن « نسب » مثل « نسب » وزنا ومعنى ومصدرا .

وقوله : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾^(٢) ، على قول من فسر الصلاة بالرحمة ، والأحسن خلافه ، وأن الصلاة للاعتناء وإظهار الشرف ، كما قاله الفراء وغيره ، وهو قدّم مشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار ، وعلى هذا فهو من عطف المتضامين . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^(٣) : إنهم هم المذكورون^(٤) أولا ؛ وهو من عطف الصفة على الصفة .

واعترض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة تمايز الصفتين في اللفظ ، تقول : « جاء زيد العالم والجاد والشجاع » أى الجامع لهذه الماى الثلاثة المتغايرة ، ولا تقول : « زيد العالم والعالم » فإنه تكرار ؛ والآية من ذلك ؛ لأن المطفوف عليه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْقَيْسِ ﴾^(٥) ، والمطفوف قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾^(٦) ، وللنزل هو القيس بيته .

ويمحتمل أن يقال : المطفوف عليه مطلق القيس ، والمطفوف غيب خاص ، فيكون من عطف الخاص على العام .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾^(٧) ، فإن المراد بالكتاب المنير

(٢) سورة البقرة ٤

(١) سورة طه ٣٥

(٣) سورة البقرة ٤

(٤) في قوله تعالى في الآية السابقة لها : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْقَيْسِ وَيُحِبُّونَ الصَّلَاةَ... ﴾ ،

وانظر الكتاب ١ : ٢٢ .

(٦) سورة البقرة ٤

(٥) سورة البقرة ٣

(٧) سورة طه ٢٥ .

هو الزبور ، وقوله عن إجماع المفسرين لما تضمنته من النكت ، كما تطفئ النعمت بعضها على بعض ؛ وهذا يرده تكرار الباء ، فإنه يشعر بالفصل ، لأن فائدة تكرار العامل بعد حرف المطفئ إشمار بقوة الفصل من الأول والثاني ، وعدم التجوز في عطف الشيء على نفسه .

والذي يظهر أنه للتأسيس ، وبيانه وجوه :

أحدها أن قوله تعالى : ﴿ جَاءَتْهُمْ ﴾ يعود الضمير فيه على للكاذبين لئلي صلى الله عليه وسلم وعلى الذين من قبلهم ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلا في المرسلين المذكورين ، والكتاب المنير هو القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(١) ، معطوف على قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾^(٢) ، أى كذبوا ثم أخذتهم بقيام الحجة عليهم **بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ** ^(٣) . وجاء تقديم قياس الحجة على م قبل المطفئ اعتراضا للاهتمام به ، وهو من أدق وجوه البلاغة . ومثله في آية آل عمران قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ جَاءُوا ﴾ انصراف من الخطاب إلى النفية ، كأنه قال : « جاء هؤلاء المذكورون » ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلا في الضمير ؛ وهو في موضع « جثم بالبينات » فأقام الإخبار عن الغائب مقام الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ جَرَيْنَ بِهِمْ ﴾^(٥) ، وفيه وجه من التعجب ؛ كأن الخطاب إذا استعظم الأمر رجع إلى النفية ليم الإخبار به جميع الناس ، وهذا موجود في الآيتين .

والثاني : أن يكون على حذف مضاف ؛ كأنه قيل : « الكتاب المنير » يعنى القرآن ،

(٢) سورة طاهر ٢٥ -

(٤) سورة آل عمران ١٨٤

(١) سورة طاهر ٢٦

(٣) سورة طاهر ٢٥ -

(٥) سورة يونس ٢٢ -

فيكون مثل قوله : ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَتَمَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(١) .
وهذا ^(٢) وجه حسن .

تَنْجِيهَات

الأول : أنكر للبرد هذا النوع ، ومنع عطف الشيء على مثله ؛ إذ لا فائدة فيه ،
وأول ما سبق باختلاف للمعنيين ؛ ولعله ممن ينكر أصل الترادف في اللغة كالمسكرو وغيره .

الثاني : ما ذكرناه من تخصيص هذا النوع بالواو هو للشهور ، وقال ابن مالك :
وقد أنبت « أو » عنها ، كما في قوله تعالى : ﴿ نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ
خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ ^(٤) .

قال شيخنا : وفيه نظر ؛ لإمكان أن يراد بالخطيئة ما وقع خطأ ، وبالإثم ما وقع عبثا .
قلت : ويدل له قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِذَا نَمَا يَكْسِبُهُ حَتَّى
نَفْسِهِ ﴾ ^(٥) .

وجعل منه بعضهم قوله صل الله عليه وسلم : « اللهم إني أسألك بكل اسم ^(٦) هو لك
سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم
الغيب عندهك » .

قلت : ما ذكره ابن مالك قد سبقه به ثعلب ، فيما حكاه ابن سيده في « المحكم »
قال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ عُدْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ ^(٧) : المنذر والنذر واحد ^(٨) .

(٢) م ، ت : « وهنا » .

(٤) سورة النساء ١١٢

(٦) م : « شيء » ، صوابه من ت

(٨) قوله صاحب السان ٦ : ٢٢٩ .

(١) سورة الميف ٦

(٣) سورة النساء ١٢٨

(٥) سورة النساء ١١١ .

(٧) سورة الرسلات ٦

قال الأحياني : وبمضمهم ينقل ^(١).

وعن الفراء : أنه يجري في المطف بهم ، وجعل منه قوله : ﴿ وَبِأَقْوَمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، قال : معناه : وتوبوا إليه ، لأن التوبة الاستغفار .

وذكر بمضمهم أنه قد تجرد عن المطف ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَّابِيبُ سُودٍ ﴾ ^(٣) والغرايب هي السود ، ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ أَلَمْ يَخُنْ أَلْ رَّحِيمَ ﴾ ^(٥) ، وغير ذلك .



الثالث : ما يدفع وهم التكرار في مثل هذا النوع ، أن يمتد أن مجموع الترادفين يحصل معنى لا يوجد عند أفراد أحدهما ؛ فإن التركيب يحدث معنى زائدا ؛ وإذا كانت كثرة الحروف قيد زيادة للمنى ، فكذلك كثرة الألفاظ .

القسم الثامن

الإيضاح بعد الإبهام

يُرى للمنى في صورتين ، أولى يكون بياته بعد التشوف ^(٦) إليه ، لأنه يكون الله للنفس وأشرف عندها ، وأقوى لحفظها وذكرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ ^(٧) .

(١) م : « ينقل » صحيح ، قال صاحب الكشاف ٥ : ٤٢٠ : « وفرقا متقلين وعنفين » . والظر

الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ١٥٤ .

(٢) سورة طهر ٢٢

(٣) سورة هود ٥٢

(٤) سورة فاتحة الكتاب ٣

(٥) سورة نوح ٢٠

(٦) سورة الحجر ٦٦

(٧) ت : « الشوق »

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(١) فَإِنَّ وَضْعَ الضمير موضع الظاهر منه البيان أو الحديث ، أو الأمر لله أحد مكفواً بها ثم فُسِّر ، وكان أوقع في النفس من الإتيان به مفسراً من أول الأمر ، ولذلك وجب تقديمه . وتفيد به الجملة المراد ، تعظيماً له .

وسياق عكسه في وضع الظاهر موضع للضمير .

ومثله التفصيل بعد الإجمال ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾^(٢) .
وعكسه كقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَدَّعْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾^(٤) ، وأعاد قوله : ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ وإن كان معلوماً من « الثلاثين » و « العشر » أنها أربعون لنفي اللبس ؛ لأن العشر لما أتت بعد الثلاثين ، التي هي نص في المواعدة دخلها الاحتمال أن تكون من غير المواعدة ، فأعاد ذكر « الأربعين » نفيًا لهذا الاحتمال ، ولِيُعلم أن جميع العدد للمواعدة .

وهكذا قوله تعالى : ﴿ قَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٥) أعاد ذكر العشرة ، لما كانت الواو تجمي . في بعض المواضع للإباحة ، وقوله : ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ تحقيق لذلك وتأكيده .

فإن قلت : فإذا كان زمن المواعدة أربعين فلم كانت « ثلاثين » ثم عشرين ؟

(٢) سورة لقمان ٣٦

(٤) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة الإخلاص ١

(٣) سورة البقرة ١٩٦

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

أجاب ابن عساكر^(١) في « التكميل والإفهام » بأن المشر إنما فصل من أولئك ؛ ليتحدد قرب انقضاء المواعدة ، ويكون فيه متأهبا لمجتمع الرأي ، حاضر الذهن ؛ لأنه لو ذكر « الأربعين » أولا لكانت متساوية ؛ فإذا جعل المشر فيها إتماما لما استشعرت النفس قرب التمام ، وتحدد بذلك عزم لم يتقدم .

قال : وهذا شبيه بالتلوم الذي جعله الفقهاء في الآجال المضروبة في الأحكام ، ويفصلونه من أيام الأجل ؛ ولا يحملونها شيئاً واحداً ؛ ولعلهم استنبطوه من هذا .

فإن قلت : فلم ذكر في هذه السورة - أعنى الأعراف - الثلاثين ثم العشر ، وقال في البقرة : ﴿ وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾^(٢) ولم يفصل العشر منها ؟

والجواب ، والله أعلم : أنه قصد في الأعراف ذكر صفة المواعدة والإخبار عن كيفية وقوعها فذكر على صفتها ، وفي البقرة إنما ذكر الامتنان على بني إسرائيل بما أنعم به عليهم ، فذكر نعمه عليهم مجملة ، فقال : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾^(٣) ، ﴿ وَإِذْ أُنْجَيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾^(٤)

واعلم أنه يخرج لنا مما سبق جوابان في ذكر العشرة بعد الثلاثة والسبعة ؛ إما الإجمال بعد التفصيل ، وإما رفع الالتباس ، ويضاف إلى ذلك أجوبة :

(١) هو محمد بن علي بن الحضر الصائغ المعروف بابن عساكر ؛ تلميذ أبي القاسم السهيلي صاحب كتاب التبريد والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام ؛ وكتاب ابن عساكر ذيل عليه ؛ جمع بينهما شيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة في كتاب واحد سماه : « التبيان » . كشف الظنون ٤٢٢ .

(٢) سورة البقرة ٥٠

(٣) سورة البقرة ٥١

(٤) سورة البقرة ٤٩

ثالثها : أنه قصد رفع ما قد يهيج في النفوس ، من أن التمتع إنما عليه صوم سبعة أيام لا أكثر ، ثلاثة منها في الحج ، ويكمل سبعا إذا رجع .

رابعها : أن قاعدة الشرمة أن الجنسيتين في الكفارة لا يجب على المكفر الجمع بينهما ، فلا يلزم الحالف أن يطعم المساكين ويكسوم ؛ ولا المظاهر المتق والصوم ؛ فلما اختلف محلّ هذين الصومين فكانت ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع ، صاروا باختلاف المحلّين كالجنسيتين ، والجنسان لا يجمع بينهما . وأفادت ^(١) هذه الزيادة - وهي قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٢) - رفع ما قد يهيج في النفوس ، من أنه إنما عليه أحد النوعين : إما الثلاث وإما السبع .

الخامس : أن المقصود ذكر كمال لا ذكر المشرة ، فليست العشرة مقصودة بالذات ، لأنها لم تذكر إلا للإعلام بأن التفصيل للتقدم عشرة ، لأن ذلك من المعلوم بالضرورة ، وإنما ذكرت لتوصّف بالكمال الذي هو مطلوب في القصة .

السادس : أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، والتقدير : فصيام عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجعتم ؛ وهذا وإن كان خلاف الأصل ، لكن الإشكال ألجأنا إليه .

السابع : أن الكفارات في الغالب إنما تجب متتابعة ككفارات الجنائيات ، ولما فصل هاهنا بين صوم هذه الكفارة بالإفطار قبل صومها بذكر القدية ليعلم أنها وإنما كانت منفصلة فهي كالمتصلة .

فإن قلت : فكفارة اليمين لا تجب متتابعة ، ومن جنس هذه الكفارة ما يجب على

المحرم إذا خلق ثلاث شعرات ، ومن عجز عن الفدية فإنه يصوم ثلاثة أيام ولا يشترط التتابع .

قلت : هي في حكم للتابعة بالنسبة إلى الثواب ؛ إلا أن الشرع خفف بالتفريق .
ثامنها : أن السبع قد تدكر والمراد به الكثرة لا العدد ؛ والقي فوق الستة ودون الثمانية ،
وروى أبو عمرو بن العلاء وابن الأعرابي عن العرب : سبع الله لك الأجر ، أى أكثر
ذلك ، يريدون التضعيف .

وقال الأزهري في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ^(١) هو جمع السبع ،
الذى يستعمل للكثرة ، وإذا كان كذلك فاحتمل أن يقوم أن المراد بالسبع ما هو أكثر
من السبع ؛ ولفظها معطوف على الثلاثة بآلة الجمع ، فيفيض إلى الزيادة في الكفارة على العدد
المشروع ، فيجب حينئذ رفع هذا الاحتمال بذكر الفذلكة ؛ وللعرب مستند قوي في إطلاق
السبع والسبعة ، وهي تريد الكثرة ليس هذا موضع ذكره .

تاسمها : أن الثلاثة لما عطف عليها السبعة احتمل أن يأتي بعدها ثلاثة أو غيرها من
الأعداد ، فتبدي بال عشرة ليُعلم أن المراد كَمُل ، وقطع الزيادة للقضية للتسلسل .

عاشرها : أن السبعة المذكورة عقب الثلاثة يحتمل أن تكون الثلاثة داخلة فيها ، كما
في قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٢) ، أى مع اليومين اللذين خلق الأرض

(١) سورة التوبة ٨٠

(٢) سورة فصلت ١٠٠ .

فيهما ، فلا بد من اعتقاد هذا التأويل ليندفع ظاهر التناقض ، فنجاء التقييد بالمشترط لرفع توهم التداخل .

وهذا الجواب أشار إليه الزمخشري ؛ وقُلْ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ترجيحه ؛ وردّه ابن أبي الإصبع^(١) بأنّ احتمال التداخل لا يُفَنّ إلا بملدين منفصلين لم يأت بهما جملة ، فلو اقتصر على التفصيل احتمل ذلك ؛ فالتقييد مانع من هذا الاحتمال . وهذا أعجب منه ، فإن محيى الجملة رافع لتلك الاحتمال .

الحادى عشر : أن حروف السبعة والتسعة مشبهة ، فأزيل الإشكال بقوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٢) ثلاثاً ، وها « تسعة » ، فيصير المدد اثني عشر . ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً » .

فائدة

[في التأكيد بمائة إلا واحداً]

التأكيد بمائة إلا واحداً ، لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالسبعة والسبعين لكن مثل هذا مأمون في القرآن ؛ لأن الله حفظه .

انضم التاسع

وضع الظاهر موضع المضمّر

لزيادة التقرير ؛ والمعجب أن البيانيين لم يذكروه في أقسام الإطناب .

(١) هو أبو عماد عبد العظيم بن عبد الواحد بن طاهر المروفي باين أبي الأصم ؛ صاحب كتاب بديع القرآن .
(٢) سورة البقرة ١٩٦

ومنه بيت الكتاب^(١) :

إذا الوحش ضمَّ الوحشَ في ظِلِّهَا سواقط من حرِّ وقد كان أظهر^(٢)
ولو أتى على وجهه لقال : « إذا الوحش ضمَّها » .

وإنما يسأل عن حكمته إذا وقع في الجملة الواحدة، فإن كان في جملتين مستقلتين كالبيت
سهل الأمر ، سكنَ الجلتين فيه كالجملة الواحدة ، لأن الرفع للوحش الأول فعل محذوف كما
يقول البصريون ، والفعل للذكر سادَّ مسدَّ الفعل المحذوف ؛ حتى كأنه هو ؛ ولهذا
لا يجتمعان ، وإن قدر رفع الوحش بالابتداء فالكلام جملة واحدة .
ويسهل عند اختلاف اللفظين كقوله^(٣) :

إذا المرء لم يَشَّ الكريمةَ أوْشَكَتْ حِبَالُ الهَوَيْيِ باقِيَ أَنْ تَقَطَّعَا

فاختلاف لفظين ظاهرين أشبهما لفظي الظاهر والمضمر في اختلاف اللفظ ؛ وعليه قوله
تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾^(٤) ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾^(٥)
ولم يقل : « يؤذونه » مع ما في ذلك من التعظيم ، فالجمع بين الوصفين ، كقوله في الحديث :
« نبيك الذي أرسلت » ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . . . ﴾^(٦) الآية ؛
فإنه قد تكرر اسم الله ظاهراً في هذه الجمل الثلاث ، ولم يصر لدلالته على استقلال كل جملة
منها ، وأنها لم تحصل مرتبطة بيمضها ارتباط ما يحتاج فيه إلى إضمار .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾^(٧) ،

(١) الكتاب ١ : ٣١

(٢) البيت لقناة الجمدي ؛ يصف سيره في المجاورة إذا استكن الوحش من حر الشمس واحتداهما .

والظلال : جم ظلة ؛ وهو ما يتظل به ..

(٤) سورة التوبة ٦١

(٣) هو السكعبة اليربوعي الفضليات ١ : ٢

(٦) سورة البقرة ٧٦ .

(٥) سورة البقرة ١٠٦

وفيه دلالة على أن الطاغوت هو الشيطان ؛ وحسن ذلك هنا تنبيها على تفسيره .

وقال ابن السِّيد : إن كان في جملتين حسن الإظهار والإضمار ؛ لأن كل جملة تقوم بنفسها ، كقولك : « جاء زيد ، وزيدٌ رجلٌ فاضل » وإن شئت قلت : « وهو رجل فاضل » .

وقوله : ﴿ مِثْلَ مَا أُوْنِي رُسُلُ اللَّهِ أَفَلَا أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾^(١) .
وإن كان في جملة واحدة قبيح الإظهار ؛ ولم يكسده يوجد إلا في الشعر ؛ كقوله :
لا أرى للوت يسبق للوت شيء ، نفص للوت ذَا النفي والفقير^(٢)
قال : وإذا اقترن بالاسم الثاني حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان المناسب الإظهار ؛ كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٣) و ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾^(٤) ، والإضمار جائز كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّهُ هَابِيَةٌ . وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَةٌ ﴾^(٥) .

[الخروج على خلاف الأصل وأسبابه]

واعلم أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة ، وأصل المحدث عنه كذلك . والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق ، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب ، وفي الأفعال البناء ، وإذا جرى المضارع مجرى الاسم أعرب ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾^(٦) .

(١) سورة الأنعام ١٢٤

(٢) البيت من شواهد الكتاب ١ : ٣٠ ، ولبه إلى سوداة بن عدى .

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٤) سورة القارعة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤

(٥) سورة النكبات ١٧ .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ ^(٢) .

والخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم

كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَبِعَلِّمُوا اللَّهَ وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ ^(٦) ، فأعاد ذكر

الرب « لما فيه من التعظيم والمهضم للخصم .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَأَفْوِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ ^(٨) .

﴿ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي ﴾ ^(٩) .

﴿ كَلَّا نَحْنُ حَوَلَاءٌ هَوَلَاءٌ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ ^(١٠) .

﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾ ^(١١) .

(١) سورة النور ٤٠

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة الحجر ٦

(٤) سورة الإخلاص ٢

(٥) سورة الإسراء ٢٠

(٦) سورة الشورى ٤٠

(٧) سورة البقرة ٢٨٢

(٨) سورة الحجر ٦

(٩) سورة الإخلاص ٢

(١٠) سورة الإسراء ٢٠

﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾^(١) .
 ﴿وَكَفَلْنَا زَكْرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾^(٢) .
 وقوله تعالى : ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٣) ، ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾^(٤) ، كان القياس - لولا ما أريد به من التظيم والتفخيم - «الحاقة ما هي» .
 ومثله : ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾^(٥) تفخيلاً لما ينال الفريقين من جزيل الثواب وأليم العقاب .

الثاني

قصص الإهانة والتحقير

كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ﴾^(١) .
 وقوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ﴾^(٢) .
 وقوله : ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾^(٣) .
 وقوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنُّ لِقَرَعُونَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدُّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ﴾^(٤) .

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٢) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٣) سورة الواقعة ٨ ، ٩

(٤) سورة المجادلة ١٩

(٥) سورة المؤمن ٣٧

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٢) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٣) سورة الواقعة ٨ ، ٩

(٤) سورة المجادلة ١٩

(٥) سورة المؤمن ٣٧

وقول الشاعر :

فَا لِلنَّوَى لَا بَارِكَ اللَّهُ فِي النَّوَى وَعَهْدُ النَّوَى عِنْدَ الْفَرَاقِ دَمِيمٌ
وَسَمِعَ الْأَصْمَعِيُّ مِنْ بَنَشْد :

فَا لِلنَّوَى جَدَّ النَّوَى قَطَعَ النَّوَى كَذَاكَ النَّوَى قِطَاعَةً لِلْقِرَائِنِ
قَالَ : لَوْ قُضِيَ لِهَذَا الْبَيْتِ شَاءَ لَأَتَتْ عَلَيْهِ .

الثالث

الاستعداد بذكره

كقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ ^(١) ، إن كان « الحق » الثاني هو الأول .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْإِزَّةَ فَلَهُ الْإِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَقْبًا مِنْ آتِجَةٍ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « منها » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة ؛ وإن كان المراد بالأرض الجنة ؛ والله در القائل :

كَرَّرْتُ عَلَى السَّمْعِ مَعِيَ أَيُّهَا الْحَادِي ذَكَرَ لِلنَّازِلِ وَالْأَطْلَالِ وَالنَّادِي
وقوله :

بِأَمْعُرِي بِجَدِثٍ مَنْ سَكَنَ الْفَضَى هِجَّتِ الْمَوَى وَقَدَحَتْ فِي حُرَاقِي ^(٤)
كَرَّرْتُ حَدِيثَكَ بِأَمْعُرِي لَوْعَى إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْحَبِيبِ تَلَاوِي

(٢) سورة فطر ١٠

(١) سورة الإبراء ١٠٠

(٣) سورة الزمر ٨٤ .

(٤) المراق : ماظم فيه النار عند الفتح .

الرابع زيادة التقدير

كقوله تعالى : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(١) .

وقوله : ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٢) ، بعد قوله : ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣) ؛ وبدل على إرادة التقدير سبب نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قريشاً قالت : يا محمد؛ صف لنا ربك الذي تدعوننا إليه ، فنزل ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) ، معناه أن القى سألتوني وصفه هو الله^(٥) ثم لما أريد تقدير كونه « الله » أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره .

وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(٦) .
وقوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٧) .
﴿يَتْلُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾^(٨) .

انطامس

إزالة الليس^(٩) حيث يكون الضمير يوم أنه غير المراد

كقوله تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ نَشَاءُ﴾^(١٠) ، لو قال :
« تؤتيه » لأرم أنه الأول ، قاله ابن الخشاب .
وقوله تعالى : ﴿يَقْلُبُونَ بِاللَّهِ عَنَ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾^(١١) ، كرر السوء

(٢) سورة الإخلاص ١ ، ٢

(٤) سورة غافر ٦١

(٦) سورة غافر ٢٦

(٨) سورة آل عمران ٢٦

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٣) ت : « الله أحد »

(٥) سورة غافر ٧٨

(٧) ت : « الشك »

(٩) سورة الفتح ٦

لأنه [لو]^(١) قال : « عليهم دائرته » لالتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى . قاله الوزير^(٢) للفرني في تفسيره .

ونظيره : « اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا »^(٣) ، وتبينه : الأول النطقة أو التراب ، والثاني الوجود في الجنين أو الطفل ، والثالث الذي بعد الشيخوخة وهو أَرذل العمر ؛ والقوة الأولى التي تجعل للطفل التحرك والاعتناء لذتى ، والثانية بعد البلوغ ، قاله ابن الحاجب ، ويؤيد الفرية التنكير . ونحوه قوله تعالى : « وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ... »^(٤) الآية ، لو قال : « إنه » لأوهم عود الضمير إلى الفجر .

وقوله تعالى : « يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ يُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا »^(٥) ، فلم يقل « عنها » لثلاثي تعدد الضميران فاعلا ومفعولا ؛ مع إن الظاهر السابق لفظ النفس ، فهذا أبلغ من « ضرب زيد نفسه » .

وكقوله تعالى : « ثُمَّ اسْتَخْرَجْنَاهَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ »^(٦) ، وإنما حسن إظهار الوعاء مع أن الأصل « فاستخرجها منه » لتقدم ذكره ، لأنه لو قيل ذلك لأوهم عود الضمير على الأنثى ، فيصير كأن الأنثى مباشرة لطلب خروج الوعاء ؛ وليس كذلك لما في للبشارة من الأذى [الذي]^(٧) تأباه النفوس الأبية ، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا .

(١) زيادة يقتضها السياق .

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين ، المعروف بالوزير للفرني ، وزير من الدهماء العلماء الأدباء ، نقل صاحب كتاب هداية العارفين ١ : ٣٠٨ أن له كتاباً اسمه « خالص القرآن » ؛ وتوفى سنة ٤١٨ هـ . وانظر وفيات الأعيان ١ : ١٥٥

(٤) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الروم ٥٤

(٦) سورة يوسف ٧٦

(٥) سورة النحل ١١١

(٧) تكة من ت .

وإنا لم يضمم الأخ ، فيقال : « ثم استخرجها من وعائه » لأمرين :
 أحدهما : أن ضمير الفاعل في « استخرجها » ليوسف عليه السلام ، فلو قال : « من وعائه » لتوهم أنه يوسف ؛ لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك .
 والثاني : أن الأخ مذكور مضاف إليه ؛ ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتيج إلى إعادة ما وأضيف إليه أظهره أيضاً .
 وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا دُحًا ﴾^(١) .
 ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَمَلٌ فَتَعَثَّ النَّاسُ بِكَذَابِ اللَّهِ ﴾^(٢) .

السادس

أن يكون التصدي تربية الهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع
 بذكر الاسم المتضمن لذلك ، كما يقول الخليفة لن بأمره بأمر : « أمير المؤمنين بأمرك بكنا » مكان : « أنا آمرُك بكنا » .
 ومنه قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا أَحْكَتُ ﴾^(٣) .
 وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ سَلَمٌ أَنْ تُوَدُّوا أَلْأَمَانَتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾^(٤) ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ بِالْبَدَلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾^(٥) .
 وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾^(٦) ، ولم يقل : « نخزنها » .

(١) سورة العنكبوت ١٠

(٢) سورة الفاء ٥٨

(٣) سورة المؤمن ٤٩

(١) سورة الزمل ١٤

(٢) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٣) سورة النمل ٩٠

السابع

قصد تقوية داعية للأموور

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ^(١) ،
ولم يقل « على » وحين قال : ﴿ على الله ﴾ لم يقل : « إنه يحب » ، أو « إني أحب » تقوية
لداعية للأموور بالتوكل بالتصريح باسم المتوكل عليه .
وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُؤْمِلْكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٢) .

الثامن

تعظيم الأمر

كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا . إِنَّا خَلَقْنَاهُ الْإِنْسَانَ ﴾ ^(٤) ولم يقل « خلقناه » للتنبيه على عظم خلقه للإنسان .
وقوله : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾ ^(٥) ؛ فلنما أعيد لفظ
﴿ الجبال ﴾ والقياس الإضمار لتقدم ذكرها ؛ مثل ما ذكرنا في آلم السجدة في أحد القولين ؛

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة الحجر ٢٠ ، ١

(١) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة الشكوت ٢٠ ، ١٩

(٥) سورة الزمل ١٤

وهو قوله : ﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُقُوا عَذَابَ النَّارِ ﴾^(١)؛ وهو أن الآيتين سبقتا للتخويف والتنبية على عظم الأمر؛ فإعادة الظاهر أبلغ. وأيضاً فلم يذكر ﴿ الجبال ﴾ لاحتمال عود الضمير إلى الأرض .

التاسع

أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف

كقوله تعالى : ﴿ قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ آلِ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾^(٢) بعد قوله في صدر الآية : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾^(٣) ﴿ قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٤) دون « قَامِنُوا بِاللَّهِ وَبِي »؛ ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها من النبي الأمي الذي يؤمن بالله، فإنه لو قال: « وبى » لم يتمكن من ذلك؛ لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي يجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات كائننا من كان، أنا أو غيري إظهاراً للنصفة، وبهذا من التمسك لنفسه .

العاشر

التنبية على علة الحكم

كقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾^(٥) . وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾^(٦) أعلننا أنه من كان عدواً^(٧) لهؤلاء فهو كافر؛ هذا إن خيف الإلباس لموده للمذكورين . وكذا قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ ﴾^(٨) دون « فإنه » .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨

(١) سورة السجدة ٢٠

(٤) سورة البقرة ٩٨

(٣) سورة البقرة ٥٩

(٥) إشارة للمذكور في أول الآية : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ... ﴾ .

وكقوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ﴾^(١)، ولم يقل «عليهم» لأنه ليس في الضمير ما في قوله: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ من ذكر الظلم المستحق به المذاب .
وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَنَ أَفْهَى عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٣) والأصل «عليهم» للدلالة على أن اللعنة لحقهم لكفرهم .

وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤)؛ فإن العلة قد تقدمت في الشرط؛ وإنما فائدة ذلك إثبات صفة أخرى زائدة . وقال الزمخشري: فائدته اشتباهه على المتقين والصابرين .

ومنه قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾^(٥) لأن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان عظيم .

وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾^(٦)؛ والقياس «أنهم لا يفلحون»، ولو ذكر الظاهر لقال: «لا يفلح المفلحون» أو «الكاذبون» لكن صرح بالظلم تنبيها على أن علة عدم الفلاح الظلم .

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾^(٧)، ولم يقل: «أجرهم» تنبيها على أن صلاحهم علة لنجاتهم .

وقوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾^(٨) ولم يقل: «لنا»؛ ليلينه

(٢) سورة الكهف .
(٤) سورة يوسف ٩٠ .
(٦) سورة الأنعام ٢١ .
(٨) سورة الكوثر ١ .

(١) سورة البقرة ٥٩ .
(٣) سورة البقرة ٨٩ .
(٥) سورة النساء ٦٤ .
(٧) سورة الأعراف ١٧٠ .

على أنه أهل لأن يصلّى له ؛ لأنه ربه الذى خلقه وأبدعه وربّه بنعمته .
 وبقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ
 عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) قال الزمخشريّ: أراد « عدواً لهم » ، فجاء بالظاهر ليدل على أن الله
 إنما عاداهم لكفرهم ؛ وأن عداوة الملائكة لكفر ، وإذا كانت عداوة الأنبياء كفرًا ، فما بال
 للملائكة وهم أشرفنا . والمعنى : ومن عاداهم عاداء الله وعاقبه أشد العقاب المهين ^(٢) .
 وقد أدمج في هذا الكلام مذهبه في تفضيل الملك على النبي وإن لم يكن مقصودا
 فهو كما قيل :

وما كنت زوّاراً ولكن ذا المسوى إلى حيث يهوى القلب تهوى به الرجل
 ومثله قول مطيع :

أتمى الضريح الذى أتمى ثم استهلّ على الضريح
 ألا ترى أنه لم يقل : « عليه » لأنه بالذّكر الضريح الذى من عادته أن يُبكي
 عليه ويحزن لذكراه .

الحادى عشر

قصد العموم

بقوله تعالى : ﴿ حَقَّ إِذَا أَنبَأَ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا ﴾ ^(٣) ولم يقل : « استطعمهم »
 للإشارة بتأكيد العموم ؛ وأنها لم يترك أحدًا من أهلها إلا استطعماه وأبى ، ومع ذلك قابلهم

(٢) الكشف ١ : ١٢٧

(١) سورة البقرة ٩٨

(٣) سورة الكهف ٧٧ .

بأحسن الجزاء . وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق ، ودفع السيئة بالحسنة .
 وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرَىٰ نَفْسِي إِلَّا النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بِالسُّوءِ ﴾^(١) فإنه لو قيل :
 « إنها لأماراة » لاقضى تخصيص ذلك ؛ فأتى بالظاهر ليدل على أن الراد التعميم ؛ مع أنه
 برئ من ذلك بقوله بعده ﴿ إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّي ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ إِنْ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٣)
 ولم يقل : « إنه » إما للتعظيم وإما للاستلذاذ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُفِئُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾^(٤) .
 وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَوَرِحَ بِهَا ﴾^(٥) ثم قال : ﴿ فَلَنْ
 أَلْمِزْنَ الْإِنْسَانَ كَغُورٍ ﴾^(٦) ولم يقل : « فإنه » مبالغة في إثبات أن هذا الجنس شأنه
 كفران النعم .

الثاني عشر

قصد الخصوص

كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرًا مُّؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾^(١) ، ولم يقل : « لك »
 لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لغيره ، كقبي قوله تعالى : ﴿ وَتَبَاتَ عَمَّكَ ﴾^(٢) ، فدل عنه
 إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية وأنه ليس لغيره ذلك .

(١) سورة يوسف ٥٣ ؛ وفي حاشية إحدى النسخ : هذا مقول امرأة العزيز ؛ ويوسف عند هذه
 المقالة في السجن ؛ بدليل قوله : ﴿ أَتَقُولُ بِهِ ﴾ ، وأيضا قوله للرسول : ﴿ أَرْجِعْ إِلَيَّ رَبِّكَ ﴾ ؛
 ولم يخرج منه ، وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « لو كنت من يوسف لأجبت الداعي » .
 (٢) سورة النجم ٢٨
 (٣) سورة الشورى ١٨
 (٤) سورة الأحزاب ٥٠ .

الثالث عشر

مرأاة التجنيس

ومنه : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . . . ﴾^(١) السورة ، ذكره الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله .

الرابع عشر

أن يتحمل ضميراً لا بد منه

كقوله : ﴿ أَتَيْتُ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْتُ أَهْلَهَا ﴾^(٢) .

الخامس عشر

كونه أم من الضمير

كقوله تعالى : ﴿ أَنْ نَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(٣) . وقال بعضهم : إنما أعيدت ﴿ إِحْدَاهُمَا ﴾ لتبادل الكلم وتوازن الألفاظ في التركيب ؛ وهو المعنى في الترصيع البدعي بل هذا أبلغ من الترصيع ، فإن الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها ، وهذا من حيث تركيبها ؛ فكأنه ترصيع معنوي ، وقلما يوجد إلا في نادر من الكلام ، وقد استغرب أبو الفتح ماحكي عن المتنبي في قوله :

وقد عادت الأجفان قَوْحَى من البكا وعادت بهللاً في الخلدود الشقائق^(٤)

(٢) سورة الكهف ٧٧

(١) سورة الناس ١

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٤) ديوانه ٢ : ٣٤٢ - يشرح السكري . البهار : زهر أصفر . والفتائق : جمع حقيقة ، وهي زهر أحمر ينسب إلى النعنان .

قال : سألته : هل هو « قرحى » أو « قرحاً » منون ؟ فقال لى : « قرحاً » منون ،
ألا ترى أن بعدها « وعادت بهارا » ! قال : يعنى أن « بهارا » : جمع بهار ، وقرحى : جمع
قرحة ، ثم أطنب فى التناء على للتنبى ، واستغرب فطنته لأجل هذا^(١) .

وبيان ما ذكرت فى الآية أنها متضمنة لقسمين : قسم الضلال وقسم التذكير ، فأستند
الفعل الثانى إلى ظاهر حيث أسند الأول ، ولم يوصل بضمير مفصول لكون الأول لازماً ،
فأتى بالثانى على صورته من التجرد عن المفعول ، ثم أتى به خيراً بمد اعتدال الكلام
وحصول التماثل فى تركيبه .

ولو قيل : إن الرفع حرف لكان أبلغ فى المعنى المذكور ، ويكون الأخير بدلاً
أو نمطاً على وجه البيان ، كأنه قال : « إن كان ضلال من إحداها كان تذكير من الأخرى » ،
وقدم على « الأخرى » لفظ « إحداها » ليستند الفعل الثانى إلى مثل ما أسند إليه الأول
لفظاً ومعنى . والله أعلم .

السادس عشر

كون ما يصلح للعود ولم يُسَقِّ الكلام له

كقوله : ﴿رُسُلُ اللَّهِ أَغْلَمُ﴾^(٢) ، وكقول الشاعر :

تبكى على زيد ولا زيد مثله برىء من الحمى سليم الجوامح

(١) قل المجرى الكبيرى فى شرحه عن أبى التتح بن جنى

(٢) سورة الأنعام ١٢٤ .

السابع عشر

الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى

كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ في سورة الشورى ^(١) ، فَإِنْ يَمْحُ استئناف وليس عطفاً على الجواب ؛ لأن الملقى على الشرط عدم قبل وجوده ؛ وهذا صحيح في ﴿ يَخَيِّمُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ وليس صحيحاً في ﴿ يَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٢) لأن محو الباطل ثابت ؛ فلذلك أعيد الظاهر ، وأما حذف الواو من الخط فليقتض ، وأما حذفها في الوقف كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُ الدَّاعِيَ ﴾ ^(٣) و ﴿ سَدَّعُ الزَّيَّاتِيَّةَ ﴾ ^(٤) فلو وقف ؛ ويؤكد ذلك وقوف يعقوب عليها بالواو .

وهذا ملخص كلام عبد العزيز ^(٥) في كلامه على البزدوى ، وفيما ذكره نزاع ، وهذا أنا لانسلم أن الملقى هاهنا بالشرط هو موجود قبل الشرط ؛ لأن الشرط هنا للشيئة وليس المحو تابكاً قبل للشيئة ؛ فإن قيل : إن الشرط هنا مشيئة خاصة وهي مشيئة الختم ؛ وهذا وإن كان محذوفاً فهو مذكور بالقوة . شائع في كثير من الأمكن ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعْتَهُمْ عَلَى آلِهِدَى ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَلُوا ﴾ ^(٨) للذي : « ولو شاء الله جمعهم لجمعهم » و « لو شاء الله عدم إيمانهم ما أشركوا » و « لو شاء الله عدم قتالهم ما اقتتلوا » .

(١) سورة الشورى آية ٢٤

(٢) سورة الملق ١٨

(٣) هو عبد العزيز بن أحد البخاري ؛ أحد فقهاء المنفية ؛ واسم كتابه كشف الأسرار على أصول الإمام غفر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد البزدوى ؛ طبع بالآستانة سنة ١٣٠٧ .

(٤) سورة الأنعام ٣٥

(٥) سورة الأنعام ١٠٧

(٦) سورة البقرة ٢٥٣

قيل : لا يكاد يثبت مفعول المشيئة إلا نادرا كما سيأتى فى الحذف إن شاء الله تعالى ،
 وإذا ثبت هذا صح ما ادعيناه ، فإن محو الله ثابت قبل مشيئة الله الختم .
 فإن قلت : سلمنا أن الشرط مشيئة خاصة ؛ لكنها إنما تختص بقرينة الجواب .
 والجواب : هنا شيان ؛ فالمراد : إن يشأ الله الختم ومحو الباطل يحتم على قلبك ، ويمح
 الباطل ، وحينئذ لا يتم ما ادعاه .
 وجوابه أن الشرط لا بد أن يكون غير ثابت وغير ممتنع ، و «يمحو الباطل» كان
 ثابتا فلا يصح دخوله فى جواب الشرط . وهذا أحسن جدا .
 بقى أن يقال : إن الجواب ليس كلاً من الجملتين ؛ بل مجموع الجملتين والمجموع معدوم
 قبل وجود الشرط ؛ وإن كان أحدهما ثابتا .

الأول

قد سبق أنه لا يشترط فى وضع الظاهر موضع المضمرة أن يكون بلفظ الأول ؛ ليشمل
 مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(١) .
 وقوله تعالى : ﴿ مَا يَوْذُو الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ
 يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٢) ؛ لأن إزال
 الخير هنا سبب للربوبية ، وأعاد بلفظ «الله» لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب
 للإلهية ؛ لأن دائرة الربوبية أوسع .
 ومثله : ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَنْبَوُا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ ^(٣) كما سبق .

(٢) سورة البقرة ١٠٥

(١) سورة الكهف ٣٠

(٣) سورة الزمر ٧٤ .

ومن فوائده : التلذذ بذكره وتنظيم اللغة بالنعمة .

ومن فوائده : قصد الذم ، وجعل الرخسرى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾^(١) ، فقال : المرء هو الكافر وهو ظاهر ، وضع موضع الضمير لزيادة القم^(٢) .

وقال ابن عبد السلام في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾^(٣) : إن « الفاسقين » يراد بهم المناقون ، ويكون قد أقام الظاهر مقام المضمر ، والتصريح بصفة الفسق سبب لهم . ويجوز أن يكون المراد العموم لكل فاسق ، ويدخل فيه المناقون دخولا أولياً ، وكذا سائر هذه النظائر .

وليس من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾^(٤) - أى في معاملة « الأيوين » ﴿ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾^(٥) إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوُّ الْكَافِرِينَ ﴾^(٥) .

وكذلك كل ما فيه شرط فإن الشروط أسباب ولا يكون الإحسان للوالدين سببا لغفران الله لكل تائب ، لأنه يلزم أن يثاب غير الفاعل بفعل غيره ؛ وهو خلاف الواقع . وكذلك معاداة بعض الكفرة لا يكون سببا لمعاداة كل كافر ، فتمين في هذه الواضع أن يكون من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ليس إلا .

(١) سورة التبا ٤٠

(٢) الكشف ٤ : ٥٥٣

(٣) سورة المناقون ٦

(٤) سورة الإسراء ٢٥ والآية بنامها :

﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩٧ ، ٩٨

الثاني

قد مرّ أن سؤال وضع الظاهر موضع المضمر حقه أن يكون في الجملة الواحدة ؛ نحو :
 ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(١) فأما إذا وقع في جملتين فأمره سهل وهو أنصح من وقوعه
 في الجملة الواحدة ، لأن الكلام جملتان ، فحسن فيهما مالا يحسن في الجملة الواحدة ، ألا
 ترى إلى قوله :

لا أرى اللوت يسبق اللوت شيء فنص اللوت ذا النفي والتفيرا^(٢)

فذكر « اللوت » في عَجَز البيت أوسع من تكراره في صدره ؛ لأننا إذا علمنا هذا
 إنما نقول : أعاد الظاهر موضع للمضمر لما أراد من تعظيم اللوت وتهويل أمره ، فإذا علمنا
 مكررة في عَجَزه علمناه بهذا ، وبأن الكلام جملتان .

إذا علمت هذا ، فتناله في الجملتين كقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُؤْمِلْكُمْ اللَّهُ﴾^(٣) ،
 وقوله : ﴿إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٤) .
 وقد أشكل الإظهار هاهنا والإضمار في المثل قوله : ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَتْهُمُ كَانُوا
 قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾^(٥) .

وأجيب بأنه لما كان المراد في مدائن لوط إهلاك القرى صرح في الموضعين بذلك
 القرية التي يحل بها الهلاك ؛ كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحققت الهلاك معهم ؛ إذ البقاع
 تأمير في الطباع ، ولما كان المراد في قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم ، حيث كانوا ولم
 يهلك بلدهم ، أتى بالمضمر المائد على ذواتهم ، من حيث هي من غير تعرض للكان .

(٢) من آيات الكتاب ١ : ٣٠ ونسب للبد

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة القصص ٣٢ .

(١) سورة الحاقة ١ ، ٢

سودة بن عدى

(٤) سورة التكوين ٣١

واعلم أنه متى طال الكلام حَسُنَ إيقاع الظاهر موضع المضمر كيلا يبقى ذهن متشاغلا بسبب ما يعود عليه اللفظ فيفوته ما شرع فيه ، كما إذا كان ذلك في ابتداء آية أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَعْظَمُ . . . ﴾ ^(١) الآية .
 وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ ﴾ ^(٢) .
 وقوله : ﴿ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٣) .
 وقوله : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ﴾ ^(٤) .

الفهم العاشر

تجسيء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة

كفَقَالَ وفعل وفلان ؛ فإنه أبلغ من « فاعل » . ويجوز أن يُمدَّ هذا من أنواع الاختصار ؛ فإن أصله وضع لذلك ، فإن « ضَرَبَ » ناب عن قولك : « ضارب وضارب وضارب » .

[ما جاء على فلان]

أما « قَتَلَان » فهو أبلغ من « فعيل » ، ومن ثم قيل : الرحمن أبلغ من الرحيم وإن كانت صيغة « فعيل » - من جهة أن « فلان » من أبنية للمبالغة ؛ كفضبان للمتلئ غضبا ؛ ولهذا لا يجوز التسمية به ، وحكاة الزجاج في تأليفه الفرد على البسطة .

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٤) سورة التور ٣٧

(١) سورة البقرة ١٤٠

(٣) سورة التور ٣٥

وأما قول شاعر النجاة :

* وَأَنْتَ غَيْثُ آلَوْرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا ^(١) *

فهو ^(٢) من كفرهم وتمنتهم كذا أجاب به الزمخشري .

ورده بعضهم بأن التمنت لا يدفع وقوع إطلاقهم ؛ وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الإطلاق ؛ وإنما الجواب أنهم لم يستعملوا الرحمن للمعرف بالألف واللام ؛ وإنما استعمالوه مضافا ومنكرا ، وكلامنا إنما هو في للمعرف باللام .

وأجاب ابن مالك بأن الشاعر أراد: «لازلت ذا رحمة» ؛ ولم يرد الاسم للمستعمل بالعلية . ويدل على أن العرب كانت تعرف هذا الاسم قوله تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) . وأما قوله: ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٤) ، قال ابن العربي: إنما جهلوا الصفة دون اللوصف ، ولذلك لم يقولوا: « وَمِنِ الرَّحْمَنِ » . وذكر الثبري بإذاني أنهم غلطوا في تفسير «الرحمن» حيث جعلوه بمعنى النصف بالرحمة . قال: وإنما معناه الملك العظيم العادل ، بدليل: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ يَوْمَئِذٍ حَاقِنًا لِلرَّحْمَنِ ﴾ ^(٥) إذ الملك يستدعي العظمة والقدرة والرحمة خلقه ؛ لأنه يتوقف عليها .

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ ﴾ ^(٦) وإنما يصلح السجود لمن له العظمة والقدرة ؛ و﴿ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ ^(٧) ولا يماز إلا بالمعظم القادر على الحفظ والذب .

(١) صدره :

* سَمَوْتُ بِالْمَجْدِ يَا بَنِي الْأَكْرَمِينَ أَبَا *

ذكره في مشاهد الإنصاف على عواهد الكشاف ؛ من حواشي الكشاف ١ : ٥ .

(٢) الكشاف . « فباب من تمتهم » ، وفي ت : « كفرهم وبشيم » .

(٣) سورة الإسراء ١١٠

(٤) سورة الفرقان ٢٦

(٥) سورة مريم ١٨

(٦) سورة الفرقان ٦٠

﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ ^(١) ، أى وما ينبغي للعظيم القادر على كل شيء للمستغنى عن معاونة الولد وغيره أن يتخذ ولدا .

﴿الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ ^(٢) .

﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ ^(٣) .

﴿قُلْ مَنْ يَكْلَأُ كُفْرًا بِالْقِيلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ^(٤) ولا يحتاج الناس إلى حافظ يحفظهم من ذى الرحمة الواسعة .

﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ ^(٥) :

﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمْسَكَ عَذَابُ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ^(٦) .

﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ﴾ ^(٧) .

﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنََ الْغَيْبِ﴾ ^(٨) .

ولا مناسبة لمعى الرحمة فى شيء من هذه اللواضع ، وأما « رحيم » فهو من صفات القات ، كقولهم : « كريم » .

وما ذكرناه من أن « الرحمن » أبلغ ذهب إليه أبو عبيد والزخشرى وغيرهما ، وحكاها ابن عساكر فى « التكميل والإفهام » عن الأكثرين .

(٢) سورة التوبة ٣٧

(٤) سورة الأنبياء ٤٢

(٦) سورة مريم ٤٥

(٨) سورة قى ٣٣

(١) سورة مريم ٩٢

(٣) سورة طه ١٠٨

(٥) سورة مريم ٩٣

(٧) سورة الأنبياء ١١٢

وفى كلام ابن جرير ما يفهم حكاية الاتفاق عليه . ونصره السهيلي بأنه ورد على لفظ التنبيه ، والتنبيه تضييف . وكان البناء تضاعفت فيه الصفة .

وقال قطرب : للمنى فيهما واحد ؛ وإنما جمع بينهما فى الآية للتوكيد .

وكذلك قال ابن فورك : قال : وليس قول من زعم أن « رحيا » أبلغ [من رحمن] بجيد ؛ إذ لا فرق بينهما فى المبالغة . ولو قيل « فلان » أشد مبالغة كان أولى ؛ ولهذا خصّ بالله فلا يوصف به غيره ؛ ولذلك قال بعض التابعين : الرحمن اسم ممنوع ؛ وأراد به منع الخلق أن يتسموا به ، ولا وجه لهذا الكلام إلا التوكيد وإتباع الأول ما هو فى معنى الثانى . وقال ابن عباس : هما اسمان رقيقان ؛ أحدهما أرق من الآخر .

وعن الخطائى استشكل هذا ، وقال : لله أرفق ، كما جاء فى الحديث « إن الله رقيق يحب الرفق فى الأمر كله » .

وقال ابن الأنبارى فى « الزاهر »^(١) : الرحيم أبلغ من الرحمن .

ورجّحه ابن عساكر بوجوه : منها أن الرحمن جاء متقدما على الرحيم ؛ ولو كان أبلغ لكان متأخرا عنه ، لأنهم فى كلامهم إنما يخرجون من الأدنى إلى الأعلى ؛ فيقولون : قبيح عالم ، وشجاع باسل ، وجواد فياض ، ولا يسكنون هذا لفساد للمنى ؛ لأنه لو تقدم الأبلغ لكان الثانى داخلا تحته ، فلم يكن لذكره معنى .

وهذا قد ذكره الزحشرى وأجاب عنه بأنه من باب الإرداف ، وأنه أردف الرحمن الذى يتناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم ، ليكون كاللزمة والرديف ، ليتناول ما رقى منها ولطف^(٢) .

(١) كتاب الزاهر ، صفات الكلام الذى يمتصه الناس فى صلاحهم ودمائهم لأبي بكر الأنبارى ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب ، شرحه عبد الرحمن الزباجى واختصره خطاب بن يوسف القطبى ؛ ذكره صاحب كشف ٩٤٧ (٢) الكشف ١ : ٧

وفيه ضعف لاسمياً إذا قلنا : إن الرحمن علم لا صفة ، وهو قول الأعم وابن مالك .
وأجلب الواحدى فى « البسيط » بأنه لما كان الرحمن كالم - إذ لا يوصف به إلا الله -
قُدِّم ، لأنَّ حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يُبدأ بها ، ثم يتبع الأنكر ، وما كان
التعريف أحسن .

قال : وهذا مذهب سيبويه وغيره من النحويين ، فناء هذا على منهاج
كلام العرب .

وأجاب الجوينى بأن الرحمن للخلق ، والرحيم لهم بالرزق ، واخلق قبل الرزق .
ومنها أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة فى حقه ، والنهاية فى صفاته ؛ وأكثر
صفاته سبحانه جارية على « فاعل » ، كرحيم ، وقدير ، وعليم ، وحكيم ، وحليم ، وكريم ؛
ولم يأت على « فاعل » إلا قليل . ولو كان « فاعل » أبلغ لكان صفات البارئ تعالى
عليه أكثر .

قلت : وجواب هذا أن ورود « فاعل » بصيغة التثنية كان فى عدم تكرار
الوصف به ، بخلاف « فاعل » فإنه لما لم يرق فى الكثرة رفته كثر فى مجيئ الوصف .

ومنها : أنه إن كانت المبالغة فى « فاعل » من جهة موازنة لفظ التثنية - كما زعم
السبيل - فعلى من أبنية جمع الكثرة كمبيد . وكليب ؛ ولا شك أن الجمع أكثر من
التثنية - وهذا أحسنها .

قال : وقول قطرب « إنها بمعنى واحد » فاسد ، لأنه لو كان كذلك لتساوى فى
التقديم والتأخير ، وهو ممتنع .

تَبَيُّهَات

الأول

قل عن الشيخ برهان الدين الرشيدى أن صفات الله التى هى صيغة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها مجاز، إذ هى موضوعة للمبالغة ؛ ولامبالغة فيها، لأن المبالغة هى أن تثبت للشيء أكثر مما له ، وصفات الله متناهية فى السكال ، لا يمكن المبالغة فيها ، والمبالغة أيضاً تكون فى صفات قبل الزيادة والنقصان ، وصفات الله تعالى منزّهة عن ذلك . انتهى .

وذكر هذا الشيخ ابن الحسن السبكي فاستحسنه ، وقال : إنه صحيح إذا قلنا : إنها صفات .

فإن قلنا : أعلام زال ذلك .

قلت : والتحقيق أن صيغ المبالغة على قسمين :

أحدها : ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل .

والثانى : بحسب تمدد المفعولات .

ولا شك أن تمددها لا يوجب للفعل زيادة ، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين .

وعلى هذا التقسيم يجب تنزيل جميع أسماء الله تعالى التى وردت على صيغة المبالغة كالرحمن والغفور والتواب ونحوها ، ولا يبقى إشكال حينئذ ، لهذا قال بعض المفسرين فى حكم معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع .

وقال الزمخشري فى سورة الحجرات : ^(١) المبالغة فى التواب الدلالة على كثرة من

يقوب إليه من عباده ، [أو لأنه ما من ذنب يقتضيه المقرف إلا كان مغفوا عنه بالتوبة ^(١)] ،
أو لأنه بليغ في قبول التوبة ، نُزِّلَ صاحبها منزلة من لم يذنب ^(٢) قط لسعة كرمه .
وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً في قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ^(٣) ،
وهو أن « قديراً » من صيغ المبالغة يستلزم الزيادة على معنى « قادر » ، والزيادة على معنى
« قادر » محال ، إذ الاتحاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل ، باعتبار كل فرد فرد .
وأجيب عنه بأن المبالغة لما لم يقدر حملها على كل فرد وجب صرفها إلى مجموع
الأفراد التي دل السياق عليها ، والمبالغة إذن بالنسبة إلى تكثير التعلق لا بالنسبة إلى
تكثير الوصف .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ^(٤) ، يستحيل عود المبالغة
إلى نفس الوصف ، إذ العلم بالشيء لا يصح التفاوت فيه ، فيجب صرف المبالغة فيه
إلى التعلق ، إما لعموم كل أفرادهم ، وإما لأن يكون المراد الشيء ولواحقه ، فيكون من باب
إطلاق الجزء وإرادة الكل .

الثاني

سئل أبو علي الفارسي : هل تدخل المبالغة في صفات الله تعالى فيقال : « علامة » ؟
فأجاب بالنعم ؛ لأن الله تعالى ذم من نسب إليه الإلنث لما فيه من النقص ، فلا يجوز إطلاق
اللفظ المشعر بذلك .

حكاه الجرجاني في « شرح الإيضاح » ^(٥) .

(١) تكملة من الكشاف .

(٢) في الأصول : « لم يذنب » ، وصوابه من الكشاف .

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة البقرة ٢٨٤

(٥) الإيضاح في النحو ، شرحه عبد القاهر الجرجاني ، راجع كشف القنون ٢١٢

الثالث

أنه لو جرد عن الألف واللام لم يُصرف زيادة الألف والنون في آخره مع العلمية أو الصفة .

وأورد الزحشرى بأنه لا يمنع « فعلان » صفةً من الصرف إلا إذا كان مؤنثه ، « فعلى » كمضبان و غضي ، وما لم يكن مؤنثه « فعلى » ينصرف ، كندمان وندمانه^(١) وتبمه ابن عساكر بأن « رحن » وإن لم يكن له مؤنث على « فعلى » فليس له مؤنث على « فملانة » لأنه اسم مختص بالله تعالى فلا مؤنث له من لفظه ، فإذا عُدِم ذلك رجع فيه إلى القياس ، وكل ألف ونون زائدتان فهما محمولتان على منع الصرف .

قال الجويني : وهذا فيه ضعف في الظاهر ، وإن كان حسناً في الحقيقة ، لأنه إذا لم يشبه « غضبان » ولم يشبه « ندمان » من جهة التأنيث فلماذا ترك صرفه ، مع أن الأصل الصرف ، بل كان ينبغي أن يقال : ليس هو كمضبان ؛ فلا يكون غير منصرف ، ولا يصح أن يقال : ليس هو كندمان فلا يكون منصرفاً ، لأن الصرف ليس بالشبه ، إنما هو بالأصل وعدم الصرف بالشبه ولم يوجد .

قلت : والتقدير الذي قلناه عن ابن عساكر يدفع هذا عن الزحشرى ، نعم أنكر ابن مالك على ابن الحاجب تمثيله بـ « رحن » زيادة الألف والنون في منع الصرف ، وقال : لم يمثل به غيره ، ولا ينبغي التمثيل به ، فإنه اسم علم بالغلبة لله ، مختص به ، وما كان كذلك لم يجرد من « أل » ولم يسمع مجرداً إلا في النداء قليلاً ، مثل يا رحن الدنيا ، ورحيم الآخرة .

قال : وقد أنكر على الشاطبي ^(١) :

* تبارك رحمانا رحبنا وموتلا *

لأنه أراد الاسم للمستعمل باللبة .

ولم يحضر الزحشرى هذا الجواب ؛ فذكر أنه من تمنهم في كفرهم كما سبق .

[ما جاء على فيل]

وأما « فيل » فعند النحاة أنه من صيغ المبالغة والتكرار ، كرحيم ، وسميع ، وقدير ، وخبير ، وحفيظ ، وحكيم ، وحليم ، وعليم ؛ فإنه محوّل عن « فاعل » بالنسبة ، وهو إما يكون كذلك للفاعل لا للمفعول به ، بدليل قولهم : قتل جريح ، والقتل لا يتفاوت . وقد يحى في معنى الجمع كقوله تعالى : ﴿ وَحَسِّنْ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَاللَّائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ خَلَّصُوا نَجْيًا ﴾ ^(٤) ، وغير ذلك . ومن للشكل : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٥) ، فإن النفي متوجه على الخبر وهو صيغة مبالغة ، ولا يلزم من نفي المبالغة نفي أصل الفعل ؛ فلا يلزم نفي أصل النسيان ، وهو كالسؤال الآتي في « غلام للمبيد » .

ويجاب عنه بما سيأتي من الأجوبة . ويختص هذا بجواب آخر ؛ وهو مناسبة روس الآي قبله .

(١) من قوله في أول أرجوزته للمروفة في القراءات ، والمسية : حرز الأمانى ووجه الهاتى م ٤ — بصرح ابن القاصح ، وأبله :

* بدأتُ بيسمِ الله في النظرِ أولا *

(٢) سورة التحريم ٤

(٣) سورة النساء ٦٩

(٤) سورة مريم ٦٤

(٥) سورة يوسف ٨

[ما جاء على فعال]

وأما فقال ، فنحو : غفار ، ومنان ، وتواب ، ووعاب ، ﴿ قَدْ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(١)
﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾^(٢) ، ونحو : ﴿ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾^(٣) ، ونحو : ﴿ نَزَّاعَةً
لِّلشَّوَى ﴾^(٤) .

ومن للمشكل قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾^(٥) وتقريره أنه لا يلزم من
نفي الظلم بصيغة المبالغة نفي أصل الظلم ، والواقع فيه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ
النَّاسَ شَيْئًا ﴾^(٦) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾^(٧) .
وقد أحيب عنه باثني عشر جواباً^(٨) :

أحدها : أن « ظلاما » وإن كان يراد به الكثرة لكنه جاء في مقابلة العبيد وهو
جمع كثرة ، إذا قوبل بهم الظلم كان كثيرا .

ويرشح هذا الجواب أنه سبحانه وتعالى قال في موضع آخر : ﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾^(٩) ،
فقابل صيغة « فعال » بالجمع ، وقال في موضع آخر : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾^(١٠) فقابل صيغة « فاعل »
بالفعل على أصل الفعل بالواحد .

وهذا قريب من الجواب عن قوله تعالى : ﴿ لَن يَسْتَنكِفَ النَّسِيحُ أَنْ يَكُونَ
عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا النَّالِيَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾^(١١) حيث احتج به للمتزلة على تفضيل اللانسيكة
على الأنبياء .

(١) سورة الثالثة ١١٦
(٢) سورة المارج ١٦
(٣) سورة يونس ٤٤
(٤) لم يذكر فيما على سوى أحد عشر وجها
(٥) سورة النساء ١٧٢

(١) سورة البروج ٢٦
(٢) سورة إبراهيم ٥
(٣) سورة فصلت ٤٦
(٤) سورة النساء ٤٠
(٥) سورة الجن ٢٦

وجوابه أنه قابل عيسى بمفرده بمجموع اللائكة ، وليس النزاع في تفضيل الجمع على الواحد .

الثاني : أنه نقي الظلم الكثير ، فينتفي التليل ضرورة ، لأن الذي يظلم إنما يظلم لا تتفاحه بالظلم ، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة ظلمه في حق من يجوز عليه النفع كان الظلم القليل في اللعنة أكثر .

الثالث : أنه على النسب . واختاره ابن مالك ، وحكاة في شرح السكاكية عن المحققين ، أي ذا ظلم كقوله : « وليس نبأل » ^(١) أي بذى نبل . أي لا ينسب إلى الظلم فيكون من باب بزأز ، وعطار .

الرابع : أن قتالا قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفة :
ولستُ بحالٍ التلأع مخافةً ولكن متى يستأفد القوم أرفد ^(٢)
لا يريد أنه يحل التلاع قليلا ، لأن ذلك يدمغه قوله : « يستأفد القوم أرفد » ، هذا يدل على نقي الحال في كل حال ، لأن تمام اللدح لا يحصل بإيراد الكثرة .
الخامس : أن أقل القليل لو ورد منه سبحانه - وقد جل عنه - لكان كثيرا ، لاستغنائه عنه كما يقال : « زلة العالم كبيرة » .

ذكره الحريري في الدرّة ، قال : وإليه أشار الخزومي في قوله :
كفوفة الظفر تحقّق من حمارتها ومثلها في سواد العين مشهور ^(٣)

(١) قطعة من بيت امرئ القيس للشمور وهو بتمامه :

وليس بذى رُمحٍ فيطعنني به وليس بذى سيفٍ وليس نبأل

ديوانه ٣٣

(٢) من اللقطة - بشرح التبريزي ٨٦ . التلاع : مجارى الماء من رؤس الجبال إلى الأودية .

(٣) درة النواصي ٥٤ ، وذكر قبله :

الميب في الجاهل للشمور مغمور وعيب ذى الشرف للذكور مذكور

السادس : أن نقي المجموع يَصْدُقُ بنفي واحد ، ويصدق بنفي كل واحد ، ويهين
الثاني في الآية للدليل الخارجى ، وهو قوله : ﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾^(١) .

السابع : أنه أراد : « ليس بظلم ، ليس بظالم ، ليس بظالم » . فجعل في مقابلة ذلك
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ ﴾ .

الثامن : أنه جواب لمن قال : ظلام ، والتكرار إذا ورد جوابا لكلام خاص
لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الغالب .

التاسع : أنه قال : « بظلام » ، لأنه قد يُظن أن مَنْ يَظْلِمُ غيره عذابا شديدا ظلام
قبل الفحص عن جرم الذنب .

العاشر : أنه لما كان صفات الله تعالى صيغة المبالغة فيها وغير المبالغة سواء في الإثبات
جرى النفي على ذلك .

الحادى عشر : أنه قصد التعميض بأن ثمة ظلاما للعبيد من ولاء الجور .

وأما « فُصِّلَ » بالتخفيف والتشديد ، نحو عَجَاب وكِبَار ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ
عُجَابٌ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ وَمَكْرُوهًا مَّكْرًا كُبْرًا ﴾^(٣) ، قل للمرى في « اللامع
العزى »^(٤) : « فَعِيلٌ » إذا أُريدَ به المبالغة قل به إلى « فُصِّلَ » وإذا أُريدَ به الزيادة
شدّدوا قائلوا : « فُصِّلَ » ، ذلك من عَجِبَ وعُجِبَ وعَجَابٌ ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي :

(١) سورة النساء ٤٠

(٢) سورة من ٥

(٣) سورة توح ٢٢

(٤) كتاب اللامع العزى لأبى العلاء المرسى في شرح غريب ضمير أبى العليّ التنبى : عمل للامير
عزى الدولة ثابت بن الأمير تاج الأمراء من الدولة أبى السلوان . إنباه الرواة ١ : ٦٥

﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾^(١) بالتشديد، وقالوا: طويل وطَوَّال؛ ويقال: نَسَبٌ قَرِيبٌ، وقُرَابٌ، وهو أبلغ، قال الحارث بن ظالم:
وكنْتَ إِذَا رَأَيْتَ بَنِي لُؤَيٍّ عَرَفْتَ الْوَدَّ وَالنَّسَبَ الْقُرَابَا

[ما جاء على فَعُول]

وأما فَعُول، كغفور، ويشكور، وودود، فنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَلُومٌ كَفَّارٌ﴾^(٢).

وقوله تعالى في نوح: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾^(٣).
وقد أطربنى قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٤)، قلت: الحمد لله الذي
ما قال: «الشَّاكِر».

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٥)، كيف
غابر بين الصفتين وجعل المبالغة من جانب الكفران؟

قلت: هذا سأله صاحب بن عبد القاضى عبد الجبار بن أحمد المعتزلى، فأجاب بأن
نعم الله على عباده كثيرة، وكلُّ شكرٍ يأتى فى مقابلتها قليل، وكلُّ كفرٍ يأتى فى مقابلتها
عظيم، فجاء شكور بلفظ «فاعل» وجاء كفور «فعل» على وجه المبالغة. فهتلل وجه
الصاحب.

[ما جاء على فَعِل]

وأما فَعِل فمكثوله تعالى: ﴿وَأِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾^(٦).

(٢) سورة إبراهيم ٣٤

(٤) سورة سبأ ١٣

(٦) سورة الشعراء ٥٦

(١) سورة ص ٥

(٣) سورة الإسراء ٣

(٥) سورة الإنسان ٣

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّابٌ أَشِرٌّ ﴾^(١) ، قرن « قِيلَا » بفعال .

[ما جاء على فُعل]

وأما فُعل فيكون صفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبِدًا ﴾^(٢) ، اللبذ: الكثير .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا لِيَإِخْدَى الْكُبَيْرِ ﴾^(٣)

ويكون مصدرا كهْدَى وَتَقَى ، ويكون ممدولا عن أَفْضَلَ من كَذَا ، كقوله تعالى :
﴿ وَأَخْرُ مُنْشَاهَاتٍ ﴾^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾^(٥) ، كما قال :
﴿ أَنِيفَكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى ﴾^(٦) .

[ما جاء على فُعل]

وأما فُعل فيكون اسما ، كالشورى والرجى ، قال الله تعالى : ﴿ إِنِّ إِلَى رَبِّكَ
الْرُجْعَى ﴾^(٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾^(٨) .

ويكون صفة كالحسنى فى تأنيث الأُحسن ، والسُومى فى تأنيث الأسوأ ، قال تعالى :
﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءِ أَن كُذِّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ .

قال الفارسي : يحتمل السومى تأويلين .

أحدهما : أن يكون تأنيث « الأسوأ » ، والمعنى كان عاقبتهم خلة السومى ، فكون

(١) سورة القمر ٢٥

(٢) سورة اللذخر ٣٥

(٣) سورة البقرة ١٨٤

(٤) سورة الملق ٨

(٥) سورة الروم ١٠

(٦) سورة البلد ٦

(٧) سورة آل عمران ٧

(٨) سورة الأنعام ١٩

(٩) سورة صوبه ٤٠

« السوءى » على هذا خارجة من الصلة ، فتنصب على اللوضع ، وموضع « أن » نصب .
فإنه مفعول له ، أى كان عاقبتهم الخصلة السوءى لتكذيبهم .

الثانى : أن يكون السوءى مصدرا مثل الرجعى ، وعلى هذا فعلى داخلة فى الصلة ،
ومتنصبة بأسأوا ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبْتَئِلْ إِلَى تَبَتِيلًا ﴾^(١) ، ويكون « أن كذبوا »
نصباً ، لأنه خبر كان .

ويجوز فى إعراب « السوءى » وجه ثالث ؛ وهو أن يكون فى موضع رفع صفة
« العاقبة » ؛ وتقديرها : ثم كان عاقبتهم للذنوبمة التكذيب .

و « الفعلى » فى هذا الباب وإن كانت فى الأصل صفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ
بِالْمُدْوَرَةِ الْقُصُوفِ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى ﴾^(٣) ، فخرت
صفة على موصوفها ، فإنها فى كثير من الأمور تجري مجرى الأسماء ؛ كالأبطح ، والأجرع ،
والأدم .



ثم بعون الله وجعل توفيقه الجزء الثانى من كتاب البرهان فى علوم القرآن

للإمام بدر الدين الزركشى

وبليه الجزء الثالث وأوله القسم الحادى عشر من أقسام التوكيد : للتفى وإرادة الواحد
من أساليب القرآن ، وهو النوع السادس والأربعون

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

صفحة

النوع الثاني والثلاثون

٣

معرفة أحكامه

٦

قائدة في ضرورة معرفة المفسر أصول قواعد الفقه

١٠

فصل في أن كل فعل عظمه الله ورسوله فهو دليل على مشروعيته

١٠

فصل في أن كل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله . . . فهذا ونحوه يدل على

المنع من الفعل

١٢

فصل في أن الإيالة تستفاد من لفظ الإحلال ورفع الجناح ونحو ذلك

١٣

قائدة في أن آية : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ . . . ﴾ جمعت أصول أحكام

الشريعة كلها

١٣

قائدة في أن تقديم التعاقب على الفعل يدل على تحريمه

١٤

قائدة ، لا يصح الامتنان بمنوع عنه

١٤

قائدة في معنى لفظ التعجب في القرآن

١٥

قاعدة في الإطلاق والتقييد

١٦

تنبيه في حل المطلق على المقيد

١٨

قاعدة في العموم والخصوص

١٩

فصل في الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب

٢١

فصل في الحكم على الشيء مقيداً بصفة

منحة

النوع الثالث والثلاثون

٢٤

في معرفة جملته

النوع الرابع والثلاثون

٢٨

معرفة ناسخه ومنسوخه

٣٢

مسألة في جواز النسخ بالكتاب

٣٣

فصل فيما يقع فيه النسخ

تفصيلات

٣٣

التنبيه الأول في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله

٣٥

التنبيه الثاني في ضروب النسخ في القرآن

٤٠

فائدة عن ابن العربي ، في قوله تعالى : ﴿ فإذا انسلخ الأشهر الحرم ﴾

٤١

التنبيه الثالث في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر

٤٣

فائدة فيما قيل في قوله تعالى : ﴿ ما نسخ من آية أو نسخها ﴾

النوع الخامس والثلاثون

٤٥

معرفة اللوم والمختلف

٤٦

فائدة عن الفراء في معرفة الاختلاف

٤٨

فصل في القول عند تعارض الآي

٥١

فصل في القول عند تعارض آي القرآن والآثار

٥٢

فصل في تعارض القراءتين في آية واحدة

٥٣

فصل في القول في الاختلاف والتناقض

منحة	
٥٤	فصل في الأسباب للوهمة الاختلاف
٦٥	فصل في الإجابة عن بعض الاستشكالات
٦٦	فصل في القول عند وقوع التماز بين الآية والحديث
	النوع السادس والثلاثون
٦٨	معرفة الحكم من للتشابه
٧١	تقريعات
	النوع السابع والثلاثون
٧٨	في حكم الآيات للتشابهات الواردة في الصفات
٨٩	فائدة في تفسير المنزلة وأهل السنة لبعض ألقاظ القرآن
	النوع الثامن والثلاثون
٩٠	معرفة إعجازه
٩٣	بيان الأقوال المختلفة في وجوه الإعجاز
١٠٨	فصل في قدر المعجز من القرآن
١١٠	فصل في التحدي
١١١	فصل في أن التحدي إنما وقع للإنس دون الجن
١١١	فصل في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة
١١٢	مسألة في الحكمة في تنزيه النبي عليه الصلاة والسلام عن الشعر
١١٣	فصل في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعرا
١١٨	فصل في اختلاف المقامات ووضع كل شيء في موضع يلائمه

صفحة	
١٣١	فصل في اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز
١٣٢	تنبيه في أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالنوع
	النوع التاسع والثلاثون
١٣٥	معرفة وجوب تواتره
١٣٧	فصل في الكلام على المودتين
	النوع الأربعون
	في بيان معاضدة السنة للقرآن
	النوع الحادى والأربعون
	معرفة تفسيره وتأويله
١٤٧	معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء
١٤٩	الفرق بين التفسير والتأويل
١٥٣	فصل في حاجة المفسر إلى الفهم والتبحر في العلوم
١٥٦	فصل في أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن
١٥٦	الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٥٧	الثاني : الأخذ بقول الصحابي
١٦٠	الثالث : الأخذ بمطلق اللغة
١٦٥	تقسيم التفسير
١٦١	الرابع : التفسير بالمتضمن من معنى الكلام
١٧٠	تنبيه في كلام الصوفية في تفسير القرآن
١٧١	فصل حكى عن أبي حيان في تفسيره

صفحة	
١٧٣	فصل فيما يجب على المفسر البداءة به
١٧٤	مسألة في أن الإيجاز يكون في اللفظ والمعنى والملازمة
١٧٥	مسألة في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن
١٧٦	مسألة فيما يجب على المفسر من التحوط في التفسير
١٧٧	مسألة في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن
١٧٨	فصل في تقسيم التأويل إلى متقاد ومستكره
١٨٠	فائدة فيما نقل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات
١٨٠	فصل ، أصل الوقوف على معاني القرآن التدبر
١٨١	فصل في أن في القرآن علم الأولين والآخرين
١٨٢	فصل ، قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء
١٨٣	فصل في تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس بينا في نفسه فيحتاج إلى بيان
١٩٦	فصل ، قد يكون اللفظ مقتضيا لأمرٍ ويعمل على غيره
١٩٧	فصل قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين في موضع ، ويمين في موضع آخر
١٩٩	فصل في ذكر الأمور التي تمين على المعنى عند الإشكال
٢٠٥	فصل في الظاهر والمؤول
٢٠٧	فصل في اشتراك اللفظ بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز
٢٠٨	فصل قد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين
٢٠٩	فصل في الإجمال ظاهرا وأسبابه
٢١٤	فصل فيما ورد مبينا للإجمال

صفحة

النوع الثاني والأربعون

٢١٧	في وجوه الخطابات والخطاب في القرآن	
٢١٧	خطاب العام والمراد به الموم	الأول
٢١٧	خطاب الخاص والمراد به المخصوص	الثاني
٢١٨	خطاب الخاص والمراد به الموم	الثالث
٢٢٠	خطاب العام والمراد به المخصوص	الرابع
٢٢٦	خطاب الجنس	الخامس
٢٢٧	خطاب النوع	السادس
٢٢٨	خطاب المين	السابع
٢٢٨	خطاب المدح	الثامن
٢٣٠	خطاب الذم	التاسع
٢٣١	خطاب الكرامة	العاشر
٢٣١	خطاب الإهانة	الحادى عشر
٢٣١	خطاب التهكم	الثانى عشر
٢٣٣	خطاب الجمع بلفظ الواحد	الثالث عشر
٢٣٤	خطاب الواحد بلفظ الجمع	الرابع عشر
٢٣٩	خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين	الخامس عشر
٢٤٠	خطاب الاثنين بلفظ الواحد	السادس عشر
٢٤١	خطاب الجميع بلفظ الواحد	السابع عشر
٢٤٢	خطاب عين والمراد غيره	الثامن عشر
٢٤٥	خطاب الاعتبار	التاسع عشر
٢٤٥	خطاب الشخص ثم المدلول إلى غيره	المشرون

٢٤٥	الحدادي والعشرون : خطاب التلوين
٢٤٦	الثاني والعشرون : خطاب الجادات خطاب من يعقل
٢٤٧	الثالث والعشرون : خطاب التهييج
٢٤٨	الرابع والعشرون : خطاب الإغصاب
٢٤٨	الخامس والعشرون : خطاب التشجيع والتحريض
٢٤٩	السادس والعشرون : خطاب التنفير
٢٥٠	السابع والعشرون : خطاب التحنن والاستعطاف
٢٥٠	الثامن والعشرون : خطاب التحبيب
٢٥٠	التاسع والعشرون : خطاب التعجيز
٢٥١	الثلاثون : التحسير والتلهف
٢٥١	الحدادي والثلاثون : التكذيب
٢٥١	الثاني والثلاثون : خطاب التشريف
٢٥٢	الثالث والثلاثون : خطاب الممدوم

النوع الثالث والأربعون

٢٥٥	بيان حقيقته ومجازة
٢٥٦	نوعا المجاز
٢٥٦	المجاز في المركب وأقسامه
	المجاز الإفرادي وأقسامه
٢٥٩	الأول : إيقاع للسبب موقع السبب
٢٦٠	الثاني : عكسه، وهو إيقاع السبب موقع السبب
٢٦٢	الثالث : إطلاق اسم الشكل على الجزء

٢٦٣	الرابع	: إطلاق اسم الجزء على الكل
٢٦٩	الخامس	: إطلاق اسم للزوم على اللازم
٢٧٠	السادس	: إطلاق اسم اللازم على للزوم
٢٧٠	السابع	: إطلاق اسم المطلق على للقيّد
٢٧٠	الثامن	: عكسه
٢٧٠	التاسع	: إطلاق اسم الخاص وإرادة العام
٢٧١	العاشر	: إطلاق اسم العام وإرادة الخاص
٢٧٣	الحادى عشر	: إطلاق الجمع وإرادة للثنى
٢٧٤	الثانى عشر	: النقصان
٢٧٤	الثالث عشر	: الزيادة
٢٧٨	الرابع عشر	: تسمية الشيء بما يؤول إليه
٢٨٠	الخامس عشر	: تسمية الشيء بما كان عليه
٢٨١	السادس عشر	: إطلاق اسم المحل على الحال
٢٨٢	السابع عشر	: إطلاق اسم الحال على المحل
٢٨٢	الثامن عشر	: إطلاق اسم آلة الشيء عليه
٢٨٣	التاسع عشر	: إطلاق اسم الضدين على الآخر
٢٨٤	العشرون	: تسمية الناعى إلى الشيء باسم العارفين عنه
٢٨٥	الحادى والعشرون	: إقامة صيغة مقام أخرى
٢٩١	الثانى والعشرون	: إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلويح
٢٩١	الثالث والعشرون	: إضافة الفعل إلى ما ليس لفاعل له فى الحقيقة
٢٩٢	الرابع والعشرون	: إطلاق الفعل والمراد مقارنته ومشارفته لاحقيقته
٢٩٦	الخامس والعشرون	: إطلاق الأمر بالشيء للتلبس به والمراد دوامه

صفحة

٢٩٦

السادس والعشرون : اطلاق اسم البشرى على البشر به

٢٩٨

التعوز عن المجاز بالمجاز

النوع الرابع والأربعون

٣٠٠

في الكناية والتعريض في القرآن

٣٠١

أسباب الكناية

٣١١

التعريض والتلويع

٣١٤

التوجيه

النوع الخامس والأربعون

٣١١

في أقسام معنى الكلام

٣١٧

الخبير

٣٢٦

الاستغفار ؛ وهو الاستفهام

أقسام الاستفهام

٣٢٨

الاستفهام بمعنى الخبر

٣٢٨

استفهام الإنكار

٣٣١

استفهام التقرير

٣٣٨

الاستفهام بمعنى الإنشاء

٣٥١

الشرط

٣٧٣

ضابط اعتراض الشرط على الشرط

٣٧٤

قائمة : قد يسمى الشرط بمينا

٣٧٤	القسم وجوابه
٣٧٤	الأمر
٣٧٥	النفي

النوع السادس والأربعون

٣٨٢	في أساليب القرآن وفنونه البليغة
٣٨٤	الأسلوب الأول : التأكيد

أقسام التأكيد

٣٨٥	القسم الأول : التأكيد الصناعي
٣٩١	ما يلتحق بالتأكيد الصناعي
٤٠٥	فائدة عن صحت المفضل في وقوع الحال بعد الجملة الاسمية
	فصل في أدوات التأكيد
٤٠٥	مؤكدات الجمل الاسمية
٤١٤	فائدة في مواضع إفادة الحصر
٤١٧	مؤكدات الجمل الفعلية
٤٢٢	القسم الثاني : الصفة
٤٢٢	الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها

فوائد تتعلق بالصفة

٤٢٩	الأولى : الصفة العامة لا تأتي إلا بعد الصفة الخاصة
٤٣٠	الثانية : تأتي الصفة لازمة لا للتقيد
٤٣٢	الثالثة : قد تأتي الصفة بلفظ والمراد غيره
٤٣٢	الرابعة : قد تحجب للتنبيه على التعميم
٤٣٣	الخامسة : قد يحتمل اللفظ كثيرا من الأسباب السابقة

صفحة	
٤٤٣	السادسة : إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل
٤٤٤	السابعة : في اجتماع التابع والتبوع
٤٤٦	الثامنة : عند تكرار النعوت لواحد
٤٤٦	التاسعة : فصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جعلها عطفاً واحداً
٤٥١	العاشرة : في وصف الجمع بالمفرد
٤٥٢	الحادية عشرة : قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً
٤٥٣	الثانية عشرة : الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراره
	القسم الثالث : البديل
٤٦١	قائدة في تكرار البديل
	تنبيه في إعراب كلمة آزر
	القسم الرابع : عطف البيان
٤٦٤	القسم الخامس : ذكر الخاص بعد العام
٤٧١	السم السادس : ذكر العام بعد الخاص
	القسم السابع : عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه في المعنى
٤٧٢	والقصد منه التأكيد
٤٧٧	القسم الثامن : الإيضاح بعد الإيهام
٤٨٢	القسم التاسع : وضع الظاهر موضع المضمحل
	الخروج على خلاف الأصل وبيان
٤٨٥	الأول : قصد التعميم
٤٨٦	الثاني : قصد الإهانة والتحقير
٤٨٧	الثالث : الاستلذاذ بذكره
٤٨٨	الرابع : زيادة التقدير

صفحة	
٤٨٨	انغماس : إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوم أنه غير المراد
٤٩٠	السادس : أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع
	السابع : قصد قوية داعية المأمور
٤٩١	الثامن : تعظيم الأمر
٤٩٢	التاسع : أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف
٤٩٢	العاشر : التنبية على علة الحكم
٤٩٤	الحادى عشر : قصد العموم
٤٩٥	الثاني عشر : قصد الخصوص
٤٩٦	الثالث عشر : مراعاة التجنيس
٤٩٦	الرابع عشر : أن يتحمل ضميراً لا بد منه
٤٩٦	الخامس عشر : كونه أهم من الضمير
٤٩٧	السادس عشر : كون ما يصلح للعدد ولم يسبق الكلام له
٤٩٨	السابع عشر : الإشارة إلى عدم دخول الجلة في حكم الأولى
	القسم العاشر : تبيء النفظة على التكثير والمبالغة بصيغ
٤٠٢	من صيغ المبالغة
٥٠٢	ما جاء على فعلان
٥١٠	ما جاء على فاعل
٥١١	ما جاء على فاعل
٥١٤	ما جاء على فاعول
٥١٤	ما جاء على فاعل
٥١٥	ما جاء على فاعل
٥١٥	ما جاء على فاعلى

